

شؤون فلسطينية

رئيس التحرير : محمود درويش

سكرتير التحرير : الياس خوري

ايار (مايو) سنة ١٩٧٩

٩٠

شهرية فكرية لعالجة أحداث القضية الفلسطينية وشؤونها المختلفة
تصدرت مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية

جميع الآراء الواردة تعبر عن وجهات نظر كاتبها ولا تعكس بالضرورة آراء
منظمة التحرير الفلسطينية ولا المحررين ولا المستشارين ولا الناشرين

العنوان : بناية الدكتور راجي نصر ، شارع كولومباني

(متفرع من السادات) ، رأس بيروت - لبنان ، ص ١٦٩١ ب

تلفون : التحرير والتوزيع ٣٥١٢٦٠

برقيا : مرابحات ، بيروت

مدير التوزيع : غازي دائيال

الاشتراك السنوي (بريد جوي) : ٦٠ ل.ل في لبنان وسوريا ، ٧٥ ل.ل في سائر

الاقطار العربية ، ١٠٠ ل.ل في اوروبا ، ١٢٥ ل.ل في بقية بلدان العالم

الاشتراك السنوي (بريد عادي) : ٦٥ ل.ل في جميع الدول غير العربية

الغلاف للفنانة

سامية الحلبي

المحتويات

الصفحة

- ٤ الياس شوفاني : التقصير والمعاهدة ٠٠٠ وبعد .
- ٢٦ المقدم الهيثم الايوبي: جوهر المعاهدة المصرية - الاسرائيلية واثرها على
ميزان القوى .
- ٣٨ سميركرم : المعاهدة المصرية الاسرائيلية : تعميق التناقضات
الدولية .
- ٥٤ مهدي عامل : مدخل الى نقض ايديولوجية البورجوازية اللبنانية .
- ٧١ منير العكش : مقدمة لمنطق العنصرية .
- ٨٧ عيسى الشعبيبي : الوعي الكياني والتطورات الكيانية الفلسطينية :
التجربة الكيانية المهیضة .
-
-

الصفحة

١١٥ جلتار النمى : القضية الفلسطينية فى الامم المتحدة ١٩٧٤ - ١٩٧٨

١٣٦ شهرىات : ١ - المناطق المحتلة، ترفىق فىاض ٢٠ - اسرائىلىات، عبد الحفىظ محارب ٣٠ - قضىايا عسكرىة ، محمود عزمى

١٦٩ وثائق : وثائق معاهدة السلام بىن مصر واسرائىل

شؤون أديبة

١٩٧ سعدي يوسف : انغمار

٢٠٠ فىصل دراج : جورج لوكاش ونظرىة الرواية

٢١٥ محمود دروىش : الحوار الاخىر (مع عز الدين قلق)

التصير والمعاهدة... وبعد!

التصير

لقد قصرنا مرة أخرى ، ولنعترف بذلك • كانت الاولى في فلسطين ، وما هي الثانية في مصر ، ومن يدري أين ستكون الثالثة الاثافي ؟ ففي مصر ، كما في فلسطين ، حصل الذي كنا نخشاه ، ولا نصدقه • وهو امر خطير • ولم يحصل مصادفة ، وانما جاء نتيجة تخطيط وعمل دؤوب لتذليل جميع العقبات التي اعترضت طريقه ، وكانت كثيرة والحق ان الرئيس الاميركي ، جيمي كارتر ، صدق عندما وصف استراتيجيته لانجاز المعاهدة بين نظام السادات وحكومة بيغن ، بأنها كانت هجومية • امريكا ارادت الاتفاق ، وزاد اللاحاح عليه بعد سقوط ايران الشاه ، فهجمت بكل زخمها ، وصمد بيغن ، وانهار السادات ، فانجزت المهمة ، وفقا للمصالح الاميركية ، وطبقا للمشاريع الاسرائيلية • وبالطبع ، على حساب المصالح القومية العربية والوطنية المصرية ، وعلى الخصوص ، « الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني » •

كنا نعلم ماذا تريد امريكا ، ونعرف ما تطالب به اسرائيل • وقلنا ان ما تقدمه اسرائيل لا يوازي الحد الادنى المطلوب عربيا لتمرير التسوية • وعليه ، فضلا مجال لانجاز مثل هذه التسوية • وراهن الكثيرون منا على « وطنية » بيغن • ولكننا اخطأنا التقدير بالنسبة الى استعداد السادات لتقديم التنازلات ، وقدرته على تغطية ذلك ، على الاقل في مصر • واخطأنا في تقديرنا لتهافته على الارتباط بعجلة الرأسمالية الاميركية واستراتيجيتها الامبريالية • واخطأنا كذلك

في تقديرنا لقدرة السادات على التغلب حتى على حياته هو • والاختفاء كثيرة ،
وهي اساس التقصير •

عرفنا أنها ستكون « تسوية » اميركية ، وانه لا مجال في المعطيات الراهنة لسواها ، وقلنا ذلك مرارا وتكرارا • وقفنا نشاهد حلقاتها وهي تسير نحو أفراد اطراف الحلف بها : من الامم المتحدة ، الى مجلس الامن ، الى مؤتمر جنيف ، الى طائرة كيسنجر ، الى واشنطن ، فالى « كامب ديفيد » ، وقلنا لا تجوز • فاذا بها تنتهي الى خط العريش - بئر السبع ، وبينهما « سدوت » • تابعناها ، ورأيناها تتجاوز قرارات الامم المتحدة ومجلس الامن ، وتلتف حول مؤتمر جنيف ، وتستبعد الاتحاد السوفياتي ، ثم تضرب التضامن العربي ، وتقطع الطريق على منظمة التحرير الفلسطينية ، وتسير نحو الاتفاق الثنائي ، فتدخل عالم المؤتمرات والسرية • وقلنا لا تجوز • وسارت المفاوضات تحت يافطة التسوية ، فاذا بها تتجلى عن حلف •

أسانا التقدير • وكان علينا أن نستقريء المؤشرات ونستنبط النتائج ، فلم نفعل • وان فعلنا فانما بقدر ، ولكن دون التصرف على اساسه • كان علينا أن نستخلص العبرة من « اتفاقية سيناء » ، وربما قبلها ، منذ تعرقل فك الارتباط على الجبهة الاردنية عام ١٩٧٤ • ولكننا قصرنا ، وللتقصير ثمن • وكانت الحرب اللبنانية ، وجاءت مبادرة السادات لزيارة القدس ، ثم « كامب ديفيد » ، وقلنا حتى يوقع • وأخيرا وقع ، فماذا !

واليوم ، نواجه حلفا جديدا ، اصبح انجازه اكثر الحاحا بعد سقوط شاه ايران • وهو بجميع ملامحه ، حلف هجومي • بالمقابل ، هناك « مؤتمر قمة بغداد » ، واستطرادا له « مؤتمر وزراء الخارجية والاقتصاد العرب في بغداد » ، فماذا ! هناك ، باعتراف الملك حسين ، ضغط اميركي على بعض الاطراف العربية للانضمام الى السادات • وعاد كارتر الى التلويح لمنظمة التحرير الفلسطينية بالحوار ، اذا قبلت هذه بالقرار ٢٤٢ • ولكن هل ترك كارتر من هذا القرار شيئا يمكن القبول به ؟ وهناك الكلام عن الادارة الذاتية ، كما يطرحها بيغن • وهناك الكلام عن أمن مصر ، وتعرضه للخطر على حدودها الغربية والجنوبية ، وامنها القومي في حماية منابع النيل • واسرائيل تتحدث عن المخاطر التي يتعرض لها امنها على الجبهتين ، الشرقية والشمالية • وجنرالاتها يحذرون من أن لدول المشرق ، اذا اجتمعت ، قدرة قتالية ، تؤهلها للخوض في معركة مع اسرائيل ، حتى بدون مصر • والكتابة على الحائط ، بحروف كبيرة ، لا لبس فيها •

في حرب تشرين ، كان « التقصير » الصهيوني • فقد ظنت القيادة الاسرائيلية ان العرب لن يجروا على اتخاذ قرار الحرب ، وان فعلوا فستنقلب الامور عليهم • وانتشلت تلك القيادة بالاستيطان • وجاءت الحرب وهي تناقش «وشيقة

غليلي» المشهورة ، حول مستقبل المناطق المحتلة • واليوم ، المنطقة على شفا انفجار الصراع بين المحورين اللذين تشكلا نتيجة لتوقيع المعاهدة • وهذه المعاهدة هي حلف • والاحلاف لا تقام عبثا • وحذار ان تفاجئنا اطراف هذا الحلف ، ونحن نناقش موضوع نقل مقر الجامعة العربية • وسنرتكب خطأ كبيرا اذا اعتقدنا أن السادات ، وقد وقع « حلف الخيانة » ، سينكفيء على نفسه ، وينصرف لتفادي ما قد تفرضه عليه القوى المناوئة من عقوبات • والخطأ الاكبر الاعتقاد بأن بيغن ، بعد « ابتلاع » مصر ، سيصاب بالتخمة ، بينما الواقع ان ذلك انما فتح شهيته • والذي حصل بين السادات وبيغن ليس « تسوية سلمية » ، ولا يمكنه أن يكون كذلك • وهو ليس حلفا دفاعيا ، تجمعت اطرافه المستضعفة للدفاع عن نفسها ، ولا يمكنه أن يكون كذلك بعد سقوط ايران الشاه ، وانما هو حلف هجومي ، التقت اطرافه على العدوان على سلام شعوب المنطقة وأمنها • وبطبيعته هذه لا يدع مجالا للتعايش السلمي مع القوى المناوئة له في المنطقة ، قبل أن تنضوي هذه تحت لوائه • وعليه فلا يبقى امام هذه القوى الا التصدي له ، او الاستسلام لاملاءات اركانه • ومهما يكن من امر ، فلا بد من الصدام بين هذين المحورين •

« اميركا - اميركا »

ما كان يمكن لهذه المعاهدة أن تجوز دون السادات • ومع أن هذا ليس وحيدا من نوعه في عالمنا العربي ، ولكنه يتميز عن اترابه فيه بتهافته الرخيص على « اميركا » ، وبضعفه ازاء اغراءاتها • ويصعب ايجاد مبرر منطقي لتصرفه في « مفاوضات التسوية » ، سوى سعيه المستميت للارتباط باستراتيجية الرأسمالية الاميركية للهيمنة على المنطقة • وازاء هذا الهدف ، هانت على السادات كل الاعتبارات الاخرى ، قومية كانت أم وطنية • لقد انحاز السادات الى واشنطن بدعوى انه انما يستعين بها على تطويق اسرائيل • وداهن السادات الادارة الاميركية ، فوضع « ٩٠٪ من الاوراق » في يدها ، وطلبها بأن تبقى « شريكا كاملا في المفاوضات » • وقد مرر ذلك بحجة انه ينوي احداث شرح بين واشنطن واسرائيل ، وقيل عن نية السادات تلك الشيء الكثير • ومضى السادات فسي خطه ذلك بتشجيع كبير من اطراف عربية عدة • فاذا به يجد الا مناص له ، ان هو اراد أن يحظى بقبول في واشنطن ، من أن يعقد حلفا مع اسرائيل • فقد كان هذا رسم الدخول في « النادي » • وطريق واشنطن حملته الى القدس ، كما أن الارتقاء في احضان اميركا فرض عليه التحالف مع بيغن • والجدير بالتنويه انه يعتبر ما فعله انجازا ضخما يؤهله لدخول التاريخ من اوسع ابوابه • وهو لا

يعتقد أنه في موقع الدفاع عما فعلت يدها ، وإنما يتهم المعارضين لنهجه بالعداء لمصر ، وبالتالي يجاهر بضرورة التصدي لهم وضربهم .

لقد سعى السادات الى المعاهدة بكل قوته . وسواء تمت كما تصورها مسبقا ، ام انها جاءت على غير ما تمناه ، فإنه بعد الخوض في المفاوضات عليها ، لم يدخر طاقة في العمل على انجاحها . والواقع أنه لولا السادات لما جازت المعاهدة . فأطراف الصراع في منطقتنا ، سواء منهم القوى الوطنية العربية ام الصهيونية ، غير مهئينين بعد لتسوية سلمية ، على الاقل ليس في المرحلة الراهنة والظروف المعطاة . فكم بالبحري الذهاب الى حد توقيع معاهدة ، تضع طرفا عربيا مركزيا كمصر ، في نفس المعسكر مع العدو القومي ، ناهيك عن التحالف معه لتطويق القوى الوطنية العربية . من هنا ، يبرز السادات كظاهرة نابية في الامة العربية . والواقع ان ولادة هذا الحلف كانت عسيرة ، استغرقت خمس سنوات واكثر من المخاض الصعب . وفي الطريق اليه ، تعرضت المفاوضات عليه للانهييار مرارا . وفي كل مرة اشرفت فيه تلك المفاوضات على الفشل ، انبرى السادات وتطوع لانقاذ الموقف ، ولا خراج الاطراف من ازمة علاقاتها وعقدة اتخاذ قرارها . واللغز في تصرف السادات ذلك ، لا يكمن في حبه لوطنه ، كما يدعي ، اذ فرط فعلا بمصالح ذلك الوطن ومواطنيه . وكذلك لم يكن دافع السادات اعجابه مناحيم بيغن وحكومته ، فالظاهر أن الرجلين لا يتسجمان تماما ، كما انسجم السادات مع كيسنجر او كارتر . والسادات لا ينفك يبيدي ضيق ذرعه بمواقف اسرائيل . ولا يبقى الا التقدير بأن حوافز السادات تنبع من تهافتة على امريكا . وتكفي بعض الامثلة للتدليل على ذلك .

في العام ١٩٧٤ ، بعد فك الارتباط الاول على الجبهتين ، المصرية والسورية ، توجهت الانظار نحو الاردن . وكان ذلك طبيعيا في سياق الكلام عن تسوية سلمية شاملة للصراع في المنطقة ، كما قيل في حينه ، وسرعان ما تبين ، عند بدء المفاوضات على هذا الصعيد ، ان الحكومة الاسرائيلية ، بزعامه رابين ، لم تكن تجرؤ على فتح ملف الضفة الغربية وقطاع غزة ، ناهيك عن الخوض في الكلام عن حل للقضية الفلسطينية . وبضعفها الداخلي ، كانت حكومة رابين اعجز حتى عن اتخاذ قرار بشأن « فك ارتباط وظيفي » ، بمعنى ايماءة حسن نية تجاه الملك حسين ، تشجعه على اللحاق بركب التسوية ، وتعطيه لذلك تغطيته ولو جزئية . وقدر رابين ، وكان مصيبا في تقديره ، أن خوض معركة مع الإدارة الاميركية من موقع التصلب ، اسهل عليه من فتح باب الصراع الداخلي ، حتى ولو بدعم امريكا . ووصلت المفاوضات الى طريق مسدود . وبكى كيسنجر . وحققت منظمة التحرير الفلسطينية مكاسب سياسية ضخمة ، في مؤتمر الرباط وكذلك في الامم المتحدة . فكانت الحرب اللبنانية . وصرف النظر عن « القضية الفلسطينية » ، انتظارا لما ستتخضم عنه الحرب في لبنان . وتقديم السادات بطرح

فكرة « اتفاقية سيناء » فقبلت بها اسرائيل . وخرجت المفاوضات من ازمتهما ، وتقدمت خطوات نحو هدفها : الغاء مؤتمر جنيف ، استبعاد الاتحاد السوفياتي ، احداث شرخ في التضامن العربي ، مزيد من الاقتراب نحو اسرائيل ، وبالمقابل الابتعاد عن منظمة التحرير الفلسطينية . والاهم ان السادات قدم برهانا جديدا على اهليته للدخول في الحلف الجديد .

وفي العام ١٩٧٧ ، عندما اقتربت اتفاقية سيناء من نهاية اجلها ، وكثر الكلام عن مصير التسوية اذا انقضى اجل الاتفاقية ، والمفاوضات تواجه طريقا مسدودا . وعندها كان كارتر قد خلف فورد في الحكم ، وتنحى كيسنجر عن رعاية المفاوضات . وكان بيغن قد تسلم الحكم في اسرائيل ، خلفا لرابين ، واعتمد موشيه دايان وزيرا لخارجيته . وكذلك فقد خفتت اصوات القذائف في بيروت . وعادت الاطراف الى الحديث عن عقد مؤتمر جنيف مجددا ، وعاد ظل التضامن العربي والاتحاد السوفياتي يتابع السادات في تفكيره عن جنيف . وانعقدت الدورة الثانية والثلاثون للامم المتحدة . وصدر البيان الاميركي - السوفياتي المشترك . وجاء على ذكر الفلسطينيين فثارت اسرائيل واعوانها في امريكا على البيان ، مما اضطر كارتر الى التراجع عنه ، واستبداله بورقة العمل الاسرائيلية - الاميركية . ولكن هذه لم تكن سوى صيغة اجرائية لعقد مؤتمر جنيف مجددا ، حيث سيعود الاتحاد السوفياتي شريكا في رعاية المفاوضات ، وربما يبدأ العرب المفاوضات بوفد موحد ، يضم فلسطينيين ، ولم يكن السادات يريد ذلك . فبادر الى زيارة القدس ، ملغيا كل ما سبق من اجراءات ، وواضعا المفاوضات على مسار مختلف تماما ، لا يسع احدا غيره من العرب الانضمام اليه . فاخرج حكومة بيغن من مازق علاقاتها بادارة كارتر ، واخرج هذه الاخيرة من مازق احراجها ازاء الاتحاد السوفياتي ، خاصة بعد تجاوز البيان المشترك . واثبت مرة اخرى استعدادة للذهاب الى ابعد الحدود من اجل ان تقبل به امريكا وكيفا ، ولو صغيرا ، في المنطقة . واستقال احتجاجا على مبادرة السادات تلك ، وزير خارجيته ، اسماعيل فهمي . فحتى هذا الاخير لم يستطع ابتلاع تصرف السادات .

ولكن مبادرة السادات سرعان ما بهتت ، وفقدت قوة دفعها . فبعد لقاء القمة في الاسماعيلية ، حيث قدم بيغن مشروعه للانسحاب من سيناء ، مع الاحتفاظ بشريط منها على طول الحدود الدولية بين مصر وفلسطين ، يمتد على طول ساحل خليج العقبة الى شرم الشيخ ، ومشروعه للمدارة الذاتية لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة من الفلسطينيين ، اندلع الخلاف بين اطراف المفاوضات . وقد فشلت الادارة الاميركية في زحزحة بيغن عن مواقفه ، بحيث يتيح للسادات مجالا لتغطية تنازلاته . فدعا كارتر الى عقد مؤتمر « كامب ديفيد » . ويستفاد

من المعلومات المسرية ، كما من بنود اتفاقي الأطار ، اللذين صدرا عن المؤتمر ، ان السادات انقذ الموقف مرة أخرى ، بعد أن خيم جو الفشل على المؤتمر . وفي « كامب ديفيد » قبل السادات موقف بيغن القائم على مبدأ « التنازل » عن سيناء كلها ، مقابل « تنازل » السادات عن موقفه من القضية الفلسطينية ، وقبل مشروع بيغن للادارة الذاتية ، وتقديم خطوة كبيرة أخرى نحو الحلف مع اسرائيل ، رغم اصرار هذه على انتزاع تنازلات منه ، تتعلق بالسيادة المصرية ، وبموارد الثروة فيها ، ناهيك عن علاقات هذه بالدول العربية ، وبمنظمة التحرير الفلسطينية على وجه الخصوص . وفي هذه المرة ايضا ، استقال وزير خارجيته البديل لاسماعيل فهمي ، محمد كامل ، احتجاجا على تصرفه في المفاوضات .

ولكن ، رغم كل ما قدمه السادات في « كامب ديفيد » من تنازلات ، وربما بسببه ، ظل بيغن يتصلب في موقفه ، ويزيد من طلباته ، سواء من مصر ام من واشنطن . فافشل مفاوضات « بليز هاوز » ، بعد ان قيل ان الاتفاقية جاهزة ، وان المشاكل المتبقية طفيفة ، ولا تعدو كونها مسألة صياغات . وازاء امكان انهيار المفاوضات ، وبالتالي فشل « كامب ديفيد » ، وما قد يترتب على ذلك من عودة الى « مؤتمر جنيف » ، وربما الى مجلس الامن ، تحرك كارتر ، وقام برحلته الاخيرة الى القاهرة والقدس . واخفق كارتر في حمل بيغن على تلبية الحد الأدنى المطلوب للسادات . وهذا ما تؤكد وقائع زيارة كارتر ، اضافة الى ما تقوله ، وقالته ، وسائل الاعلام ، المحلية والدولية ، خاصة الاميركية منها . وخرج كارتر من مطار اللد عائدا الى واشنطن ، على ان يتوقف في القاهرة لوضع السادات في صورة آخر ما توصل اليه في محادثاته مع حكومة بيغن ، ويعرض عليه شروط بيغن التي قدمها في لقائه الاخير مع كارتر ، صباح يوم مغادرة كارتر . وكان بيغن قدم شروطا تعجيزية ، كان على علم ان السادات يرفضها ، بناء على معرفة موقفه في المفاوضات السابقة ، واملأ في ان يلقي تبعة الرفض ، خاصة أمام الرأي العام الاميركي ، على السادات . وكان بيغن يتوقع ان ينفجر خلاف مع ادارة كارتر ، وازاد ان يتسلح لمغركته ، والتي كان يتوقع ان تدور في واشنطن ، برفض السادات . ولكن السادات وفر على الجميع مؤونة الجهد ، وفأجأهم بقبوله شروط بيغن ، وانتهى الامر الى توقيع المعاهدة . وبهذا استحق السادات ، وعن « جدارة » ، اللقب الذي منحه اياه كارتر ، حيث اسماه « بطل السلام » .

المعاهدة سقف السادات

سؤال يطرح أحيانا ، ألم يكن باستطاعة السادات تحسين شروط الاتفاق ؟ ويقول البعض بأنه لم يكن بحاجة الى تقديم كل هذه التنازلات ، من أجل الوصول

الى اهدافه كما ارادها ، خاصة بعد ان ثبت موقعه في واشنطن ، وبالتالي فقد « كان صيده جرادة » • وفي تقديري ، اخذا بالاعتبار تهافته على الارتباط بأمريكا ، وبالتالي اصراره على استبعاد الاتحاد السوفياتي من جهة ، وضعف ادارة كارتر وصلابة الموقف الاسرائيلي بقيادة بيغن من الجهة الاخرى ، انه لم يكن بالامكان ان يحصل السادات شروطا افضل في مفاوضات على « تسوية سلمية » ، بموازن القوى الحالية في المنطقة ، وبمواقف عربية بهذا الرهن العام • ولربما صدق السادات في تبجحه بانجازاته ، وفي تحديه بقية الاطراف العربية المناوئة له في ابراز قدرتها على انتزاع شروط افضل للتسوية ، كما كرر ذلك مرارا ، وكما تبعه رئيس وزرائه مصطفى خليل ، استطرادا ، باعلانه استعداد مصر السير وراء الطرف العربي الذي يستطيع تحقيق ذلك • واذا كان السادات ، على رأس مصر ، بكل ثقلها العربي ، وما لها من ميزات ، سكانية ، واقتصادية ، وجغرافية ، وسياسية ، ناهيك عن اغراءات عزلها عن المشرق العربي ، وحصرها في افريقيا ، واخراجها من دائرة الصراع العربي - الاسرائيلي ، لم يستطع ، من خلال المفاوضات ، ان يحصل من حكومة بيغن اكثر مما تم الاتفاق عليه في المعاهدة ، فما شأن غيره من الاطراف العربية ، التي لا تملك ما لديه من اسباب القوة ، ان هي سلكت طريق « التسوية الاميركية » • وفي تقديري ، ان السادات قد وصل السقف في تحسينه لشروط التبعية لواشنطن واسرائيل ، من خلال « المفاوضات على تسوية سلمية » • من هنا ، صلافته في تحديه اطراف « مؤتمر بغداد » وقراراته ، كما ظهرت في خطابه الاخير امام مجلس الشعب المصري ، واغراقه في الاستهتار بمشاعر الجماهير العربية عامة ، والفلسطينية خاصة ، وتجاوز كل حد في خدائه لقطاعات واسعة من الشعب المصري •

لقد دخل السادات المفاوضات على التسوية ، منطلقا من تقديره لنتائج حرب تشرين ، ومعتقدا ان « انتصاره » فيها يؤهله لموقع مرموق في الاستراتيجية الاميركية • وراح يجمل نفسه في اعين واشنطن • وفي اطار عملية التجميل تلك ، كان لا بد له ان « يطهر » نفسه أولا من جميع « الشوائب » • ففي امريكا لا يستحسنون « الشيوعية » ، فعمد الى طرد الاتحاد السوفياتي من مصر • وهناك لا يستسيغون كلمات مثل « الثورة » ، « حرب التحرير » ، « استقلال » ، « وحدة » ••• الخ ، فتخلى عن تلك المناهيم جملة وتفصيلا • وفي امريكا يؤمنون بالمبادرة الفردية ، وبالتنافس الاقتصادي الحر ، فخلق السادات « القطاع العام » ، وترك الحبل على الغارب لـ « الانفتاح الاقتصادي » • وفي واشنطن يمجون الحديث عن « الجماهير » ، « الفقراء » ، « الكادحين » ••• الخ ، فتقولب السادات حسب الطلب • وفي المفاوضات ، سلم السادات جميع اوراقه ، ووضعها كلها في ايدي امريكا ، فلم يبق له الا الامل في رافة امريكا ، وشفقتها

عليه • وانقلبت المفاوضات ، كما ادارها ، من محاولة لتحسين شروط التسوية ، الى استجداء لتلطيف شروط التبعية • ولما كانت « التسوية » مع اسرائيل شرط دخوله « النادي » في واشنطن ، أصبح السادات يحرص على انجاح المفاوضات حرصه على الارتباط بالاستراتيجية الاميركية ، فغدا اكثر اطراف المفاوضات حماسا لاستبعاد الاتحاد السوفياتي ، وتغانيا في الالتفاف حول مؤتمر جنيف ، وطمعا في التخلص من عبء التضامن العربي ، وما يترتب عليه من مشاكل ، ولو اجرائية ، تعيق تقدمه نحو هدفه • و « التسوية » لا تجوز الا مع طرف آخر ، وعليه أصبح على السادات ان يرفع مسألة بقاء شريكه المفاوض في اللعبة ، فكان لا بد من ارضائه • هكذا خلق دخول السادات المفاوضات مع اسرائيل بهذه المنطلقات بيناميكية خاصة ، انتهت به ، دون ان تكون له القدرة على التحكم بمسارها ، الى القدس ، ومن ثم الى « كامب ديفيد » ، غالتوقيع • واستطاعت القيادة الاسرائيلية ، خاصة بعد صعود بيغن الى الحكم ، استغلال نقاط الضعف في مواقف السادات وتوجهاته الى اقصى الحدود • فكان التهديد بالعودة الى جنيف مثلا ، او التظاهر بان لا الحاح في انجاز الاتفاق ، والايحاء بأن المفاوضات يجب ان تطول شهورا ، بل سنين ، اسوة بما جرى في حالات مشابهة ، وربما اقل تعقيدا ، كافيا لارهاب السادات ودفعه الى تقديم تنازلات • وبعد ان قطع هذا شوطا على الطريق ، لم يعد أمامه الا السير فيه الى آخره ، فانتهى الى القدس ، ثم الى المعاهدة بشروط اسرائيل ، واصبح التعامل بينهما على خط العريش - بئر السبع • فالسادات يتهافته على امريكا ، واهتزاز موقفه العربي ، وخطورة اوضاعه الداخلية ، ما كان ليحظى باكثر مما حصل عليه في المعاهدة ، وان في تجربته لعبرة •

بالمقابل ، دخلت اسرائيل المفاوضات من موقع القوة ازاء السادات • كانت بيدها الاوراق الاساسية : الارض ، اقدمية العضوية في « النادي » ، افضلية الموقع في المركز الامبريالي ، واسبقية « الوكالة » • وبينما كان السادات هو الطارئ على الساحة الاميركية ، كانت اسرائيل هي الاصلية فيها • وبينما احتفظت هذه بجميع اوراقها ، واستغلتها الى اقصى الحدود ، افرغ السادات يديه في بداية الشوط • وحتى ضعفها الداخلي احيانا ، جندته حكومة رابين مثلا في مساومتها مع الادارة الاميركية ، وفي تكتيك مفاوضاتها مع السادات • وفي اكثر من مرة ، سخرت القيادة الاسرائيلية اللعبة الديمقراطية في الكيان لخدمة تكتيكها في المفاوضات ، ونجحت بذلك ، فخرجت بعبرة ان التصلب ، ورفض الرضوخ للضغط ، يقويان مركزها داخليا ، خاصة بعد ان اكتشفت مدى اهتمام كل من مصر والولايات المتحدة بتحاشي الجمود في مسيرة التسوية ، خشية ان يؤدي ذلك الى استئناف المفاوضات في مؤتمر جنيف ، حيث يدخل الاتحاد السوفياتي شريكا في رعاية المؤتمر ، على قدم المساواة مع امريكا •

وفي بداية المفاوضات ، تقدمت حكومة رايبين (المراه) بتنسيق مسبق لكل خطواتها مع واشنطن . وعندما حشرت في مأزق « فك الارتباط » مع الاردن ، فضلت حكومة رايبين الخوض في معركة مع الادارة الاميركية ، والتهديد بالاستقالة ، مما يترتب عليه تجميد المفاوضات لعدة شهور ، على فتح معركة داخلية في المؤسسة الحاكمة ، فنجحت في حمل واشنطن على صرف النظر عن الجبهة الاردنية ، وفي دفع السادات الى طرح فكرة « اتفاقية سيناء » . اما بيغن فقد اعتمد سياسة « حافة الهاوية » مع ادارة كارتر ، وابدى استعداداه لفتح معركة مع الادارة الاميركية في واشنطن ، مستعينا بجميع القوى المساندة له هناك . ومنذ توليه السلطة في ايار (مايو) ١٩٧٧ ، والى توقيع المعاهدة ، قام بيغن بسبع رحلات الى العاصمة الاميركية ، وفي كل مرة ، كان مستعدا لدفع الامور الى حافة التفجير ، فنجح في تحقيق اهدافه .

وفي المفاوضات ، سرعان ما كشف الطرفان ، واشنطن واسرائيل ، مواطن الضعف في موقف السادات ، فركزا ضغطهما عليها ، وتناوبا المهمة . وعندما تحقق كيسنجر من تهاقت السادات على امريكا ، مناه بالوصول ، ولكن بعد زمن ، وخطوة - خطوة . اما اسرائيل فطرحت مقولة ان الفجوة بين ما تعتبره اساسا صالحا للتسوية وما تطالب به القاهرة واسعة ، الى حد انه لا يمكن ردمها دفعة واحدة ، وليس في فترة زمنية قصيرة على الاقل . وتقدمت هي بمشروع التسويات المرحلية ، بينما تولى كيسنجر الاخراج والايقاع . وقبل السادات بذلك ، بعد ان كان موقفه يقوم على مبدأ عقد مؤتمر في جنيف ، يصر فيه الى حل جميع المشاكل دفعة واحدة . وكذلك ، فكراهية السادات للاتحاد السوفياتي لم تكن خافية على احد . وما ان المسح له ان وجود خبراء سوفيات في مصر امر غير مرغوب فيه ، ان هو اراد الارتباط بامريكا ، حتى سارع الى طردهم منها . وتمنطق السادات للهجوم على الاتحاد السوفياتي ، في كل مناسبة وبغيرها . وعندما استشرى عداؤه لموسكو ، استغلت اسرائيل ، وبنجاحة كبيرة ، فزاعة العودة الى جنيف ، ورجوع الاتحاد السوفياتي الى المشاركة في رعاية المفاوضات ، لارهاب السادات ، وحتى الادارة الاميركية احيانا . ووعت القيادة الصهيونية ضيق ذرع السادات بالتضامن العربي ، خاصة التنسيق مع سوريا ، والى حد كبير الانضواء تحت لواء السعودية ، فجعلت ثمن التفاوض مع العرب مجتمعين غالبا الى حد ان اعتبر السادات تجاوز ذلك التضامن انجازا كبيرا . ولم يكن صعبا اكتشاف عدم اكتراث السادات بالفلسطينيين وثورتهم ، فلوحوا له بتنازلات في سيناء مقابل تخليه عن مواقفه من « قضية الشعب الفلسطيني وحقوقه المشروعة » ، فلم يستطع مقاومة الاغراء . وعندما اصبح التقدير بأن لا ضير من قفز السادات فوق السعودية ، اعطوه الضوء الاخضر ، ففعل . وبعد كل هذا ، صار الطريق الى الحلف مع

العندو القومي اقصر على السادات ، وربما اقل كلفة ، من العودة ادراجه الى نقطة البداية .

في المفاوضات ، كانت اسرائيل تثمن جيدا موقعها في الاستراتيجية العالمية للامبريالية الاميركية . وكان لحجتها على هذا الصعيد مصداقية كبيرة . وليس عيبا ان يقول رئيس لجنة الخارجية والامن في الكنيست الاسرائيلي ، موشيه ارنس ، ان ما تقدمه اسرائيل للغرب ، لا تستطيع اية دولة اخرى في الشرق الاوسط تقديمه له . واذا كانت هناك بعض القوى الرأسمالية في امريكا ، حاولت الانتقاص من موقع اسرائيل ذلك ، أو الطعن في ميرر الخصوصية التي تحظى بها اسرائيل هناك ، أو في فرادتها في العلاقة مع البلد الام ، فقد اثبتت اسرائيل ان لديها من القوة في الساحة الاميركية ، ومن الدعم من قوى اقتصادية وسياسية اخرى ، ما يمكنها من التصدي بنجاح للتيار الداعي الى اعتماد بعض النظم الحاكمة في العالم العربي ، وكلاء الى جانب اسرائيل ، حتى وان ليس على نفس المستوى ، ومن ردهه وكبحه . والواقع ان السادات بانحيازه الى واشنطن ، اصبح منذ حرب تشرين على الاقل ، في نفس المعسكر مع اسرائيل ، وبالتالي على اتفاق معها على عدة مسائل جوهرية ، كما صرحت بذلك اطراف المعاهدة ، بمن فيهم السادات ، مرارا . والواضح ان السادات ، اذا كانت راودته احلام منافسة اسرائيل على موقعها في واشنطن ، ولو لفترة ما اثناء المفاوضات ، فانه لم يلبث ان صحا من غفوته ، وسبر غوره فعرف قدره . ومنذ ولاية كارتر على الاقل ، اخذ موقف السادات يبرز بتقبله لطروحات الادارة الاميركية بشكل كامل تقريبا . وبالمقابل ، بدأ يتضح ان حكومة بيغن هي المتصلية ، وهي التي تساوم على كل صغيرة وكبيرة . وفي النهاية حصل بيغن على كل ما اراده من السادات وكارتر ، فامضى المعاهدة . والظاهر ان اطراف المعاهدة كانت متفقة الى حد كبير على ما تعتبره الجوهر : مفاوضات برعاية الولايات المتحدة وحدها ، ومن اجل ابرام معاهدة تخدم مصالحها اصلا ، استبعاد الاتحاد السوفياتي من مفاوضات التسوية ، وبالتالي تقليص نفوذه في المنطقة ، الالتفاف حول قراري مجلس الامن ، ٢٤٢ و ٣٣٨ ، وبالتالي على مؤتمر جنيف ، ضرب التضامن العربي ، وبالتالي اضعاف قدرة الدول العربية على المساومة . هذا ناهيك عن الاعتراف بشرعية الكيان الصهيوني ، وما يترتب عليه من تخل عن الاهداف القومية العربية والوطنية الفلسطينية . وللحق ان السادات لم يكن يتميز عن كثيرين غيره في عالمنا العربي ، على هذا الصعيد الاخير . وعلى العموم كان السادات لا يختلف عن هؤلاء كثيرا في عزمه على انهاء « الصراع القومي » ، بالاعتراف بشرعية الكيان الصهيوني ، والتحول الى ضرب كل ما هو وطني في المنطقة ، تحت غطاء « مقاومة النفوذ الشيوعي » ، ولم يجد حرجا في التخلي عن الاهداف القومية في الاستقلال والوحدة ، على اقل تقدير . ولكنه

ذهب الى ابعد من ذلك بدخوله في حلف مع العدو القومي ، على ارضية مشاريع هذا الاخير ، ووفقا لمصالحه واهدافه ، وفي سبيل ذلك الحلف ، لم يجد السادات حرجا في النزول عند رغبات شركائه فيه ، بما فيها ضرب الثورة الفلسطينية ، وتصفية منظمة التحرير الفلسطينية ، وتجاوز قرارات الرباط وغيرها ، والعمل على تفسيح الشعب الفلسطيني وحركته الوطنية ، وتمزيق وحدة نضاله ومصيره . وهذا هو الاساس . فعلى ماذا الخلاف اذن ولماذا تعرقلت المفاوضات ، وظلت تراوح في مكانها خمس سنوات واكثر ؟

في تقديري ، ان الخلاف بين اطراف المعاهدة ، دار اساسا حول مسألة تقسيم المغنم من « التسوية » ، وحول اخراج التخلي عن « الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني » ، كما شكل الالتفاف حول قرارات الامم المتحدة ومؤتمر جنيف بعض الاشكالات ، خاصة الى الولايات المتحدة . وكما ورد اعلاه ، من تهمين اسرائيل لموقعها في الاستراتيجية الاميركية، وتقديرها ان مبرر الخصوصية التي تتمتع بها في واشنطن انما يعتمد على الفرادة التي تتميز بها اسرائيل عن اية دولة اخرى في الشرق الاوسط، ولو كانت موالية تماما لواشنطن . وعليه، فان اسرائيل ترى في العلاقة الخاصة القائمة مع امريكا ، عنصرا اساسيا ، ان لم يكن الاساسي ، في « أمنها القومي » . وهي بالتأكيد ستعمل كل ما في وسعها للحؤول دون المساس بهذا الموقع الخاص في الاستراتيجية الاميركية ، ودون امكان ان تناقشها عليه اطراف اخرى في المنطقة . والقيادة الصهيونية تعي جيدا مغزى الكلام العربي ، الذي ما زلنا نسمعه منذ سنين : « ان مصلحة امريكا معنا ، فلماذا لا تعاملنا هذه اسوة باسرائيل ؟ اي لماذا لا تستعبدلنا لخدمة اغراضها ، كما تفعل مع اسرائيل . ولعل من ابرز نقاط الخلاف في المفاوضات على المعاهدة الراهنة ، والتي كما يبدو ، دار حولها حوار شاق ، لم يخل احيانا من ضغوط ، هو رفض اسرائيل المقبول بالسادات شريكا متكافئا معها في خدمة المصالح الاميركية في المنطقة .

ففي « مؤتمر جنيف » ، رفضت اسرائيل ان تلتقي مع الاطراف العربية مجتمعة ، الا في جلسة الافتتاح الاحتفالية . اما في المفاوضات العملية ، فقد اصررت على ان تكون مع كل دولة عربية على حدة . وبهذا كانت اسرائيل تقطع الطريق على امكان قيام كتلة عربية قوية ، من خلال التضامن على موقف عربي موحد في المفاوضات ، تستطيع من خلاله ، واستنادا الى قاعدته ، زيادة وزنها في المؤتمر ، وفعاليتها في التأثير على القرار الاميركي . وظلت اسرائيل تصارع ضد اية صورة اجرائية لعقد المؤتمر ، تقوم على اساس وفد عربي موحد ، او وفود عربية مجتمعة . وكان هذا موقفها في « ورقة العمل الاسرائيلية - الاميركية » ، التي توصل اليها دايان مع ادارة كارتر ، قبيل قيام السادات بمبادرته السببية زيارة القدس . وبعد ان تم الالتفاف على مؤتمر جنيف ، وسارت المفاوضات

ثنائية بين السادات وبيغن ، وبرعاية واشنطن ، حرصت حكومة إسرائيل على تجريد السادات من ورقة « التضامن العربي » ، ورفضت التعامل معه على أساس انه وكيل للساحة العربية باكملها ، واصبرت على حصر دوره في مصر ، وعلى تحجيمه بحيث لا يتعدى شرق أفريقيا ، على ابعد تقدير . وكان واضحا ان اسرائيل لن تسمح للسادات ان يحتل موقع الملك حسين او منظمة التحرير الفلسطينية في التفاوض على حل القضية الفلسطينية . ومن هنا كان اصرار بيغن على عدم الربط بين معاهدة السلام مع مصر ، وبين تنفيذ مشروع الادارة الذاتية . كما ان الواضح انها لن تسمح للسادات ان يلعب دورا فاعلا في اقامة الادارة الذاتية ، وانما ستفعل ذلك منفردة ، وفي اقصى الاحوال ، قد تسخر مساهمة نظام السادات الرمزية في تجسيد مشروعها هي لتلك الادارة .

وليس فقط ان اسرائيل ارادت نزع اية صفة تمثيلية للعالم العربي عن السادات ، كي تضعف مركزه في الحلف المزمع اقامته ، وانما سعت بجد ، ونجحت في ذلك الى حد كبير ، الى عزله عن الدول العربية . ففي اتفاقية « كامب ديفيد » ، وكما برز ذلك في مفاوضات « بليز هاوس » ، كانت اسرائيل تؤكد على اهمية البند السادس من الاتفاقية ، كما صاغتها واشنطن ، والذي ينص على افضلية المعاهدة مع اسرائيل على اية معاهدة اخرى لمصر مع اي طرف آخر . والمقصود بذلك هو ارتباطات مصر في اطار الجامعة العربية ، وخاصة « ميثاق الدفاع المشترك » . وعلى هذه الخلفية جاءت « ورقة التفاهم المشترك بين اسرائيل والولايات المتحدة » ، والتي كانت ملحقة بالمعاهدة . وعلى اساسها يفهم احتجاج اسرائيل امام واشنطن على كلام مصطفى خليل الاخير ، حول استعداد مصر لدعم سوريا اذا قامت هذه بحرب لاستعادة الجولان . ولم تتوقف اسرائيل عند ذلك الحد ، بل اصرت على اقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع مصر ، وذلك قبل انسحابها من سيناء ، ودون اعطاء السادات مهلة زمنية قد تسمح له بتدبير امر علاقاته بالدول العربية المعارضة للاتفاق . وليس ذلك الا لاجراجه ، وحشره للخيار بين المعاهدة مع اسرائيل والعلاقة مع العالم العربي ، ودفعه نحو مزيد من العزلة داخله ، كون معظم دوله لا يسعها الابقاء على علاقاتها الدبلوماسية مع القاهرة ، اذا كانت هذه ستقيم علاقات مماثلة ، وربما اشد واوثق ، مع اسرائيل . وحكومة بيغن لم تعط السادات المجال الذي اعطته سابقاتها لشاه ايران ، كي يغطي على علاقاته الوثيقة معها ، دون اجراجه في مجموعة الدول الاسلامية . فقد انتزع بيغن من السادات دعوة لزيارة القاهرة ، غداة التوقيع على المعاهدة ، ووصلها بينما الوفود العربية تغادرها ، مما اخرج حتى مصطفى خليل ، الذي تغيب عن كل المراسيم الاحتفالية لاستقبال بيغن .

وعلاوة على ذلك ، ارادت اسرائيل ان تضمن خروج مصر من دائرة الصراع

العربي - الاسرائيلي بشكل نهائي . فلم تكتف بالضمانات ، وطالبت بتقليص الجيش المصري ، وباعادة انتشاره وتأهبه وتسليحه ، بحيث يتطابق ذلك مع مهمته الجديدة في أفريقيا . وما كانت اسرائيل لتقبل بتولي جيش السادات تلك المهمة ، لولا ان ضمنت استبعاد امكان تدخله في المشرق العربي ، الذي تريده اسرائيل مجالاً لنشاطها هي ، ولولا التعهدات ، المصرية والاميركية ، بعدم عبور الجيش المصري ممري المتلا والجدي ، في غرب سيناء ، ولولا ان ضمنت استمرار استعمالها للمطارات في شرق سيناء لعدة سنوات قادمة وحتى تقيم لها الولايات المتحدة مطارات بديلة في النقب . وربما جرى الاتفاق السري على وضع هذه المطارات تحت تصرف الحلف الجديد بزعامة الولايات المتحدة ، من اجل « حماية امن البحر الاحمر » . وهذا طبعاً الى جانب الضمانات والتعهدات التي قدمتها مصر والولايات المتحدة ، بمواصلة تزويد اسرائيل بالنقطة من الابار التي حفرتها في خليج السويس ، والتي تم الاتفاق على تسليمها لمصر بعد سبعة اشهر من تاريخ توقيع الاتفاق . وكل ذلك عدا ما ستقدمه الولايات المتحدة من مساعدات اقتصادية وعسكرية ، ومن دعم سياسي في المجالين ، العربي والدولي .

ورغم كل ما قدمه السادات من تنازلات : في « اتفاقية سيناء » ، في مبادرته لزيارة القدس ، وفي « كامب ديفيد » (الذي نشرت وثائقه) ، ظلت حكومة بيغن تماطل وتناور وتعرقل المفاوضات ، طمعا في انتزاع المزيد ، الى ان حصلت على ما ارادت . وفي زيارة كارتر الاخيرة الى القاهرة واسرائيل ، كان واضحا ان بيغن لم يتورع عن التمسك بمواقفه بصلافة ، حتى وان ادى ذلك الى فشل رحلة الرئيس الاميركي . وفي تقديري ان بيغن تعمد افشال كارتر . والا فانه كان يعرف السادات جيدا ، الى حد العلم اليقين بأنه سيقبل في اللحظة الاخيرة ما كان الجميع ، بمن فيهم كارتر ، لا يرى ذلك . وليس ادل على نية بيغن تلك من خطاب كارتر نفسه في الكنيسة الاسرائيلي . فهناك تكلم كارتر عن ارادة شعوب المنطقة في السلام ، وهو ما لا علم له به ، وانما هو كلام سياسي . واتهم القادة بعرقلة مساعي السلام ، وهو ما يعرفه جيدا ، بواقع حوارهم معهم ، ولدة طويلة . ولكنه قال هذا الكلام في القدس وليس في القاهرة ، وواضح انه كان موجها الى بيغن . ومع ذلك ، وقف بيغن بعده ، ليقول ، وبكل وضوح وفضالة ، ان اسرائيل لا يسعها تقديم المزيد من التنازلات . ثم اعقبه رئيس المعارضة ، شمعون بيرس ، فطرح مشروعا بديلا للتسوية . وما كان ليفعل ذلك ، لولا قناعته بأن محادثات كارتر - بيغن قد وصلت الى طريق مسدود . وهو كأنما اراد الايحاء الى كارتر ، بأنه اذا كان بيغن قد خيب امله ، فإن اسرائيل ليست كذلك ، وان المعارضة مستعدة لفتح ابواب جديدة . وربما اراد بيرس التلميح بضرورة التعاون معه للوصول الى الحكم . وبالفعل فإن هذه

المسألة كانت مطروحة . ولكن بيغن لم يتزحزح ، رغم ما نشر من ان وزير دفاعه ، عيزر وايزمان ، وهو الرجل الثاني في ليكود ، انذر بالاستقالة اذا اصر بيغن على مواقفه ، وادى الى افسحال رحلة كارتر ، ورغم محاولات دايدان المستميتة للحيلولة دون ذلك . ولكن السادات انقذ الموقف .

وإذا كان هذا التقدير صحيحا ، فإنه مقابل تهافت السادات على انجاح مهمة كارتر . كان بيغن ، رغم خلافه مع اقطاب حكومته ، وايزمان ودايدان ، يحاول بكل وسيلة افسالها ، دون الظهور وكأنه يعتمد ذلك ، فيتحمل المسؤولية كاملة . وليس من تفسير للقاء الاثنين الاخير ، قبل مغادرة كارتر عائدا الى واشنطن ، وطرح بيغن هناك موقفه الاخير ، الذي لا يتزحزح عنه ، إلا محاولة للقاء تبعة الرغرض على السادات . والامر ربما يتعلق بالانتخابات الاميركية ، وبولاية كارتر الثانية . ويبدو ان السادات يرى في القوى التي يمثلها كارتر في امريكا نصيرا له في مسعاه للدخول في شبكة الاحلاف الاميركية . بينما يرى بيغن ضرورة اسقاط كارتر ، واستبداله في منصب الرئاسة بممثل لقوى اخرى، ترى ان الحليف الوحيد للغرب ، والذي يمكن الاعتماد عليه في الشرق ، هو الغرب نفسه ، المتمثل في اسرائيل . وهو منطق موشيه ارنس ، رئيس لجنة الخارجية والامن في الكنيست ، واحد اركان حزب ليكود البارزين ، وهذا ما تشير اليه التقويمات الاولية لموقف القوى الصهيونية والمساندة لها في الولايات المتحدة ازاء ادارة كارتر .

وعلى اي حال ، فان السادات ، بقبوله شروط بيغن ، قد افسد عليه مخططه . وانقذ كارتر من فشل ذريع ، مما قوى مركزه في الصراع داخل الحزب الديمقراطي على زعامة الحزب ، وبالتالي الترشيح للولاية الثانية . كما انه قطع الطريق على المعارضة في اسرائيل للمنافسة على الحكم من ارضية صلبة ، بعد أن كان غازلها فترة ، اثناء لقائه مع زعيمها ، شمعون بيرس . وكذلك فقد قضى على آمال تلك الفئة الفلسطينية التي رأت في التسوية ، أو حتى في الادارة الذاتية كما فهمتها ، ولو من خلال الاردن أو مصر ، امكانية لانتهاء الاحتلال ، ولو على جزء من الارض الفلسطينية ، ووصول جزء ، ولو صغير ، من الشعب الفلسطيني الى حكم نفسه بنفسه ، أو حتى انضمامه الى الاردن . ويتوقعه المعاهدة مع بيغن ، لم يترك السادات معنى لدخول الاردن الى المفاوضات ، إذ لم يدع مجالاً لاعطائه غطاء ، ولو شفافا ، على غرار ما حصل عليه هو . وبقبوله شروط بيغن ، سدد السادات طعنة قاتلة لمشروع الدولة الفلسطينية ، كما هي مطروحة في برنامج منظمة التحرير المرهلي . وكذلك ، فان المعاهدة ، وفقسا لشروط بيغن ، تشكل سابقة لاي اتفاق قد يحصل على جبهات اخرى ، إذ تشكل سقفا لما قد تسمح به اسرائيل ، خاصة اذا كانت الاطراف المعنية لا تشكل في

نظرها قوى بحجم مصر ووزنها ، وليس لديها ما تقدمه لانجاح الحلف ، على غرار مصر ، ناهيك عن عدم امكان عزلها وابعادها عن المشرق العربي ، كما هي الحال مع مصر . وهي بالتأكيد ، انطلاقا من مفهومها لـ « امنها القومي » ، لن تتخلى عن دورها في المنطقة ، وبالتالي عن مبرر علاقتها الخاصة بالولايات المتحدة ، على طاولة المفاوضات . وكذلك ، فانها لن ترضى باقتسام ذلك الدور مع شركاء آخرين ، مما يقلص ذلك الدور وبالتالي مردوده عليها . واذا قبلت بذلك مع مصر ، فانما بشروط صعبة ، واخذا بالاعتبار كون مصر في افريقيا .

فماذا بعد ؟

لقد قيل الكثير عن المعاهدة وينودها ، وكتب الكثير عن نتائجها وما يترتب عليها ، وهي رهيبه حقا ، ولكن عمل النزر اليسير لمواجهة . ولسنا هنا بصدد التكهّن بما يترتب على هذا الحلف في المستقبل البعيد او الوسيط ، فقناعتنا ، وربما املنا ، انه لن يعمر طويلا . ولسنا كذلك بصدد تقويم نتائجها بالتفصيل ، فقد سبقنا الى ذلك كثيرون ، وسيلحقنا اكثر . وانما سنعرض لبعض اهم النقاط في تقديرنا ، وباختصار .

الصدام حتمي ، وهو ليس بعيدا

هناك شبه اجماع على ان الذي تم بين السادات وبيغن ، برعاية كارتر ، ليس تسوية لنزاع بين دولتين متجاورتين فحسب ، وليس فضا لمشاكل حدودية بين طرفين ، او « ازالة اثار عدوان » ، وانما هو معاهدة نظامين ، الاول ركيزة تاريخية للاستعمار الغربي من اجل العدوان على شعوب المنطقة ، والثاني في بداية الطريق على هذا الصعيد ، وهي تشكل ارضية صالحة لبناء حلف عدواني بينهما ، باشتراك الولايات المتحدة ، ودعمها وتشجيعها . وهذا الحلف ، اذا جاز له ان يقوم ويثبت اقدامه ، فلن يكون حلفا دفاعيا ، مع ان اطرافه ستطرحه كذلك ، وتدعي انه انما قام للدفاع عن مصالح شعوب المنطقة في وجه « المد الشيوعي » . بينما الواضح ان صاحبة المصلحة في بناء الحلف ورعايته ، انما هي الامبريالية الاميركية ، التي لا هم لها الا فرض هيمنتها على شعوب المنطقة ضد رغباتها ، ونهب ثرواتها رغم حاجتها اليها . وهذا لن يتم الا بالعدوان . واذا كان الحلف سيخدم هذه الاهداف ، فلا بد له ان يكون عدوانيا ، وبالتالي هجوميا . وقد اكد الرئيس الاميركي ذلك في خطابه اثناء الاحتفال بالتوقيع على المعاهدة في البيت الابيض ، حيث اشار الى ضرورة ان يمتلك « مساسر السلام ، استراتيجية هجومية » وواضح ان المعاهدة - الحلف ، قد احدثت

استقطاباً في العالم العربي ، فمن معه ، الى حد كبير او صغير ، ومن ضده ، بشكل او بآخر . وما دامت المسألة مترابطة والامور متشابكة ، ولا مجال للعزلة والاعتزال ، فلا بد من الصدام ليتم الحسم لصالح هذه الجهة او تلك ، وقد يكون الصدام كبيراً . والاكيد ان اطراف الحلف لن تقعد تنتظر الهجوم عليها من الاطراف المضادة ، اذ انها لم تعقد الحلف لتبقى في موقع الدفاع عن النفس وليس هذا شأنها . وعليه ، فان هذه الاطراف ستتحرك ، كل في مجاله ، لتنفيذ الدور المسند اليه ، بعد تقسيم مجالات العمل . وبالامكان ، من خلال تقدير اوضاع المنطقة ، ومن خلال التصريحات الصادرة عن ناطقين باسم اطراف الحلف ، وعلى خلفية الاهداف الامبريالية في المنطقة ، تصور التقسيم التالي :

أ) تتولى الولايات المتحدة الوضع في الجزيرة العربية مباشرة . ب) تتولى مصر ترتيب الوضع في شمالي - شرقي افريقيا . ج) تتولى اسرائيل الوضع في المشرق العربي .

وخلافا لما يستشف من ردود الفعل على المعاهدة ، وللمنطق الذي ساد مناقشات مؤتمر بغداد الاخير لوزراء الخارجية والاقتصاد العرب ، فان اطراف الحلف لن تنتظر طويلا لشن هجومها على القوى المضادة . ولماذا تنتظر ماذا سيفعل المؤتمرون في بغداد ؟ وربما كان الاخرى بهؤلاء التفكير الجدي فيما عسى السادات وبيغن يواجهاهم به ، وقريبا . لان من شأن حلف كهذا ، ومن اجل تنفيذ اهدافه بنجاحة اكبر ، وبأقل قدر من الخسائر ، ان تعتمد اطرافه على الهجوم وبسرعة ، قبل نضوج اوضاع مضادة له ، وقبل تدبر القوى الراضية له مسألة اعداد نفسها للمواجهة . ويؤكد ذلك ترك واشنطن اثر توقيع المعاهدة ، حيث قام مستشار الرئيس الاميركي لشؤون الامن القومي ، بريجنسكي ، بزيارة الى السعودية والاردن ، اعترف الملك حسين بعدها ، بان بريجنسكي مارس عليه ضغطا للانضمام الى المعاهدة . والاكيد انه فعل نفس الشيء في السعودية . كما يؤكد استعجال حكومتي بيغن والسادات ايفاد وزير الدفاع فيهما الى واشنطن ، فور الاعلان عن التوصل الى الاتفاق ، وقبل التوقيع الرسمي ، وليس ذلك الا لوضع الخطط وعمل الترتيبات لتنفيذ المهمة . وفي واشنطن صرح هذان الوزيران بما يشير الى توجه اطراف الحلف في المستقبل القريب . وتحسنت وزير الدفاع المصري ، كمال حسين علي ، عن خطورة الوضع على حدود بلاده الغربية والجنوبية . وتفيد تقارير وكالات الانباء الى تعزيز قوات الجيش المصري على حدود ليبيا ، وهناك معلومات عن ارسال وحدات منه الى السودان . ولم يبذل عيزر وايزمان جهدا في اخفاء اهداف الحلف عندما تحدث عنه في مقابلة تلفزيونية في واشنطن ، فأكد على ضرورة تحالف مصر واسرائيل ، وتقوية الحلف بينهما ، من اجل الوقوف في « وجه المد الشيوعي » في افريقيا

والشرق الاوسط . ولعل ما يجري في الاردن ، وفي لبنان ، منذ توقيع المعاهدة ، مؤشر الى ما سيتبع .

الجزيرة بؤرة الاهتمام الاولى

تشكل الجزيرة العربية ، وعلى رأسها السعودية ، بؤرة الاهتمام الاولى للولايات المتحدة في المنطقة ، وربما في العالم ، وقد زادت اهميتها بعد سقوط ايران الشاه . فهي بنفطها ، الذي كله في يد امريكا ، تشكل عنصرا اساسيا في استمرار هيمنة الرأسمالية الاميركية على اقتصاد كل من اوربا الغربية واليابان . وعليه ، فان هذه الرأسمالية قد تذهب الى اقصى الحدود للدفاع عن مصالحها هناك . والظاهر ان الولايات المتحدة ستتولى بنفسها الدفاع عن تلك المصالح ، وهذا ما تؤكد تصريحات بعض المسؤولين الاميركيين ، ممن ذهبوا الى حد التذكير بأن الولايات المتحدة لن تتورع عن استعمال قوتها العسكرية لضمان استمرار سيطرتها على نفط الجزيرة . كما تؤكد التحركات الاميركية في الجزيرة نفسها ، وفي البحار المحيطة بها ، وكذلك في وضع كل ثقلها من اجل انجاز المعاهدة بين مصر واسرائيل ، والضغط الذي تمارسه على بعض الاطراف العربية الاخرى وسواها ، من اجل احاطة الجزيرة بسور منيع من الاحلاف ، يضمن بقاء الوضع فيها آمنا للرأسمالية الاميركية . وهي ستعمل من خلال تواجد عسكري مباشر ، سواء في الجزيرة نفسها ، ام على اطرافها ، وفي المياه المحيطة بها ، والتدخل المباشر في اليمن ، او في أية منطقة اخرى فيها ، على ضمان استمرار استغلالها لنفطها ، وتأمين طرق نقله الى اوربا والشرق الاقصى . وفي تقديرنا ، انها لن تسمح لاي من اطراف الحلف الاخرين الاقتراب من نفط الجزيرة ، وستفرض على السعودية ودول الخليج توظيف اموالها في خدمة الحلف الجديد .

ومما لا شك فيه ، ان المعاهدة قد قلبت دور السعودية في المنطقة وقلصته الى حجه الحقيقي . والسعودية في الواقع ، لا تملك ما يؤهلها لزعامة العالم العربي ، وان كانت حاولت ذلك ، ونجحت الى حد معين ، بعد حرب تشرين ، وما تلاها من المفاوضات على التسوية . وهي ليست دولة بالمعنى الصحيح للكلمة ، وانما هي مشروع دولة . وهي لا تتطلع الى بسط نفوذها في العالم العربي من اجل توسيع سوقها ، وانما تعتبر الزعامة فيه عنصرا من « أمنها القومي » . فعن طريق هذه الزعامة ، يريد الحكم السعودي تقديم نفسه الى واشنطن ، وكيلا رئيسيا لها في المنطقة ، ان لم يكن بحجم اسرائيل ، او منافسا لها ، فالى جانبها ، او وراءها في « التسلسل التنظيمي » . والحكم السعودي ، يعتبر مثل هذه الزعامة عامل استقرار له في الحكم ، وطمانينة الى ان واشنطن ستبقى راضية عنه ، ولن تعمل على اقصائه عنه . ونظرا لتطلعات السعودية

تلك ، فقد وقعت في تناقض مع اسرائيل ، التي تنطلق من نفس القاعدة لضمان « أمنها القومي » . والسعودية ارادت باموالها منافسة العسكرية الاسرائيلية على تدجين حركة الجماهير العربية ، وتطويرها للارادة الامبريالية الاميركية . ولكن السعودية ، كي تستطيع القيام بالدور الذي رسمته لنفسها ، وجندت له « لوبي » النفط ليساعدها على دفع واشنطن لتبني هذه السياسة ، واعتماد السعودية وكيفا في المنطقة الى جانب اسرائيل ، كانت بحاجة دائمة الى ارضاء الاطراف العربية الوسطية ، التي كانت مستعدة للالتقاء مع امريكا شريطة ان تقدم لها هذه ورقة التين . وعلى هذا الاساس انبرت السعودية الى العمل بعد موت عبد الناصر .

وفي حرب تشرين اعطي النفط دورا لم يلعبه قط . وجرى تضخيم اثر حظر النفط على الغرب ، وبالتالي على نتائج الحرب . كي تقود السعودية الدول العربية في مرحلة التسوية . فعمت مقولة ان الضغط السعودي على واشنطن ، خاصة لما لفظت السعودية واموالها من اثر هناك ، وضغط واشنطن على اسرائيل ، سيجبر اسرائيل على الرضوخ والانسحاب ، بما في ذلك « الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني » ، وهو ما يشكل ورقة التين اللازمة للتسوية مع العدو القومي . وقد مارست السعودية دورا قياديا في مراحل التسوية الاولى ، وفي « كامب ديفيد » ، وبعد سقوط شاه ايران ، عادت مضر السبي الخروج عن زعامة السعودية ، والى طرح نفسها البديل ، وبالتالي القائد للعالم العربي . ولما قبلت واشنطن بذلك ، فقد حجمت الدور السعودي ، ووضعت في مكانه الحقيقي . ولكن اسرائيل رفضت زعامة مصر للعرب ، والتفاوض معها على هذا الاساس ، ورضخ السادات ، فضاع دور السعودية ، ولم يلتقطه السادات . وبعد المعاهدة ، حاولت السعودية ، بمبادرة منها او بايحاء من واشنطن ، انقاذ ما يمكن انقاذه ، وسعت الى تثبيت زعامتها على المشرق العربي غير انها ، بعد فشلها الاول ، دخلت الى « مؤتمر بغداد » ، وهي اضعف ، ووجدت هناك منافسا قويا في العراق ، خاصة بعد توجهاته الوجودية مع سوريا . وبعد التوقيع على المعاهدة ، تواجه السعودية وضعا ، لا تخسر فيه زعامتها للعالم العربي فحسب ، وانما ضمان موقع متكافئ مع بقية الاطراف المتنافسة فيه على الموقع . ولم تعد السعودية في موقع من يشكل تأييده حماية للطرف المنضوي تحت لوائها ، وانما اصبحت بنفسها تحتاج الى حماية . بل واكثر من ذلك ، اذ سيطلب منها تأييد المعاهدة ، وليس بوسعها الا القبول ، كما هي الحال مع الاردن . وعلاوة على ذلك ، لن تستطيع السعودية قطع مساعداتها المالية لمصر ، ولا سحب ودائعها وتوظيفاتها فيها . وفوق كل ذلك ، سيطلب منها بالتأكيد تمويل جزء كبير من نفقات الحلف العسكرية . فالاموال السعودية المكسدة في المؤسسات الاميركية ، تبقى اقرب المصادر منالا لتوفير المبالغ المطلوبة لاطراف

الحلف الجديد • وبهذا تكون السعودية تدفع « خوة » لحماية ممتلكاتها ومواردها الطبيعية •

اسرائيل - من الغرات الى المنيل

مقولة سئمتنا ترددها • وقلنا لا تجوز • فالدولة اليهودية ليس لديها من المهاجرين ما يكفي لاستيطان رقعة احتلالها الحالية • والهجرة لا تتدفق عليها من اقطار العمورة ؟ • ولكن هل الاستيطان شرط لا تمكن بدونه الهيمنة العسكرية والسياسية والاقتصادية ؟ وفي تقديري ، ان الجواب ، لا • ولا مجال هنا للتطرق بالحديث عن كل الاطراف المعنية ، ويكفي الكلام عن اسرائيل ، مع اشارة عابرة الى الآخرين • فمع مصر ، قد حسم الامر بكل وضوح • والسعودية قد حدد دورها • والاردن ، اذا كان له الخيار ، « فسيعود الى قواعده سالما » • وتبقى سوريا اساسا ، والى جانبها الثورة الفلسطينية والعراق عقبات اساسية امام اسرائيل في تحركها نحو تحقيق اهدافها ، والقيام بالمهمة الموكلة اليها في اطار الحلف الجديد •

واذا كانت الجزيرة العربية هي بؤرة الاهتمام الاولى في نظر امريكا ، والدافع الاساسي وراء سعيها لبناء الحلف الجديد ، وكانت هي بنفسها ستتولى حماية مصالحها هناك ، كما يدل اكثر من مؤشر ، فالطبيعي ان تعتمد الى اقامة حزام امن ، تتولى العمل فيه قوى حليفة محلية ، لاحكام الطوق على الجزيرة • وهناك معلومات تشير الى نية امريكا بناء اسطول خامس ، تناط به مهام عسكرية في الخليج ، وفي البحرين ، العربي والاحمر • واذا كانت مصر ستكمل الطوق من الغرب ، فاسرائيل ستتولى الشمال ، وتبقى ايران ، في الشرق ، والتي بالتاكيد ليست خارج حساب المخطط الامريكي •

والاكيد ان اسرائيل ، لاحتياجاتها الذاتية كدولة يهودية صهيونية ، ولضمان « امنها القومي » كركيزة استعمارية ، تريد ان تهيمن على المشرق العربي • واذا كانت اسرائيل قد صارت وسامت وناورت مع مصر ، التي تفصلها عنها سيناء والواقعة في قارة اخرى ، ناهيك عن الاغراءات في عقد المعاهدة معها ، حتى انتزعت منها كل التنازلات المتضمنة في المعاهدة ، فكيف سيكون تصرفها ازاء دول مجاورة • وفي اعتقادي انها لن تقبل ، الا مكرهة ، وجود شريك منافس لها في اداء المهمة الامبريالية ، فكم بالحري وجود قوة مناوئة لها ، او لا ترضى بهيمنتها ، خاصة اذا لم تحشد هذه من القوة ما يكفي لردع اسرائيل عن العدوان وهنا يأتي دور سوريا والثورة الفلسطينية ، اللتين لا مجال لقبول اسرائيل بهما في مواقفهما الراهنة ، وهما لا تستطيعان الرضوخ لهيمنتها عليهما ، فلا يبقى امامها الا الاعداد للمواجهة •

واسرائيل تعي موقع كل من سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية في المشرق العربي ، وتقدر تماما الاخطار الكامنة فيهما على « امنها » ، بل وعلى وجودها . وهي ترصد تحركاتهما بكل دقة . وفي تقديري انها تهيء لعدوان كبير عليهما . وفي تقديري ايضا ، ان لبنان هو خير ساحة للصدام مع هاتين القوتين ، حيث تتوفر عدة معطيات وعوامل من شأنها حمل اسرائيل على الاعتقاد بان مواجهتهما في لبنان قد تضمن نسبة عالية من النجاح باقل قدر من الخسائر ، ناهيك عن توفير الغطاء والمذريعة للعدوان . وبالامكان تصور عدد من السيناريوهات للعمل ضدتهما في لبنان ، لا اعتقد انها غائبة عن ذهن القيادة الصهيونية ، العسكرية او السياسية . ان خيار الصدام مع الجيش السوري في سوريا ، قد يكون مكلفا للعسكرتارية الاسرائيلية ، وهو غير مضمون النتائج ، العسكرية او السياسية . بينما العمل في لبنان قد يصيب اكثر من عصفور بحجر واحد .

لقد سبق لاسرائيل ان شنت هجوما واسعا على الجنوب اللبناني ، في «عملية الليطاني» (اذار ١٩٧٨) . وكان من اهم اهداف ذلك الهجوم ، بعد انزال ضربة قاسية بالثورة الفلسطينية ، فتح ملف لبنان الكامل ، بما فيه التواجد العسكري السوري على ارضه وذلك من خلال الاشتباك بالثورة الفلسطينية ومن ثم التقدم خطوة - خطوة نحو جر سوريا اما الى مواجهة عسكرية ، واما الى الدخول في مفاوضات على ترتيب الوضع في لبنان ، تنتهي الى مفاوضات على التسوية ، ولكن الهجوم الاسرائيلي فشل في تحقيق اهدافه العسكرية والسياسية . أما بعد قيام الحلف الجديد ، فقد زال عدد من العقبات التي اثقلت في حينه على الهجوم ، وبالتالي حالت دون تحقيق اهدافه . واذ كان هذا الحلف سيتخذ نهجا هجوميا ، وهو الاقرب الى المعقول ، فلا يستبعد قط ان تعاود اسرائيل التجربة مرة اخرى ، من خلال تنسيق مسبق مع اطراف الحلف ، خلافا لما جرى في المرة السابقة .

الامم المتحدة - عود على بدء

بعد توقيع المعاهدة ، وذهاب مضر في طريقها ، اعيد طرح فكرة الرجوع الى الامم المتحدة . وليس واضحا من الكلام ، ما الذي يراد من ذلك الطرح . فالجمعية العمومية قد اتخذت قرارها بوضوح كامل ، ولكن ، كما هو معلوم ، ليس لها اية صلاحية او قدرة تنفيذية . والواقع ان موقف السكرتير العام للامم المتحدة ، الدكتور كورت فالدهايم ، من المعاهدة كان واضحا وجريئا ، ولكن من اعاره اي انتباه ؟ وفي مجلس الامن ، لا مجال للحسم في موضوع « التسوية السلمية » في الشرق الاوسط . فالمنطقة لا تزال ساحة صراع ، بين

القوى المحلية ذاتها ، وبين القوى العظمى أيضا • ونظرا لتوازن القوى فسي تركيب عضوية مجلس الامن ، والامتيازات التي تتمتع بها الدول الكبرى هناك في تمرير القرار او احتجازه ، فانه يصعب تصور الوصول الى اتفاق غيه ، يكون افضل من السابق، حيث اتخذ قرار عقد مؤتمر جنيف • وتجربة جنيف ، عبر خمس سنوات واكثر ، ماثلة امامنا ، بدءا بالامم المتحدة ، فمجلس الامن ، فمؤتمر جنيف ، فالمعاهدة • واذن ، ماذا ؟ ولدينا كذلك خبرة ثلاثين عاما واكثر ، على القضية الفلسطينية في الامم المتحدة ، فماذا بعد ؟ الظاهر ان اسرائيل قد اعدت للامر عدته ، فضمنت في احدي الرسائل المتبادلة ، والملحقة في المعاهدة ، تعهد امريكا باستعمال الفيتو ضد اي قرار في مجلس الامن ، لا يتلاءم ومنطق اتفاقيات « كامب ديفيد » • واذا كانت الولايات المتحدة قد انطلقت من قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ ، وفي المفاوضات تجاوزته واستبدلته باتفاقيات « كامب ديفيد » ، ونجحت ، فلماذا تنتهي عن ذلك الآن ؟ واذا كانت المفاوضات في السنوات الخمس الماضية ، انطلقت من قرار مجلس الامن ، وعلى خلفية حرب تشرين ، وباشتراك الاتحاد السوفياتي ، ومن خلال تضامن عربي ، في البداية على الاقل ، وانتهت مع ذلك الى المعاهدة ، فماذا يتوقع لمسار جديد ، تنقصه معظم عوامل الدفع التي كانت للمسار الاول ؟ واين سيكون موقع مصر من المفاوضات الجديدة ، اذا جازت ؟ وماذا عن منظمة التحرير ؟ وهل يكون الاساس للمفاوضات قرارا جديدا ، منطلقا من ٢٤٢ ، مع تعديل عليه ، يسمح باشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في المفاوضات ؟ وعندها ، هل تقبله اسرائيل ، ولماذا ؟ وهل تستطيع المنظمة ، نزولا عند رغبة كارتر ، القبول بالقرار ٢٤٢ مسبقا ، وبعد ان افرغه هو بنفسه من اي مضمون ، وتجاوزته ، ليس على الصعيد الاجرائي فحسب ، وانما في جوهره ايضا ؟

الامم المتحدة منبر اعلامي ، والمسألة لا يحلها الاعلام بعد • لربما كان من المجدي بعض الشيء ، لو انه صير الى طرح القضية مجددا في مجلس الامن ، في نهاية العام ١٩٧٤ ، عندما اتضح ان اسرائيل لا تريد الانسحاب عن الضفة والقطاع ، بل لا تستطيع ذلك • او حتى في العام ١٩٧٥ ، عندما تقدمت مصر واسرائيل نحو حل ثنائي في « اتفاقية سيناء » • او حتى بعد مبادرة السادات لزيارة القدس ، في العام ١٩٧٧ • ولو صير الى ذلك ، قلعله كان يعرقل التوصل الى امضاء المعاهدة ، او يفضح المؤامرة بكل ابعادها ، على اقل تقدير • فلماذا سكنت جميع الاطراف المعنية ، او المشاركة في مؤتمر جنيف على الاقل ، وهي تشاهد المؤامرة تنفذ امام اعينها • وما هو الدور الذي ستلعبه أوروبا الغربية؟ وعلى سبيل التذكير فقط ، فان الذي صاغ القرار ٢٤٢ ، هو اللورد كارادون الانجليزي ، والذي راح بنفسه ، وعلى صفحات جريدة « السفير » اللبنانية ، يحث العرب ، بمن فيهم الفلسطينيون على القبول باتفاقيات « كامب ديفيد » •

فماذا يتوقع منه ، ومن أمثاله ، ممن تنقصه حتى الجراءة الأدبية للسكوت فقط ، اذا لم يستطع خلاف ذلك ، عندما يفتضح امره ؟ • وماذا يتوقع من الدول الاوروبية ، وهي حضان المرهان الجديد ، اذا صير الى اتخاذ قرار جديد في مجلس الامن ، يبدأ بشيء وينتهي الى اخر ، وهكذا دواليك ؟ •

ولو افترضنا جدلا ان القضية طرحت مجددا في مجلس الامن ، فما عسى هذا يتخذ من قرارات ، تختلف نوعيا عن صيغة « مؤتمر جنيف » ، ربما مع بعض التعديلات الاجرائية ، او التغييرات في تركيب الاطراف المشاركة فيه • واذا دخل في المؤتمر بعض الدول الكبرى ، سوى الاتحاد السوفياتي وامريكا ، افلا ينتهي ذلك الى مجلس امن ، ينعقد في جنيف ؟ وما الغرض ؟ وهل يكون مثل هذا المؤتمر قادرا على شيء عدا النقاش والمراوحة في المكان ؟ فلماذا ؟ واذا تم الرجوع الى صيغة جنيف الاصلية ، فما هو موقع مصر فيها ؟ هل تعود لتفاوض على امور قد جرى البت فيها ، بل وتجاوزتها المعاهدات والمواثيق • واذا افترضنا استثناء مصر عقابا لنظامها على سوء فعلته ، فلماذا لا تعود الولايات المتحدة الى تكرار مسلكها السابق ؟

بالامكان فهم المنطق وراء مثل هذا الطرح ، حتى وان لم يتفق المرء معه تماما ، اذا جاء بعد سقوط نظام السادات ، وافشال المعاهدة ، وربما خوض معركة جديدة مع العدو ، الذي سيرفض كل حديث عن التسوية عندها ، تكون نتائج تلك المعركة ارضية لقرار جديد ، ولفاوضات من خلال موازين قوى مختلفة • ولكن على خلفية معاهدة السادات - بيفن ، لماذا ؟ لقد كشفت امريكا عما تريد ، واكتشف الجميع ماذا تريد اسرائيل • والسؤال : ماذا تريد الاطراف الراضية للمعاهدة ؟ وهل الذي تريده ، بغض النظر عن معرفة تفاصيله ، يمكن تحقيقه من خلال المفاوضات ، استنادا الى ما خبرناه في السنوات الخمس الاخيرة ؟ وفي تقديري ، الامجال لبلوغ الحد الأدنى المطلوب عربيا ، خاصة بعد المعاهدة ، وفي الاوضاع التي تسود المشرق العربي ، الذي يتحمل بالاساس وزر الصراع • ان ولوج باب مثل المفاوضات السابقة ، لن يؤدي الى افضل من نتائجها ، في احسن الاحوال ، وربما كان العكس هو الاقرب الى الصواب • هذا طبعاً اذا فتح مجال لذلك ، وظلت المفاوضات سلمية ، لا يعتورها صدام عسكري او اكثر • ليس هناك مكان لـ « تسوية سلمية عادلة » في المنطقة • وهي حتى تكون عادلة لا يمكن لها ، بدليل التجربة التي مررنا بها ، أن تكون سلمية • والمفاوضات السلمية ، ضمن الظروف المعطاة ، لا تعدو كونها صيفقات ، تعقد لحساب البعض ، وبالطبع على حساب البعض الآخر • وما العدالة في ذلك ؟ وعليه فلا بد في تقديري ، ان يحسم القرار العربي رفضه لمثل هذه التسوية ، ليتحصر من اربابها ، وينطلق الى التصدي للمعاهدة وافشالها ، والى فرض واقع جديد ، يشكل ارضية ملائمة لتسوية مشاكل المنطقة ، ولصالح جميع شعوبها • وهذا ممكن • لكن دون الشهد ابر النحل •

جوهر المعاهدة المصرية - الاسرائيلية واثرها على ميزان القوى

تشكل المعاهدة المصرية - الاسرائيلية منعطفًا بارزًا على منحني الصراع العربي - الاسرائيلي ، ان لم تكن اهم منعطفات هذا المنحنى وابعدها اثرا . ولقد اختلفت الآراء حول تقويم هذا الحدث ، فأعتبره البعض عملا سلميا في حين اعتبره البعض الآخر مدخلا لتوترات وحروب جديدة في المنطقة . وتراوحت الصفات التي اطلقت عليه بين « العمل الشجاع » و « الخيانة العظمى » على الصعيدين الوطني والقومي ، وتعرض المعسكر العربي من جرائمه الى انقسام لم يشهده من قبل ، حتى في اعنف فترات النزاع بين المعسكرين العربيين التقليدي والراديكالي .

وكما كان للمعاهدة مؤيدون ومعارضون داخل الوطن العربي ، فان المجتمع الاسرائيلي انقسم ازاءها الى مؤيدين ومعارضين . دون ان يكون هناك اي تماثل بين اسباب ومنطلقات التأييد والمعارضة على جانبي الخندق .

فما هي حقيقة هذا الحدث الذي وضعت ادارة الرئيس كارتر كل وزنها لتحقيقه بغية مواجهة المتغيرات الاستراتيجية في المنطقة (التقارب السوري - العراقي وانتصار الثورة الايرانية وانهيار الحلف المركزي) ؟ وما هي الاسباب التي دفعت مناحيم بيغن الى التصريح بأن التوقيع على المعاهدة كان اسعد لحظة في حياته بعد دخول القدس في العام ١٩٦٧ ؟ وما هو مغزى المعاهدة التي توج الرئيس المصري بها رحلته التباعدية عن العرب ، وانجرافه نحو معسكر العدو (بشقيه الامبريالي والصهيوني) ، وارتداده الى مواقع اكثر شرايح الشعب

العربي المصري انغلاقاً على المستوى القومي واشدها فواتاً على المستوى الاجتماعي ؟

ان الاجابة على هذا السؤال تتطلب منا في البداية تحديد موقع المعاهدة في اطار مواجهة الغزوة الصهيونية ، وجذور الفكر المساوم الذي انبثق عنه اندفاع الرئيس السادات نحو مصالحة العدو . لننتقل بعد ذلك الى تحديد الآثار الاستراتيجية الفاجمة عن خروج مصر من معركة المصير ، ولو الى حين .

جدلية الصراع بين الغزوة الاستعمارية وقوى التحرير

تمر الغزوات الاستعمارية وراء البحار عادة بمراحل متعاقبة متشابهة نسي جوهرها ، حتى لو اختلفت في مظهرها الخارجي . فهي تبدأ بحشد القوى المتفوقة عسكرياً ، والقادرة على تحطيم المقاومة التي تعترض فيلق الغزو في المرحلة الاولى من العمل العسكري . ثم تستخدم هذه القوى في عمل عنيف ينتهي ، في حالة نجاحه ، الى احتلال رأس جسر في المنطقة المعرضة للغزو . وتبدأ اثر ذلك مرحلة تثبيت رأس الجسر وتصفية المقاومات المتبقية وصد الهجمات المعاكسة المحتملة . ويكون الطابع العسكري غالباً على عمل الغزاة خلال هذه المراحل . ويكون نجاح الغزوة مرهوناً بالتفوق الاولي للغزاة وحالة التشتت والمفاجأة ونقص التنظيم التي تسود الشعب المعرض للغزو .

مقابل استراتيجية الغزاة الهجومية ، يتبنى الشعب المعرض للغزو في هذه المرحلة استراتيجية دفاعية ، يتكبد خلالها الكثير من الخسائر ، ويضطر فيها الى القيام بتراجع استراتيجي تفرضه موازين القوى المختلفة . غير انه يكتسب في الوقت ذاته خبرات تنظيمية ونضالية ، وتبدأ طلائعه المسلحة استنفار القوى الاحتياطية وتنظيمها ، وتأجيج روح العداة للغزاة ، وتصليب ارادة الصراع . ولكن عملها يبقى في اطار رد الفعل الدفاعي ازاء مبادرات الغزاة الهجومية .

وتنتهي هذه المرحلة في معظم الاحيان بتثبيت رأس الجسر وتبلور القوى المقاومة حوله . وبعد تثبيت رأس الجسر ينتقل الغزاة الى مرحلة التوسع التي يترافق فيها العمل السياسي - النفسي مع العمل العسكري . ويتم التوسع على شكل وثبات يسبقها ويلبها اعداد نفسي - سياسي ، يستهدف تليين ارادة الشعب المقهور ، واضعاف روح العداة لديه . واذا كانت عملية تليين الارادة تعتمد على تكريس التفوق ، واظهار عجز المقهورين وعبثية لجوئهم الى القوة ، والتركيز على انعدام واقعية شعار التحرير ، فان عملية تخفيف روح العداة تعتمد على طرح فكرة « السلام » ، وابداء حسن النية ، والاستعداد للتعامل اللين مع القوى المحلية التي تظهر ميلاً للمساومة بسبب حالة الانهياك التي تصيبها ورغبتها في الانتهاء من الصراع .

في مجابهة هذا الاستنزاف المادي والمعنوي تتابع قوى المقاومة في الشعب المقهور عملية التحشد ، وتقوم بدورها باستنزاف قوى الغزاة الخارجيين والمساومين المحليين ايضا . وتضع في مقدمة اهتماماتها الاستراتيجية : تصعيد روح العداة ، والحفاظ على ارادة الصراع ، وتعديل ميزان القوى لصالحها عن طريق تدمير قوى العدو وحشد قوى صديقة اضافية .

وتتسم هذه المرحلة بأن صراع الارادات يأخذ فيها شكلا شاملا وعلى جميع المستويات . ويكون عمل الطرفين فيها معقدا الى أبعد مدى . ويأخذ العمل السياسي خلالها دورا متزايدا تفوق أهميته في بعض الحالات أهمية العمل العسكري . واذا كانت جهود الغزاة في هذه المرحلة تستهدف التهدة وتثبيت الوضع الراهن واعطائه شكلا من أشكال الشرعية ، فان جهود قوى المقاومة تتركز على التصعيد ، ومنع التهدة ، وتغيير الوضع الراهن . وتتحول جهود الطرفين الى سباق عنيف على خطين مزدوجين ، يتعلق احدهما بموازين القوى ، في حين يتعلق الآخر بحالة العداة . على اعتبار ان ميزان القوى يمثل التجسيد العملي للعنصر المادي في الصراع ، وان حالة العداة هي المحرك المعنوي للقوة المادية .

ولقد اثبتت خبرات الغزوات الاستعمارية وحروب التحرير عبر التاريخ ، ان الشعوب الحية التي تعرضت للغزو توصلت في نهاية هذا السباق الى تعبئة قواها الكامنة ، وتحقيق الحشد اللازم لتعديل ميزان القوى لصالحها . وان الحفاظ على حالة العداة وتأجيجها ، ورفض المساومة او مصالحة الغزاة ، كانا في مقدمة الاسباب التي ساعدت على تصفية الخط المساوم ، وتعبئة قوى المقاومة الكامنة ، وتعديل ميزان القوى . كما أثبتت الخبرات نفسها ان نجاح الغزاة في تخفيف حالة العداة وثنى ارادة الصراع لدى المقهورين ، ووصول قوى المساومة الى مواقع حساسة في البلد المعرض للغزو ، وانجراف هذه القوى نحو السلام المزيف ، قد عطلا عملية التعبئة وتعديل موازين القوى ، واديا بالتالي الى اطالة عمر الغزوة ، وزيادة التضحيات التي يتحملها الشعب المقهور للوصول الى ميزان القوى المناسب .

وتتم عملية تعديل موازين القوى عادة ببطء . وتكون سرعتها متناسبة مع ديناميكية الشعب المقهور ، وقدرة طلائعه على التنظيم وتأجيج روح العداة وتصفية الخط المساوم . ولكنها تتوصل في النهاية (ليس بسدون صعوبات وتضحيات) الى إحتواء الغزوة وتأمين التوازن الاستراتيجي الذي تجري في ظله ضربة الايقاف . وعندما تنجح هذه الضربة تتجمد حركة الغزاة التوسعية ويتحولون الى الدفاع . وتفقد الغزوة الاستعمارية ديناميكيتها الاولى ، وتنقلب من قبضة ضاربة الى قلعة محاصرة . ومع استمرار الحشد والتعبئة في معسكر

المقهورين ، تنتقل المبادرة من يد الغزاة الى يد الطرف الآخر الذي يتحول من رد الفعل الى الفعل ، ويبدأ الهجوم الاستراتيجي على القلعة المحاصرة ، ويتابع الضغط حتى التجريد .

موقع السادات والمعاهدة في جدلية الصراع

تدل دراسة معطيات الصراع العربي - الاسرائيلي على ان جدلية هذا الصراع لم تخرج عن الخطوط العريضة التي اتينا على ذكرها . فلقد قامت الصهيونية في البداية بحشد القوى اللازمة لبناء رأس الجسر ، وساعدها الاستعمار على تحقيق انتصار ١٩٤٨ وبناء رأس الجسر وحمايته . وكان ضعف العرب وتشنتهم وخضوع بعض قياداتهم لمنطق الاستعماريين القدماء من اهم الاسباب التي ساعدت الصهيونية على ترسيخ مواقعها فوق الارض الفلسطينية .

الا ان المنطقة رفضت قبول رأس الجسر والاعتراف به كآمر واقع . وبدأت حركة التحرر الوطني (التي تمثل الخط المقاوم) محاولاتها لاستنفار الاحتياطي الكامن وحشده من اجل التغيير ، رغم وجود عدد من جيوب الخط المساوم التي كانت تشكل امتدادا للقوى الخاضعة لمنطق الاستعمار القديم . وكانت الرافعة الاساسية في عملية الحشد تتمثل في تأجيج العداء القومي ضد الغزاة .

ولقد وعى الاستعمار واسرائيل منذ البداية خطورة هذا العداء على مستقبل الصراع ، وقدرته على استقطاب قوى جديدة الى معسكر الفكر المقاوم . واعتبر أن وجود رأس الجسر سيبقى معرضا للخطر اذا بقيت روح العداء للغزوة حية . ولكنهما قيما في الوقت نفسه صعوبة ازالة العداء على المدى القريب ، نظرا لضخامة هدف الرهان ، وشدة الالهواء الكامنة وراء الصراع ، وديناميكية حركة التحرر الوطني ، وضعف قوى الفكر المساوم وعجزها عن طرح مقولة الصلح مع الصهاينة خوفا من الصدام مع المقدسات الكامنة في وجدان الجماهير العربية .

لهذا لجأ العدو الى اسلوب استنزاف الارادة على المدى البعيد ، بعد خلق معادلة التفوق العسكري والعجز العربي . وكانت سياسته الاعلامية ، وضرياته الانتقامية خلال الخمسينات والستينات تتم ضمن اطار العمل على استنزاف الارادة العربية ، واعطاء انصار الفكر المساوم الحجج اللازمة لتعزيز مواقعهم، من خلال اثبات عبثية المقاومة ومخاطرها ، والتأكيد على مناعة الدولة الصهيونية وتفوقها واستحالة الانتصار عليها .

ولقد جابه معسكر الفكر العربي المقاوم خلال هذه المرحلة العديد من الصعوبات ، وقدم الكثير من التوضيحات ، ولكنه تابع السعي لتبديل موازين

القوى بمساعدة المعسكر الاشتراكي ، كما تابع الصراع ضد مقولات الخط المساوم الذي رفع لواء « الاعتدال » و « الواقعية » كبديل للعمل التحريري العنيف . وعندما وجد العدو أن الخط المقاوم لا يزال واقفا رغم الضربات والتراجعات ، سدد اليه ضربة جديدة في حرب ١٩٦٧ . ولم يكن هذا العمل العسكري يستهدف تدمير القوة العسكرية العربية فحسب ، بل كان يستهدف اساسا هز ارادة الصراع العربية بعنف ، ثم العمل بعد ذلك على استنزاف هذه الارادة وتصفيتها ، عن طريق التمسك بالاراضي المحتلة وسكانها كرهينة تجسد العجز العربي ، وكورقة يمكن استخدامها في المساومات المستقبلية ، وتقديمها الى المساومين كمكاسب يبررون بها « اعتدالهم » .

وأدت هزيمة ١٩٦٧ الى انتعاش الفكر المساوم ، ولكنه بقي مختفيا يعمل على استحياء ، ولم يظهر الى العلن الا مع وفاة الرئيس عبد الناصر ، ووصول السادات الى السلطة ، واندفاعه نحو تصفية المرحلة الناصرية التي كانت مظهرا من مظاهر الفكر المقاوم . ولقد قام منظرو هذا الفكر بتبرير مواقفهم « المعتدلة » و « الواقعية » عن طريق تسليط الاضواء على الهزائم العسكرية التي تعرضت لها الامة العربية في حقبة مد الفكر المقاوم ، وجسامته التضحيات المادية والبشرية التي قدمتها الامة العربية خلال هذه الحقبة .

في هذه اللحظة ، ومع ظهور الفكر المساوم بدأت نكسة العرب الحقيقية . ويمكننا هنا ان نؤكد على أن هزيمة ١٩٦٧ تبقى ، رغم خطورتها ، منعطفا صغيرا بالمقارنة مع نكسة الفكر المقاوم بعودة المساومين الى السطح . لان تلك الهزيمة ، وما سبقها وما كان من الممكن ان يلحقها من تضحيات ، لم تكن سوى تراجعات منسجمة مع موازين القوى وطبيعة مرحلة التراجع الاستراتيجي ، وشدنا كان على الامة العربية ان تدفعه خلال صد الغزو ، طالما انها لم تستطع تحقيق الحشد وتبديل موازين القوى والبدء بالهجوم المعاكس الاستراتيجي . في حين كان انبعاث الفكر المساوم مؤشرا على بدء انحناء ارادة الصراع ، الذي يعتبر بقاءها الضمانة الوحيدة للحشد وتبديل موازين القوى .

ومع بدء مسيرة الفكر المساوم ، ظهر السادات في الصف الاول من المسيرة . والحقيقة انه لم يكن الزعيم العربي الوحيد في هذا الصف ، بل كان معه زعماء آخرون . ولكن ما يميزه عنهم هو انهم رفعوا شعار « خذ وطالب » ، في حين رفع الرئيس المصري شعار « اعط وطالب » ، المتمثل في تقديم التنازلات لاثبات حسن النية ، ثم المطالبة بعد ذلك بالثمن .

وفق هذا الشعار قدم السادات التنازلات المتتالية للولايات المتحدة ، ثم استغل الهالة التي حصل عليها بعد حرب تشرين ، بفضل تضحيات الجنود المصريين وبطولاتهم ، فوسع مجال تطبيق شعاره ، وقدم التنازلات امام اسرائيل ، بدءا

من زيارة القدس المحتلة، وانتهاء بعقد معاهدة الصلح مع العدو القومي .

ولسنا ممن يأخذون على الرئيس المصري انه عقد صلحا منفردا ، ولكننا نأخذ عليه انه عقد صلحا ، لان الصلح في حد ذاته (منفردا كان ام جماعيا) هو اقصى ما يسعى اليه الغزاة الراغبون في الحصول على غطاء شرعي للامر الواقع الذي فرضوه بقوة السلاح . واطخطر ما يحمله هذا الغطاء الشرعي ، هو انه يعني انتهاء حالة النزاع والغاء روح العداة ، أي حرمان الطرف المعرض للغزوة من الرافعة اللازمة للحشد وتبديل ميزان القوى وتحقيق التغيير . فماذا قدم الغزاة للسادات مقابل هذا التراجع الاستراتيجي الكبير ؟

ان بنود المعاهدة المصرية - الاسرائيلية تنص على مصالحة الغزاة والاعتراف بهم وتطبيع العلاقات معهم ، لقاء الانسحاب من سيناء (التي ستكون السيادة المصرية عليها ناقصة) ، والبدء بالتفاوض حول مستقبل الحكم الذاتي في الضفة والقطاع . اي ان مجمل ما قدمه الغزاة يبقى في اطار التخلي عن جزء من الرهينة المحتفظ بها منذ حرب ١٩٦٧ . وحتى ولو ان « مكاسب » السادات شملت جدلا الرهينة كلها ، واسفرت عن تصفية جميع آثار حرب حزيران ١٩٦٧ ، فان ذلك لن يبدل شيئا من طبيعة المعاهدة ، التي ضمنت للغزاة شرعية المكتسبات التي حققوها في مرحلة بناء رأس الجسر ، مقابل تخليهم عن مكتسبات حصلوا عليها في مرحلة لاحقة .

ويمكن القول هنا ان المعاهدة كانت النتيجة العملية لاستنزاف ارادة الصراع عند اقطاب النظام المصري . وان هذا الاستنزاف قد اخذ بعدا كبيرا بعد حرب ١٩٦٧ ، بسبب ضخامة الهزيمة وحجم الرهينة . كما يمكن القول ان الرئيس المصري قد قبل عند التوقيع على المعاهدة استعادة « الجزء » مقابل التخلي عن « الكل » . ولقد حاول بعض منظري الفكر المساوم ايجاد مبرر لذلك العمل استنادا الى القاعدة القائلة : « ما لا يؤخذ كله لا يترك بعضه » . ولكن التبرير لا ينسجم مع معطيات الظرف الذي جرى فيه توقيع المعاهدة . اذ ان انجراف السادات نحو الصلح مع العدو الصهيوني جاء بعد ضربة الايقاف التي سددها الامة العربية الى الغزاة في تشرين . اي انه جاء في مرحلة التوازن الاستراتيجي وبدء الحشد استعدادا للهجوم المعاكس . وكانت كل الدلائل تشير الى ان الامة العربية قد استعادت ثقتها بنفسها ، ووعت حقيقة القدرات الكامنة التي تمتلكها ، وتوصلت الى شكل ما من اشكال التضامن ، ولم يبق امامها سوى الارتقاء بمستوى التضامن والحشد لتحقيق التفوق على الغزاة الذين وصلت قوتهم الى درجة الاشباع ، ولم يعد بوسعهم زيادة قوتهم الا ببطء وصعوبة .

في هذه اللحظة التي اصبحت الغزوة فيها على حافة المنحدر النازل ، ووقفت فيها الامة العربية على عتبة التحرير ، وانفتحت امامها آفاق الحصول على

« الكل » من خلال نضال قد يستمر عدة سنوات ، أعلن السادات انسحابه من المعركة ، وقبل اخذ « البعض » بدلا عن متابعة السعي للحصول على « الكل » الذي أصبح اخذه ممكنا . وكان الرابع الاول من هذا الانسحاب العدو الصهيوني ، الذي وجد الفرصة للتقاط أنفاسه ، واطالة الفترة التي تفصل بين مرحلة التوازن ومرحلة الهجوم المعاكس .

ويقودنا هذا التحديد لموقع المعاهدة على منحى الصراع ضد الغزوة الى القول بأن الخط المساوم الذي سار عليه الرئيس المصري لم يضعف الطوق المضروب حول رأس الجسر فحسب ، بل اجل ايضا لحظة انطلاق الهجوم المعاكس ، وازداد الى عمر الغزوة عدة سنوات ، واطال فترة الانتقال من التوازن الى الهجوم المعاكس ، مضاعفا بذلك الصعوبات والتضحيات التي ستجابهها الامة العربية خلال هذا الانتقال .

وبالاضافة الى ذلك ، فان انتهاء حالة العداء في لحظة التوازن الحرجة ، يعني شطب العذابات والتضحيات التي عرفتها الامة العربية في مراحل مجابهة الغزوة والتراجع الاستراتيجي ، وهذرا لدماء الشهداء الذين سقطوا في هذه المراحل . والحقيقة ان كل ما قدمته الامة خلال النكسات والهزائم السابقة لم يكن دون جدوى ، بل كان ثمنا (باهظا دون شك) للوصول الى التوازن كمنطلق للتحرير . والاقدام على مصالحة العدو في لحظة التوازن التي كان من المفروض ان يبدأ فيها استثمار نتائج التضحيات ، يشكل تبرعا باكثر من ربع قرن من عمر النضال العربي ، وخيانة لكل الشهداء الذين سقطوا خلال هذه الحقبة ، وتبييدا لموازنات الدفاع التي لم تقطع من قوت الشعب الا لاحتواء الغزوة ، وتأمين التوازن ، والانتقال بعد ذلك الى الهجوم المعاكس .

حقيقة المحتوى الإسلامي للمعاهدة

يشكل السلام هدفا من اهداف البشرية ، وغاية طامها حلمت الشعوب بالوصول اليها ، على اعتبار ان السلام ، او على الاقل حل الخلافات بالوسائل السلمية ، هو المناخ الضروري لسعادة الشعوب وازدهارها وتفجر طاقاتها الحضارية . والسلام ضرورة حيوية لبلدان الشرق الاوسط ، وشرط اساسي لتطوير المنطقة ، وحل معضلاتها المزمنة ، ومساعدتها على مجابهة تحديات العام ٢٠٠٠ في جميع المجالات .

ورغم اهمية الدعوة الى السلام ، وطابعها الانساني الظاهري ، فان قيمتها الانسانية غير مطلقة ولا تنبع من ذاتها ، بل من معطيات ثلاثة هي : طبيعة الظروف المحيطة بالدعوة ، ووضع الطرف الذي ينادي بها ، وجوهر الصراع

الذي تستهدف الدعوة إيقافه • بالدعوة الى السلام من قبل الغزاة عمل مخادع ، غايته تغطية القهر ، وثني ارادة المقهور ، وأمتصاص ديناميكية مقاومته بوسيلة غير عنيفة • في حين ان الدعوة الى السلام من قبل الطرف المهزوم عبارة عن استسلام ، وتعبير ضمنى عن الاستعداد لقبول القهر • وبين السلام المخادع والسلام الاستسلامي يقف السلام الحقيقي الذي يضمن حل المنازعات قبل بدء الصراع المسلح ، وقبل ان يكون هناك منتصر ومهزوم • او يضمن حل المنازعات بعد بدء الصراع ، شريطة ان تكون غايته تصفية آثار الصراع القهرية بشكل كامل •

ويبقى موقع الدعوة الى السلام في اطار الصراع حجر المحك الذي يكشف طبيعة هذه الدعوة • فان جاءت لمنع العنف او لتصفية آثاره ، حملت الطابع الانساني • أما اذا جاءت بعد العمل العنيف لتكريس نتائجه فهي عمل غير انساني ، ووسيلة قهرية غير عنيفة تكمل الوسيلة القهرية العنيفة • وهي عمل غير انساني ايضا اذا جاءت بعد العنف كتعبير عن القبول بنتائجه ، لانها تؤدي في هذه الحالة الى خضوع الانسانية لما اسفر عنه عمل قاهر غير انساني في طبيعته •

انطلاقا من هذه الرؤية الموضوعية التي تجرد السلام من قدسيته المطلقة وغير الموضوعية ، يمكننا البحث عن حقيقة المحتوى السلمي للمعاهدة المصرية - الاسرائيلية التي ألصق بها مهندسوها كلمة « السلام » بشكل تعسفي مقتعل •

يقول حجر المحك الذي اتينا على ذكره ان الدعوة الى السلام جاءت في مرحلة متأخرة من العدوان • وليس المقصود بالعدوان هنا حرب ١٩٦٧ ، التي اكتمل الغزاة فيها احتلال كامل الارض الفلسطينية بالاضافة الى جزء من الاراضي العربية المجاورة ، بل المقصود بالتحديد العدوان الذي بدأ منذ بداية الغزوة الاستعمارية - الصهيونية ، واسفر عن تشريد شعب فلسطين بقوة السلاح ، واحتلال جزء كبير من ارضه ، وبناء «الدولة - التكنة» في قلب الوطن العربي •

والسلام بالمفهوم الصهيوني « لمعاهدة السلام » ، عبارة عن رشوة امنية قطرية قدمت الى الرئيس المصري لتشجيعه على الانسحاب من المعسكر العربي المقاوم ، واضعاف هذا المعسكر بشكل يؤخر انطلاق الهجوم المعاكس الاستراتيجي ويثبت بالتالي القهر الصهيوني • وهو من هذا المنظور عمل غير انساني وغير سلمي (على اعتبار ان السلم انساني في جوهره) • والسلام بمفهوم السادات للمعاهدة ، عبارة عن هدوء واستقرار ناجمين عن ابتعاد النظام المصري عن قضايا العرب وشجونهم ، والخضوع للقهر الذي يفرضه الغزاة • ورغم ان هذا السلام سيؤدي الى تحرير جزء من الارض العربية (وهذا مكسب قطري) ، فانه سيؤدي في الوقت نفسه الى تكريس احتلال الاراضي العربية الاخرى ريثما يتم

تعديل ميزان القوى (وهذه خسارة على المستوى القومي) . اي انه سيضمن السلام الذاتي على حساب القهر الذي يتعرض له الآخرون . ولذا فهو غير انساني وغير اخلاقي ايضا . اما السلام بمفهوم الادارة الاميركية للمعاهدة ، فهو وسيلة لتعزيز خط الدفاع الجديد (المصري - الاسرائيلي) في مواجهة حركة قوى التغيير والتحرر ، وتدبير يضمن استمرار النهب الامبريالي للمنطقة . ولذا فهو محروم من اية صفة انسانية . الا اذا كان نهب الآخرين واستغلال ثروتهم ومنع تطورهم تدخل في باب الاعمال الانسانية !

ولقد قفزت « معاهدة السلام » عن جوهر المسألة . ولم تعالج مصدر النزاع في المنطقة ، ولم تستهدف تصفية آثار العدوان الاساسي الذي حول الشرق الاوسط الى بؤرة توتر ، بل اعتبرت آثار العدوان الاساسي حقائق ثابتة ، واكتفت بتصفية بعض آثار عدوان لاحق وقع في العام ١٩٦٧ ، وكان نتيجة من نتائج التوتر القائم وليس سببا من اسبابه . وما دام جوهر المسألة بعيدا عن الحل ، وما دام هناك عربي واحد خاضعا للقهر ، فان اي سلام يتحقق يكون عبارة عن سلام قسري ، لا علاقة له بالمفهوم الحقيقي للسلام .

آثار انسحاب النظام المصري على ميزان القوى

راهننت الدولة الصهيونية منذ قيامها على عدم الصراع مع العرب مجتمعين ، وخلق الظروف السياسية - العسكرية التي تجعل الصراع يتم بين الجيش الصهيوني وجزء من القوة العربية المسلحة . ويمكن اعتبار تبني القسوات المسلحة الاسرائيلية اسلوب الحرب الخاطفة مظهرا من مظاهر الرهان المذكور ، على اعتبار ان هذا الاسلوب يضمن حسم الموقف بسرعة ، واخراج الجيوش العربية القريبة من المعركة ، قبل ان تحتشد الجيوش العربية البعيدة على مسارح العمليات للقيام بدورها القومي وتعديل موازين القوى العسكرية لصالح العرب .

ولقد دخلت اسرائيل حرب تشرين معتمدة على هذا الرهان . ولكن الشكل الذي دارت به هذه الحرب ؛ وعجز القوات المسلحة الصهيونية عن تحقيق الحسم السريع على الجبهتين السورية والمصرية ، وامتداد مدة القتال بشكل منسح الجيوش العربية البعيدة الفرصة للانتقال من العمل الاستراتيجي الى العمق العملي والمشاركة عمليا في المعركة ، كانت عبارة عن مؤشرات خطيرة ، اقنعت قادة العدو الصهيوني بأن من المتعذر عليهم في المستقبل الاعتماد على امكانية تحقيق انتصار حاسم وسريع ، حتى لو كانت القوى المجابهة لهم تشكل جزءا فقط من قوة الامة العربية .

وكان امام اسرائيل للخروج من هذا الموقف وسيلتان هما : زيادة قوتها الذاتية ، وازعاف قوة الخصم . وكانت زيادة القوة الذاتية تعني الدخول في

سباق تسلح جديد مع الدول العربية ، وتعبئة الطاقات البشرية الى الحد الاقصى . ولكن تنامي الثروة العربية ، وارتفاع المستوى الثقافي والتكنولوجي العربي بشكل مضطرد ، ومحدودية مصادر القوة المادية والبشرية في الدولة الصهيونية ، جعلت سباق التسلح مسألة غير مضمونة النتائج على المدى البعيد ، وجعلت بناء نظرية الامن الاسرائيلي على اساس التفوق العسكري مغامرة لا تستند الى اساس قوي . لذا انحاز معظم مخططي الاستراتيجية الصهيونية الى الرهان على اضعاف قوة الخصم ، مع متابعة تعزيز القوة الذاتية ضمن الحدود الممكنة .

من هنا نبعت فكرة فك التحالف السوري - المصري ، كخطوة اولية لاجراء النظام المصري من موازين القوى . ولقد اخذت الولايات المتحدة على عاتقها مهمة التمهيد لعزل مصر عن النزاع العربي - الاسرائيلي ، لانها وجدت ان هذا العزل لا يساعد اسرائيل فحسب ، ولكنه يؤدي ايضا الى اقلال حاجة القاهرة للسلاح السوفياتي ، ويجعلها اقدر على فك تحالفها مع موسكو ، الامر الذي يخدم المصالح الاستراتيجية الاميركية العليا . وعلى هذا الاساس بدأ كيسنجر عملية الخرق السياسي التي اسفرت عن خلاف سوري - مصري ، وتوقيع اتفاق فصل القوات في سيناء ، والغاء المعاهدة المصرية - السوفياتية . وشجعت هذه النتائج القيادات الاسرائيلية على تبني الرهان الجديد . وساعدها على ذلك ثقة الرئيس المصري المطلقة بالولايات المتحدة ، ومنطلقاته القطرية البحتة ، واستعداده للتخلي عن المهام القومية على امل الحصول على مساعدة اقتصادية اميركية . ولكن ضخامة الخطوة النكوصية التي كان على الرئيس السادات ان يخطوها جعلت الاسرائيليين يعتقدون بان مبادراته السلمية عبارة عن مناورة سياسية تستهدف اكتساب الرأي العام العالمي . ثم زالت الشكوك بعد زيارة القدس المحتلة ، وغدا اقتناص مصر في عداد الامور الممكنة ، وتحول مع الزمن الى هدف اسرائيلي ذي افضلية اولى .

ولقد حاول العرب قبل مؤتمر « كامب ديفيد » وبعده ايقاف الانجراف المصري نحو اسرائيل ، وتركوا خط الرجعة امام السادات مفتوحا ، ولكن « عقدة الاخ الاكبر » بقيت مهيمنة على تصرفات الرئيس المصري الذي تجاهل تبدل موازين القوى السياسية والاقتصادية داخل المعسكر العربي خلال ربع القرن الماضي ، وبقي متمسكا بالمفهوم القديم القائل بان العرب سيسيروا وراء مصر ، سواء سارت بها قيادتها على طريق الحرب ام على طريق السلام . وهكذا تابع

السادات خطواته حتى عقد المعاهدة التي اخرجت الجيش المصري عمليا من موازين القوى في المشرق الاوسط . وبخروج مصر من ميزان القوى (ولو مؤقتا) خسر المعسكر العربي قوات مسلحة تضم ٤٠٠ الف رجل ، و ١٧٠٠ دبابة متوسطة ، و ٢٥٠٠ عربة نقل جنود مدرعة ، و ١٣٠٠ مدفع ، و ٥٠٠ طائرة ، و ١٢ غواصة ، و ٥ مدمرات ، و ٢٠ زورق صواريخ .

ولم تؤد المعاهدة الى شطب القوة المصرية فحسب ، ولكنها ادت ايضا الى تجميد القوات المسلحة العربية - الافريقية وتحديد مجال مشاركتها في الصراع ويرجع ذلك الى ان الاراضي المصرية تشكل قاعدة الحشد الطبيعية للجيش العربي الموجودة في افريقيا . تماما كما تشكل دول الجبهة الشمالية - الشرقية قاعدة الحشد الطبيعية للدول العربية المشرقية . ومن الطبيعي ان يؤدي الوضع الجديد الى حرمان الجيوش العربية الافريقية من امكانية الحشد ، ويضع بينها وبين العدو الصهيوني حاجزا جغرافيا ، ويفرض عليها في حالة المشاركة في معركة المصير نقل قواتها مسبقا الى قاعدة الحشد المشرقية ، مع ما يمثله هذا النقل من صعوبات لوجستكية ، او نقل القوات بعد بدء القتال ، الامر الذي يتطلب امكانات بحرية وجوية غير متوافرة عمليا الا في الدول العظمى . وهكذا ادت المعاهدة الى خسارة المعسكر العربي مبدئيا وحوالي ٦٥٧ الف رجل ، و ٤٣٠٠ دبابة قتال رئيسية ، و ٤٧٠٠ عربة مدرعة ، و ٢٥٥٠ مدفعا ، و ٩٥٠ طائرة قتال هي مجمل القوات المسلحة المصرية والسودانية والليبية والجزائرية والمغربية .

فاذا اضفنا الى هذه السلبية ، تحرر العدو الصهيوني من التزامات القتال على جبهتين ، بكل ما تمثله هذه الالتزامات من صعوبات على مستوى اللوجستك والمناورة الاستراتيجية وحرية الحركة . وقدرة هذا العدو على حشد كل قواته على الجبهة الشمالية - الشرقية ، وتحرر البحرية العسكرية الصهيونية من ضرورات تقسيم قواتها في البحرين الاحمر والابيض المتوسط ، وامكانية المناورة بالوسائل البحرية بعد فتح قناة السويس امام الاسطول الاسرائيلي ، تكونت لدينا صورة واضحة عن الخلل الاستراتيجي الذي نجم عن المعاهدة ، وجعل اسرائيل تعود الى المعبردة في جنوبي لبنان ، والاستعداد للعدوان على سورية والمقاومة الفلسطينية ، بغية خلق حقائق جديدة تساعد على استنزاف قوى معسكر الفكر المقاوم .

الدولة	عدد القوات بالآلاف	دبابات	عربات مدرعة	مدافع ميدان	طائرات قتالية
مصر	٤٠٠	١٧٠٠	٢٥٠٠	١٣٠٠	٥٠٠
المغرب	٠٨٩	٠٩٠	٢٤٠	٢٤٠	٠٦٠
السودان	٠٥٢	١٦٠	٣٦٠	١٣٠	٠٢٠
الجزائر	٧٩	٣٥٠	٤٤٠	٦٨٠	٢٠٠
ليبيا	٠٣٧	٢٠٠٠	١١٦٠	٢٠٠	١٧٠
المجموع	٦٥٧	٤٣٠٠	٤٧٠٠	٢٥٥٠	٩٥٠

ان كل هذه المعطيات تشير الى ان المعاهدة المصرية - الاسرائيلية تخلق واقعا جديدا متفجرا في المنطقة * وتشجع الدولة الصهيونية على اللجوء الى الخيار المسلح في تعاملها مع حركة التحرر العربي * وهي على هذا الاساس مساعدة قدمها الرئيس المصري للعدو القومي لتعزيز قدرته على ضرب عرب المقاومة * ورغم خطورة النتائج الاستراتيجية لهذا العمل النكوصي ، الذي حول القوات المسلحة المصرية من قوة قومية الى قوة معادية لحركة التحرر الوطني بشكل مباشر وغير مباشر ، فان استمرار جذوة الفكر المقاوم ، وضمامة الاحتياطي العربي الكامن (المادي والمعنوي) ، تجعلنا نميل الى الاعتقاد بان الامة العربية قادرة على تجاوز الوضع الجديد ، وتسريع عملية الحشد ، للوصول الى التوازن الذي يسمح بالانطلاق في الهجوم المعاكس الاستراتيجي *

(*) جدول يبين القوى التي خسرها المعسكر العربي او يحتمل خسارتها بسبب خروج مصر من المعركة *

المعاهدة المصرية - الاسرائيلية ، تعميق التناقضات الدولية

تعميق التناقضات الدولية

تنطوي رؤية « معاهدة السلام » المصرية - الاسرائيلية معزولة عن السياق الدولي الذي وقعت فيه ، على مخاطرة الوقوع في التبسيط الشديد ، بل وعلى مخاطرة عدم القدرة على تقييم السبل الصحيحة لمواجهتها كخطوة جرت فسي اطار اوسع . وهي مخاطرة جسيمة في حد ذاتها ليس فقط على الصعيد المحلي - القومي - انما ايضا على الصعيد العالمي . بمعنى ان عدم الوعي بالابعاد الدولية لهذه « المعاهدة » ولهذا النوع من « السلام » الذي تهدف الى ايجاده يمكن ان يعزل القوى المناهضة له - سواء كانت دولية او قومية - عن امكان التأثير المباشر ضدها .

وليس المقصود بهذه الرؤية المعزولة عن السياق الدولي هو قراءة « المعاهدة » دون ادراك العواقب الدولية لنصوصها ، ولا هو اغفال القوى الدولية الفاعلة فيها ، انما المقصود في الاساس بعزل البعد الدولي او السياق الدولي للمعاهدة هو اغفال « الظروف الدولية » المحيطة التي مكنت من قطع الشوط اللازم الى توقيع « معاهدة سلام » بين مصر واسرائيل .

كذلك فانه من قبيل التضييق غير الموضوعي للبعد الدولي وراء هذه المعاهدة الاعتقاد بانها نتاج جهد « عملية السلام » التي قامت بها الولايات المتحدة الاميركية ٠٠٠ اي انها نتيجة مؤامرة بطلها طرف « دولي » واحد . وهو ايضا تصور ينطوي على تبسيط شديد ، حتى وان كان من الضروري ان نقر بأن

الطرف الاميركي كان الانشط والاكثر حركة وصاحب المصلحة في اخراج تلك النتيجة الى حيز الوجود .

اكثر من هذا ان من قبيل الرؤية القاصرة لهذه « المعاهدة » وهذا « السلام » اعتبارهما تطورا اقليميا يتعلق بالشرق الاوسط وحده ... ان انه تطور اوسع كثيرا من اقليمي ويتعلق بما هو ابعد من الصراع العربي - الاسرائيلي . وبالاحرى فان الصراع العربي - الاسرائيلي هو بالنسبة لهذا التطور جزء من كل اشمل ، وان كان جزءا رئيسيا وبارزا . وبمعنى آخر فان الصراع العربي - الاسرائيلي استخدم - من خلال عدد من اطرافه - في احداث هذا التطور لغايات ابعد من هذا الصراع نفسه ، غايات ذات طابع دولي . وبالمعنى نفسه فان التطور المتمثل في « معاهدة السلام » المصرية - الاسرائيلية يضيف على الصراع العربي - الاسرائيلي طابعا دوليا اوسع واعمق من الطابع الذي اكتسبه هذا الصراع من قبل في اي وقت ومنذ الاربعينات :

وصحيح ان ثلاثين عاما من عواقب الصراع العربي - الاسرائيلي انعكست بدرجات مختلفة وكيفيات مختلفة على الساحة العالمية حتى كادت تمس بكل امة في العالم ، وان عواقب هذا الصراع كانت لها اثارها على علاقات الدولتين الاكبر ، وعلاقات هاتين الدولتين بالدول الاصغر ، الا انه مع التطور المتمثل في توقيع المعاهدة المصرية - الاسرائيلية تحت الاشراف الاميركي المباشر يأتي معه بنتائج تدفع تاثيرات هذا الصراع على الساحة العالمية نحو تغييرات نوعية وتعقيدات جديدة اخطر .

وربما نلاحظ ان هذا ينطبق على عدد من « نقاط التحول » المهمة التي مر بها الصراع العربي - الاسرائيلي في تاريخه الطويل ، مثل حرب السويس (١٩٥٦) وعدوان حزيران - يونيو (١٩٦٧) وحرب اكتوبر - تشرين (١٩٧٣) - خاصة ان الاجهزة دفعت الدولتين الاكبر نحو حافة المواجهة النووية او التهديد بها - الا ان نقطة التحول الجديدة التي تحدثها « معاهدة السلام » المصرية - الاسرائيلية تختلف نوعيا في كونها تغير اتجاه الصراع نفسه . فقد كانت الحروب العربية - الاسرائيلية كلها تراكمات للصراع في اتجاه واحد هو اتجاه تصعيد الصراع واسلوب حله عسكريا على اساس حل التناقض بين طرفيه باستمرار محاولة طرف من الطرفين القضاء على استمرار مقاومة الطرف الآخر له عسكريا . وكانت التفاعلات الدولية مع هذا الصراع بجوانبها المختلفة واتجاهاتها المختلفة تجاه قوى الصراع - تسير ايضا في الاتجاه نفسه . اتجاه استمرار الصراع على اساس استحالة حل التناقض القائم فيه عن طريق « التقريب » بين طرفيه .

اما نقطة التحول الجديدة المتمثلة في « المعاهدة » فهي تغير تماما من حركة

« الاستقطاب » في هذا الصراع بوجهيه المحلي – القومي – والدولي على السواء ٠ وهي وان كانت لا تزال في طور « المشروع » – لان « المعاهدة » من حيث امكانات تنفيذها واستمرارها محقوفة بمخاطر عديدة محلية ودولية أيضا – الا انها بمجرد توقيعها تفرض وضعا جديدا في نوعه من خلال هذا الخلط الذي عبرنا عنه بأنه تغيير في حركة « الاستقطاب » ، والذي يمكن ان نعبر عنه ايضا – بكلمات اخرى – بأنه انتقال من « الاستقطاب » الى « التشتت » ٠

ولتوضيح ما نعنيه ، يكفي ان نلاحظ ان احد جانبي الصراع – وهو الجانب الذي تقف فيه اسرائيل ومعها الولايات المتحدة الاميركية احتفظ بمواقفه التي كان فيها خلال مراحل الاستقطاب الكامل لهذا الصراع التي تمثلت في نقاط ذروة مثل حرب ١٩٦٧ وحرب ١٩٧٣ ٠٠٠ بينما خرج من الجانب الآخر – وهو الجانب الذي يقف فيه العرب ومؤيدوهم (الاتحاد السوفياتي اساسا) – طرف اساسي المفروض انه يعادل في وزنه في ميزان الصراع للطرف الاسرائيلي ، وهو مصر ٠ وفي الوقت نفسه الذي احدث فيه هذا الخروج هزات محلية على هذا الجانب ناتجة من محاولات اخراج اطراف اخرى منه وتقريبها الى الجانب الآخر ٠٠٠ نجد ان اطرافا مساعدة – على الجانب العربي من الصراع – مثل الاتحاد السوفياتي تزداد اقترابا الى هذا الجانب على الرغم من أنها لم تكن طرفا مباشرا في الصراع ٠٠ وعلى الرغم من ان الولايات المتحدة ٠ – كطرف مؤيد لاسرائيل على الجانب الآخر قد كسبت مواقع على الطرف المعاكس مكنتها من جذب الطرف الرئيسي (مصر) ٠ وهكذا نجد انه في هذه المرة بالذات ، ومع نقطة التحول الجديدة تعقدت حسابات الصراع ومعادلاته الهندسية التي كانت في حالة ايسر ابان نقاط التحول السابقة ٠

وليس هذا من قبيل « جبر الصراع » او من قبيل محاولة الصياغة الرياضية المجردة ٠٠ فان لهذا « التشتت » الذي يحل محل الاستقطاب بالنسبة للطرف الرئيسي آثاره الخطيرة على المواقف الدولية بقدر ما له من آثار خطيرة على احتمالات تطور الصراع نفسه ٠

واذا اردنا ان ندرك مدى الخطر الذي تنطوي عليه هذه التأثيرات يمكننا ان نشير الى مثل آخر لعملية انفراط الاستقطاب وتحولها الى تشتت على الساحة الدولية – وان كان مثلا له خصوصياته وفروقاته العديدة – وهو مثل حصول الصين المبلد الاشتراكي من حليف للاتحاد السوفياتي في الصراع بين المعسكرين الاشتراكي والامبريالي الى طرف غير معاد – على اقل تقدير – للولايات المتحدة ٠ بل يمكننا ان نقول ان نقطة التحول التي يمثلها هذا الانتقال تحدث في توافق زمني له دلالة مع نقطة التحول المتمثلة في انتقال مصر الى خارج الجانب العربي في الصراع ضد اسرائيل ، وهو خروج قد يكون تمهيدا لانتقالها الى

الجانب الآخر . وفي كلتا هاتين الحالتين يجد الاتحاد السوفياتي نفسه طرفا مقصودا بهذا التحول بشكل اساسي . ومن هنا يزداد اقتراجه حتميا الى الجانب العربي في الصراع ضد اسرائيل . . . حيث لا تعود اسرائيل مجرد دولة معدية ينبغي اعادتها الى جادة الصواب في العلاقات مع جيرانها ، بل نتحول الى مصدر خطر على السلام والتقدم في المنطقة وفي العالم ، وهو تعبير يعني خطرا على أمن الاتحاد السوفياتي وخطرا على الاشتراكية ومستقبلها .

فاذا كان الاستقطاب يتحول الى تشتت على صعيد الاطراف الرئيسية (متمثلا في خروج مصر) بينما يزداد الاستقطاب على صعيد الاطراف المساندة (متمثلا في موقف سوفياتي اشد التزاما) فان لنا ان نستنتج ان الصراع قد اكتسب بعدا دوليا اعمق .

كذلك فان ثمة ابتعادا عن الاستقطاب على صعيد آخر ، هو صعيد التمايز بين مواقف الاطراف المتباينة على الجانب الواحد . وهذا الابتعاد عن الاستقطاب قد نال الجانب العربي ايضا ، حيث اختلفت - نتيجة توقيع المعاهدة المصرية - الاسرائيلية - مواقع الاطراف على الجانب العربي ، بحيث لم تعد ثابتة في المواقع التي كانت فيها قبل التوقيع . ودون الدخول في تفصيلات مواقف اطراف مثل السعودية والاردن والمغرب فان مواقف هذه الاطراف قد وضعتها في مواقع ليست هي مواقعها السابقة على « المعاهدة » ، وخاصة مواقعها ازاء الاطراف الدولية . ان تغييرا ما في نظرة الاردن (الملك حسين) الى دور الولايات المتحدة ، وكذلك في نظرة المملكة السعودية الى هذا الدور ، ثم التلميح الى احتمال تقارب يؤدي الى علاقات مع الاتحاد السوفياتي . . . هي ملامح تغيير في سمات سياسات هذه الاطراف في غير اتجاه الطرف الذي خرج من الجانب العربي ، وفي غير الاتجاه المتوقع بحكم العلاقات الخاصة بين هذه الاطراف والطرف الدولي المساند للجانب الاخر ، اي الولايات المتحدة .

وحتى الآن فان تغير بعض المواقع العربية - ولو بدا طفيفا ، كما هو حال الموقف السعودي والاردني والغربي - قد ظهرت له تأثيرات واضحة على مراحل ما بعد التوقيع سواء فيما يتعلق بمقدرة الاطراف الموقعة على المضي في الخط نفسه او تطويره ، او فيما يتعلق بتطوير مواقف الاطراف الدولية . فمن الواضح - مثلا - ان موقف الاتحاد السوفياتي الذي يزداد ارتباطا بالجانب العربي من الصراع ينطوي على روح عالية من الاستجابة المبنية على اساس ان هذه التغيرات ملائمة لمساندة قضية الجانب العربي والاعتماد عليه في الوقت نفسه ، (تأييد الاتحاد السوفياتي لمقررات قمة بغداد في اعقاب اتفاقات كامب ديفيد ، ثم تأييد الاتحاد السوفياتي لمواقف الاقطار العربية المناهضة للمعاهدة ومسارعتها - التي تمثلت في زيارة وزير الخارجية اندريه غروميكو لدمشق - الى

التنسيق معها ، ثم تأييده لقرارات الوزراء العرب في بغداد الخاصة بمعاقبة مصر .)

هكذا فان توقيع « معاهدة السلام » المصرية - الاسرائيلية لا يقتصر على كونه فصلا جديدا في رواية التحالف الاميركي - الاسرائيلي ، وهو احد الجوانب الدولية ايضا بحكم دور الولايات المتحدة في هذا التحالف واهدافه الدولية - الاستراتيجية خاصة من ورائه - انما هو بالاضافة الى ذلك :

□ فصل جديد في رواية الصراع - الانفراج في العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، في اخطر مواضع هذا الصراع ، وهو موضع الشرق الاوسط .

□ فصل جديد في رواية التعاون - التنافس في العلاقات بين الولايات المتحدة واوربا الغربية ، كذلك في اخطر مواضع التنافس بينهما ، وهو موضع الشرق الاوسط .

□ فصل جديد في رواية التجاذب - التنافر بين اطراف الصراع الشرق اوسطي والدولتين الاعظم ، حيث تتأكد مبدئية هذه العلاقات ، خاصة العلاقات بين الجانب العربي باطرافه المختلفة والمعسكر الاشتراكي . وهي علاقة مناقضة لطبيعة العلاقة بين اسرائيل والمعسكر الامبريالي فعلى حين ان اسرائيل ثبتت على تحالفها مع المعسكر الامبريالي في كل الظروف ابتداء من ١٩٤٨ الى اليوم ، فان الجانب العربي تذبذبت كثيرا علاقاته مع المعسكر الاشتراكي ، وتأتسي المعاهدة المصرية - الاسرائيلية لتدخل تطورا خطيرا يتمثل في انتهاج احد اطراف الجانب العربي سياسة المقاومة النشطة والهجومية لمصالح الاتحاد السوفياتي او وجوده الخارجي او تحالفاته ، والحركة النشطة والهجومية ايضا تنفيذًا لمخططات الولايات المتحدة وحماية لمصالحها .

□ فصل جديد في رواية الصراع - السيطرة على مصادر النفط في الشرق الاوسط كعملية امبريالية اساسية متعددة الجوانب الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية ، نظرا لما للنفط من دور حيوي خطير للغاية في الدورة الكاملة المسماة بالمصالح الغربية التي تبدأ بالحصول على الطاقة مرورا الى التحكم السياسي والاقتصادي في اسعارها - واسعار التجارة العالمية - ثم الى السيطرة الاستراتيجية اللازمة لاستمرار هذه الدورة . فاذا كانت المعاهدة تشكل استمرارا لسياسة دعم الوجود الاسرائيلي ودوره في المنطقة - الذي مورس على مدى السنوات الثلاثين الماضية - فانها في الوقت نفسه تشكل تحولا هاما بأضافتها مصر الى معسكر العمل المباشر لحماية ودعم المصالح الغربية من خلال علاقة تنسيق جديدة مع اسرائيل ، وعلاقة صدام يمكن ان

تستمر سنوات طويلة مع الدول العربية ، وتخدم من خلال ذلك أيضا الاهداف
نفسها التي خدمتها اسرائيل وحدها من قبل .

التحالف الاميركي - الاسرائيلي

مرحلة تحول نوعي

اما من حيث علاقة التحالف الاميركي - الاسرائيلية فان المعاهدة المصرية -
الاسرائيلية تشكل بالفعل تطورا لهذا التحالف من خلال تطوير دور اسرائيل فيه ،
واضافة دور مصر للخروج به من نطاقه الاقليمي الى نطاق تنفيذ خطط الامبريالية
الاميركية خارج منطقة الشرق الاوسط نحو ما يسمى الان « قوس الازمة » وهي
المنطقة المحيطة بالشرق الاوسط الممتدة من الاطراف الجنوبية للاتحاد السوفياتي
الى شمال شبه القارة الهندية (أفغانستان - باكستان - ايران) الى جنوب
شبه الجزيرة العربية (والقرن الافريقي) .

ان المرحلة السابقة مباشرة على توقيع المعاهدة قد حققت بالنسبة لهذا
التحالف المعادلة التي وصفها الرئيس الاميركي الاسبق ريتشارد نيكسون اثناء
زيارته لاسرائيل في حزيران (يونيو) ١٩٧٤ على النحو التالي : « ان علينا ان
نجعل اسرائيل قوية بما فيه الكفاية الى حد لا تخشى معه التفاوض ، ولكن ليست
قوية الى الحد الذي تشعر معه انه لا حاجة بها الى التفاوض . كذلك ينبغي ان
تكون اسرائيل قوية بما فيه الكفاية الى الحد الذي يحجم معه جيرانها عن
مهاجمتها ويكون لديهم حافز على التفاوض معها » .

وبتحقق هذه المعادلة يكون التحالف الاميركي - الاسرائيلي قد حقق مرحلة
اداء دوره الاقليمي ، وهو دور التصدي للتحويلات العربية المضادة للامبريالية
اقتصاديا واستراتيجيا واجتماعيا . ويشكل توقيع المعاهدة المصرية -
الاسرائيلية نقلة جديدة تمثل اسرائيل فيها - او يريد التحالف الاميركي -
الاسرائيلي ان تمثل اسرائيل فيها - قوة لا تكفي بشغل العرب بالصراع ضدها ،
انما قوة « تقودهم » نحو الصراع ضد القوى المناهضة للامبريالية عربية وغير
عربية .

لقد وصل تحالف المصالح الاميركية - الاسرائيلية - كتعبير للباحث الصهيوني
ناداف صفران - الى نقطة « الفاعلية القصوى » كنظام ترى فيه الولايات
المتحدة حماية لمصالحها الاستراتيجية والاقتصادية في الشرق الاوسط ، ومن
الطبيعي تجاوز هذا النطاق الى نطاق اوسع لتحقيق فاعلية اشد تأثيرا فيما
يتجاوز الهدف التقليدي . وقد عبرت ارقام المساعدات الاقتصادية والعسكرية
التي قدمتها الولايات المتحدة لاسرائيل في مرحلة ما قبل المعاهدة عن حقيقة

نطاق وفاعلية التحالف • فقد قدمت الولايات المتحدة لاسرائيل مساعدات تزيد قيمتها على عشرة مليارات من الدولارات خلال الفترة من نهاية حرب ١٩٧٣ الى ما قبل توقيع المعاهدة المصرية - الاسرائيلية ، وهو رقم يمثل خمسة أمثال ، ما حصلت عليه اسرائيل خلال الفترة منذ نشأتها الى ما قبل حرب ١٩٦٧ ، وكان هذا في حد ذاته نتيجة لانتقال دور اسرائيل بالنسبة للولايات المتحدة من « دور مقيد في المصالح الاميركية في الشرق الاوسط ، الى القيام « بالدور الرئيسي » في حماية هذه المصالح • وفي الفترة من ١٩٧٣ انتقل الدور الاسرائيلي الى ما يصفه صفران بأنه التطابق الكامل بين المصالح • ويتوافق هذا التحول زمنيا مع بدايات تفكير الولايات المتحدة في التحرك عسكريا في الشرق الاوسط لحماية مصالح الغرب (لاحتلال منابع النفط) ، وهو تفكير استوجب على الصعيد الاستراتيجي تنسيقا عسكريا أميركيا - اسرائيليا ، وهو ما بدأ في الواقع في حرب ١٩٧٣ •

في هذا التحول لم يكن دور اسرائيل مقصودا لذاته فحسب - اي مقصودا على صعيد اقليمي فحسب - انما كان مقصودا وبالاحاح بسبب السياق العالمي للسياسة الخارجية الاميركية ، التي أصيبت في الفترة التي واكبت حرب ١٩٧٣ بعدة نكسات ابتداء من فيتنام وكمبوديا ولاوس الى البرتغال وتركيا • ففي هذا السياق كانت الادارات الاميركية المتعاقبة - ابتداء من ادارة نيكسون ، ثم جيرالد فورد ، واخيرا جيمي كارتر - تلح على تحقيق انتصار في الشرق الاوسط ، وكان السبيل الاساسي اليه هو احداث وضع جديد في هذه المنطقة يعطي الرصيد الاكبر من المصالح فيها للولايات المتحدة وللتحالف الاميركي - الاسرائيلي • وهكذا فان ما سمي - خلال الفترة السابقة على المعاهدة بعملية « اعادة تقييم » السياسة الاميركية في الشرق الاوسط - والذي فهمه بعض الاطراف على انه بداية اقتراب أميركي نحو المواقع العربية في « النزاع » العربي - الاسرائيلي - قد انتهى في الواقع الى تأكيد من الادارة الاميركية والكونغرس بأن المصلحة الحيوية للولايات المتحدة في الشرق الاوسط لا يمكن ان تتحقق الا بتسوية تحتفظ بالعلاقة الاميركية - الاسرائيلية الخاصة قوية ، وان مصلحة الولايات المتحدة لا يمكن ان تسمح بمواجهة مع اسرائيل ، كما أنها لا يمكن ان تسمح باستمرار حالة الاستقطاب اي تربط القضية العربية بالاتحاد السوفياتي •

وقد احتفظت الولايات المتحدة بعلاقتها قوية مع اسرائيل رغم كل ما بدأ من اختلافات أو خلافات بينهما على طريق تحقيق الشق الثاني من « اعادة التقييم » وهو فرط حالة الاستقطاب العربي السوفياتي • وقد تحقق هذا الشق بالعمل على اقناع اطراف عربية بأن السبيل الوحيد لتسوية في الشرق الاوسط هو بالتسليم بأن العلاقة القوية التي تربط بين الولايات المتحدة واسرائيل هي شرط أساسي لاقناع اسرائيل باية تسوية ممكنة ، أي بتقديم أية تنازلات • وكان معنى هذا -

علاقتهم القوية بالاتحاد السوفياتي ، انما ستكون مستعدة لتقديم تنازلات للعرب اذا دخلوا في علاقات قوية مع الولايات المتحدة .

وتوقيع المعاهدة المصرية - الاسرائيلية هو الانجاز الاكبر للتحالف الاميركي - الاسرائيلي من حيث انه بني على اقناع القطر العربي الاكبر بتجبير « التنازلات » الاسرائيلية لاميركا لانها لا يمكن ان تجبر للاتحاد السوفياتي . وبمعنى أوضح فان عملية « اعادة التقييم » التي قامت بها الولايات المتحدة لعلاقتها مع اسرائيل أسفرت عن عملية اعادة تقوية للتحالف نتج عنها في النهاية سحب التنازلات العربية لاسرائيل لحساب التحالف الاميركي - الاسرائيلي ، وسحب « التنازلات » الاسرائيلية للعرب لحساب التحالف الاميركي - الاسرائيلي أيضا ! وهكذا لم تعد هناك أية تنازلات « متبادلة » بين الجانبين العربي والاسرائيلي - التي نتجت عنها التسوية الثنائية المتمثلة في المعاهدة المصرية - الاسرائيلية - تصب خارج اطار المصالح الاميركية . والفرق بالتأكيد واضح بين أن « تتنازل » اسرائيل عن سيناء لمصر في ظروف تجبر فيها اسرائيل تحت ضغط عسكري عربي - أو ضغط دبلوماسي دولي مؤيد للعرب - على الانسحاب من سيناء أو المتخلي عنها ، وبين معاهدة تنتهي بنقل سيناء من سيطرة اسرائيل الى سيادة مصر فيما سيادة مصر السياسية والاقتصادية والاستراتيجية صارت جزءا من تركيبة التحالف الاميركي - الاسرائيلي في صورته الموسعة .

في ظل هذا التحول النوعي في التحالف الاميركي - الاسرائيلي أصبح من الضروري ان يتحول من طابع التحالف الضمني الذي اكتسبه طوال ثلاثين عاما الى طابع التحالف الرسمي من خلال « الضمانات » الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية (النفطية) التي نصت عليها الملاحق الاميركية - الاسرائيلية للمعاهدة المصرية - الاسرائيلية ، وهي ملاحق لا تقل بأي حال عن « معاهدة أمن مشترك » بين واشنطن وتل ابيب ، حتى ان كثيرا من نصوص ملاحق الضمانات يماثل نصوص معاهدات الامن المشترك الواقعة بين الولايات المتحدة ودول مثل اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان .

ترجيح كفة الصراع على كفة الوفاق

اما من حيث علاقة الصراع - الوفاق بين الدولتين الاكبر - الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي - فان توقيع المعاهدة بين مصر واسرائيل بالاشراف و « المشاركة الكاملة » من جانب الولايات المتحدة قد الحق ضررا مباشرا بالاتحاد السوفياتي ويتوازن هذه العلاقة بوجهيها الصراع والوفاقي .

صحيح أن الولايات المتحدة عملت في الشرق الأوسط على أن تعزل الاتحاد السوفياتي عن « التسوية » قبل وقت طويل من بداية طريق المعاهدة ، ونجحت بالفعل في إقناع أطراف عربية (مصر في الأساس) بأن الخطر الراهن هو خطر الشيوعية وليس خطر الصهيونية . ولكن في الوقت نفسه ، وبسبب هذه السياسة ذاتها - أوجدت واقعا جديدا يفرض على الاتحاد السوفياتي أن يخوض الصراع من أجل مصالحه المباشرة وليس من أجل نصره حلفاء أو اصدقاء له في المنطقة . وبهذا المعنى أصبح على الاتحاد السوفياتي أن ينحي اعتبارات « الوفاق » أو « الانفراج » على الولايات المتحدة ردا على تنحيه دوره في المنطقة . هذه التنحية التي بدأت من قبل حرب ١٩٧٢ بتنسيق كشفته الأحداث التالية بين الإدارات الأميركية والنظام المصري . كما كشفت الأحداث أن ابعاد الاتحاد السوفياتي عن « الصراع » الشرق أوسطي وعن « التسوية » لم يكن مجرد اضعاف الجانب العربي في هذا الصراع وارغامه على التسوية التي جاءت بـ « المعاهدة » المصرية - الاسرائيلية ، إنما كان لضعاف الاتحاد السوفياتي أيضا ومحاصرته استراتيجيا .

والسياسة التي أدت الى « المعاهدة » والى تصعيد التحالف الأميركي - الاسرائيلي على النحو الذي شرحناه قبلا هي نفسها التي أدت الى أنتهاج الاتحاد السوفياتي الاستراتيجية التي تعتبرها الولايات المتحدة - والغرب عامة - استراتيجية محاصرة الشرق الأوسط من الخارج ، أي من التخوم المحيطة به (أفغانستان - اثيوبيا - عدن ، وقد كادت التفسيرات الأميركية طوال عام ١٩٧٨ تضيف إيران ، التي ان تبين بوضوح أن الثورة الإيرانية لم تكن بأي حال جزءا من نشاط سوفيائي) .

ومن الطبيعي أن يعتبر الاتحاد السوفياتي الطريق الذي دفعت فيه الولايات المتحدة تطورات الشرق الأوسط ، والذي انتهى بالاحداث المتلاحقة السريعة ابتداء من زيارة أنور السادات للقدس المحتلة ، الى اتفاقات كامب ديفيد الى توقيع المعاهدة المصرية - الاسرائيلية - هو حصيلة الهجوم الذي تشنه الولايات المتحدة ضده (الهجوم المعادي للشيوعية) في أخطر مواقع هذا الهجوم . ومن الطبيعي أن يفسر الاتحاد السوفياتي النشاط الكثيف الذي قامت به الولايات المتحدة في الشرق الأوسط حتى أوصلت التطورات الى هذا الحد أنه نشاط موجه في الأساس ضد الاتحاد السوفياتي ، وأنه استغلال للصراع العربي - الاسرائيلي لتحقيق أهداف امبريالية تتعلق بخطط الولايات المتحدة ضده بقدر لا يقل عن تعلقها بخطط الولايات المتحدة لحماية اسرائيل أو لحماية « مصالحها » النفطية في منطقة الشرق الأوسط .

ان توقيع المعاهدة المصرية - الاسرائيلية لا يمكن ان يرى من وجهة النظر

السوفياتية على انه مجرد تفرد أميركي بتسوية المشكلة بعيدا عن تأثيرات الاتحاد السوفياتي وتأييده للعرب ، انما هو يرى من هذا الجانب كانتقل مسن مواقع الدفاع - التي شكلت الحد الأدنى اللازم لاتفاقيات « الانفراج الدولي » - الى مواقع هجومية مناقضة لهذا الانفراج . وأنها تمثل عودة الى ممارسة سياسة « الاحتواء » أو « الحصار » ضد الاتحاد السوفياتي - الذي هو قريب بحدوده كثيرا على منطقة الشرق الاوسط - بواسطة إعادة ترتيب التحالفات من الاوضاع الاستراتيجية في المنطقة .

ويعتبر الاتحاد السوفياتي ان توقيع المعاهدة المصرية - الاسرائيلية - وان لم يكن يشكل نهاية في حد ذاته - هو نتيجة ومؤشر جديد يضاف الى مؤشرات اخرى على ان « القوى التي أصبحت لها - اكثر واكثر - اليد العليا في رسم سياسة العلاقات مع الاتحاد السوفياتي هي القوى التي تريد تدمير الانفراج والعودة بالعالم الى حالة الحرب الباردة » . وهي اشارة سوفياتية متكررة كثيرا في الفترة الاخيرة الى مجموعة اعضاء مجلس الامن القومي الاميركي ، وبصفة خاصة زبغينو برجنسكي مستشار الرئيس كارتر للشؤون الامنية .

ويحمل الاتحاد السوفياتي هذه المجموعة مسؤولية توجيه السياسة الخارجية الاميركية وجهة معادية للانفراج على اكثر من صعيد ، اهمها الشرق الاوسط والعودة به الى طريق الاحلاف المعادية للاتحاد السوفياتي والرامية الى قمع التغييرات الداخلية في المنطقة ، ومنها ايضا صعيد « اللعب بورقة الصين » ضد الاتحاد السوفياتي ، وثالثا صعيد مناهضة الجهود لعقد معاهدة ثنائية للحد من الاسلحة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي (سالت - ٢) وغيرها .

وليس هناك ما يبرر التصور بأن الاتحاد السوفياتي انما يقصد مجموعة افراد وليس مؤسسة حاكمة او مجموعة اصحاب القرار في الولايات المتحدة ككل ، حتى وان كان الاتحاد السوفياتي يحصر اتهامه في مجموعة محددة ، فانما ليترك مجالاً للمناورة امام قوى اخرى لتبدي قدرا من الاعتدال والاهتمام بخط الانفراج الدولي والتعاون بين الدولتين الاكبر . ولكن من المهم ان تلاحظ ان الشرق الاوسط يشكل بالنسبة للاتحاد السوفياتي بين هذه الاصعدة اخطرها استراتيجيا (امنيا) وسياسيا ، وذلك لاسباب عديدة :

□ ان « نجاح » الولايات المتحدة في تنحية الدور السوفياتي عن « عملية السلام » - ولو في المدى القصير - يشكل خطرا على الرصيد السوفياتي لدى قوى المنطقة نفسها التي لا تزال تعول على العلاقة الاستراتيجية معه . وكما سبق ان اشرنا فان الرصيد السوفياتي في العلاقات الشرق اوسطية اشبه ما يكون بحالة العجز في الميزان التجاري . وهذا الاحتلال او العجز ناتج مسن

حقيقة ان الاتحاد السوفياتي يجد نفسه الآن في وضع يرتبط فيه بعلاقات مع جانب واحد من جانبي الصراع ، هو الجانب العربي . وبالتالي فلا مجال لتأثير على الجانب الآخر - الاسرائيلي - شبيه بالتأثير الذي تمارسه الولايات المتحدة على الجانب العربي . فضلا عن التذبذبات التي تدخل على العلاقات السوفياتية - العربية بين حين وآخر ، والتي تضيف الى رصيد الولايات المتحدة في المنطقة بطريقة غير مباشرة .

ووصول التطورات الى حد توقيع « معاهدة سلام » بين مصر واسرائيل - على « المشاركة الكاملة » للولايات المتحدة يخلق بالنسبة للاتحاد السوفياتي حالة من انعدام التوازن الاستراتيجي ، هي الوجه المقابل لحالة انعدام التوازن الاستراتيجي الناشئة بالنسبة للعرب عن طبيعة التحالف الاميركي والاسرائيلي .

□ ان الاتحاد السوفياتي قد اعتبر دائما ان اهتمامه باقرار « سلام وطيبة وعادل في المشرق الاوسط » قد اكتسب معنى جديدا في السبعينات « فقد اصبح تطور وتجسيد عملية الانفراج واضفاء طابع اللاعودة على هذه العملية تتوقف في الكثير على ازالة بؤر التوتر الدولي والتي يعتبر المشرق الاوسط من اخطرها » . ولكن « المعاهدة » تأتي لتضيف عنصرا سلبيا للانفراج الدولي ، وتؤكد الامكانية العملية لنفي « طابع اللاعودة » عن عملية الانفراج الدولي هذه . وهو عنصر لا يقوم وحده وانما تقوم الى جانبه عناصر سلبية اخرى جعلت الاتحاد السوفياتي يقيم الفترة منذ تولي ادارة كارتر السلطة في الولايات المتحدة تقييما سلبيا فيما يتعلق بهدف « اعادة بناء نظام العلاقات الدولية على اساس العدل والمساواة والمنفعة المتبادلة والتقدم الشامل » . الا ان الاتحاد السوفياتي يعلق اهمية خاصة على المشرق الاوسط - « من الطبيعي ان عدم استقرار المنطقة واستمرار امكانية الانفجار العسكري يتعارضان بصورة مباشرة مع مصالح الاتحاد السوفياتي » .

وينظر الاتحاد السوفياتي فان المعاهدة تخلق وضعا يهدد السلام في « هذه المنطقة التي تتاخم حدوده الجنوبية مباشرة » ، من خلال اغفالها لحقوق اطراف اساسية في المنطقة ، ومن خلال اغفالها لدوره كدولة كبرى ذات مصالح استراتيجية . وايضا من خلال خلقها صراعات حادة بين اطراف الجانب العربي فيما بينها - اي من خلال تحطيمها لوحدة الموقف العربي - ثم من خلال « الكيد للصدقة السوفياتية العربية » . وكل هذه السبل هي بنظر الاتصاف السوفياتي - كما علق عليها مباشرة اثر توقيع « المعاهدة » (براقدا) من قبيل « اللعب على التناقضات الدولية » وهو لعب خطر حيث نرى اثاره السلبية الآن في المشرق الاوسط . فلم تؤد التنازلات التي قدمت للامبريالية ونسف العلاقات مع الاتحاد السوفياتي الا بسقوط ضحية لتهديد وايقاظ الامبرياليين والصهاينة .

وهكذا فان معارضة الاتحاد السوفياتي للمعاهدة المصرية - الاسرائيلية ليست مجرد استمرار في دعم الجانب العربي انما تشكل مسؤولية اخرى اوسع نطاقا ، هي مسؤولية مقاومة العودة عن الانفراج الدولي ، وهي مسؤولية تتعلّق بالصراع ضد القوى المناهضة لهذا الانفراج ، وفي مقدمتها الصهيونية بوجهها المتمثل في المؤسسة الاسرائيلية ، بوجهها المشارك في المؤسسة الحاكمة الاميركية . ومن هنا تبرز حاجة الاتحاد السوفياتي الملحة الى « تلاحم كل الدول العربية الساعية الى تسوية عادلة لمشكلة الشرق الاوسط ضد الصنقات الاستسلامية كامن هام بدرجة لم يبلغها من قبل » (برفاندا) ، وذلك لان المعارضة العربية للتطورات الجديدة هي السبيل الاساسي لتأكيد صحة وسلامة الموقف السوفياتي ضد التفرد الاميركي الذي هو سياسة القوى المعادية للانفراج الدولي داخل الولايات المتحدة . وعدم توحد العرب في مواجهة العملية الاميركية من شأنه انجاح السياسة الاميركية . وزيادة صعوبة الموقف السوفياتي الرامي الى ترجيح كفة القوى المؤيدة للانفراج الدولي ، وهي القوى التي ترى استحالة التوصل الى تسوية شاملة حقيقية في الشرق الاوسط في غياب الاتحاد السوفياتي ودون تأييد منه . ولهذا ايضا كان لا بد للدبلوماسية السوفياتية ان تعني بمواقف الدول العربية الوثيقة الصلة بالولايات المتحدة لعزلها عن الالتزام الكامل بالدبلوماسية الاميركية الانفرادية وتأييدها . وفي هذا الاطار يأتي تأييد موسكو لقرارات مؤتمر بغداد ، ويأتي اعتدال موسكو تجاه الرياض .

□ ان انتهاء الجهود الاميركية الى معاهدة ثنائية بين مصر واسرائيل قد ادى - ضمن ما ادى اليه - الى قتل صيغة جنيف ، التي كانت حتى التوقيع الصيغة الامثل بنظر الاتحاد السوفياتي . وبالتالي فان الاتحاد السوفياتي ربما وجد نفسه في موقف اكثر شبها بالموقف العربي . باحثا عن استراتيجيات بديلة بعد ان فقدت الصيغة التي كان يقترحها اية امكانية عملية لتحقيقها . وفي هذا الموقف فان الدبلوماسية السوفياتية تجد نفسها في موقف المجر على تحطيم البناء الذي اقامته الولايات المتحدة مع مصر واسرائيل قبل تقديم اي مخطط لاقامة بناء آخر بديل . ومن ثم قتركز جهودها على ضرورة اسقاط المعاهدة .

ومن الواضح ان الغرب ينظر الى هذا الواقع على انه دليل على ارتداد الدبلوماسية السوفياتية في الشرق الاوسط الى مواقع ردود الفعل السلبية امام الهجمة الاميركية ولكن هناك في الغرب ايضا من ينظر الى الدبلوماسية الاميركية - رغم النجاح المرحلي الذي حققته بالتوصل الى المعاهدة المصرية - الاسرائيلية - على انها لم تنجح الا في تحقيق « الاسهل » ، وان « الاصعب » في مشكلة الشرق الاوسط لا يزال بغير حل ان لم يكن قد ازداد تعقيدا بسبب الطريقة التي حلت بها اميركا الجانب الاسهل . الامر الذي يعني في الواقع ان الخطوة الاميركية ذاتها مرهونة بامور كثيرة من بينها « رد الفعل » السوفياتي هذا .

□ ان قيام الشكل الجديد للتحالف الاميركي الاسرائيلي ، ودفع مصر الى القيام بدور مكمل لهذا التحالف كنتيجة للتركيبية الثلاثية المكونة من المعاهدة ، المصرية - الاسرائيلية واتفاقية الضمانات الاميركية - الاسرائيلية هي مصدر خطر اساسي موجه ضد الاتحاد السوفياتي وتحالفاته ومصالحه . وفي الشكل الجديد للتحالف الاميركي - الاسرائيلي (كما اوضحنا انفا فان دور اسرائيل لم يعد يقتصر على شغل العرب أو قمعهم ، كما كان الحال في المراحل الماضية من الصراع ، انما يؤدي دخول اسرائيل في علاقة « امن متبادل » مع الولايات المتحدة الى انخراطها في « النظام الاستراتيجي » الاميركي العالمي الموجه اساسا ضد الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية وحركة التحرر الوطني العالمية . وبطبيعة الحال فان اسرائيل لم تكن بعيدة عن هذا الدور في المراحل السابقة على المعاهدة وعلى اتفاقية الضمانات ، ولكن المرحلة الجديدة التي تتخذ ملمحها الرئيسي من خروج مصر من الجانب العربي في الصراع ضد اسرائيل ، يعطي اسرائيل حرية اكبر في الحركة على النطاق الاستراتيجي الاوسع ويفسح في مجال التنسيق اكثر بين حلقات « الامن » العسكري الاميركية في المناطق الممتدة من الجناح الجنوبي لحلف الاطلسي (دول أوروبا الغربية الجنوبية المطلة على البحر الابيض المتوسط) ومنطقة الشرق الاوسط حتى منابع النفط ، امتدادا الى المحيط الهندي .

هل يمكن ان تشكل اسرائيل خطرا استراتيجيا على الاتحاد السوفياتي ؟
بالقدر نفسه الذي يشكل به انهيار اسرائيل خطرا استراتيجيا على الولايات المتحدة . او بالقدر نفسه الذي كان يشكل به انتهاج مصر سياسة معادية للامبريالية خطرا استراتيجيا على الولايات المتحدة .

ترجيح التناقص

على التعاون . .

أوروبا الغربية - اميركا

من حيث علاقة التعاون - التناقص بين الولايات المتحدة وأوروبا الغربية (والاطراف الاخرى المندرجة تحت العلاقة نفسها مثل اليابان وكندا) يلاحظ ان تفرد الولايات المتحدة بـ « عملية السلام » وبلوغها حد المعاهدة المصرية - الاسرائيلية قد انطوى على ازاحة أو تنحية ايضا لاي دور لأوروبا الغربية وباقي حلفاء اميركا الاستراتيجيين والاقتصاديين ، على الرغم من اعتراف الولايات المتحدة الاكيد بضرورة اشتراك أوروبا الغربية واليابان في تحمل تبعات هذا « السلام » على الاقل فيما يتعلق بتعويم النظام المصري اقتصاديا .

وهكذا يتضح ان الولايات المتحدة كررت في « المعاهدة » الموقف نفسه الذي سبق لها ان اتخذته ابان حرب ١٩٧٣ عندما تفردت بقرار مساندة اسرائيل عسكريا بصورة علنية وكثيفة معرضة الدول الغربية الحليفة لآخطار الحظر النفطي العربي وغير ذلك من اشكال العقوبات الاقتصادية ، في حين ان واشنطن لم تأخذ رأي الاوروبيين حتى في استخدام قواعدهم العسكرية لتنظيم الجسم الجوي الاميركي الذي زود اسرائيل بالاسلحة في تلك الحرب .

وتجد أوروبا الغربية واليابان نفسها بعد توقيع المعاهدة في موقف مماثل ، ليس فقط من حيث تنحية الولايات المتحدة لها في المراحل التي سبقت وادت الى توقيع المعاهدة ، بل أيضا من حيث التعرض لاحتمالات اجراءات مقاطعة عربية قد تتناول امدادات النفط وقد تتناول بالاضافة اليها صفقات تجارية ضخمة تعول عليها هذه الدول الغربية تعويلا كبيرا ، خاصة صفقات الاسلحة الضخمة مع الدول العربية . ومن هنا وجد الاتهام الاوروبي طريقه الى صدر الولايات المتحدة بانها انما تدفع الامور في هذا الاتجاه كجزء من حرب المنافسة الاقتصادية الجارية بين الحلفاء على نطق الشرق الاوسط وتجارته .

ولا يعني هذا ان أوروبا الغربية مدفوعة بعد توقيع المعاهدة المصرية - الاسرائيلية دون اي مشاور اميركي معها الى اتخاذ موقف حاسم ضد الفريق الاميركي الى تسوية ازمة الشرق الاوسط . فلا تزال أوروبا الغربية تمارس الاستفادة من تبعيتها للولايات المتحدة استراتيجيا (امنيا) واقتصاديا ودبلوماسيا . وهو ما يفرض عليها انتهاج سياسة عدم التزام ، وهي سياسة تسمح لأوروبا الغربية (واليابان وكندا) بمسايرة استراتيجية الولايات المتحدة وفي الوقت نفسه الانفتاح على الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية والشرق الاوسط العربي لتحقيق غايات اقتصادية اساسا دون تقديم اي التزام سياسي ملموس مقابل هذه الغايات الاقتصادية . وتنجح سياسة أوروبا الغربية هذه مع اطراف الجانب العربي في الصراع العربي - الاسرائيلي ، ربما لان السدول العربية نفسها تكتفي من دول أوروبا بأن لا تكون ضدها ، اي تكتفي منها بموقف الامتناع عن دعم اسرائيل .

الا ان توقيع المعاهدة المصرية - الاسرائيلية يفرض على أوروبا الغربية وضعاً جديداً قد يجعل من العسير عليها متابعة سياسة عدم الالتزام هذه وجني فوائدها العربية . لانه بعد خروج مصر الى ناحية الصف الاميركي - الاسرائيلي اصبح العرب يطالبون أوروبا الغربية باتخاذ مواقف اوضح ضد المعاهدة ، بل والمشاركة بدرجة ما في قرارات مقاطعة النظام المصري مقابل الاستمرار في الحصول على الامتيازات الاقتصادية الضخمة النفطية والتجارية مع العرب . بينما تطالب الولايات المتحدة حلفاءها بأن يؤيدوا المعاهدة بوضوح

وماديا عن طريق دعم صمود النظام المصري للعقوبات الاقتصادية العربية التي تقررته ضده . ومما لا شك فيه انه من قبيل المبالغة التصور بأن حلفاء الولايات المتحدة هم بين شقي الرحى - بين مطالب واشنطن ومطالب العرب الناشئة عن توقيع المعاهدة المصرية - الاسرائيلية . فقد استطاعت الدول الغربية تجاوز مصاعب هذا التناقض من قبل بدرجات متفاوتة ، ويساعدها في ذلك - كما اشرنا - ان الجانب العربي لا يطالب باكثر من موقف سلبي تجاه اسرائيل ، والاعلم انه لن يطالب باكثر من موقف مشابه تجاه مصر بعد المعاهدة . بمعنى ان أوروبا الغربية تستطيع ارضاء الجانب العربي ببيانات وسطية - كما فعلت طوال السنوات منذ حرب ١٩٧٣ خاصة (ومن قبلها كموقف فرنسا) - لا تدين المعاهدة المصرية - الاسرائيلية ولا الدور الاميركي في خلقها ، انما تعتبر في الوقت نفسه ان من الضروري « مواصلة » البحث عن « حل شامل » .

اما الصعوبة فانها تكمن في الاشكالية الناشئة عن عدم مقدرة الولايات المتحدة على ان تدفع وحدها ثمن السلام الذي وعدت به كلا من مصر واسرائيل ، وخاصة الاولى ، ورغبتها في مشاركة الدول الأوروبية في تقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية التي وعدت بها القاهرة كمقابل لتوقيع المعاهدة . ذلك ان تغطية أوروبا الغربية لموقفها الدبلوماسي من المعاهدة امر تسهل معالجته في الاتصالات الدبلوماسية مع العرب وفي البيانات الاعلامية العلنية . ولكن عندما يأتي دور الاستجابة للمطالب الاميركية فان أوروبا الغربية واليابان ستتجه نحو تلبية هذه المطالب او مقاومتها وفقا لشدة او تراخي الموقف العربي ضد المعاهدة وضد القاهرة ، ووفقا ايضا لتمامك موقف الاطراف العربية المعارضة للمعاهدة . بمعنى انه اذا كانت اطراف عربية مثل السعودية ودول الخليج - النقطية اقل تشددا مع القاهرة فان هذا يفتح المجال امام أوروبا الغربية واليابان للتعاون مع الولايات المتحدة في تعويم النظام المصري اقتصاديا ، لانه عندئذ لا تكون لدى أوروبا واليابان خشية من التعرض لضغوط نفطية بالذات من الجانب العربي .

من ناحية اخرى فانه من السمات اللازمة لمواقف أوروبا واليابان ان هذه الدول لا تتخذ مواقف متطابقة عادة من المشكلات من نوع مشكلة الشرق الاوسط . وحتى في اطار السوق الأوروبية المشتركة تختلف مواقف الدول الاعضاء واستجاباتها السياسية ازاء تطورات الشرق الاوسط . فعلى حين نجد بريطانيا اكثر التزاما بالخط الاستراتيجي والسياسي للولايات المتحدة بشكل عام ، نجد ان فرنسا اكثر مقدرة عادة على اتخاذ مواقف دبلوماسية واعلامية اكثر استقلالية . وقد اتضح ذلك في ردود الفعل الاولى الأوروبية على توقيع المعاهدة المصرية - الاسرائيلية .

هل باستطاعة أوروبا الغربية القيام بمبادرة « مستقلة » تعيد مشكلة الشرق الأوسط الى طريق الحل الشامل، متجاوزة المعاهدة الثنائية بين مصر واسرائيل، ومتجاوزة مرحلة تفرد الولايات المتحدة بما يسمى « عملية السلام » ؟

من الواضح حتى الآن ان مثل هذه الدعوة الى مبادرة اوروبية « مستقلة » تعكس تصورات اوروبية من خارج الحكومات الأوروبية وليس من داخلها . وليس هناك ما يوحي بأن أوروبا الغربية ، التي وقفت على الخطوط الجانبية طوال السنوات الاثنتي عشرة الماضية - اي منذ حرب ١٩٦٧ تاركة للولايات المتحدة ان تتحرك بمفردها على هذا المضمار - ستقرر التحرك الآن بعد توقيع المعاهدة المصرية - الاسرائيلية ، الا اذا ارادت الولايات المتحدة دفع الامور في هذا الاتجاه ادراكا منها لخطر الثنائية بالنسبة للمعاهدة ، وخطر التفرد بالنسبة للمشكلة ككل . وعندئذ سيكون هدف اميركا وحلفائها هو مجرد ايجاد تغطية دبلوماسية اوسع نطاقا للنهج نفسه الذي تمثله المعاهدة ، وتشجيع لاطراف عربية على الدخول في الطريق ذاته تحت غطاء البحث عن الحل الشامل ، دون المساس بما تم قبلا ، وهو المعاهدة المصرية - الاسرائيلية ، وخاصة دون المساس بجوانبها الاستراتيجية التي تتجاوز حدود الصراع العربي - الاسرائيلي .

مدخل الى نقض ايدولوجية البرجوازية اللبنانية

وعى التاريخ يحمل مأساته ، والتناقض فيه المأساة • كيف يدوم ما يحمله التاريخ ، بضرورته ، الى التغيير ؟ كيف تتزن الحركة وهي جرثومة خلل ؟ كيف يتأبد ما هو الى زوال ؟

هذا هو السؤال الذي يحكم منطق الايدولوجية البرجوازية ، وهذا هو السؤال الذي يحكم منطق الفكر عند ميشال شيحا في كل ما يكتبه • للسؤال وجهان : وجه الدهشة ، بسبب الاستحالة - لا ديمومة لما هو في تغير ، لا توازن لما هو في خلل ، لا تأبد لما هو في زوال - ووجه العمل للتغلب على الاستحالة ، لعلها تنقلب امكانا ، ولو لاجل مسمى • ينطرح السؤال في وجهه الاول ، من موقع منطق التاريخ في ضرورته • انه موقع العقل العلمي ، وموقع من يتفق منطق مصطلحه الطبقي مع هذا المنطق المادي للتاريخ • وينطرح السؤال ، في وجهه الاخر ، من موقع رفض التاريخ وحركته ، ورفض التناقض في هذه الحركة • انه موقع من يصطدم منطق مصطلحه الطبقي بمنطق التاريخ : انه موقع الطبقة المسيطرة وموقع فكرها السحري • من هذا الموقع ينظر شيحا في الواقع اللبناني • لكنه ينظر فيه ايضا من موقع الوعي بالتاريخ وحركته • في هذا التناقض بين الموقعين يتحرك فكره • لكن الغلبة تعود دوما للموقع الاول ، لانه الموقع الطبقي الطبيعي • ويأخذ الوعي التاريخي عنده شكله الايدولوجي البرجوازي ، ويأخذ الوعي هذا عنده شكلا مأسويا لا يقارقه ، منذ البداية • ويدرك ، من موقعه الطبقي هذا ، ان بالسياسة وحدها ، وبالايدولوجية ، قد يكون ممكنا معاندة الحركة التاريخية ، لاجل محدود ، دون التغلب النهائي عليها • ولا

• الفصل الاول من كتاب « القضية الفلسطينية في ايدولوجية البرجوازية اللبنانية » ، الذي يصدر قريبا عن مركز الابحاث •

يصرح بضرورة الهزيمة - فهذا ما لا يتفق مع منطق تلك السياسة وتلك
الأيديولوجية - لكنّ الخوف والقلق منها حاضران دوماً في كتاباته ، كأنه الحدس
أو الغريزة في طبقة لايفارق حلقتها طعم الموت ، خفياً ، أو طعم النهاية .



في مقال كتبه في سنة ١٩٣٦ - اي في عهد الانتداب الفرنسي - ك « مقدمة
لسياسة لبنانية » ، يحدد شيحا هدفه بالقول انه « محاولة لايضاح وضع يقلق
الحاضر كثيراً ويتهدد المستقبل » (١) .

ما سبب هذا القلق الكامن في الحاضر ، الملازم له ؟ وما هو هذا الخطر الذي
يتهدد المستقبل ؟ لن يباشرنا الكاتب بجواب صريح . سيأخذ وقته وسيثقن لعتنه
ليكون أكثر اقناعاً . وللغة دور أساسي في المفاعلية الأيديولوجية : كلما كانت
أقرب الى بساطة « الشعر » (٢) منها الى تعقد العقل ، كانت أبلغ للقلب ، إذ
يستسلم القلب لبدايتها المرئية . والميزة الأولى التي يكاد يتفرد بها شيحا دون
غيره من أيديولوجيي البرجوازية اللبنانية ، هو ان اللغة عنده ، سواء أكانت في
السياسة أم في الاقتصاد أم في غير ذلك ، هي دوماً لغة البدايات الطبيعية
الازلية . فما من فكرة يقدمها ، في كتاباته كلها دون استثناء ، الا ويرفقها
بالقول « وهذه هي طبيعة الأشياء » أو « وهذا امر بدهي » أو « وهذا هو المنطق
الطبيعي للامور » الى غير ذلك من العبارات التي تلعب دورها الأول في كبت
منطق الحركة التاريخية المادية - مصدر القلق والخوف - واطهار امور
الأيديولوجية البرجوازية مظهر الأيديات ، لان لها ، في هذا المنطق ، اساساً
طبيعياً .

حين تقوم السياسة أو الاقتصاد أو المؤسسات أو الدولة أو السيطرة الطبقيّة
على اساس طبيعي ، اي حين تجد في الطبيعة (طبيعة الامور كما يقول شيحا)
اساسها ، فان ديمومتها تتأمن بديمومة هذه الطبيعة التي هي في التاريخ تكرر
لا يتغير . وبشيء من المبالغة المقصودة نقول ان منطق أيديولوجية البرجوازية
اللبنانية موجود كله ، في شكل مكثف ، في البناء اللغوي الشكلي لمنطق هذا الفكر
الشيحاي . لكن لغة البدايات الطبيعية وهذا الخوف من خطر كامن في
الحاضر ، يستقريء المستقبل ويتهدده ، تناقضاً دائماً هو الذي يضيف على
الوعي شكله المأسوي . الوعي هذا وعي ذلك الخطر نفسه . انه اللوحة الخلفية
التي ترسم عليها أفكار شيحا وتنبئ نصائحه الأبوية للسلطة السياسية .
فكتاباته هذه تمثل ، بهذا المعنى ، أو يريد لها ان تمثل أيديولوجية هذه الدولة
البرجوازية . فما هي هذه السياسة التي يقترح على الدولة ؟ ما هي خطوطها

العريضة ؟ وللدقة ، يجب طرح السؤال بشكل آخر : اي نوع من الممارسة السياسية هو الذي يقترح على البرجوازية المسيطرة حتى تضمن البرجوازية هذه لسيطرتها الطبقيّة شيئاً من الديمومة ، يدرك شيئا ، أنه لن يدوم ؟ لكن وظيفة الممارسة السياسية هذه تكمن ، كما سبق القول ، في تأمين الشروط الضرورية لتجدد البنية الاجتماعية ، بحيث تتجدد ، باستمرار ، سيطرة البرجوازية فيها التي هي قائمة على اساس هذه البنية وتجدها . لهذا ، يقودنا السؤال الاول الى سؤال اخر : ما هي هذه البنية التي بديمومتها تتأمن ديمومة السيطرة البرجوازية ، وتتحدد ، وبالتالي ، في ضوئها ، اهداف تلك الممارسة السياسية ؟ وبتعبير ايسر : اي لبنان هذا الذي يجب ان يدوم ، حتى تدوم سيطرة البرجوازية فيه ؟

وبالفعل ، ينطلق شيئا من تعريف بلبنان هو القاعدة التي يقوم عليها بناء فكره الايديولوجي . افترضوا كتبه التي جمع مقالاتها ورتبها وبوبها علم اخر من اعلام البرجوازية اللبنانية - شارل الطور - تجدونها تبتدىء كلها بتعريف بلبنان يرسي بناء الايديولوجية البرجوازية على قاعدة البداهة الطبيعية . « لبنان هو ... » والتعريف تعريف بجوهر . والجوهر لا يتغير . انه منطلق هذا التعريف نفسه . والايديولوجية بحاجة الى مسلمات وبداهات تنطلق منها ، وتبني عليها ما يجب ان يتعمم وان يسود من افكار وتصورات وهيكل او قوالب للوعي الاجتماعي ، ان هي عمّت وسادت ، امنت البرجوازية ، لاجل ، شر نقيضها . التعريف الجوهرى ذاك مريح ومخدر للقلق ، لان لا شك فيه . هذا منطلق البداهة : انه غير قابل للشك . والا ، فالانتهيار نصيبه ، ومع هذا الانتهاء تنهار فاعلية الايديولوجية ، من حيث هي فاعلية سحرية . فاذا انفكت عقدة السحر عن العقل والقلب ، تحرر العقل بتحرر القلب ، وتحرر القلب بتحرر العقل ، وابتدأ الشك حتى في البداهات ومنطقها . فلا بد من شل فعل الشك في العقل ، حتى يبقى القلب وحيدا من دون العقل ، فتفعل الايديولوجية المسيطرة في القلب فعلها السحري ، في غيبة العقل ، او في غفلة منه ، في سلم المنطلقات البديهية .

« لبنان ، بلا شك ، بلد صغير جدا ، لكن فرادة هذا البلد غير قابلة للشك » (٣) . نقف عند هذا النص ، بسبب صياغته اللغوية . منطلق البداهة يحكم الصياغة هذه في نفي الشك مرتين . والشك لا ينتفي الا بسبب كون التعريف بداهة . ان يكون لبنان بلدا صغيرا جدا ، هذا امر بدهي لا حاجة للشك فيه . لكن تأكيد هذه البداهة ، بنفي الشك عنها ، ليس لتأكيدهما ، بقدر ما هو لنفي الشك عما سيتبعها من قول قابل للشك ، في تأكيد فرادة لبنان . هكذا تلعب اللغة في خدمة المنطق الايديولوجي ، فتضع ما هو قابل للشك في كفة مع البدهي ، حتى يتساوى معه في بداهته ، بتوازن شكلي تقيمه الصياغة

اللغوية • وتتوالى ، بعد ذلك الحكم ، في خط هذا التوازن وفي ظله ، أحكام أخرى تؤكد بدايتها دونما حاجة الى نفي الشك عنها ، طالما ان منطق علاقة التوازن الشكلي في لغة الحكم الاول هو الذي يحكمها ضمناً ، فتنقبل ، حينئذ ، بقوة البدهاة التي انقبل فيها الحكم الاول • « انه بلد قديم جداً ، هو اليوم يانع جداً • موقعه الجغرافي المتوسطي هو من اهم المواقع واكثرها تعرضاً (للخطر) • فهو يقع على احدى الطرق البرية والبحرية الاكثر ضرورة في العالم ••• تتجابه فيه الاعراق والمعتقدات والطقوس واللغات وانماط الفكر والتقاليد • وهو ، في آن معا ، « ملجأ » وبلد هجرة ، بلد جبال وسهول ومناخات متنوعة وثقافات مختلفة • نجد فيه كل اشكال الجنس البشري والعمل البشري ••• التعارضات الاكثر حدة ، والعقليات الاكثر تنوعاً ، والتقاليد الاكثر تبايناً ، والوجود الاقل تجانساً • انه عالم مصغر » (٤) •

تبدو هذه اللوحة التي يرسمها شيخاً هنا-للبنان ، في الظاهر ، لوحة حيادية انطباعية ، تلتقط فيها العين من الواقع المرئي ما تتبينه بموضوعية بريئة • لكن ، ما ان ندقق النظر فيها قليلاً حتى تنفجر للعين النقضية ثوابت الايديولوجية البرجوازية اللبنانية • لبنان هذه الايديولوجية مجموعة تناقضات ، منها ما هو ، في الظاهر ، تاريخي : فلبنان بلد قديم جداً ، له من العمر خمسة الاف سنة او اكثر (٥) ، لكنه شاب حديث السن • (انه يتجدد دوماً في قدمه) • فها هو يخرج من الانتداب الى الاستقلال • ومنها ما هو جغرافي : فهو بلد جبال وسهول ، تجتمع فيه ، على صغره ، مناخات متعددة • وهو بلد جبلي وبحري ، له وجه للمداخل ، والوجه كله للبحر • (وتنزلق في التعريف كلمة ، ظاهرها بريء ، تحدده كبلد متوسطي • وسيكون لهذه الكلمة البريئة جداً شأن عظيم في نظام هذه الايديولوجية المتناقضية) • ومنها ما هو حضاري وفكري وثقافي ولغوي وديني ، بل حتى عرقي • فلقد اجتمعت فيه الاديان كلها ، والتقاليد كلها ، والاجناس البشرية كلها • انه تصغير للعالم كله • انه فجر للبشر كلهم ، قديمهم وحديثهم ، وموطيء قدم للاقوياء منهم ، وملجأ للمستضعفين • خليط من الحضارات ، وبلد هجرة •

لكن ما يميز هذه التناقضات ، في طابعها الرئيسي ، هو انها تناقضات دائمة ، او قل على الاصح ، انها تناقضات جوهرية ، بمعنى انها تناقضات هذا الجوهر الذي هو لبنان • واذ تتجور فيه التناقضات ، ينتفي ، بالضرورة ، طابعها التاريخي : انها في حركة تتكرر ، لا تتطور او تتغير • انها ملازمة لهذا الدائم الذي هو موضوع التعريف • والدائم هذا ، لانه الجوهر ، غاب عن تعريفه ما يجب ان يبدأ به التعريف ، لو كان التعريف تاريخياً : اي الاقتصاد • الا ما ورد في التعريف من ان ، في لبنان ، نرى اشكال العمل البشري كلها •

لكن اشكال العمل هذه لا تتحدد ، بالطبع ، تاريخيا بانماط الانتاج ، كالقول في العمل ، مثلا ، انه عمل مأجور او عمل رقي ٠٠٠ فالفكر « الاقتصادي » الشياوي يجهل تمام الجهل مفهوما هداما كمفهوم نمط الانتاج . اشكال العمل تلك تتحدد ، في هذا الفكر ، باشكال الجنس البشري ، جوهريا . فمن الشعوب من هي ، في جوهرها ، شعوب تجارية ، ومنها من هي فيه صناعية او زراعية او غير ذلك . وحين يغيب الاقتصاد - بما هو - في معناه العلمي ، علاقات الانتاج المحددة الخاصة بنمط معين من الانتاج - في التعريف الاجتماعي ، يفتح الباب واسعا امام ما يتفق من الايديولوجيات مع ضرورات السيطرة التطبيقية الخاصة بطبقة مهيمنة ، كالبرجوازية اللبنانية التي هي ، في البنية الاجتماعية الكولونيالية اللبنانية ، تدرك ، منذ ان كانت في عهد الانتداب ، (مقال شيحا هذا الذي نشير اليه ، كتب عام ١٩٣٦ ، وغيره من المقالات التي سنستند اليها في تحليلنا اللاحق ، كتبت ايضا قبل الاستقلال) ، وقبل ان تصل الى موقع السيطرة السياسية في عهد الاستقلال ، انها في ازمة ، وتدرك ، بعين ايديولوجيتها الطبقيّة ، انها في خطر . ولانها في خطر ، عليها الا تستسلم للخوف او القلق . هذا ما كان يذكرها به شيحا ، في قوله لها ، سنة ١٩٥٣ : « عدونا الدائم هو القلق ، مهما كان شكل ظهوره ، او مصدره . عدونا هو الخوف » (٦) . وهنا أيضا تلعب اللغة ، في صياغتها الشكلية ، لعبة الايديولوجية ، ان تنتظم ، في بنائها الداخلي ، بنظام هذه الايديولوجية وبمنطقها الذي هو منطق تغيبي اكثر منه غيبي . او قل انه غيبي لانه تغيبي . شيحا ينطق ، هنا ، بلسان طبقته . هذا ما يفسر استخدام « نا » المتكلم . لكن ما يستوقف النظر ، بالفعل ، هو صفة « الدائم » هذه التي يصف شيحا عدوه وعدو طبقته . فلو انه وصفه بصفة « الرئيسي » ، مثلا ، او « الاساسي » او « الاخطر » ، او غير ذلك من الصفات ، لما بدا الامر بمثل هذه الغرابة والغرابة هي في ان يكون العدو هذا دائما ، وفي ان يكون القلق هذا العدو الدائم . وتتبدد الغرابة اذا تغيرت صياغة الجملة الاولى واخذت صياغتها التي فيها تأخذ معناها الحقيقي ، فصارت على الشكل التالي : « عدونا هو القلق الدائم » ، او حتى ، بشكل ابلغ : « القلق الدائم ، هذا هو عدونا » . والواقع هو ان الجملة قد يكون لها ، حتى في صياغتها الشياوية ، هذا المعنى نفسه . فان يكون القلق هو العدو الدائم يعني ببساطة ان القلق هذا هو الدائم . وهذا يعني ، بدوره ، ان البرجوازية هي ، في موقع السيطرة التطبيقية نفسه ، في قلق دائم . ولئن الحققت صفة الديمومة هذه بالعدو وليس بالقلق - كما هو وارد في الصياغة الشياوية - فليس هذا بسبب « هفوة » ، وليس هذا عن تدبير لفظي بحت لا دلالة له ، بل بسبب منطق هذا الفكر الايديولوجي نفسه - فكر الطبقة المسيطرة - الذي تحكمه الية تغيبي ما يجب تغيبيه حتى تدوم سيطرة هذه الطبقة المسيطرة ،

او تظهر كأنها في ديمومة ابدية ، اي كأنها طبيعية ، لا تاريخية . والصياغة الشياحوية التي هي نتيجة تحرك هذا الفكر في آليته الايديولوجية هذه تقوم ، على الصعيد اللغوي نفسه ، بوظيفة هذا التغييب حين تلحق صفة الديمومة بالعدو بدلا من الحاقها بالقلق ، فيبدو القلق هذا امرا عارضا . وبماكاننا ان نذهب في هذا التأويل النقدي ، تأكيدا لصحته ، الى ابعد من ذلك : فالقلق ، في احياءاته الدلالية كتعبير لغوي ، يتحدد من الداخل ، او داخليا ، بينما العدو يتحدد ، في احياءاته الدلالية كتعبير لغوي ايضا ، من الخارج ، او خارجيا ، بمعنى ان الاول يتحدد في مجال العلاقة الداخلية ، بينما الاخر يتحدد في مجال العلاقة الخارجية . لو الحقت صفة الديمومة بالقلق بدلا من العدو ، لتغير جذريا حقل النظر في بنية العلاقات اللغوية ودلالاتها ، ولاخذ النظر هذا ، تلقائيا ، اي بضرورة الصياغة اللغوية نفسها (من حيث هي صياغة ايديولوجية) ، وجهة البحث في مجال العلاقة الداخلية ، بدلا من البحث في مجال العلاقة الخارجية . هنا ينقلب « القلق » امرا اساسيا ، بدلا من ان يكون عارضا ، فينتطح السؤال بدلا من ان يتغيب : لماذا نحن (اي الطبقة البرجوازية المسيطرة) في قلق دائم ؟ ليس الموقع الفعلي ، موقع السيطرة الطبقة الذي تحتله هذه البرجوازية في بنية علاقات الانتاج القائمة هو السبب الفعلي لهذا القلق الدائم ؟ وهنا ينتطح السؤال الذي يغيبه شيحا ويتحاشاه قصدا : ما هو مصدر هذا القلق الدائم ؟ وما هي اشكال ظهوره في الممارسات السياسية والايديولوجية والاقتصادية للطبقة المسيطرة ؟ حين يصير القلق هو الدائم في هذه الصياغة اللغوية ، بدلا من العدو ، ولا يعود بالامكان تغييب السؤال الخاص بمصدر القلق وباشكال ظهوره ، بينما هذا التغييب ممكن في الصياغة الشياحوية .

وبرغم ما لهذا الفكر الايديولوجي من قدرة على تغييب الاسباب وقلب النتائج نقائضها ، فهو يدل على ما يغيبه ، فيما هو يغيبه ، حتى لو كان هذا الذي به يدل فراغا ، او بياضا . من هذا البياض او الفراغ ، اي من هذا الغائب الذي هو حاضر ، كغائب ، في انبناء اللغة الايديولوجي ، يخترق النقض منطلق هذه اللغة ويقتحم موقعها . والامر ، في نهاية التحليل ، ليس امر لغة وصياغتها . انه امر الموقع الطبقي الذي فيه ينظر الفكر في الواقع وينبني . من موقع النقض ، بما هو موقع النقيض الطبقي للطبقة المسيطرة ، ينكشف ذلك الفراغ فراغا ، او البياض بياضا ، ويرى النظر هذا الفراغ ، او البياض الذي لا يرى من الموقع الاخر . والفراغ هذا هو ديمومة ذلك القلق . والفراغ هذا هو ان القلق ملازم للبرجوازية اللبنانية في موقع سيطرتها الطبقة نفسه . وما هو بعامل نفسي ، كما يتاوله شيحا . انه واقع ازمة البرجوازية هذه ، من حيث هي ازمة بنيوية ملازمة لطبيعة علاقات الانتاج الكولونيالية التي تقوم عليها السيطرة الطبقة لهذه

البرجوازية • انه سيرورة الحركة التاريخية في ضرورتها • هذا هو مصدر القلق والخوف ، وهذا هو عدو البرجوازية • وما لا يمكن الانتصار عليه فعليا ، ينتصر عليه وهميا ، بتغيبه بفعل سحري هو فعل الايديولوجية البرجوازية المسيطرة •

الانتصار الوهمي على سيرورة الحركة التاريخية وضرورتها يبدأ من رفض هذه الضرورة وكونيتها ، من حيث هي ، في هذا الطور من الازمة العامة للمبريالية ، كونه الانتقال الى الاشتراكية • من هذا الرقص الاساسي ينطلق منطق الفكر البرجوازي • قد يأخذ رفضه العقل المادي هذا اشكالا مختلفة ، ربما كان اخطرها واشدها خبثا رفضه الفكر النظامي ونشاطه النظري الذي هو ، في طابعه الكوني ، ضروري لانتاج المعرفة العلمية • ضروري لذلك الفكر ان يتحرر من « قيود » هذه المعرفة حتى يتسنى له القيام بوظيفته الايديولوجية • « القيود » هذه تحدد للفكر العلمي مهمة في قوانين الحركة التاريخية للواقع الاجتماعي ، وهي ، لهذا ، في تناقض مع تلك الوظيفة الايديولوجية (تغيب الاسباب • وما الاسباب سوى تلك القوانين) •

في نصين لشيحا ، نقرأ ما يلي :

النص الاول (من سنة ١٩٤٣) : « نعلم ان علينا ، في التحليلات اللاحقة ، ان نتجنب الفكر النظامي • لهذا ، سنتذكر ان الواقع الحي يقوم دوما ، في وجه النظرية ، في تنوعاته ومزاجاته » (٧) •

والنص الثاني (من سنة ١٩٤٩) ، بعنوان « عودة الى البداية » : « لبنان بلد لا يشبه الاذاته • هذا ما يجب علينا ان نفهمه اخيرا • انه بلد فريد ، وكما يبدو ، وحيد نوعه وجنسه » (٨) •

في النصين تأكيد على الطابع المدهي لمضمون القول • ويأتي هذا التأكيد ، في سياق القول ، وفي النصين ، في شكل جملة اعتراضية • فلو نقلنا النص الاول الى العربية نقلا حرفيا ، لاتي على الشكل التالي : « في التوسعات (او التحليلات) التي ستلحق ، سيكون علينا ان نتجنب - نعلم هذا - الفكر النظامي • • • » ويتساءل القارئ عن الاسباب التي تدفع المؤلف ، دوما ، الى تأكيد الطابع المدهي لما يقول • فلعل من جملة الاسباب كلها واحدا يتميز منها بشكل خاص ، هو رفض النظرية ودورها في انتاج المعرفة وارسائها على قواعد علمية متينة • ففي النص الثاني ، مثلا ، وبعد الجملة التي اثبتنا ، يأتي ، مباشرة ، كلام على « جنون المنظرين و « ولدنتهم المأسوية • • » حين تلبس في الفكر حركة الانبناء النظري ، في ترابط المفاهيم الداخلي واستخلاصاتها الضرورية ، لا يبقى للفكر سوى مأوى البداية ، يؤكد فيه احكاما تحمل المسمى المطلق (الغيبي او الطبيعي) واقع المرئيات المباشر ، من موقع نظر طبقي محدد

هو موقع نظر الطبقة المسيطرة ، حتى لا ينفذ النظر في هذا الواقع الى ما وراء المباشر من مرئياته ، اي الى بنيته الخفية التي لا يقبض عليها ، معرفيا ، سوى الفكر النظري . وبنيته هذه هي التي تحملها الى الحركة ، او قل تحملها في سيرورة حركته التاريخية . بتغيير هذه البنية والية سيرورتها الداخلية ، يتسطح الواقع ويستوي على صعيد المرئي المباشر ، حقل البدايات الايديولوجية . لهذا كان منطق البدايات معاديا للنظرية ، يرفضها ويرفض طبيعتها الفضولي ، ويجابها بمنطق « الحياة » وواقعها ، كأن بين الاثنتين تعارضا او تصادما ، تنتفي فيه الواحدة بالآخرى نفيًا مطلقا ، بحيث لا بد ان تكون الغلبة فيه لاحدى الاثنتين على الاخرى . وهو يختار « الحياة » ، في واقعهما الغني المتنوع ، ضد النظرية التي لها عنده صفة الموت والجفاف ، او النشف .

هذا الاختيار هو ، في الحقيقة ، اختيار طبقي ضد المعرفة وضد العلم ، بما هو علم بالواقع الفعلي . والواقع الفعلي المادي هذا شيء ، اما الواقع المعرفي - واقع الفكر - فشيء آخر ، ولا يجوز الخلط بينهما ، بحيث نرفض هذا الآخر ، باسم غنى الاول وتنوعه ، فنرفض ، برفضه ، المعرفة او العلم ، في مبدئهما ، ونقف منهما موقفا ضديا ، او بالاحرى ، ظلما هو بعينه موقف الايديولوجية البرجوازية .

ليس لنا ان ندخل الان في تحليل هذه القضية النظرية ، من حيث هي قضية معرفية . لكن الذي نريد التنبيه اليه في هذا المجال هو ان البعض من الذين يحاولون نقد الايديولوجية البرجوازية اللبنانية - لا سيما في ما له علاقة بمشكلة « الطائفية » - ينزلق ، من حيث لا يدري ، او يدري ، الى ارض هذه الايديولوجية ، ويقع في ذلك التعارض الذي يصطنع بين النظرية و « الواقع الحي » اللبناني ، فيدير الظهر للنظرية وطابعها الكوني ليستخلص من هذا « الواقع الحي » « نظريته » . وهو ، اذ يقوم بذلك ، لا يعرف ، او قد يعرف ، ان « النظرية » الخاصة بهذا الواقع اللبناني ، وحده دون غيره ، لا يستخلصها من هذا الواقع بقدر ما هو يستخلصها من ايدولوجية البرجوازية اللبنانية نفسها التي تقوم ، في ركن اساسي من اركانها ، على مبدأ رفض النشاط النظري ، من حيث ان النشاط هذا هو ، في الفكر العلمي ، تمييز لكونية قوانين الحركة التاريخية للواقع الاجتماعي ، في سيرورة انتقاله الى الاشتراكية .

ليس اخطر ما في منهج الفكر الشبحاوي - كما يبدو في النص الاول - رفضه النظرية ودورها في انتاج المعرفة . ولا جديد في هذا الرفض الذي هو ملازم للتجريبية ، كما نجدها ، مثلا عند جون ستوارت ميل او دافيد هيوم . ولئن انبثت التجريبية هذه ، في صعودها ، التاريخي ، عند هذين الفيلسوفين ، في حقل العلوم الطبيعية بوجه خاص ، وفي حقل فكري تاريخي معين يتميـز

يكونه حقل فكر ما قبل الماركسية ، فان الطابع التجريبي لهذا الفكر البرجوازي الذي نرى في فكر شيحا يتحدد في حقل النظر في العلوم الاجتماعية بوجه عام ، وفي الواقع الاجتماعي اللبناني بوجه خاص ، وفي حقل فكري تاريخي معين تتميز بنيته بكونها بنية التناقض الطبقي الرئيسي بين ايديولوجية البرجوازية وايديولوجية الطبقة العاملة . فحين يرفض شيحا النظرية ودورها في معرفة البنية الاجتماعية اللبنانية ، فهو لا يرفض النظرية بشكل عام ، ولا يرفض نظرية مجهولة الهوية ، بل انه يرفض ايضا طابعها الكوني ، من حيث هي نظرية سيرورة الانتقال الى الاشتراكية ، في طور ازمة النظام الرأسمالي العالمي . فطابعها الكوني هذا يفرض على النظر في الواقع اللبناني النظر فيه وفي حركته التاريخية ، في علاقته بهذا النظام وازمته . وهذا ، بالضبط ، ما يجب تعييبه . وهذا ما يتعيب ، بالفعل ، بالنظر فيه من موقع الطبقة المسيطرة ، وموقع الفكر الشياحي .

كيف نصل من النص الاول الى النص الثاني ؟ كيف نصل من التشكيك بالنظرية والاحتكام ، الى « الواقع الحي » ضدها ، الى فرادة لبنان ، في نوعه وجنسه ؟

وضعنا النصين ، عن قصد ، معا ، جنباً الى جنب ، حتى نبين للقارئ المنطق الذي يحكم حركة الانتقال هذه من رفض النظرية وكونيتها ، الى تأكيد فرادة لبنان وبدايتها . وسارع الى القول ان الوصول ، في الفكر البرجوازي ، الى تأكيد هذه المفردة لا يمكن له ان يتم الا بالمرور برفض النظرية ، على الشكل الذي بينا . فالرفض هذا هو الذي يجيز التأكيد ذاك . والرفض هذا يؤدي بالفكر ، كما سبق القول ، الى التجريبية . لذا امكن القول ان التجريبية هذه هي جواز مرور ضروري لتأكيد المفردة اللبنانية . وهنا يقوم اعتراض ممكن . فالفكر البرجوازي اللبناني لا ينفرد ، دون غيره ، بالطابع التجريبي هذا الذي هو من صلب الايديولوجية البرجوازية ، بما هي ايديولوجية برجوازية . وبرغم هذا ، اي برغم هذا الانتماء الطبيعي الى الايديولوجية البرجوازية بعمامة ، فان البرجوازية اللبنانية تجد ضرورة طبقية عملية في تمييز ايديولوجيتها ، كايديولوجية لبقائية ، من هذه الايديولوجية البرجوازية ، حتى تتمكن من تأكيد الفرادة اللبنانية التي هي ، بحسب مفهومها الايديولوجي ، فرادة المجتمع والارض والسماء والتاريخ والجغرافيا في لبنان ، وفرادة الانسان اللبناني ايضا ، وفرادة عقله . ليس تمييزها هذا ، بالطبع ، خروجاً على الايديولوجية البرجوازية ، بقدر ما هو تمييز لها في شكل تاريخي محدد . فعلى ارض هذه الايديولوجية تمييز منها في طابعها اللبناني . وعلى ارض التجريبية تمييز . انما السؤال هو : كيف ؟

تقيم التجريبية بين الاحداث والظواهرات ، وبين الوقائع في مباشرتها كمرئيات ، علاقات تشابه وتمائل تتكرر بشكل تظهر فيه ثوابت تسمح للفكر بالمعرفة التي لا تخرج ، بالتالي ، عن كونها معرفة تجريبية . لكن العلاقات هذه هي ، في التجريبية ، علاقات خارجية ، لانها علاقات توصل وتتابع تستقل فيها الاحداث والظواهرات بعضها عن بعض ، بحيث تكون ، في هذه العلاقات المتكررة نفسها ، لا روابط داخلية بينها ، ولا ترايط سببيا يحكمها ، بمعنى انها لا تخضع لاي ضرورة داخلية . بانتفاء هذه الضرورة الداخلية ، تنفي ضرورة النظرية ، وينتفي طابعها الكوني الذي يجد في تلك الضرورة الداخلية اساسه المادي ، وتنفي ، بالتالي ايضا ، ضرورة العقل في المعرفة العلمية . أما « القانون » فهو في مفهومه التجريبي هذا ، لا يخرج عن كونه - ان وجد ، او امكن التكلم عليه - تدوينا شكليا ، اي تدوينا بلغة شكلية كالرياضيات ، لعلاقة تتكرر بين الاحداث والظواهرات بشكل ثابت ، لا ضرورة فيه . « للقانون » ذاك ، اذن ، دوما طابع مؤقت قابل للتغير ، بحسب سيرورة التجربة . ولا يدخل في مجاله ، ولا يشمل حقله سوى ما تشابه من الاحداث والظواهرات او تماثل . وليس لهذا التشابه او التماثل اي ضرورة سوى تلقائية التجربة ، او عرضيتها . وما هذه بضرورة . فمن الاحداث والظواهرات ، اذن ، ما يبقى ، حكما ، خارج علاقات التشابه والتماثل هذه ، لا تشملها « قوانينها » . فهو يبقى ، بالتالي ، خارج هذا العقل التجريبي نفسه ، لا يدخل في دائرة العقل التي هي وحدها - حتى في التجريبية - دائرة العلم والمعرفة . ولا عقل له الا هذا الذي قد يفرد به . لكنه - حتى في التجريبية - ليس بالعقل .

على ارض هذا المنطق التجريبي الرافض لضرورة العقل في الواقع المادي وكونيته ، ينبت منطق الفريدة اللبنانية ، ويصير بامكان شيئا - او غيره - ان يقول ما قال ، وان يؤكد ما اكد . ليس هذا درسا في المنطق . انه نقض ، او محاولة نقض لمنطق ايدولوجية البرجوازية اللبنانية . ومفهوم « الفريدة » ركن اساسي من اركان هذه الايدولوجية . بهذا المفهوم يتحقق ، وهما ، ما تصبو اليه للبرجوازية اللبنانية في ايدولوجيتها التطبيقية هذه ، من اخراج لبنان ، ليس من دائرة العقل المادي وحكمه التاريخي بضرورة الانتقال الى الاشتراكية وحسب ، بل من دائرة العقل التجريبي نفسه . ولعل في اخراجه من هذه الدائرة ضرورة تطبيقية لتلك البرجوازية ، حتى لا يظهر ، في علاقة التشابه والتماثل التي تربطه بغيره من البلدان الرأسمالية ، كبلد رأسمالي برجوازي ، يصح عليه ما يصح عليها من انه يتكون ، مثلها ، من مجموعة طبقات اجتماعية محددة . بخروجه من الدائرتين ، يخرج لبنان عن العقل وعليه ، ليتفرد بذاته ، اذ لا شبيه له ولا مثيل . انه « هو الذي هو » (٩) ، لا يعرف الا بذاته ، كالمثل وحده . ويتفرد بتجوهر . هنا ، نخرج من العقل لنقع في السحر . فباي عقل تقاربه ؟

وهو الذي لا يصح عليه عقل معلوم ؟ لا يصح عليه ، بالتالي ، الا عقل جوهري هو عقله . هكذا يبدأ العلم ، علمه ، بالتعريف ، تعريفه . انه ضرورة الجوهر ، والجوهر هو . انه ضرورة نفسه ، ضرورة جوهرية . لهذا ، كان في التاريخ يتكرر ، وكان التكرار تاريخه . فليتأكد الان في تكرار جوهره ، وليتأكد ضد العقل « عقله » . وما « عقله » هذا بعقل ! انه فكر البرجوازية الكولونيالية اللبنانية ، في تنكرها حتى للعقل البرجوازي نفسه . لكن هذا التنكر هو جزء لا يتجزأ من وظيفتها الايديولوجية التطبيقية بالذات . ولقد سبق القول ان وظيفة هذه الايديولوجية هي العمل على تأمين الشروط الضرورية لاعادة انتاج علاقات الانتاج القائمة . فحتى يظل لبنان فريدا في فرادته ، (وحتى تظل السيطرة التطبيقية ، في هذه الفرادة ، للتطبيق البرجوازية المسيطرة) ، لا بد له من ان يظل امينا لجوهره ، هذا الذي يتكرر باستمرار ، في كل لحظة تاريخية . فمسوت لبنان ، اذن ، في ابعاده عن هذا الجوهر . هكذا تأخذ ، في مفهوم الفرادة ، في ايديولوجية البرجوازية الكولونيالية اللبنانية ، حركة اعادة الانتاج تلك التي هي ضرورية لديمومة السيطرة التطبيقية لهذه الطبقة المسيطرة ، شكل الضرورة في ان يظل الجوهر امينا لفرادته ، في حركة تكرار ذاته . اي في حركة تأيد حاضره .

في ضوء ما سبق من تحليل ، يكتسب التعريف الذي انطلقنا منه وضوحا اكبر . فلبنان ، هذا الفريد من نوعه ، لا يصح عليه تحليل طبقي - قد يصح على غيره - لا في السياسة ولا في الاقتصاد ولا في الفكر او الثقافة . فبأي منطق من الفكر يمكن النظر فيه ، وقد اقامت فرادته في وجه كل فكر اخر سدا منيعا يحول دون النفاذ فيها ؟ فيه من التناقضات الكثير ، لكنها فيه تتجهر وتدوم ، بانتقاء طابعها التاريخي . ولا هي بالسياسة تتحدد ولا بالاقتصاد ، بل بجوهر دائم هو اياه . وتتسلل الى التعريف ، ببراءة ظاهرية ، ثوابت الايديولوجية البرجوازية اللبنانية كلها تقريبا ، كما سنراها بالتفصيل . اما الان ، فيهمنا ان نعرف كيف سيقارب شيحا لبنانه هذا ، بعد ان اعلن بطلان كل منطق اخر من الفكر لا ينبع من الفرادة اللبنانية . ففي نص يلي النص السابق مباشرة ، يقول شيحا (١٠) « بما ان ليس بالامكان انتهاج نهج اخر ، تجزأ هذه الكتلة الى مجموعات رئيسية تحمل علامة طائفية » . ونثبت النص في لغته الفرنسية حتى يحكم القارئ بنفسه : « Faute de mieux faire, on compartimente cette masse en groupes principaux portant une etiquette confessionnelle » .

في تكلمه على هذه الكتلة البشرية التي قال عنها في النص الاسبق انها متباينة التباين كله ، في العرق والدين والفكر والاخلاق والتقاليد واللغة والمعتقد الخ ، يتكلم هنا على الشعب اللبناني ، وي طرح هذا السؤال : « من هم هؤلاء

البشر الاحياء الذين يتكون منهم الشعب اللبناني اليسوم ؟ » (١١) • ويجيب بالقول، حتى نتمكن من تعريف من نحن، لا بد لنا من أن نعرف موروثنا التاريخي العميق، لننتقل منه الى •• « العلامات الطائفية التي فيها نصنف » (١٢) • وبالفرنسية ما يلي : aux etiquette confessionnelles sous lesquelles on nous classe .

السؤال هذا ، في الظاهر ، بريء ، لا جديد فيه • يمكن أن ينطرح على أي بلد آخر ، وعلى أي شعب آخر ، ولا علاقة له بفرادة لبنانية • فبإمكاننا أن نتساءل ، مثلا : « من هم هؤلاء البشر الاحياء الذين يتكون منهم الشعب الفرنسي ، الانكليزي ، الروسي ، المصري ••• » ليس في هذا السؤال أي انتقاص من لبنان ، أو تجن على فرادته • السؤال ، في صياغته الشبحاوية نفسها ، له علاقة بالاحياء من هؤلاء البشر ، وليس بالاموات ، وبالواقع الحاضر المشار اليه بعبارة « اليوم » ، وليس الماضي • فإذا كان هذا هكذا ، وجب الانطلاق ، في تحليل الحاضر ، من الحاضر نفسه ، وليس من الماضي • كما أن الاحياء يتحددون بحياتهم ، وليس بامواتهم • وتندكر ، بهذا الصدد ، ما قاله ماركس في مقدمة كتابه « اسهام في نقد الاقتصاد السياسي » ، حين تساءل : من أين نبدأ في تحليل بلد ما ، ومن وجهة نظر الاقتصاد السياسي ، فرأى أن نقطة الانطلاق لا يمكن أن تكون من السكان population ، فهذه العبارة ليست سوى تجريد إذا اهتمنا ، مثلا ، الطبقات التي يتكون منها السكان • فالبشر ، فسي انتاجهم لحياتهم المادية ، يدخلون فيما بينهم في علاقات محددة ضرورية مستقلة عن ارادتهم هي علاقات الانتاج • من هنا يبدأ التحليل •

لكن شيئا ، وغيره من ايدولوجيي البرجوازية اللبنانية ، يتصل ، بمفهوم الفرادة ، من ضرورة هذا المنهج العلمي • وهو حر في ذلك ، وفي اعتماده منهج آخر من التحليل • فما هو منهجه ؟

في هدف الرد على هذا السؤال ، نعود لندقق النظر في النص الذي اوردنا ، ونتوقف عند العبارة الاولى من النص الاول ، في قول شيئا : « بما ان ليس بالإمكان انتهاج نهج آخر •• » نفهم من هذه العبارة ، على سوء ترجمتها ، أن النهج في تجزئة هذه الكتلة البشرية ، أو هؤلاء البشر الاحياء في لبنان ، الى مجموعات « طائفية » ، كل منها في خانة منغلقة على الاخرى ، هو نهج فكري ، يجد في الفكر ، وليس في الواقع المادي ، ضرورته ، في ضرورة فعل التصنيف ، كما هو واضح في النص الثاني • يتأكد هذا المعنى في العبارة الاولى ، ويتأكد ايضا في عبارة « العلامة » ، etiquette : في العبارة الاولى ، يتحدد نهج التصنيف الطائفي كنهج افضل من غيره • بمعنى أنه ليس الوحيد • ولئن وقع الاختيار عليه ، فبسبب مفهوم « الفرادة » ، وانسجاما معه ، إذ أن هذا المفهوم يمنع الفكر من اعتماد أي منطلق آخر من التحليل يصح على غير لبنان : فهو ،

اذ يصح على غيره ، لا يصح عليه . ولئن وقع الاختيار على ذلك النهج التصنيفي ، فبسبب تغييب الاقتصاد ، ايضا ، في تحديد العلاقات البشرية الاجتماعية كعلاقات انتاج (١٢) . ولا انتاج في لبنان ، برأي شيحا ، كما سنرى في حينه . وفي هذا حجة قد يستند اليها فعل هذا التغييب الايديولوجي . اما العبارة الثانية - العلامة او الاتيكية - فتؤكد هذا التصنيف من حيث هو فعل الفكر من خارج المواقع ، وتؤكد ايضا ان العلاقة التي تربطها بهذه المجموعات المصنفة ليست علاقة ضرورية ، انما هي علاقة خارجية هي نتيجة ارتياح الفكر لتصنيفه . كان بإمكان هذا الفكر ، لو ارتاح لتصنيف اخر ، ان يختار علامة - او اتيكية - اخرى غير هذه العلامة الطائفية التي يهتدي بها على بشر ليسوا بالبشر . كأنهم في متحف التاريخ ، او منه يخرجون . لذا ، كانت مقاربتهم ، بالفكر ، تصنيفية ، كأنهم ، او لانهم عند هذا الفكر اثريون ، وكان الفكر هذا الذي يقاربهم فكرا اثريا ، او قل ، لتبديد الالتباس ، فـ فكر الاثري (عالم الاثريات) اكثر منه فكر الاقتصادي او الاجتماعي او السياسي ، فيخرجه من دائرة العقل ، وينظر في اللبنانيين ، فلا يجد سبيلا اليهم افضل من تصنيفهم ، ويتعرفهم بعلامات ، من صنعه يلصقها بهم - كالاتريات - فيستحيلون ، بها وبه ، مجموعات « طائفية » ؟ ونستقرىء النص الشياحوي ، في صياغته الطريفة ، ولا نجد فيه جوابا ، بل نجد ذلك المباحض الملازم للغة الايديولوجية ، فنستدل به على صاحب هذا الفكر ونمطه . انه ذلك المجهول في فعل التجزئة on compartimente وفعل فعل التصنيف on nous classe . وما هو مجهول الا لانه الغائب المغيب . هنا ايضا تقوم اللغة بوظيفتها الايديولوجية في تغييب السيد ، سيد القول والفكر وسيدها ، سيد التاريخ والتصنيف ، سيد التابع ، يخضعه لعلاماته كي يبقى تابعا ، فاذا انعتق هذا ، بالشكل ، بقيب العلامة تلك شكلا له ، فيه يتجوهر ، فيبقى السيد سيذا ، والتابع تابعا ، لا يتماثلان الا في الشكل . وما الشكل هذا سوى اثر السيد ، هذا الغائب المغيب الذي هو حاضر في اثره . انه فكر البرجوازية الامبريالية نفسه . به ينظر شيحا في لبنان ، فيجد ما يجد ، ويصنف ما يصنف . ومن هنا اتت صياغة هذا الفكر للمجهول . ولئن كان للنص الشياحوي من فضيلة ، فهو انه كتب في سنة ١٩٣٦ ، وكتب النص الاخر في سنة ١٩٤٢ ، ولن نجد مثل هذه الصياغة للمجهول في نص بعد هذه السنة ، ان العلامة ستستقل ، بالشكل ، عن الفكر الذي به ومنه اتت ، لتتجوهر في شكل سيستقل عن مضمونه ، حتى يبقى المضمون هذا في ديمومة تبعيته للسيد الغائب ، الحاضر فيه ، هو الذي منه الاثر .

ليس تاريخ النص هذا المكتوب في عهد الانتداب كافيا ليدل على الطابع الايديولوجي البرجوازي الامبريالي لذلك الفكر ، بل فعل التصنيف في النظر في شعوب البلدان المستعمرة هو الذي يدل عليه . ولكم ازدهر هذا الفكر الاثري

(اركيولوجي) ، مع « ازدهار » الامبريالية ، في شكل فكر اتنوغرافي ، فسي النصف الاول من هذا القرن ، ولكم عانت منه شعوب المستعمرات كلها ، بسلا استثناء ، في افريقيا واسيا واميركا اللاتينية . الم يذهب ذلك الفكر في شططه الى حد اخراج هذه الشعوب من دائرة العقل ، حين خصها بالفكر الديني او المسحري او الاسطوري ، اي غير المنطقي وغير العقلي ، فكان لها الفكر البدائي ، وكان هو الفكر كله ؟ ليست هذه الدراسة مجالاً لمثل هذا البحث ، على اهميته . واذ نكتفي هنا بالاشارة الى ان اندحار هذا الفكر يسير في خط صعود حركة التحرر الوطني ، نعود الى موضوعنا الرئيسي لتبين ان « الفريدة » اللبنانية لم يقبض عليها « الفكر اللبناني » الا لان عين الايديولوجية البرجوازية الامبريالية هي التي استنهضتها ، فأتت على صورتها اثرية : وكان ما كان من غريب بشرهم فيها قديم يتجدد ، فيتصنف في مجموعات « طائفية » ليست مجموعات عرقية او اثنية او حضارية الا لان تلك العين ارادتها كذلك . هذا يعني ، بوضوح وفظاظة ان مجموعة « الطوائف » هذه التي يتكون منها لبنان ، هي وليدة هذه العين التي بها تكونت . انها وليدة النظر في الواقع الاجتماعي التاريخي اللبناني بعين هذه الايديولوجية البرجوازية الامبريالية ، ومن موقعها الطبقي . والعين هذه هي ، في واقعها الفعلي ، ممارسة طبقية ، ايديولوجية وسياسية . لئن كنا الان بصدد نقض هذه الممارسة الايديولوجية ، فان نقض الممارسة السياسية سيأتي بعد حين . ويتكامل المنهج الشياوي ويتأكد ، بحسب هذه العين نفسها وموقعها الطبقي . ففي نص اخر يقول شيحا : « نحن لا ننسى ، بالطبع ، اننا نهتم ، في هذه اللحظة ، بلبنان اليوم . لكن لبنان اليوم ليس جبالا وشطأنا فقط ، انه ايضا بشر . والبشر هؤلاء ، علينا ان نحدد ملامحهم حتى نستخلص من الماضي معرفة الحاضر ودرس المستقبل » (١٤) .

اهم ما في هذا النص جملة الاخيرة ، فهي التي يجب تدقيق النظر فيها . انما ، قبل ان نقوم بهذه المهمة ، نلفت النظر الى هذا المنطق من الفكر الذي تتفكك فيه الاشياء ، فتستحيل عناصر تصطف جنباً الى جنب : منها الجبال ومنها الشيطان ، لكن منها ايضا البشر . ومن المفيد ، في تعريف لبنان ، اليوم ، ان نعمل بنصيحة شيحا ، والا ننسى البشر . وتبقى العناصر عناصر ، اذ تحتفي فيها العلاقات ، بفعل ذلك المنطق من الفكر . ليس من باب الصدفة ان يكون للعنصر الجغرافي المرتبة الاولى بين هذه العناصر ، وان يحتل البشر (او العنصر البشري) في تراتبها المرتبة الثانية . لكن هذا من باب اللغز في ضرورتها الايديولوجية . واذ يخرج لبنان من دائرة العقل ومن دائرة التفسير العلمي ، ويغيب العامل الاقتصادي في فهم واقعه الاجتماعي الحاضر والماضي ، ينطرح على « الفكر اللبناني » سؤال بحجم هذا التغيب : كيف التفسير ؟ وبأي نوع من السببية يتم ؟ مهما كان الفكر مغرقاً في السحر ، فلا مفر له من مجابهة

هذا السؤال ، حتى لو كان التفسير هذا سحريا ، وكانت السببية هذه من نوع اسطوري • ويأخذ الفكر هذا نهجه التالي : «لبنان بلد فريد في العالم • فهو يتطلب فهما خاصا ، لان قدره ، بالضبط ، قدر لا مثيل له • ولا تنفع في فهمه الترسانة العلمية لاقتصادي الكون كلهم ، فهي وهمية ، ولا جدوى منها » • اذن ، من هنا يبتدىء التفسير : « يبتدىء من درس في الجغرافيا والتاريخ » (١٥) • هكذا يحل العامل الجغرافي في هذا الفكر محل العامل الاقتصادي والسياسي والتاريخي نفسه في تفسير الواقع الاجتماعي ، وتؤكد وظيفته الايديولوجية بتأكيده تغييب التفسير العلمي (١٦) •

نشير ، عن قصد ، الى هذا العامل الجغرافي وحده ، دون العامل التاريخي ، برغم ورود كلمة التاريخ في النص الشياحي • فهي كلمة تحمل من الالتباس والغموض قدرا يفوق ما قد تحمله من الوضوح • انها ، في النص ، تعكس صفاء الايديولوجي • وهذا ايضا ملازم للغة الايديولوجية التي لا بد من فك طلاسمها ، بالنقض ، حتى تصرح بالضماني منها ، وبالظاهري ايضا ، ان لم يكن احيانا ضده • فما التاريخ ، في ذلك الفكر الجوهرى ، سوى حركة يتكرر فيها الماضي في الحاضر والمستقبل ، لانها حركة تكرر الجوهر • ويختار القارئ في امر هذا الجوهر ، ما هو ؟ لا تكبت رغبتنا في القول انه يكاد يكون ارجاعا للتاريخ الى جغرافيته الطبيعية • فالتاريخ هذا ، تاريخ لبنان ، لا يتكرر في تماثله بذاته الا لان جغرافيته الطبيعية هي التي تحدد له حركته هذه • انها عامل هذا « الاستقرار النسبي » (١٧) • للبنان على امتداد خمسة الاف سنة • هي التي تؤمن له ديمومته • انها مبدأ تفسير هذا الثابت المتجور فيه • بها كان « لبنان اليوم هو تقريباً لبنان فينيقياً الاصل » (١٨) • على امتداد هذا التاريخ كله ، لم يتغير هذا الثابت المتجور فيه • « فبسبب موقعنا في الفضاء ، ولاننا بلد جبال ومناخاتنا ملائمة ، ولان لنا واجهة فسيحة على البحر العريض ••• كنا مأوى للمضطهدين وملجأ للمندوبين ••• ولان ارضنا صغيرة ، وجبالنا ليس بإمكانها ان تؤوي الملايين من البشر وتطعمهم ، كانت تنطرح علينا مسألة الهجرة ، كلما فاض بلدنا بسكانه » (١٩) • وفي مكان اخر ، يعود شيحا فيؤكد ان الاسباب هذه نفسها (لم يتغير شيء ، بل الشيء نفسه يتكرر منذ خمسة الاف سنة) ، هي التي دفعت اللبنانيين الى الهجرة ، منذ القرن التاسع عشر ، « الى مصر ، في البدء ، ثم في الاتجاهات الاربعة كلها » (٢٠) • ولهذه الاسباب نفسها (وكلها ، كما نلاحظ ، اسباب جغرافية) « قضى علينا ، كما في السابق ، ان نعيش في خطر » (٢١) • « فلبنان ، بسبب موقعه الجغرافي ، هو ، بكل بداهة ، رأس جسر نموذجي » (٢٢) • « انه مفترق طرق • انه ساحة عامة » (٢٣) •

يتبين لنا من هذه التعريفات كلها ، ان ثمة قدرا جغرافيا ، يحكم تاريخ لبنان

وحياة سكانه ، بل يحكم سياسته واقتصاده في الحاضر ، كما في الماضي . ويبقى الغائب الأكبر في تفسير الأشياء ، الاقتصاد . فالهجرة مثلا ، لها علاقة بالجبال ، وبضيق الارض ، وبطبيعة ذلك « الانسان اللبناني » ، ولا علاقة لها بتاتا بنمط معين من الانتاج . واذ يستحيل العامل الجغرافي الطبيعي مبدأ تفسيريا لكل الظواهرات ، يتحرر شيئا من قيود « ترسانة » الفكر العلمي ، فيرفع الى مطلق طبيعي ما هو تاريخي ، لانه خاص بنمط معين من الانتاج ، وببنية معينة من علاقات الانتاج هي بنية الرأسمالية التبعية الراهنة ، ويسقط على الماضي حاضرا يتجوهر ، فيتأبد ، بالوهم ، في تماثله مع ماض يتكرر ، فيصير بإمكان شيئا ، حينئذ ، ان يستفسر لبنان الامس عن سر لبنان اليوم ، لان لبنان اليوم ، عنده ، في هذا الفكر المتجوهر ، وبه ، هو هو لبنان الامس ، واحد يتكرر . والاصح القول انه بلبنان الامس هذا يتكرر . فمنطق الايديولوجية البرجوازية يقوم ، في اساسه الطبقي ، على ضرورة ايجاد التبرير الطبيعي لنظام السيطرة البرجوازية ، باخفاء سره الطريقي . والمنطق هذا ينتظم بنظام توق هذه الطبقة المحتضرة الى تأييد سيطرتها الطبقيّة ، بحيث ينقلب فيهِ التاريخي طبيعيا ، ويستحيل الواقع الاجتماعي المحدد في الزمان وفي المكان (كلبنان اليوم) معطى مطلقا من معطيات الطبيعة ، وليس نتاجا تاريخيا . هكذا يجد كامل النظام الاجتماعي والسياسي والاقتصادي لسيطرة هذه البرجوازية الكولونيالية ، بل لنظام هيمنة الطغمة المالية فيها ، (لا الهجرة وحدها) ، تبريره الطبيعي في المنطق الايديولوجي لهذا التفسير الجغرافي . فلنن كان لبنان اليوم (لبنان هذه البرجوازية الكولونيالية) ، مفترق طرق وممر للآخرين وموطىء قدم لهم وساحة عامة سائبة ورأس جسر نموذجي الخ . . . ، فليس ذلك بسبب نظامه الاقتصادي الرأسمالي التبعية ، بل بسبب موقعه الجغرافي . (لا وجود ، بالطبع ، لكلمة الرأسمالية في قاموس اللغة الشياوية) . وكذلك ارتباطه التبعية بالامبريالية ، فهو يجد تبريره الطبيعي في تلك الواجهة الفسيحة التي يطل منها على البحر العريض (كانه منفتح ، جغرافيا ، من جهة واجدة ، ولا واجهة له على الداخل العربي) . هكذا كان من قبل ، وهو الان كما كان ، وكما هو سيقى . هنا ، بالفعل ، تتضح الحاجة الايديولوجية الطبقيّة عند شيئا لاعتماد ذلك المنهج من النظر في الواقع الاجتماعي الذي تستخلص فيه ، من الماضي ، معرفة الحاضر ، وتستقرأ فيه ايضا معرفة المستقبل نفسه ، فالاتي يكرر الحاضر الذي هو شبيه بالماضي ، « كالماء بالماء » ، ان جاز ، في هذا المجال ، التعبير الخلدوني . و « الماء » هذا هو العنصر الجغرافي الطبيعي . انه الجوهر الثابت . اما الانسان ، فهو العارض . اذ كل من عليها فان ، ويبقى لبنان « بلدا بحريا » ، وطريقا جويا وبريا ، محطة ، مستودعا ، مفترقا ، واشياء اخرى . لكننا تقتصر على الوجه الذي يجعل منه مكانا مختارا للتجارة والتبادل . . . فلقد كان لبنان ، من قبل ، بلدا تجاريا ، منذ ثلاثة او اربعة

الاف سنة • ولم يتغير كثيرا • (انه هو الذي هو) • فالجبال ما تزال ، بالضبط حيث هي ، والبحر ما يزال حيث هو (٢٤) • (ملاحظة : غريب امر هذه الجغرافيا التي لا تتضمن برا ، او داخلا) •

الحواشي

- منشورات جامعة الكسليك ، آب ١٩٧٦ ،
ص ، ٢٣ •
(١٠) في السياسة الداخلية ، مصدر
سبق ذكره ، ص ١٧ •
(١١) لبنان اليوم ، مصدر سبق ذكره ،
ص ، ٢١ •
(١٢) المصدر نفسه ، ص ، ٢٢ •
(١٣) اذا كان فعل التصنيف يضرب
الحجر على تلك المجموعات ، بحيث تنعزل
عموديا ، كل منها عن الاخرى ، في الخانة
المخصصة لها ، ففي اطار علاقات الانتاج ،
وعلى هذا الصعيد الاقتصادي ، يرفع
الحجر ذلك عن هذه المجموعات ، بحيث
تتداخل ، افقيا ، فيما بينها ، وتحدد ،
بالتالي ، اقتصاديا ، ومن ثم سياسيا
وايديولوجيا ، كطبقات اجتماعية • لذا
كان تعقيب الاقتصادي ضروريا لتماسك
ايدولوجية هذه البرجوازية الكولونيالية
اللبنانية •
(١٤) لبنان اليوم ، مصدر سبق ذكره ،
ص ، ٣٥ •
(١٥) افكار في الاقتصاد اللبناني ،
مصدر سبق ذكره ، ص ، ١٠ •
(١٦) أما جواد بولس ، فيكفيه ، في
« فكره التاريخي » ان يقتات من فتات هذا
الجانب من الفكر الشياحوي •
(١٧) لبنان اليوم ، مصدر سبق ذكره ،
ص ، ٩ •
(١٨) المصدر نفسه ، ص ، ١٢ •
(١٩) المصدر نفسه ، ص ، ١٠ - ١١ •
(٢٠) المصدر نفسه ، ص ، ١٢ •
(٢١) المصدر نفسه ، ص ، ٩ •
(٢٢) المصدر نفسه ، ص ، ١٦ •
(٢٣) المصدر نفسه ، ص ، ٦١ •
(٢٤) افكار في الاقتصاد اللبناني ،
مصدر سبق ذكره ، ص ، ٢٩ و ٣٢ •

- (١) ميشال شيحا في السياسة
الداخلية ، بالفرنسية ، ص ١٥ •
ملاحظة : نستند ، في نصوص شيحا ،
الى الطبعة الفرنسية وحدها ، ونحاول ان
نكون امينين للنص ، قدر الامكان ، في
نقله الى العربية • والنصوص هذه التي
سنستند اليها ، صدرت في كتب متفرقة في
بيروت ، عن مطبوعات مؤسسة ميشال
شيحا •
Ed. du Trident
لهذه الكتب العناوين التالية
لبنان اليوم Liban d'aujourd'hui
تتويجات على البحر المتوسط
Variations sur la méditerranée
في السياسة الداخلية
Politique Intérieur
افكار في الاقتصاد اللبناني
Propos d'économie Libanaise
فلسطين. Palestine.
لسهولة مطبعية ، سنذكر دوما عنوان
الكتاب الذي نشير اليه ، بالعربية •
(٢) او اصطناع البساطة • ويقال ان
ميشال شيحا « شاعر » ايضا •
(٣) شيحا ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٥ •
(٤) المصدر نفسه ، ص ، ١٥ - ١٦ •
(٥) ميشال شيحا ، لبنان اليوم ، ص ٧ •
(٦) ميشال شيحا ، افكار في الاقتصاد
اللبناني ، ص ٢٩١ •
(٧) لبنان اليوم ، مصدر سبق ذكره ،
ص ١٢ •
(٨) في السياسة الداخلية ، مصدر
سبق ذكره ، ص ، ١٧٨ •
(٩) القضية اللبنانية ، كراس رقم ١٤ ،
بعنوان : « الاسلام السياسي وهوية لبنان » ،

مقدمة لمنطق العنصرية

« ان عداوة البرهان تنشأ عن الاصل الذي
تنشأ عنه عداوة الانسان » .

سقراط

تطمح هذه المقدمة الى فحص الاصول النظرية للظواهر العنصرية في عالمنا المعاصر على اختلاف اشكالها وميرراتها ، وتحاول التماس الجذور المشتركة لكل هذه العنصريات التي تعاني منها انسانيتنا سواء كانت عرقية (بيضاء) ، او اقتصادية (رأسمالية) او دينية (توراتية) .

وستركز المقدمة - لتحقيق هدفها - على اتخاذ مفهوم « الحرية » معيارا عمليا لفهم هذه العنصريات وتطبيقاتها ، وذلك خلال تحديد هذا المفهوم وبلورته واستنباط مسلماته واسسه العقلية ، وممارساته الذاتية والموضوعية ، وحدوده الغريزية او البرهانية ، ومصيره المشروط او المطلق .

لهذا سنواجه في هذه المقدمة نوعين من المسلمات :

الاولى نستمدتها من العقل ، ونعتبرها ضرورية ومطلقة وشاملة .

والثانية نستمدتها من التجربة والواقع ونعتبرها عرضية جزئية تحتمل التعدد والاستثناء .

ومنذ البداية اعترف بانني لست « حياديا » تجاه النوع الثاني من المسلمات التي يفرضها الواقع والتجربة لانها تفتقر الى « المعيار المطلق » الذي يحكم عليها حكما صحيحا ، اي انها تفتقر الى « الضرورة والاطلاق والشمول » . ثم ان الحرية الانسانية لن تكون انسانية بمجرد نجاحها في تحقيق التقدم والازدهار لهذه الانظمة الاقتصادية او تلك ، ولا بمجرد تأسيس دولة لهذه الطائفة او ذلك

العرق على حساب طائفة اخرى وعرق آخر ، ولن تكون انسانية بمجرد ايمان عدد كبير من الناس بأهدافها ونجاحاتها ، بل انها تكون انسانية حين تتضمن الجوهر الانساني في ذاتها ، وحين تنطلق من المسلمات العقلية وحدها ، فالمنفعة العاجلة ليست مقياسا لصحة ممارسة الحرية ، والضرر العاجل ليس مقياسا لفسادها .

وحتى لا يختلط المفهوم المطلق للحرية بالمفاهيم التجريبية ، وحتى لا يؤدي تعارضه مع النماذج التجريبية الحاضرة للحرية الى مصادرته قبليا لا بد لنا من فحصه على ضوء تصور العقل ، والعقل وحده ، لهذه الحرية .

ان معظم مسلماتنا التجريبية عن مفهوم الحرية استمدت من منطق معكوس خلط بين وظيفة العقل (مجموع المبادئ القبلية المنظمة للمعرفة كمبدأ عدم التناقض ومبدأ السببية) وبين وظيفة الغريزة (فعل منعكس مركب ، او مجموع معقد من ردود الفعل الخارجية والوراثية) .

وقد نشأ عن هذه الفوضى ان انتقل العقل ذو البعد الغريزي من مرحلة عداء البرهان (يبني العلم البرهاني حقائقه على اوليات العقل ، ويستنتج قوانينه من المبادئ الكلية الضرورية) الى مرحلة عداء الانسان ، وان كانت اصول العداوتين للبرهان والانسان واحدة كما قال سقراط ذلك في (محاورات فيدون) .

ولا بد للحلف المعقود بين الحرية الانسانية والبرهان من ان يصطدم او يلحق الضرر بالحلف المعقود بين الحرية غير الانسانية والغريزة طالما ان كل انتصارات الحلف الثاني قامت على الخسارات المتلاحقة للحلف الاول ، ولان الحرية الانسانية لا يمكن تعميمها الا بعد الحاق الهزيمة باهداف ومسلمات وقوانين واخلاق الذين ينعمون بالحرية غير الانسانية على حساب كل الانسانية . ان تعميم الحرية الانسانية مشروط بحق الحلف الاول في تدمير كل مؤسسات الحرية غير الانسانية المتمثلة بالمنظام الرأسمالي الحديث (اقتصاديا) وباسرائيل (دينيا) وبدول الاقلية البيضاء في افريقيا (عرقيا) .

ولم تقتصر هذه الفوضى على تشويش العلاقة بين الحرية والانسانية وحسب بل تعدتها الى عالم « القيم » الانسانية ايضا . وهذا ما يظهر واضحا لدى فحص هذه القيم ، كقيمة « الواجب » مثلا :

ان بكاء نيرون على رومه المحترقة كان واجبا ، لكن بكاءه وهو يعيش ذروة الجريمة وذروة رفض الجريمة على شرفة قصره المطلة على العاصمة الرمانية المحترقة لم تمنع احد معتوقيه من ان يقول له : « انني لا اصدق ان القيصر يبكي على ارادة القيصر » . كان نيرون يصير على ان يكنز « دموع الواجب » في

حنجور ذهبي شهادة له على كل الذين اتهموه بحريق رومه او قتل امه ، لكنه كان كلما اضاف دمعة الى الحنجور يضيف شهادة جديدة على ان مفهوم الواجب لا يمكن ان يحمل جوهرًا نيرونيًا .

ولا شك في ان سياسة تقديم « النابالم الحارق » لاسرائيل في مقابل تقديم البطانيات للفلسطينيين هي نموذج واضح جدا على مفهوم النظام الرأسمالي الاميركي ، لا لبداً « الواجب » وحسب ، بل لكل الاسس الاخلاقية التي يقوم عليها هذا النظام سواء كان في الولايات المتحدة او في الولايات المفككة . فالاحساس بالواجب لا يستمد « قيمته » من المصلحة المترتبة على القيام بهذا الواجب بل من مبدأ الارادة الانسانية ، واذا كان لا بد لها من تحديد فان تحديدها يتم عبر جوهرها الانساني الشامل لا عبر منفعتها العاجلة . فاذا كان للبطانية الاميركية ان تدفء اللجوء الفلسطيني وتقدم له منفعة عاجلة بعد احراقه بالنابالم الاميركي فانها لا تستطيع ان تعوضه عن خيمته الموقتة في جنوب لبنان ولا عن داره المغتصبة في فلسطين تحت المظلة العسكرية والاخلاقية التي نصبتهما الولايات المتحدة والانظمة الرأسمالية فوق دولة اسرائيل . ان بطانيات كارتر ليست اكثر من دموع نيرونيه حديثة يذرفها فوق رومه الفلسطينية المحترقة بالاسلحة الاميركية المحرمة والتسهيلات الاميركية لاستعمال هذه الاسلحة . ان كل بطانية اميركية جديدة لا تدل على ممارسة الولايات المتحدة لـ « الواجب » بل تدل على ان الواجب لا يمكن ان يحمل جوهرًا نيرونيًا لا في صيغته الرومانية القديمة ولا في صيغته الاميركية الحديثة .

اذن لا بد للممارسة الانسانية للواجب (والمقيم كلها) من ان تخضع للحلف المعقود بين الحرية والبرهان من اجل ان يسيطر هذا البرهان على التفسيرات الميتورة واجب وينفي عنه اطره القبالية المستمدة من المسلمات العرقية (المبيضاء) او الاقتصادية (الرأسمالية) او الدينية (التوراتية) . وضمن هذا الحلف وحده تعثر على عالم « القيم » الذي يفتقد اليه النظام الرأسمالي الحديث ، لا لان هذا النظام لا يتمثل مسلمات البرهان في ذاتها وحسب ، بل لانه يطارد هذه المسلمات ويصادرهما لمصلحته الخاصة ، ليقدم بذلك اكثر المبررات الاخلاقية قوة للعمل على محاصرته وتدميره .

بهذه البوصلة تستطيع ان تميز بين ما هو انساني شامل وبين ما هو عنصري في اسس اخلاق المجتمع الرأسمالي الحديث والانظمة العنصرية المرتبطة به ، وذلك دون ان تسقط في احكام اعتقادية DOGMA لحساب احد . بل ربما كانت مثل هذه البوصلة اكثر لزوماً لنا في توجيه نقدنا الذاتي الى الاسس الاخلاقية التي تستند اليها بعض انظمتنا العربية في نشاطها السياسي ومواقفها من

مأساة الشعب الفلسطيني • وهي على كل حال أسس لا تختلف عما وجدناه
وسنجده في النظام الرأسمالي الغربي الحديث •

ان عدو البرهان يقرب وظيفة العقل اذن حين يخضع تصويره للحرية الى حقه
في امتيازات خاصة به وحده ، وحين يوظف نشاطات عقله لتبرير هذا الحق
بمبررات عرقية او دينية او اقتصادية • فالبرهان كما حددناه سابقا هو المعيار
الذي يميز به بين الحرية وبين العنصرية ، مما يعني ان الحرية الانسانية
تفترض وجود البرهان رفقا لها ومعيارا لممارستها من اجل ان لا يتم تجزئ
الحرية او ممارساتها •

فقد لا تكون الحرية هي الانسانية وحدها (الانسانية هنا مقابل الحيوانية)
وقد لا تكون الانسانية كلها ، لكن افتراض وجود البرهان رفقا ومعيارا للحرية
هو الذي يجعلها بالضرورة انسانية ، ومعيارا لكل انسانية من نوع آخر
بما في ذلك انسانية الدفاع عن « العالم الحر » او انسانية مكافحة « الارهاب
الفلسطيني » ، او انسانية « البندقية والتوراة » •

ان مسلمات الحرية الانسانية لا تلتزم اذن من الاسس المذهبية لتفوق
الرأسمال ، او العرق ، او الهستيريا العنصرية لنصوص العهد القديم ، فليس
هنالك من اساءة الى الحرية ابلغ من محاولة استنباط مسلماتها على ضوء
ممارسة « سدة الحرية » لها اذا كنا نريد فعلا ان نضع مفهوم الحرية الانسانية
الشاملة معيارا لكل تصور تجريبي لها •

فحين نريد للحرية ان تكون لكل انسان فان اول واجبات البحث علينا ان
ننتقل الى النقطة التي ينبثق عندها تصور الحرية :

١) ما دام كل شيء في عالم الطبيعة يخضع لقوانين ، وما دام الانسان
وحده هو الذي يملك حرية ممارسة الحرية بحسب تصويره لقوانينها ، وما دام
البرهان هو الشرط الاول لاستنباط هذه الممارسة من القوانين ، فان ممارسة
الحرية تصبح نوعا من البرهان العملي المتداول •

١/١) اذا كان البرهان هو الذي يعين الحرية ، فان هذه الحرية تصبح
« ملكة اختيار » لهذه الممارسة دون غيرها •

١/ب) يقرر البرهان ما اذا كانت هذه الممارسة ضرورية من الناحية
العملية، اي انسانية، ولكن شرط ان يكون البرهان خالصا من تحكم الضرورات
والغرائز والميول والتفسيرات الاعتقادية •

١/ج) حين لا تتوفر للبرهان مثل هذه القوة على ممارسة الحرية فمعنى

ذلك ان هذه الممارسة الذاتية لا تغتصب الحرية وحسب ، بل تغتصب البرهان
ايضا .

ولأنها ممارسة ذاتية :

فهي ممارسة عارضة ، ولا يمكن وصفها بأنها ضرورية او انسانية .

(١/ج/١) وحين يكتب في سفر التثنية (اصحاح ٧) : « اياك قد
اختار الرب الهك لتكون له شعبا اخص من جميع الشعوب الذين على وجه
الارض ٠٠٠ مباركا تكون فوق جميع الشعوب ، لا يكون عقيم ولا عاقر فيك
ولا في بهائمك » ، وحين يكتب في سفر الخروج (اصحاح ١٩) : «وانتم تكونون امة
مقدسة » فان مثل هذه الكتابات لا تصلح الا لدراسة الاضطرابات النفسية لكتاب
العهد القديم ، اما ان تتخذ اساسا لممارسة العنصرية ضد الفلسطينيين وضد
جميع شعوب الارض ، فان مثل هذا الاساس لا يدل على ممارسة ذاتية وعارضة
للحرية بل يعطي الحق لكل الانسانية في ان تبحث عن اساس برهاني يكون
معيارا لكل ممارسة لهذه الحرية .

(١/ج/ب) اذا كان هنالك من كتاب تنظيري يعرض حقوق الانسان للخطر
ويمتن حرية الانسانية ويقدم هذا الامتحان حيث يجعل من الانسانية عبيدا
بالفطرة لبني اسرائيل فهو كتاب العهد القديم . ان كتاب « كفاحي » لهتلر لم
يتجرأ على ان يجعل الانسان عبدا وهو بعد جنين في رحم امه كما يفعل
العهد القديم : « ٠٠٠ فقال لها الرب في بطنك امتان . ومن احشائك يفترق
شعبان : شعب يقوى على شعب . وكبير يستعيد الصغير » . (تكوين /
اصحاح ٢٥) . « ٠٠٠ جعلته سيديا لك ، ودفعت اليه جميع اخوته عبيدا »
(تكوين / اصحاح ٢٧) .

(١/ج/ج) ان العهد القديم لا يقدر امتهان الانسانية وحريتها اكراما لبني
اسرائيل بل يقدر امتهان الرب نفسه اكراما لبني اسرائيل ، فهو يصوره ابشع
من صورة هتلر وايمان سميث وجون فورستر ، فبالاضافة الى تصويره ربا
عنصريا لاسرائيل ضد باقي البشرية ، ولحيوانات اسرائيل ضد باقي
الحيوانات ، « ٠٠٠ ان الرب يميز بين المصريين واسرائيل » (خروج/اصحاح ١١)
« ٠٠٠ ويميز الرب بين مواشي اسرائيل ومواشي المصريين » (خروج /
اصحاح ٩) كذلك يصوره العهد القديم ربا يعلم شعبه فن اللصوصية
(المقدسة) « ٠٠٠ فيكون حينما تمضون (من ارض مصر) انكم لا تمضون
فارغين ، بل تطلب كل امرأة من جارتها ومن نزيلة بيتها امثلة فضة وامثلة
ذهب وثيابا ، وتضعونها على بنكم وبناتكم ، فتسلبون المصريين » (خروج /
اصحاح ٣) « ٠٠٠ طلبوا من المصريين امثلة فضة وامثلة ذهب ، واعطى

الرب نعمة للشعب في عيون المصريين حتى اعاروهم فسلبوا المصريين « (خروج/اصحاح ١٢) ٠ « ٠٠ فتجندوا على مديان (مدين) كما امر الرب ، وقتلوا كل ذكر ، وملوك مديان قتلوهم فرق قتلهم ٠٠٠ وسبى بنو اسرائيل نساء مديان واطفالهم ونهبوا جميع بهائمهم وجميع مواشيتهم وكل املكهم ، واحرقوا جميع مدنهم بمساكنهم ، وجميع حصونهم بالنار ٠ واخذوا كل الغنيمة وكل النهب من الناس والبهائم واتوا الى موسى ٠٠٠ وقال لهم موسى : هل ابقيتم كل انثى حية ٠٠٠ اقتلوا كل ذكر من الاطفال وكل امرأة ٠٠٠ « (سفر العدد/اصحاح ٣١) ٠

د/١) عند هذه الفاصلة نستطيع ان نميز اول مقولة في المذهب ، اعني موضوعية الحرية ٠

ه/١) الموضوعية (كمحمول على موضوع الحرية) احدى التصورات الكلية الاساسية للبرهان ، يتمثلها العقل باعتبارها اساسا فيه ٠

و/١) الموضوعية (كمقابل للذاتية) ما يكون صحيحا بالنسبة لجميع العقول لا بالنسبة الى عقل دون آخر ، أي بالنسبة الى عقل يتأثر في احكامه بما يجب ويكره ويعتقد ٠

٢) ان علاقة هذه المقولة (موضوعية الحرية) بحرية لم تتوفر لها شروط الشمول الانساني (الضرورة والبرهان) تنقلنا الى عنصر جديد ذي صفة حقوقية هو عنصر « المحدث » البرهاني المطلق ٠ (وهو غير الحد المنطقي بالطبع) ٠

١/٢) كل حد برهاني للحرية يعني نقل « موضوعية الحرية » من جانبها المذهبي الى جانبها العملي ، كما يقتضي نقل البرهان من صورته المعيارية الى صورته الحقوقية ٠

ب/٢) ان العلاقة بين موضوعية الحرية وبين حرية ذاتية ما ، هي علاقة بين برهان وبين غريزة لا تستطيع ان تكون موضوعية بدون قوة هذا البرهان الملزمة ، اي حده ٠

ج/٢) لهذا كان لا بد للحرية الانسانية الموضوعية من حد انساني موضوعي
٢/ج/١) ولكن اية انسانية ؟ انسانية الانسان الابيض ؟ انسانية النظام الرأسمالي ؟ انسانية البندقية والتوراة ؟

٢/ج/ب) ان هذه الحدود جميعا تنطلق من تصورات عنصرية لمفهوم الانسانية ، سواء كانت هذه العنصرية عرقية (بيضاء) تؤمن بحقها (الالهي) في عقاب الاعراق الاخرى (عام ١٩٥٠ صرح اللاهوتي شتراوس ان المسيحي الابيض مخول بسلطة الهية على السكان (في جنوب افريقيا) وعلى هؤلاء

طاعتنا، بل عليهم ان يتحملوا عقابنا لهم باسم الرب، لان هذا العقاب سيخلصهم
 من عبودية الخطيئة) (ص ٤٨ من La France Et L'apartheid - باريس ١٩٧٨) ، او كانت عنصرية اقتصادية (رأسمالية) او كانت عنصرية
 دينية (توراتية) . (ان مجيء البوروز الى جنوب افريقيا مماثل لمجيء
 شعب اسرائيل الى ارض الميعاد . وسبب هذا الزعم انه كان على الشعوب
 الاصلية ان تكون الكنعانيين الجدد الذين انزل الله عليهم لعنته ووضعهم تحت
 حكم البيض . ان هذا المفهوم مستوحى من بعض الافكار التوراتية كفرضية سام
 وحام ويافت ، وهكذا خلص العرق الابيض الى اسطورة تفوقه من سفر
 التكوين . وهو مفهوم متأثر بالانسان الغربي ، فالغرب يرى المسيح ابيض .
 كما رسمه في الايقونات . ثم ان قراءة التوراة موجهة . فالكنيسة تقرا العهد
 القديم وتدعو اليه اكثر من العهد الجديد ، وبالتالي تخرج من العالمية المسيحية
 الى العنصرية اليهودية . شعب الله المختار) ، (المصدر السابق / راجع
 فصل ٣ ابتداء من ص ٥١ حتى ٥٣) .

ان كل ممارسة للحرية هنا هي ممارسة ذاتية وعارضة ، ومناقضة لموضوعية
 الحرية وانسانيتها وبرهانها .

٢/د) الحد هو الذي ينظم العلاقة بين موضوعية الحرية وذاتيتها ويميز بين
 ممارسة ذاتية عارضة ، وبين ممارسة ذاتية ارادية تصر على مسلماتها وبراهينها
 الخاصة المحدودة بعرقها او اقتصادها او نصوصها التوراتية هي مسلمات كل
 الانسانية وبراهينها المطلقة .

٢/د/١) معظم الممارسات العنصرية (العلمانية) عرقيا او اقتصاديا تستمد
 اصولها من التوراة ، كما ذكرنا ، الى ان تغلبت العنصرية العلمانية على
 العنصرية التوراتية في ظاهرة « اللاسامية » ، ثم بدأت هذه العنصرية العلمانية
 تأكل بعضها عرقيا (داخل العرق الابيض نفسه) بظهور النازية التي هي نتيجة
 حتمية لتقديس عنصرية التوراة ، ثم عنصرية الانسان الابيض ، ثم عنصرية
 العرق الارى ، وتأكل بعضها اقتصاديا في صراع الانظمة الرأسمالية الحديثة مع
 بعضها .

٢/د/ب) كان غرور افلاطون بالاكذوبة النبيلة نوعا من التبرير للمقول بأن
 هنالك اختلافا عميقا يماثل ما هو حاصل بين نوع من الحيوانات وآخر . وقد
 جعل ارسطو من هذه الفكرة اساس دفاعه عن الرق . ولا شك في ان المساومة
 التاريخية بين الفلسفة الهيلينية وبين افكار العهد القديم كانت بداية اللقاح
 العنصري لمعظم التصورات الغربية عن « الانسانية » ، فاذا كانت اسرائيل قد
 عبدت نفسها باعتبارها شعب الله المختار فان اثينا ايضا ابتليت بهذه الافة حين
 اعتبرت نفسها معلمة هيلاس . « وتوحى القصة الواردة في اعمال المرسل عن

التقاء الاثنيين بالقدیس بولس ان الرسول الموفد الى الاميين لم يكن جاهلا بالمحيط الاكاديمي لمدينة اصبحت في عصره او كسفورد الهيليني ، وانه عندما خاطب اعضاء الجامعة بذل غاية جهده لمناقشة الموضوع من زاوية ترضي هؤلاء النظارة بالذات « (مختصر دراسة التاريخ ، ارنولد توينبسي ، ط القاهرة ١٩٦٧ ص ٦٠ - ٦١) .

٢/٥ (اما كيف يمكن للحد ان يكون برهانيا مطلقا فاننا هنا ايضا لن نستطيع ان نتلمسه من عالم الضرورات والغرائز والميول والنصوص التوراتية طالما ان النقطة التي يثبت عندنا تصور هذا الحد هي النقطة التي انبثق عندها تصور الحرية واعني البرهان .

٢/و (البرهان هو الذي يجعل الحد :

٢/و/١ (مطلوبا لاجل ذاته ، لا لاجل عرق او نظام اقتصادي او نصوص توراتية .

٢/و/ب (وضروريا لممارسة الحرية بشمولها الانساني لا بحدودها العنصرية .

٢/و/ج (ومبدأ عمليا يتخذ صفة القانون الطبيعي الذي يجعل من حق ممارسة الحرية لكل انسان البديهية التي يستمد منها هذا القانون ضرورته ومبرراته .

٢/ز (تصبح الانسانية حرة بقدر ما تحترم هذا الحد الذي وضعته لنفسها ، لان هذا الحد هو الشرط الذي يجعل الحرية الانسانية ممكنة ، وبالتالي يعزل كل مسلمة عنصرية خاصة تحاول ان تكون مسلمة انسانية بالقوة .

٢/ز/١ (ان الولايات المتحدة في سياستها الزراعية مثلا تكبح جماح مواسمها الزراعية حتى تبقى اسعار المواد الغذائية مرتفعة في السوق . كما ان معظم دول العالم الرأسمالي تمارس سياسة « الشراء الطارئ » كلما احست بأن وفرة مادة غذائية في السوق الدولية يهدد بخفض سعرها . ومنذ اول الستينات والولايات المتحدة تعطل زراعة ١٥ بالمائة من اراضيها الصالحة للزراعة ، اي ما يعادل ٢٤ مليون هكتار ، من اجل ابقاء اسعار المواد الغذائية مرتفعة .

وقد لاحظت سوزان جورج في كتابها « كيف يموت النصف الاخر » « انه لو لم تخفض الولايات المتحدة والارجنتين وكندا انتاج القمح بملء ارادتها لكان بالامكان اشباع كل انسان على وجه الارض ، وتوفير فائض قدره مائة مليون طن ، وذلك خلال اربعة مواسم فقط » .

٢/ز/ب (اذن لقد اعطى النظام الرأسمالي لنفسه الحرية في ان يجعل مصادراته الاقتصادية قانونا طبيعيا . والعالم الرأسمالي الذي يطلق على نفسه

اسم « العالم الحر » هو الذي يمارس حرية تجرير نصف الانسانية بمبررات يعطيها حكم الضرورة الموضوعية بالقوة .

٢/ز/ج) هذه المصادر للحرية هي التي تجعل من « الحد » الذي نبحث عنه ضرورة لا بد منها لكي تكون الحرية ممكنة لكل الانسانية .

٢/ز/د) يستطيع النظام الرأسمالي ان يفرض عنصريته الاقتصادية بقسوة السلاح ، لكنه لن يستطيع ابدا ان يجعلها قانونا طبيعيا . فاذا كان بإمكان هذا السلاح ان يفسد الغريزة ، ويضعها امام ثنائيتة : تبني هذه العنصرية الاقتصادية ، او تبني اسلوب الارهاب لمقاومة هذه العنصرية ، فانه ليس بإمكانه افساد البرهان او ايقاعه في فخ ثنائيتة . فضلا عن ان هذا النظام لا يملك اقامة البرهان على « انسانية » حريته ، او اخلاقه . لا يملك ايضا ان يصادر طبيعة البرهان لحسابه ، ويجعلها تتصرف وفق مسلماته بوجهها العنصري (ايجابا) ، او الارهابي (سلبا) .

٢/ز/هـ) بالبرهان فقط ، نستطيع ان نشير بالاصبع الى الجانب العنصري من هذه الحرية وعدم صلاحيتها لان تكون قانونا طبيعيا للحرية . فلو ان سدنة الحرية الاقتصادية كانوا يريدون لحريرتهم ان تكون قانونا طبيعيا لاعطوا لكل صاحب سلعة الحق في ان يتصرف بها كما تتصرف الولايات المتحدة في سلعها الزراعية والغذائية ، او كما تتصرف دول السوق الاوروبية المشتركة ضمن سياسة « الشراء الطارىء » .

ونحن هنا لانتساءل عما فعلته الانظمة الرأسمالية بعد ان رفعت الدول المنتجة للنقط اسعارها عام ١٩٧٣ ، بل نتساءل عما يمكن ان تفعله هذه الانظمة لو ان دول النقط عطلت انتاج ١٥ بالمائة من حقولها كما عطلت الولايات المتحدة زراعة ١٥ بالمائة من اراضيها ، او لجأت الى سياسة « التعتيل الطارىء » ، كما تلجأ دول السوق الاوروبية الى سياسة « الشراء الطارىء » ؟

٢/ز/و) امام هذا الافتراض المشروع رأسماليا سيجد اصحاب « القانسون الطبيعي » الرأسمالي انفسهم امام ورطة ، فاما ان يسمحوا لكل اصحاب المواد الخام بأن يتصرفوا بسلعهم وفق هذا القانون الذي منحوه صفة القانون الطبيعي او ان يعترفوا بعنصريته . وفي الحالين سيواصل الجنس البشري بقاءه بلا شك ، لكنه سيواصل ذلك مسعورا بالحرية والارهاب .

٢/ز/ز) العنصرية والارهاب نتيجتان طبيعيتان متلازمتان وملازمتان لكل مسلمة غريزية تريد ان تفرض نفسها قانونا طبيعيا ، لان من المستحيل على هذه المسلمة ان ترتفع الى مستوى القانون الطبيعي دون ان تتناقض ، لا مع نفسها وحسب ، بل مع طبيعيتها القانون . اي مع انسانيته وموضوعيته وبرهانه .

٢/ح) اذن لا بد لحد الحرية من ان يكون برهانيا مطلقا صالحا لكل حرية انسانية ، ومستقلا عما تمليه الضرورات والغرائز والميول والتفسيرات الاعتقادية .

٣) لاكتشاف العلاقة بين الحرية وحدها وبين البرهان ، لا بد من ان نتقدم خطوة نحو الاسس البرهانية للحرية . ومثل هذه الخطوة تقتضيها فحص علاقة الحرية بذاتها من حيث انها تعين هذه الذات بالبرهان وحده ، وبالتالي تسقط عنها كل الاوزار التي ترتكب باسمها في عالم الابدال اليومي للحرية .

٣/١) في اطار البرهان ، تتحدد ممارسة الحرية على ضوء اسبقية المبدأ على النتيجة ، اي بما سماه ارسطو بالاسبقية حين تحدث عن اسبقية العلة ، وتقدمها على العلول . وهي هنا على كل حال ، اسبقية نسبية مبنية على الاستدلال العقلي ، وليست مطلقة كما استخدمها كانط وليبنتز .

٣/ب) ان تحديد ممارسة الحرية على ضوء هذه الاسبقية يجعل من الحرية فطرة تحدد للانسان هذه الممارسة ، وتميز له بين ما هو انساني برهاني ، وبين ما هو عنصري غريزي .

٣/ج) ان « مصير » الحرية هو الذي يصلح اساسا موضوعيا تعين به الحرية ذاتها . فحين يكون المصير برهانيا خالصا صالحا لكل انسان باعتباره كائنا عاقلا لا وجود للفطرة الا في نوعه وحده . اما حين نريد تعيين الحرية على اساس من عالم الغرائز والميول والتفسيرات الاعتقادية ، فاننا بذلك لا نغفل مصير الحرية كمعيار لانسانيتها وحسب ، بل نسقط في المصادر العنصرية لهذه الحرية بأنواعها الثلاثة : الاقتصادية والعرقية والتوراتية ، ونجعل منها سلعة خاصة ، نعطل زراعتها ، او نخضعها لسياسة « الشراء الطارئ » كاية سلعة أخرى .

٣/د) في مقابل المصير كأساس موضوعي تعين به الحرية ذاتها ، نجد ان المصادر العنصرية تعين الحرية على اساس سلعي . وهو اساس لا يستطيع ان يقدم لنا قانونا طبيعيا للحرية صالحا وضروريا لكل الانسانية .

٣/د/١) ان الحدود التي وضعها اصحاب هذا التفسير السلعي للحرية ، ايجابيا في تبنيهم « حقوق الانسان » ، او سلبيا في تبنيهم حملة « مكافحة الارهاب » ، هي حدود سلعية ايضا . فحقوق الانسان لا تعني حقوق هجرة اليهود من الاتحاد السوفياتي الى فلسطين المحتلة فقط الا على اساس سلعي لحقوق الانسان ، طالما ان حق كل انسان يهودي في الهجرة من بيته في الاتحاد السوفياتي تعني ضمنا حقه في طرد اسرة تنتمي الى النوع الانساني من بيتها في فلسطين المحتلة .

٣/٥) ان الانسان •• وكل انسان هو مصير في ذاته • وكل تجريد لهذا الانسان من مصيره في ذاته وفق المصادر العنصرية يعني تحويل هذا الانسان الى سلعة •

٣/و) وكل ممارسة للحرية لا تقوم على اساس اسبقية المبدأ على النتيجة •• اي برهانيا ، ستؤدي الى عزل الانسان عن مصيره وتحويله الى سلعة • وهذا هو الاساس الذي تمارس عليه العنصريات القائمة حريتها بعد ان حصلت النوع الانساني بانسان عرقها الابيض ، او اقتصادها الرأسمالي ، او هستوريا نصوص توراتها • اما البقية الباقية من هذا النوع الانساني فسلع لا مصير لها في ذاتها •

٣/ز) مثل هذه الانسانية المشروطة بالعرق والاقتصاد والتوراة هي التي تمارس حرية مشروطة بالعرق والاقتصاد والتوراة • فهي اذن انسانية وحرية عنصريتان •

٣/ح) لا تتمثل العنصرية ما هو بالضرورة مصير لكل انسان باعتبارها مصيرا في ذاته ، وهي بذلك تقدم لنا مبررا قويا لاقامة الحد البرهاني لكل حرية انسانية •• الحد الذي يوحد نشاط كل الانسانية في هدف واحد هو تجريد الشروط العرقية والرأسمالية والتوراتية عن كل تعريف للنوع الانساني ، او تعريف للحرية ، لان هذا التعريف لا يتعارض مع المصير الذاتي للانسان ، بل مع المصير الموضوعي لكل الانسانية •

٣/ط) هذا المصير الموضوعي هو الذي ينظم علاقة الحرية بنفسها حين يمارسها كل فرد او كل جماعة على هدى من « الحد البرهاني » ، لا وفق الحدود الغريزية •

٣/ي) تركز موضوعية هذا المصير :

٣/ي/١) على شمول هذا المصير الموضوعي لكل مصير في ذاته •

٣/ي/ب) على ان الانسانية وهي تعميم مصيرها وتطلقه لا تستطيع ان تقطع قسما منها وتجعله سلعة للقسم الاخر ، اي انها لا تستطيع ان تجعل المصير في ذاته مصيرا سلعا للآخرين •

٣/ي/ج) على صدور هذا المصير الموضوعي بالضرورة عن البرهان الخالص ، لا عن مصادر عرقية او اقتصادية او توراتية •

٣/ك) من هذه المرتكزات الثلاثة يكتسب الحد البرهاني للحرية موضوعيته وصلاحيته ، مما يجعله كذلك حدا طبيعيا للحرية يلزم طبيعيا المصير الموضوعي نفسه •

٣/ل (تلتقي الحرية وحدها ومصيرها ، لا مع الفطرة وحسب ، بل مع طبيعية العالم .

٣/م (وتصبح علاقة المصير الذاتي للانسان مع المصير الموضوعي للانسانية ، لا علاقة حد وحسب ، بل علاقة طبيعة بنفسها .

٣/ن (لم تصبح العلاقة التي طابقت بين المصيرين طبيعية الا بعد ان طردت من مملكتها كل مبررات الحرية السلعية باعتبار ذلك شرطا للتمييز بين ممارسة انسانية للحرية وممارسة عنصرية .

٣/س (ان مبدأ كل حرية انسانية من حيث هي حرية مصيرين متطابقين يعود الى البرهان الذي دلل على هذا التطابق ، والى الحد البرهاني الذي نظمته .

٣/ع (في هذا المبدأ وحده تكمن كل احتمالات علاقة الحرية الانسانية بنفسها . تلك الحرية التي صارت طبيعية لانها هي التي اوجدت حدها الطبيعي حين طابقت بين كل مصير ، والزمته نفسها بهذه المطابقة .

٣/ف (حين تكمن كل احتمالات علاقة الحرية الانسانية بنفسها في مبدأ تطابق المصيرين .

• وحين يجد المصير في ذاته حده الطبيعي في المصير الموضوعي للانسانية .

• • حينذاك تصل الحرية بكل الانسانية الى ما يمكن تسميته بمملكة المصير . وهي المملكة التي لم نجد منها حتى الان سوى جانبها النظري الضروري ، وبالتالي فان علينا فحص ما اذا كان جانبها العملي ممكن الوجود .

٤ (ان الحد الطبيعي للحرية ، كما عرفناه سابقا ، يقدم لنا من مجموع المصائر في ذاتها كلا عاما يشملها جميعا في وحدة منتظمة ، اي في مملكة ممكنة الوجود اطلقنا عليها اسم مملكة المصير .

٤/١ (كل مصير في ذاته حين يخضع لحده الطبيعي ، انما يمارس حريته على اساس ان كل انسان في هذه المملكة يشترك معه في طبيعة الحرية ، وبالتالي فانه لا يرى في هذا الانسان او ذاك سلعة بل يراه مصيرا في ذاته لا يمكن لمملكة المصير ان تقوم بدونه .

٤/ب (تكمن طبيعة الحرية هنا في علاقة كل ممارسة لها بالحد ، ذلك لان الحد هو الذي يجعل مملكة المصير ممكنة ، لانه ينبثق اصلا عن حرية المصير في ذاته، اي الحرية التي فحصت علاقتها بنفسها ، وطابقت بين كل مصير ، وقدمت كل المبررات لكي يصبح هذا الحد قانونها الطبيعي .

٤/ج) بذلك يشترك كل مصير في ذاته في تشريع القانون الطبيعي لمملكة المصير ، ويجعله حدا طبيعيا لحرية .

٤/د) ان حرية المصير في ذاته - وفق هذه العلاقة الطبيعية - لم تطابق بين كل المصائر الا لانها كانت عضوا في « مجلس المشورى » الذي شرع هذا الحد .

٤/هـ) ان حرية كل المصائر هي التي ارتضت مملكتها وجعلتها ممكنة .

٤/و) ان حرية كل المصائر تعبر عن علاقتها بنفسها على هذا النحو :

٤/و/١) انها حرية تتصف بالكلية والشمول، وتختار مسلماتها من طبيعيتها .

٤/و/ب) انها حرية تطابق مصيرين ، فهي تطرد من مملكتها كل ما يجعل المصير في ذاته سلعة .

٤/و/ج) انها حرية وضعت بنفسها حدا طبيعيا في مملكة اطلقنا عليها اسم مملكة المصير .

٥) تكون الحرية الانسانية مطلقة اذن حين تتخلص من كل عنصرية رأسمالية او عرقية او توراثية .

٥/١) وهي مطلقة طالما انها اعطت لكل الانسانية مملكة مصيرها .

٥/ب) ومع هذا الاطلاق لا تستطيع الحرية ان تتعارض مع نفسها .

٥/ج) كل مصير في ذاته يمارس هذه الحرية وفق المبادئ السابقة انما يجعل من هذه الممارسة موضوعا (مقابل المحمول) . وهو موضوع مناظر لقوانين الطبيعة .

٥/د) وكل طبيعة برهانية تميز نفسها بمصيرها .

٥/هـ) وهذا المصير هو مادة كل حرية انسانية .

٥/و) وحين نريد اطلاق هذه الحرية من شروط من يريد تحقيق هذا المصير او ذلك ، فان علينا ان نفحص المصير نفسه . بحيث لا نجعله مصيرا محمولا ، بل موضوعا مستقلا لا تناقضه ممارسة دون ان تكون ممارسة عنصرية .

٥/ز) طالما ان كل ممارسة للحرية الانسانية تتجه الى هذا المصير ، فبان المصير (الموضوع المستقل) لن يكون شيئا آخر غير الحرية الانسانية ذات الاستقلال ، والمتصفة بالكلية ، والشمول على كل المصائر الممكنة ، بما في ذلك التاريخ .

٥/ز/١) ان حتمية التاريخ هنا هي محمول لموضوع المصير الانساني . .
وليست موضوع الحرية الانسانية . (ومع ان هذه القضية الشائكة لا يمكن
الوصول بها الى نتائج مقنعة بسرعة الا انني سأحاول التوفيق بين تفسيرها
وبين رغبتني في ان لا يخرجني الاستطراد عن صلب البحث) .

٥/ز/ب) ان الحتمية بالمعنى المشخص هي القول بان كل ظاهرة من ظواهر
الطبيعة مقيدة-بشروط توجب حدوثها اضطرارا . او القول بوجود علاقات
ضرورية ثابتة في الطبيعة توجب ان تكون كل ظاهرة من ظواهرها مشروطة بما
يتقدمها او يصحبها من الظواهر الاخرى .

٥/ز/ج) طالما ذلك فانه من باب اولى في موضوع التاريخ الذي تبحث
فلسفته عادة في العوامل الاساسية المؤثرة في سير الوقائع ، وتدرس القوانين
التي تسيطر على نمو الجماعات الانسانية وتطورها ان نعود بالمشروط
الموجبة للحدوث واضطرارا الى مصير الانسانية نفسه ، وان تشرط ما يتقدم او
يصحب ظواهر التاريخ بالحرية الانسانية .

٥/ز/د) هنا نضع حرية التاريخ في مقابل حتمية التاريخ .

٥/ز/هـ) ونضع مصير الانسانية كحتمية لحرية التاريخ .

٥/ز/و) لكن الشروط الموجبة لحدوث التاريخ لم تكن عمرها شروط « مصير
الانسانية » ، كما ان معظم ظواهر التاريخ لم تصحب ولم تتقدم « الحرية
الانسانية » ، ولهذا قلت حتمية التاريخ « هنا » (٥/ز/١) ، اي في اطار مادة
الحرية ، ولم اقل في واقعها المجرب عبر التاريخ . (ولقد اضطررت الى هذا
الاستطراد اصلا لافحص علاقة التاريخ كموضوع ، بالمصير كموضوع على ضوء
تصورنا للعلاقة بين موضوعي الحرية الانسانية والمصير الانساني . وليس همي
هنا هو النظر في صدق « حتمية التاريخ ») .

٦) طالما ان المصير هو الحرية الانسانية نفسها فاننا نستطيع التمييز على
ضوء هذا التطابق بين الحرية وبين العنصرية .

٦/١) تتطابق الحرية مطلقا مع استقلالها واستقلال مصيرها ، بينما تتعارض
العنصرية مطلقا مع هذا الاستقلال والمصير حين تشتت لهما عرقها او رأسمالها
او توراتها .

٦/ب) ان العنصرية في احسن احوالها تمارس حرية متناقضة مع نفسها .

٦/ج) الحرية الانسانية ، او مملكة المصير ، مهددة اليوم بهذا الثالث
العنصري تتباين تبريراته لعنصريته ، وتتفق اصوله وممارساته (كما سنبين

ذلك لاحقا ، بعد فحص المبدأ الذي تقوم عليه العنصرية ، واغني مبدأ تناقض الحرية مع نفسها) .

٦/د (فكل حرية تبحث عن مسلماتها بعيدا عن الكلية والشمول ، وتطابق المصيرين ، وحق التشريع (انظر ٤/) وملحقاتها) هي حرية متناقضة مع نفسها ، اي عنصرية .

٦/هـ (انها عنصرية لان كل مسلماتها وحدودها ليست مستمدة من الحرية نفسها ، بل من موضوع خارجي ليس له طابع الشمول الانساني ، ولا يؤدي الى تطابق المصير في ذاته مع المصير الموضوعي ، ولا يعطي للحرية حق تشريع حدها بنفسها .

٦/و (ان الموضوع الخارجي ، كالعرق او الراسمال او المهستيريا التوراتية ، يعطي العنصرية مسلمات تصورها للحرية على ضوء ما يمكن ان تقدمه الحرية لهذا الموضوع الخارجي من منفعة خاصة به وحده .

٦/ز (ان الموضوع الخارجي يتعامل مع الحرية سلعا ، ويجعلها بالتالي محمولا لنظرية العرق او الراسمال او نصوص التوراة ، وليست موضوعا مستقلا . ولهذا فهي حرية متناقضة مع نفسها ، اي عنصرية .

٦/ح (ان كل قوانين العنصرية واخلاقها - باعتبارها موضوعا خارجيا عن الحرية الانسانية - خاصة بمنفعتها وحدها ، ولا تلزم كل انسان ، لانها اصلا تتعارض مع كلية الانسانية .

٦/ط (حين تقدم العنصرية مبدأ المنفعة الخاصة على مبدأ الشمول ، لا تدلل على فساد تصورها لمبدأ المنفعة (كما حدده - على الاقل - ستيوارت ميل وجيرمي بنتام) وحسب ، بل تدلل ايضا على ان هذا المبدأ لا يصلح اساسا لتصوير الحرية .

٦/ي (ان هذا الاساس يتناقض مع الحرية ، كما يناقضها مع نفسها ، حين يسعى لاغتصاب الحرية لحساب العرق او الراسمال او التوراة .

٦/ك (العنصرية مضطرة باستمرار الى حشر موضوع خارجي عن الحرية لاستنباط اسس حريتها ، فهي تشترط على الحرية ان « تنفع » هذا الموضوع الخارجي او ذلك .

والنتيجة انها لا تستنبط تصورا موضوعيا للحرية ، او مطابقا للمصيرين وبالتالي فانها تستعيز عن الحد الطبيعي الذي اشترعته الحرية الانسانية تلقائيا بحد تستمده من مسلمات موضوعها الخارجي ، اي حد عنصري .

٦/ل (ان العنصرية حين تحاول حل تناقضها مع الحرية ، وتناقض حريتها

مع نفسها (حديا) لا تفترض موضوعية مبدئها المنفعي ولا موضوعية حدها بل
تفرضهما بالقوة *

٦/م (كل الاجتياحات التي اصطلح على تسميتها تاريخيا بالاجتياحات
البربرية كانت لا تفترض موضوعية مبدئها المنفعي ولا موضوعية حدها ، بل
كانت تفرضهما بالقسوة وفق منطق بربري *

٦/ن (اذن حين تفرض العنصرية حدها العنصري على الانسانية انما تفرضه
وفق منطق البربرية *

٦/س (منطقيا ، تصبح الاجتياحات الرأسمالية والعرقية والتوراتية الحديثة
تتمة للاجتياحات البربرية ، فما الفرق ان يكون تحقيق المتعة بالقوة لصالح
التتار او المغول او الكلت ، او لصالح العرق الابيض ، او الرأسمالي ، او
المهستيريا التوراتية ، طالما انهم جميعا استعاضوا عن منطق البرهان الانساني
وحده بمنطق البربرية المسلحة ؟

الوعي الكياني والتطورات الكيانية الفلسطينية

التجربة الكيانية المهيضة

يستهدف هذا البحث من دراستنا حول « الكيانية الفلسطينية والضفة الغربية » التعرف على نشأة الكيانية الفلسطينية والظروف التي صاحبها ، طوال الفترة التي واكبت وتلت اعلان بريطانيا عن انتهاء حكمها الانتدابي على فلسطين ، في الخامس عشر من ايار ١٩٤٨ ، اذ تعد تلك الفترة من حياة الشعب الفلسطيني ، مفرقا هاما ، ان لم تكن المفرق الاهم ، ليس في تطوره الكياني فحسب ، بل في كل ما شهدته من تطورات سياسية واجتماعية واقتصادية .

فقد شهدت تلك الفترة التي واكبت انتهاء الانتداب ودخول الجيوش العربية الى فلسطين محاولتين متزامنتين ومتضادتين معا ، لتقرير المستقبل الكياني للشعب الفلسطيني . فمن جهة اولى ، كانت جامعة الدول العربية ، تعترف بمحاولة الهيئة العربية العليا ، لاقامة كيان فلسطيني معتمد لديها وفي المحافل الدولية . ومن جهة ثانية ، كانت الدولة الاردنية تضع يديها على جزء من الأرض الفلسطينية ، وتحسم مستقبل تطورها الكياني لمصلحة الكيان الاردني ذاته .

وبالرغم من تفاوت مدلول واثر هاتين المحاولتين على المستقبل الفلسطيني برمته ، فقد كانت كل منهما ترتبط اشد الارتباط ، بمجمل التطورات والاحداث والوقائع ، السياسية والعسكرية ، التي اختتمت المقلب الاول من تطور القضية الفلسطينية . ولذلك فان وضع كل منهما ، في المجرى الاساسي لمجمل التطورات التي عبرت بها تلك الفترة ، يعد امرا لا مفر منه ، لدى اعادة قراءة النشأة

الكيانية وتطوراتها اللاحقة ، في ميدانها ، الفلسطيني والعربي ، وما اتصل بذلك من ساحات فرعية وائل أهمية .

وعلى قاعدة كشف واستقصاء الحقائق الكيانية الفلسطينية ، فان الامسك برأس الحبل ومتابعة تعرجاته ، سوف يقود حتما الى اهم الوقائع والاحداث المتصلة بالمسألة الكيانية ، والتي كان لها ، اكثر من غيرها ، اثر ملموس في التطورات الكيانية اللاحقة .

وهكذا ، فانه يمكن الاشارة الى قرار تقسيم فلسطين ، الذي اصدرته الامم المتحدة في التاسع والعشرين من شهر تشرين الثاني عام ١٩٤٧ ، كفاتحة كبرى ، لكل التطورات الفلسطينية اللاحقة ، ومن ضمنها ، بل وعلى رأسها ، التطورات الكيانية ، التي هي موضوع دراستنا هذه .

فلقد جاء قرار التقسيم ، في احد وجوهه ، بمثابة اقرار دولي ، بحق الشعب الفلسطيني باقامة كيان وطني مستقل . وبغض النظر عن الغبن الذي تضمنته تلك الوثيقة الدولية ، فانها اكدت ، للمرة الاولى ، وفي وقت مبكر من تاريخ الحياة الاستقلالية لشعوب المنطقة العربية ، وفي ختام مرحلة مضطربة وطويلة مرت بفلسطين ، حق الفلسطينيين العرب ، باقامة دولة مستقلة ، في اطار جغرافي محدد ، وفي صيغة قانونية حاسمة ، ولها هوية سكانية واضحة ، وتعبيرات سياسية كاملة (١) .

واذا كانت الحركة الصهيونية قد قبلت بقرار التقسيم ، واعلنت عن قيام دولتها ليلة انتهاء الانتداب البريطاني في الخامس عشر من ايار عام ١٩٤٨ ، فان الهيئة العربية العليا ، التي كانت على رأس العمل الوطني الفلسطيني طوال الفترة السابقة ، رفضت - ومن خلفها الدول العربية - قرار التقسيم وناهضته بكل الوسائل ، ومن بينها العمل المسلح . ومع ذلك فان قيادة العمل الوطني الفلسطيني ، لم تدر ظهرها نهائيا لقرار التقسيم ، بالرغم من رفضها له . وتدلنا القراءة المتأنية لسياسات ومواقف الهيئة العربية العليا ، طوال الفترة التي تلت الخامس عشر من ايار عام ١٩٤٨ ، على تمسكها بصيغة كيانية مستقلة ، للمناطق العربية التي لم تصلها يد الحركة الصهيونية حتى ذلك التاريخ ، والتي كانت تقل مساحة ، عن تلك التي خصصها قرار التقسيم ، للدولة العربية الفلسطينية .

صحيح ان الصيغة الكيانية التي طرحتها الهيئة في ذلك الوقت ، ونعني بها الاعلان عن حكومة لعموم فلسطين ، كانت تشمل نظريا كافة الاراضي الفلسطينية ، الا انه من الصحيح ايضا ، ان عوامل عديدة ، وعلى رأسها المداخلات والمواقف العربية ، هي التي حالت دون الحكومة الفلسطينية ، والاراضي التي كانت تحت سيطرة الجيوش العربية من فلسطين في ذلك الوقت . ففي اليوم الذي أعلن فيه

عن قيام حكومة عموم فلسطين ، كانت الاراضي الفلسطينية ، عمومها ، قد أصبحت اما تحت سيطرة الدولة العبرية الناشئة ، واما تحت سيطرة الجيوش العربية ، التي كان وضعها الرسمي في فلسطين ، وضع القوات المحتلة ، وتدير مناطقها بواسطة الاحكام العسكرية . وعليه ، فانه كان من الطبيعي ان تشمل سيادة الحكومة الفلسطينية ، رغما عن عموميتها النظرية ، الاراضي المستولنى عليها مؤقتا من قبل الجيوش العربية ، وان تستمر مطالبتها بالسيادة على عموم فلسطين .

وبالعودة الى مواقف وسياسات قيادة العمل الوطني الفلسطيني في ذلك الوقت ، نجد ان الهيئة العربية العليا ، قد طالبت بلسان وفدها الى الامم المتحدة ، بـ « اعلان دولة عربية فلسطينية عقب اعلان نهاية الانتداب وزحف الجيوش العربية على غرار ما فعله اليهود » (٢) . الا ان هذه المطالبة لم تجد اذنا صاغية ، خاصة من جانب الدول العربية ، التي أصبحت بحكم وجودها العسكري في فلسطين ، الامرة والمقررة في الشأن الفلسطيني كله . وبالتالي ، فان أيام من هذه الدول لم يرحب بقيام دولة فلسطينية على غرار ما فعله اليهود . غير انه في نطاق الاستجابة لهذه المطالبة ، التي عكست ارادة فلسطينية ، سوف يتضح مداها فيما بعد ، قررت اللجنة السياسية التابعة لجامعة الدول العربية ، في العاشر من تموز ١٩٤٨ ، اقامة ادارة فلسطينية مؤقتة لتسيير شؤون الاقسام التي تحتلها الجيوش العربية ، اسوة بما اقدمت عليه الحركة الصهيونية . وقد نص قرار اللجنة السياسية هذا ، على ان الادارة المدنية هذه « لن يكون من اختصاصها في الوقت الحاضر الشؤون السياسية العليا » [و] وتشمل صلاحيات مجلس الادارة المدنية هذه جميع المناطق المحتلة الان من قبل الجيوش العربية او التي تحتل الى ان تشمل فلسطين العربية . [و] تحدد من قبل مجلس الجامعة وحكومات البلاد العربية المختصة صلاحيات هذا المجلس واعضائه . [و] ويصدر مجلس الجامعة قرارا بتأليف الجهاز الاداري وتعيين اعضائه ويطلب الى جميع اهالي فلسطين تأييد وتسهيل مهمته . [و] واللجنة السياسية اذ تعلن هذا القرار ترجو ان يكون فاتحة عهد يتمكن الفلسطينيون فيه من تولي شؤونهم بانفسهم ومقدمة لممارساتهم خصائص استقلالهم » (٣) .

الا ان قرار اللجنة السياسية هذا لم يخرج الى حيز التنفيذ ، كونه جاء عشية تجدد القتال ومضاعفاته ضد مصلحة الجيوش العربية . « ولكن ضرورة تقديم ممثلين رسميين للشعب الفلسطيني امام الجمعية العامة في دورتها في باريس ، اوائل ١٩٤٩ ، جعل اللجنة السياسية في سبتمبر - ايلول ١٩٤٨ تبحث فكرة اقامة كيان فلسطيني سياسي ومدني معا على ارض فلسطين . وتعثرت الفكرة بسبب معارضة المملكة الاردنية » (٤) .

ولم تحل المعارضة الاردنية ، داخل الجامعة العربية وخارجها ، دون اقدام الهيئة العربية العليا ، على مواصلة التمسك بفكرة بعث الكيان الفلسطيني ومحاولة تحقيقه . فدعت في الاول من تشرين الاول عام ١٩٤٨ « الى عقد مؤتمر في غزة ، اقر فيه تشكيل حكومة عموم فلسطين تتألف من رئيس وعدد من الوزراء ، وتشكيل مجلس وطني يضم « ممثلي » [الاقواس في الاصل] الشعب الفلسطيني . واصبح الحاج امين الحسيني رئيسا للمجلس الوطني ، كما اصبح حلمي عبد الباقي رئيسا للحكومة . واعلن المجلس استقلال فلسطين استقلالا تاما ، واقامة دولة حرة ديمقراطية ذات سيادة ، واعترفت دول الجامعة العربية بهذه الحكومة باستثناء الاردن » (٥) .

في تلك الاثناء ، كان الكونت برنادوت الوسيط الدولي الذي اوقدته الاسم المتحددة للتوفيق بين الاطراف المعنية في القضية الفلسطينية ، قد قدم مقترحاته الاولى لحل القضية ، في السابع والعشرين من حزيران عام ١٩٤٨ . ولسدى اقتراب عقد دورة الجمعية العامة للامم المتحدة في باريس ، رفع برنادوت تقريره الى المرجع الدولي متضمنا ما يفيد « انه لم تبادر بادرة تدل على رغبة في انشاء حكومة عربية فلسطينية اسوة باليهود ، واتخاذ ذلك ذريعة الى اقتراح دمج القسم العربي من فلسطين بشرق الاردن مرة ثانية بالرغم من معارضة الهيئة العربية العليا وبعض الحكومات العربية ، لمثل هذا الاقتراح الذي يرمي الى اذابة الفلسطينيين وجغرافيتهم الوطنية على نحو مبكر » (٦) .

كما كان قد سبق اعلان حكومة عموم فلسطين ، في الثالث والعشرين من ايلول ، انشغال اللجنة السياسية التابعة لمجلس جامعة الدول العربية ، طوال عدة اسابيع ، بكيفية ايجاد تمثيل فلسطيني في دورة الامم المتحدة المقبلة ، في ظل المعارضة الحادة لذلك من قبل الاردن . وفي سبيل تذليل العقبات العربية في وجه اقامة كيان وتمثيل فلسطيني ، قام جمال الحسيني عضو الهيئة العربية العليا بجولة على عواصم الدول العربية بما فيها عمان لاقتناع حكوماتها بالفكرة . « وقد وافقت الحكومات العربية باستثناء الاردن عليها ، ومن ثم وافقت عليها اللجنة السياسية [لمجلس الجامعة العربية] حتى كاد الامر ينتهي وتعلن اسماء الوزراء الفلسطينيين بقرار رسمي منها في الاسبوع الثالث من شهر ايلول . وقد رددت الصحف اسماء الوزراء المختارين في هذا التاريخ » (٧) .

الا ان الملك عبد الله ملك الاردن ، ظل على موقفه المعارض لفكرة قيام كيان فلسطيني « يستنكر وينذر بالبرقيات والتصريحات » وقامت في القسم العربي في فلسطين الذي كان تحت سيطرة الاردن حركة احتجاج واستنكار ضد الفكرة ، واخذت الصحف تنشر مئات البرقيات الاستنكارية . وحاولت اللجنة السياسية

اقناع الملك وتهدئته حتى انها اوفدت اليه رياض الصلح فلم يجد ذلك شيئا . . . فتراجعت [اللجنة السياسية] بعض الشيء عما خطت او اعتزمت ان تخطو من خطوات تنفيذية ، واكتفت باقرار وجهة الفكرة ومشروعيتها وضرورتها وانها حق طبيعي لاهل فلسطين ، وقررت ان تنفذها منوط بارادتهم ورغبتهم فاذا نفذوها اعترفت الحكومات العربية بها وساعدتها ماديا وادبيا « (٨) » .

على هذه الارضية انعقد مؤتمر غزة في الاول من تشرين الاول عام ١٩٤٨ ، بدعوة من الهيئة العربية العليا ، حيث اقر فيه تشكيل حكومة عموم فلسطين . وبعد ان نالت الحكومة ثقة المؤتمر الذي اعتبر هيئة تشريعية ، قام رئيس الحكومة احمد حلمي عبد الباقي ، بابلاغ الحكومات العربية والامين العام للجامعة العربية ، بقرار المؤتمر الوطني الفلسطيني ، عبر مذكرة جاء فيها (٩) : « اتشرف باحاطة معاليكم علما بانه بالنظر لما لاهل فلسطين من حق طبيعي في تقرير مصيرهم واستنادا الى مقررات اللجنة السياسية ومباحثاتها ، تقرر اعلان فلسطين باجمعها وحدودها المعروفة قبل انتهاء الانتداب البريطاني عليها دولة مستقلة واقامة حكومة فيها تعرف بحكومة عموم فلسطين على اسس ديمقراطية ، واني انتهز هذه المناسبات للاعراب لمعاليكم عن رغبة حكومتي الاكيدة في توطيد علاقات الصداقة والتعاون بين بلدينا » . كما اذاعت الحكومة بيانا طلبت فيه من الشعب الفلسطيني « الالتفاف حول حكومته الجديدة » ووعده ببذل الجهود في سبيل تحرير الوطن السليب .

وكان المجلس الوطني الفلسطيني الذي دعي الى حضوره نحو مئة وخمسين شخصا من الفئات التمثيلية كرؤساء البلديات واعضاء المجالس البلدية او اتحادات الفرق التجارية ، واعضاء اللجان القومية ، والوفود والبعثات السياسية والاحزاب والهيئات الاخرى ، والتي استجاب منها نحو تسعين شخصا ، قد اصدر قرارا جاء فيه : « بناء على الحق الطبيعي والتاريخي للشعب العربي الفلسطيني في الحرية والاستقلال (١٠٠٠) فاننا نحن اعضاء المجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في مدينة غزة نعلن هذا اليوم الثامن والعشرين من ذي القعدة لسنة ١٣٦٧ الموافق ١ تشرين الاول لسنة ١٩٤٨ استقلال فلسطين كلها التي يحدها شمالا سورية ولبنان وشرقا سورية وشرق الاردن وغربا البحر الابيض وجنوبا مصر استقلالا تاما واقامة دولة حرة ديمقراطية ذات سيادة يتمتع فيها المواطنون بحرياتهم وحقوقهم وتسير هي وشقيقاتها الدول العربية متآخية في بناء المجد العربي وخدمة الحضارة الانسانية مستلهمين في ذلك روح الامة وتاريخها المجيد ومصممين على صيانة استقلالنا والذود عنه والله على ما نقول وكيل » .

وتشكلت الحكومة من احمد حلمي عبد الباقي رئيسا وجمال الحسيني

ورجائي الحسيني وعوني عبد الهادي واكرم زعيتر والدكتور حسين الخالدي وعلي حسنة وميشل ايكاريوس ويوسف صهيون وامين عقل اعضاء . وقررت كذلك ان يكون علم فلسطين هو علم الثورة العربية الاصيلي (١٠) .

وبادرت الحكومات العربية وجامعة الدول العربية الى الاعتراف بحكومة عموم فلسطين فور الاعلان عنها . وقد شذت عن ذلك الحكومة الاردنية ، التي كان لها موقف مغاير ترجمته في سلسلة من الاجراءات السياسية المناهضة لتلك الحكومة الوليدة ، الامر الذي سنعرض له فيما بعد . وكرست الجامعة العربية اعترافها بهذه الحكومة حينما دعت احمد حلمي عبد الباقي رئيس الحكومة ووزير خارجيتها ، لحضور اجتماعات مجلس الجامعة في الثلاثين من تشرين الاول عام ١٩٤٨ ، ولم يمض شهر بعد على قيام الحكومة . الا ان الحماس الذي ابدته الدول العربية تجاه هذه الحكومة اخذ يخبو رويدا رويدا . فامتنعت الجامعة العربية عن دعوة الحكومة لحضور اجتماعاتها اللاحقة ، كما امتنعت الحكومة المصرية ، وهي العضو الرئيسي لحكومة عموم فلسطين ، عن منح الاخيرة هذه ، ممارسة مهماتها في قطاع غزة الذي كان يحكمه الجيش المصري في ذلك الوقت (١١) .

الموقف الاردني

كما سبق ان اشرنا ، فقد كان الاردن يواصل معارضته لانشاء كيان فلسطيني وقيام ممثلين فلسطينيين معتمدين له . وكان موقفه من قيام حكومة عموم فلسطين ، سببا اساسيا من اسباب موتها المبكر . ذلك ان قواته التي ادخلت فلسطين وتمركزت في الجبهة الوسطى منها ، كانت تمنح لموقفه من التطورات الفلسطينية ، قدرة الفعل المؤثر على الاحداث باتجاهاتها الفلسطينية .

فعندما انعقد المجلس الوطني الفلسطيني في غزة في الاول من تشرين الاول عام ١٩٤٨ ، بهدف تكريس تمثيل سياسي للشعب الفلسطيني ، كان الاردن في موقف يسمح له بالقدرة على عقد « مؤتمر فلسطيني » اخر في عمان ، وفي اليوم ذاته ، والخروج بمقررات متوازية مع مؤتمر غزة . فقد صدر عن مؤتمر عمان ، وفي مناخ سياسي جرى اعداده باحكام ، قرار جاء فيه : « نظرا للصلوات الوطنية والروابط القومية بين فلسطين والمملكة الاردنية الهاشمية ، فان المؤتمر يعلق على صاحب الجلالة الملك عبد الله المعظم اكبر الامال في حفظ حقوق عرب فلسطين وصيانة عروبتها ومقدساتها . والمؤتمر واثق كل الثقة من ان جلالته لن يقبل ان تفرض على عرب فلسطين حلول من قبل تلك الفئة من متزعمي فلسطين سابقا الذين ضج الشعب الفلسطيني خلال الثلاثين عاما الماضية من سوء تصرفاتهم وانهائيتهم . والمؤتمر يفوض جلالته تفويضا تاما في ان يتحدث

باسم عرب فلسطين ويفاوض عنهم ويعالج مشكلتهم بالشكل الذي يراه . وهو الوكيل عنا في جميع شؤون مستقبل فلسطين كما ان المؤتمر يؤيد جلالته في كل خطوة يخطوها في سبيل حل قضية فلسطين ويعتبره المرجع الوحيد لعرب فلسطين الذين منحوه كل ثقتهم واخلاصهم واكيد ولائهم ووفائهم » (١٢) .

ولم تقتصر قرارات مؤتمر عمان ، عند حدود منح الملك عبد الله ، حق تمثيل الشعب الفلسطيني والتحدث باسمه ، بل تجاوز ذلك الى العمل على سحب الشرعية الفلسطينية عن مؤتمر غزة ، المعقود تحت رعاية الهيئة العربية العليا . فقد اصبر المؤتمر قرارا اخر جاء فيه انه « يقرر ارسال برقية للهيئة العربية العليا يشعرها بانها نزع منها ثقة عرب فلسطين فهي لا تمثلهم ولا يحق لها ان تنطق باسمهم او تعبر عن رأيهم لان الحكومات العربية قد احتضنت قضية فلسطين ، وهي اصبحت ودیعة بين يدي الملوك العرب الذين يطمئن الشعب الفلسطيني الى مساعيهم في سبيل صيانة عروبتهم وتحقيق حريتهم » (١٣) .

وتبع انعقاد مؤتمر عمان ، انعقاد مؤتمر اخر ، اكثر خطورة واهمية في تاريخ التطور الكيان الفلسطيني ، ونعني بذلك مؤتمر اريحا الشهير ، الذي التأم في الاول من كانون اول عام ١٩٤٨ ، اي بعد انقضاء فترة شهرين على المؤتمر الاول .

وقبل ان نعرض اهم ما جاء في مقررات المؤتمر ، فانه لا بد من عرض اهم المداولات والوقائع التي واكبته وصحبته ، والتي افرد لها عبد الله التل الحاكم العسكري الاردني لمنطقة القدس ، جانبا من مذكراته عن حرب فلسطين (١٤) .

فقد ذكر التل ان مناطق القدس ورام الله والخليل التي كانت خاضعة للجيش الاردني ابان انعقاد المؤتمر ، كان يسري على سكانها « قانون الدفاع عن شرق الاردن لسنة ١٩٣٥ والانظمة الصادرة بمقتضاه » . وكان عمر مطر حاكما عسكريا عاما ، بدلا من ابراهيم هاشم الذي كان اول حاكم عسكري اردني لجزء من فلسطين ، وقد خوله ذلك حق اصدار القرارات السياسية والعسكرية والادارية ، التي هيئت جميعها لانعقاد المؤتمر بتركيبته السياسية والبشرية التي سيلي ذكرها .

وقال التل ان غلوب باشا ، القائد العسكري البريطاني للجيش الاردني ، تجول قبل يومين من انعقاد المؤتمر على كتائب الجيش الاردني في فلسطين ، واجتمع بالضباط العرب والانجليز « واطلعهم على اهمية هذا المؤتمر بالنسبة لسياسة عمان التي ترمي الى انتهاء مشكلة فلسطين في اسرع وقت ممكن » . وطلب غلوب من ضباطه تأييد المؤتمر والقيام بالدعاية اللازمة له بين السكان ، « وان يساعدوا كل من يرغب في السفر الى اريحا في ذلك اليوم ويقدموا

السيارات العسكرية لنقل الوفود « . وما قام به غلوب قام به الحاكم العسكري العام .

واضاف التل « استدعت الحكومة الاردنية الشيخ محمد علي الجعبري رئيس بلدية الخليل ومن كبار الموالين لجلالة الملك عبد الله ، واعطته تفاصيل الخطة والغاية من عقد المؤتمر ، ثم عينته رئيسا للمؤتمر ووضعت له بالاشتراك مع الملك في المشونة المواد التي سيعلم المؤتمر انه قررها بالاجماع . وعندما علمنا في القدس بهذه الترتيبات اتفقنا مع الدكتور موسى [الحسيني] ان يقدم في المؤتمر بعض المقترحات التي تتعلق باستفتاء الشعب الفلسطيني لتقرير مصيره ثم الدعوة لاستئناف القتال لانقاذ فلسطين » .

واسهب التل في وصف وقائع جلسة افتتاح المؤتمر . وقال انه في صباح يوم الاول من كانون الاول عام ١٩٤٨ « اخذت الوفود من جميع انحاء القسم العربي في فلسطين تغد الى اريحا ٠٠٠ وكان اكبر الوفود وفد الخليل لان الشيخ الجعبري استطاع ان يحشد عددا كبيرا من المسافرين الذين لا يمانعون من قضاء عطلة يوم او يومين على حساب الحكومة ٠٠٠ [و] وراح الحاكم العام وتديم السمان حاكم رام الله يتجولان بين الوفود ويدربان رؤساءها على تأييد الشيخ الجعبري وعدم معارضة المواد التي سيقترحها . وفي تمام الساعة العاشرة والنصف نهض سكرتير المؤتمر السيد عجاج نويهض والقى كلمة وجيزة عن اهداف المؤتمر واقترح انتخاب الجعبري رئيسا للمؤتمر فوافق الجميع لانهم ادركوا ان السيد الجعبري كان معينا من قبل السلطات الاردنية ٠٠٠ [ثم] نهض رئيس المؤتمر والقى كلمة عن حالة فلسطين واخفاق الدول العربية في معالجتها ، ثم انهى كلمته بتقديم المقترحات الموضوعية فوافق عليها الجميع ما عدا رام الله ووفد القدس الذي اقترح زيادة بعض الموائد . وقد قدم مقترحات القدس الدكتور موسى الحسيني فوافق الجميع عليها ولكن عندما قدمت المقررات للحكومة الاردنية خلت من بعض مقترحات القدس وخاصة مادة الاستفتاء الحر » .

وقدر عارف العارف ان عدد الذين حضروا المؤتمر بلغ نحو الف شخص اكثرهم من اللاجئين الذين نزحوا عن ديارهم في فلسطين الى الضفة الشرقية . وقال ان رجال الملك عبد الله والحكام العسكريين « اتخذوا كل ما يمكن من تدابير لنقل المختير والموظفين ، ومن لم يحضر المؤتمر او يؤيده من الموظفين اقالوه من عمله او ارغموه على الاستقالة » (١٥) .

« وبعد ان خطب رؤساء الوفود واستعرضوا مراحل القضية وذكروا جهاد العاملين وصبرهم واخلاصهم ، اتخذ المؤتمر القرارات التالية :

- ١ - يشكر المؤتمر الدول العربية على ما بذلته من جهود وتضحيات ، ويطلب منها جميعا مواصلة القتال لانقاذ فلسطين .
 - ٢ - القول بالوحدة الفلسطينية الاردنية . ويعتبر المؤتمر فلسطين وحدة لا تتجزأ . وكل حل يتنافى مع ذلك لا يعتبر حلا نهائيا .
 - ٣ - لا يمكن للبلاد العربية ان تقاوم الاخطار التي تجابهها فلسطين الا بالوحدة القومية الشاملة . ويجب البدء بتوحيد فلسطين مع شرق الاردن مقدما لوحدة عربية حقيقية .
 - ٤ - يبايع المؤتمر جلالة الملك عبد الله ملكا على فلسطين كلها ، ويحييه ويحيي جيشه الباسل والجيوش العربية التي حاربت ولا تزال ، دفاعا عن فلسطين .
 - ٥ - التشديد بضرورة الاسراع بارجاع اللاجئين الى بلادهم والتعويض عليهم .
 - ٦ - يقترح المؤتمر على جلالة الاشارة بوضع نظام لانتخاب ممثلين شرعيين من عرب فلسطين يستشارون في امورها .
 - ٧ - تبلغ هذه المقررات الى منظمة الامم والجامعة العربية والدول العربية وممثلي الدول الاخرى « (١٦) » .
- وبعد انتهاء المؤتمر ذهب اعضاء الوفود الى بلدة الشونة ، حيث كان الملك عبد الله يقضي فصل الشتاء في قصره المصلى ، وقدموا له المقررات . والقى الشيخ محمد علي الجعبري رئيس المؤتمر كلمة ، طالب في ختامها الملك ، ان يتبنى ما صدر عن المؤتمر من مقررات . فرد عليه الملك عبد الله بقوله « انه يعتبر المقررات منة من المولى عز وجل وانها عبء ثقيل حمله وانه باذل جهده في سبيل اداء هذه الامانة في عنقه حقها . ووعد ان يعرض المقررات على الحكومة لتتخذ بشأنها ما تراه من الاجراءات » (١٧) .
- بعد ذلك ، عرض مجلس الوزراء الاردني مقررات المؤتمر ، التي كانت قد تبلفتها الحكومات الغربية وجامعة الدول العربية وهيئة الامم المتحدة ، ثم اصدر بلاغا جاء فيه : « ان الحكومة الاردنية تقدر حق التقدير رغبة سكان فلسطين الممثلين في مؤتمر اريحا فيما يتعلق بتوحيد البلدين الشقيقين شرق الاردن وفلسطين ، وهي رغبة متفقة تماما مع رغبات الحكومة الاردنية ، وستبذل الى اتخاذ الاجراءات الدستورية لتحقيقها » (١٨) .
- وبالفعل ، اجتمع مجلس الامة الاردني ، في الثالث عشر من كانون الاول ، فاستعرض مقررات مؤتمر اريحا ، وايدت الحكومة في موقفها منها ، ثم اتخذت القرار التالي : « ان مجلس الامة الاردني يرى في قرارات مؤتمر اريحا فيما

يتعلق بتوحيد شرق الاردن وفلسطين تحت تاج جلالة الملك عبد الله ما يحقق ويلائم اهداف شرق الاردن التي تتجه نحو توحيد عربي اوسع نطاقا . وقد رأى مجلس الامة الاردني المبادرة بتنفيذ هذا التوحيد واتخاذ الخطوات الدستورية والدولية اللازمة لهذا التوحيد » (١٩) .

وقبل ان يتخذ مجلس الامة الاردني الخطوات الدستورية لاجراء عملية الضم، يبادر مجلس الوزراء الاردني باتخاذ خطوة عملية ، تشير الى عزم الاردن القاطع على مواصلة اجراءاته التي بدأها منذ وقت مبكر ، وسط معارضة عربية قوية ، ومعارضة فلسطينية جزئية ومقموعة . فلدى اعادة تشكيل الوزارة الاردنية التي كان يرئسها توفيق ابو الهدي ، في السابع من ايار عام ١٩٤٩ ، تم تعيين ثلاثة وزراء فلسطينيين فيها ، هم روجي عبد الهادي وزير للخارجية ، خلوصي الخيري للتجارة والزراعة وموسى ناصر للمواصلات : ثم عين في آب من العام نفسه وزير فلسطيني رابع هو راغب النشاشيبي لوزارة اللاجئين المستحدثة (٢٠) .

الى جانب ذلك ، واصلت الحكومة الاردنية اجراءاتها الادارية المختلفة تمهيدا لعملية الضم القانونية . ففي الفترة التي تلت مؤتمر اريحا اواخر العام ١٩٤٨ ، وحتى تاريخ اجراءات الانتخابات العامة لاختيار مجلس نواب المصنفين، اتخذت الحكومة عدة اجراءات ادارية ، مهدت جميعها لعملية الضم . ويمكن تلخيص أبرز هذه الاجراءات فيما يلي : (٢١) .

١ - الغاء نظام الحكم العسكري الذي كان معمولا به منذ دخول الجيش الاردني الى فلسطين ، واستبداله بنظام الحكم الاداري في اذار ١٩٤٩ ، الذي الغي بموجبه نظام الحكام العسكريين في فلسطين على ان يتولى اعمال الادارة فيها موظفون مدنيون .

٢ - الغاء نظام الحكم الاداري اعتبارا من منتصف كانون الاول عام ١٩٤٩ ، وربط ادارة المنطقة مباشرة بوزير الداخلية الاردني ، حيث اصبح مرجع مديري الدوائر الوزراء المختصون ، وحيث انيطت الصلاحيات التي كان يتمتع بها المندوب السامي بوزير الداخلية ، وسميت فلسطين بموجب هذا القرار « المنطقة الغربية » .

٣ - اعتبار الدينار الاردني وحدة النقد في المملكة الاردنية ، بموجب القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٤٩ الصادر في تموز من العام نفسه ، العملة القانونية ، اعتبارا من الاول من كانون الثاني عام ١٩٥٠ .

٤ - البدء بتحصيل ضريبة الاملاك في « المنطقة الغربية » بموجب ارادة ملكية صدرت في تموز ١٩٤٩ .

٥ - اغلاق القنصلية الاردنية في القدس ، اعتباراً من السادس من تموز عام ١٩٤٩ « بعد ان اصبحت القدس تابعة للادارة الاردنية » .

٦ - ربط دارالاذاعة الفلسطينية بوزارة الخارجية الاردنية ، بموجب قرار لمجلس الوزراء الاردني ، صدر في ايار ١٩٤٩ .

٧ - الغاء اجراءات الجمارك بين الضفتين ، بدءاً من الثاني عشر من كانون الاول ١٩٤٩ .

٨ - تجنيس الفلسطينيين بالجنسية الاردنية ، حيث تمت هذه العملية على مرحلتين . ففي شهر شباط من العام ١٩٤٩ كانت المرحلة الاولى من هذه العملية ، حيث صدر ذيل مؤقت لقانون جوازات السفر رقم ٥ لسنة ١٩٤٢ باسم قانون رقم ١١/١٩٤٩ ، نصت المادة الثانية منه على انه « يجوز لاي شخص عربي فلسطيني يحمل جنسية فلسطينية الاستحصال على جواز سفر اردني بموجب قانون جوازات السفر المؤقت رقم ٥ لسنة ١٩٤٢ » . اما المرحلة الثانية فقد كانت في شهر كانون الاول من العام ١٩٤٩ ، حين صدر « قانون اضافي لقانون الجنسية الاردنية رقم ٥٦ لسنة ١٩٤٩ » حيث نصت المادة الثانية منه على ان « جميع المقيمين عادة عند نفاذ هذا القانون في شرق الاردن او في المنطقه الغربية التي تدار من قبل حكومة المملكة الاردنية الهاشمية ممن يحملون الجنسية الفلسطينية يعتبرون انهم حازوا الجنسية الاردنية ويتمتعون بجميع ما للاردنيين من حقوق ويتحملون ما عليهم من واجبات » .

وبصدور هذه الاجراءات الادارية - السياسية ، كانت عملية الضم الفعلية قد تمت ، قبل ان يعلنها مجلس نواب الضفتين ، الامر الذي مكن رئيس الوزراء الاردني من اصدار بيان في مطلع العام ١٩٥٠ يعلن فيه « بمناسبة رفع الحواجز فيما بين الضفتين الشرقية والغربية من المملكة الاردنية الهاشمية ، اصبح لا مجال لاعتبار البلاد الواقعة في الضفة الغربية بلاداً اجنبية (٠٠٠) وتعتبر البلاد الواقعة في الضفتين المذكورتين وحدة واحدة » .

وقبل ان ينصرم العام ١٩٤٩ ، صدرت ارادة ملكية بحل مجلس النواب الاردني ، اعتباراً من الاول من كانون الثاني عام ١٩٥٠ ، تمهيداً لاجراء انتخابات جديدة « تشمل الضفتين » . وعُدل قانون الانتخابات «فضعف عدد اعضاء مجلس النواب وعدد اعضاء مجلس الاعيان ، وعين يوم ١١ نيسان موعداً لانتخاب اعضاء المجلس النيابي الجديد » (٢٢) .

ولدى اجراء عملية الانتخابات ، كانت الاجواء السياسية تشير الى ان هذه هي اخر خطوات عملية الضم ، خاصة وان كافة الاجراءات الادارية - السياسية ، التي صدرت خلال العام ١٩٤٩ ، كانت قد مهدت الطريق امام تقنين عملية الضم

المنظورة * ومع ذلك فقد تزامم خمسة وستون شخصا من ابناء منطقة الضفة الغربية ، على العشرين مقعدا من مقاعد مجلس النواب المخصصة لهم في البرلمان الاردني المنتظر *

وبنتيجة الانتخابات تلك ، اعلن في العشرين من نيسان عن تشكيل مجلس النواب الذي وزع مناصفة بين ابناء الضفتين * وكانت نتيجة الانتخابات في الضفة الغربية ، فوز عشرين نائبا توزعوا على سبعة اقصية على الشكل التالي : (٢٣) *

١ - قضاء القدس : عبد الله نعواس ، كامل عريقات ، انور نسيبة *

٢ - قضاء بيت لحم ، : توفيق قطان ، عبد الفتاح درويش *

٣ - قضاء الخليل : عبد الله بشير عمرو ، رشاد الخطيب ، رشاد سودي سعيد العزة *

٤ - قضاء نابلس : قدرى طوقسان ، حكمت المصري ، مصطفى بشناق ، عبد المجيد أبو حجلة *

٥ - قضاء جنين : عبد الرحيم جرار ، تحسين عبد الهادي *

٦ - قضاء طولكرم : كمال حنون ، حافظ الحمد الله *

٧ - قضاء رام الله : موسى ناصر ، خلوصي الخيري ، عبد الله الريحاوي *

وما ان التأم مجلس الامة الاردني الذي افتتحه الملك عبد الله ، والمكون من مجلسي نواب واعيان جديدين ، في الرابع والعشرين من نيسان عام ١٩٥٠ ، تقدمت الحكومة الاردنية بمشروع قرار الوحدة بين الضفتين ، فوافق عليه المجلس بصيغته ، وقرر رفعه الى الملك * وقد نص القرار على ما يلي : « تأكيداً لثقة الامة واعترافاً بما لحضرة صاحب الجلالة عبد الله بن الحسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية من فضل الجهاد في سبيل تحقيق الاماني القومية ، واستناداً الى حق تقرير المصير ، والى واقع ضفتي (الاردن) الشرقية والغربية ووحدهما القومية والطبيعية والجغرافية ، وضرورات مصالحيهما المشتركة ومجالهما الحيوي ، يقرر مجلس الامة الاردني الممثل للضفتين في هذا اليوم الواقع في (٧ رجب سنة ١٣٦٩ الموافق لتاريخ ٢٤ نيسان سنة ١٩٥٠) ويعلن ما يأتي :

اولاً : تأييد الوحدة التامة بين ضفتي الاردن الشرقية والغربية واجماعهما في دولة واحدة في (المملكة الاردنية الهاشمية) وعلى رأسها حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله بن الحسين المعظم وذلك على اساس الحكم النيابي الدستوري والتساوي في الحقوق والواجبات بين المواطنين جميعاً *

ثانياً : تأكيد المحافظة على كامل الحقوق العربية في (فلسطين) والدفاع عن تلك الحقوق بكل الوسائل المشروعة وبملاء الحق وعدم المساس بالتسوية النهائية لقضيتها العادلة في نطاق الاماني القومية والتعاون العربي والعدالة الدولية .

ثالثاً : رفع هذا القرار الصادر عن مجلس الامة بهيئته : الاعيان والنواب ، الممثل لضفتي الاردن الى حضرة صاحب الجلالة المعظم واعتباره نافذاً حال اقترانه بالتصديق الملكي السامي .

رابعاً : اعلان وتنفيذ هذا القرار من قبل حكومة المملكة الاردنية الهاشمية حال اقترانه بالتصديق الملكي السامي وتبليغه الى الدول العربية الشقيقة والدول الاجنبية الصديقة بالطرق الدبلوماسية المرعية « (٢٤) .

وعلى اثر صدور هذا القرار ، قام اعضاء المجلسين ، بعد ظهر اليوم نفسه بحمل « وثيقة القرار التاريخي بوحدة الضفتين الى قصر رغديان وعرضوها على جلالة الملك . فقال لهم : اشكر لمجلس الامة ثقته . اما وقد صدر القرار ، فلا يسعني الا قبول ارادة الامة . وتم التوقيع في الساعة الخامسة بين هتاف الاعيان والنواب . وايدانا باكتساب هذا القرار صفته التنفيذية اطلقت الدفاع احدى وعشرين طلقة ، ثم تولى وزير الخارجية تبليغه الى الدول العربية الشقيقة والدول الاجنبية الصديقة « (٢٥) .

الموقف الفلسطيني

بتصديق الملك عبد الله على قرار مجلس الامة الاردني ، انتهت آخر اجراءات الضم العملية والقانونية ، للمنطقة التي دخلها الجيش الاردني في فلسطين . واصبحت تعرف فيما بعد باسم « الضفة الغربية » . ودخلت المسألة الكيانية الفلسطينية بعد ذلك كله ، في طور من الركود الكامل ، جاء نتيجة عاملين اساسيين هما :

اولاً : عدم احتفاظ الاجزاء التي لم تصلها يد الحركة الصهيونية عام ١٩٤٨ ، بمدلول التسمية الفلسطينية . حيث اخذ بعض فلسطين الوسطى والشرقية ، اسم « الضفة الغربية لنهر الاردن » ، واخذ بعض المنطقة الجنوبية من فلسطين اسم « قطاع غزة » .

ثانياً : عدم احتفاظ الجزء الاكبر من الشعب الفلسطيني ، بهويته الخاصة . ويستوي في ذلك الفلسطينيون الذين بقوا في ديارهم او اقاموا في الضفة الغربية ، واولئك الذين هاجروا منها الى الضفة الشرقية .

ونجم عن هذين العاملين الهامين وتأسست عليهما ، اوضاع قانونية وسياسية

جديدة ، حكمت الفلسطينيين وتطورهم الكياني سنوات طويلة • وفوق ذلك كله ، أدت الاوضاع الجديدة هذه الى تكييف فلسطيني مع الواقع بكل معطياته وافرازاته • فغابت الحركة الوطنية الفلسطينية ، وفقدت سماتها الخاصة ، وفقد معها البرنامج الوطني الفلسطيني الخاص والمتميز •

ولكن كيف استجاب الفلسطينيون الى واقعهم الجديد وكيف تكييفوا معه ؟ ثم كيف جبهوا عملية الضم تلك ؟ وكيف كانت مواقف الاطراف الاخرى المعنية والمتأثرة بشكل او باخر ، من جراء الخطوة الاردنية ؟

فيما يتعلق بـ « الاستجابة » الفلسطينية لعملية الضم ، فان وقائع الاحداث التي امتدت طوال الفترة اللاحقة على دخول الجيوش العربية الى فلسطين في منتصف ايار عام ١٩٤٨ ، تشير الى محدودية تلك الاستجابة او عدم شموليتها • فهي قد اشتملت فقط على فلسطيني الضفة الغربية والملاجئين اليها • كما شملت كذلك الفلسطينيين الذين لجأوا الى الضفة الشرقية ، واعدادا قليلة اخرى من الفلسطينيين في الاقطار العربية المجاورة • وبالطبع ، فانه لا يمكن التهوين من حجم وفاعلية ومركزية هؤلاء جميعا ، في المجرى الاساسي للتطور الكياني الفلسطيني •

وليس من الصعب فهم عملية الاستجابة الفلسطينية تلك ، لواقعة الضم ، في ظروف النكبة الكبرى ومعطياتها السياسية والاجتماعية والجغرافية والعسكرية ، بقدر الصعوبة التي يمكن رؤيتها واستيعابها الان ، بعد سلسلة من التطورات الكيانية الفلسطينية على امتداد العشرين سنة الماضية ، وفي ظل معطيات النهوض الوطني الفلسطيني الراهنة ، المتمسكة بشعارات الاستقلال الوطني •

ولذلك ، فان استعادة المعطيات الفلسطينية التي واكبت عملية الضم لا تمكن الباحث ، القول بانه كانت هناك عملية مجابهة فلسطينية للاجراءات الاردنية حيال الضفة الغربية ، وان ما حدث على هذا الصعيد ، يمكن اعتباره اعتراضات جزئية ومحدودة فقط • وقد اقتضت سجاية عملية الضم ، في نطاق شروط غير مكتملة وعلى قاعدة سياسية غير متكافئة ، مع حكومة عموم فلسطين برعاية الهيئة العليا •

وفي نطاق عملية الاعتراض تلك ، فاننا نجد ابرز تعبيراتها في الموقف الذي اتخذه الشيوعيون ، من عملية اجراءات الانتخابات النيابية لبرلمان الضفتين • فقد وصفت قرارات اللجنة المركزية لعصبة التحرر الوطني (التي اتخذتها عشية اعلانها عن قيام الحزب الشيوعي الاردني في اواسط العام ١٩٥٠) باسهاب ، مظاهر الاعتراضات « ومقاومة الجماهير الشعبية للمحتلين الانكلو - هاشميين في النضال البطولي لاحباط مؤامرة الانتخابات الانكلو - هاشمية ضد المؤامرة التي استهدفت تزييف ارادة الشعب العربي الفلسطيني لاضفاء صفة شرعية على

الحاق القسم العربي الفلسطيني بالمستعمرة البريطانية شرق الاردن » . وذكرت قرارات العصبة انه في الحادي والثلاثين من اذار عام ١٩٥٠ « اي قبل جوعد الانتخابات باسبوع ، قامت في نابلس مظاهرة شعبية جبارة بقيادة حزبنا اشترك فيها حوالي اربعة الاف شخص ، اعلنت فيها الجماهير الشعبية مقاومتها للاحاق وطنها بالمستعمرة البريطانية شرق الاردن ، كما اعلنت عن تصميمها على مواصلة النضال لتحرير وطنها من نير المحتلين واقامة دولتها الديمقراطية المستقلة والصديقة للشعب اليهودي . وقد لجأت سلطات الاحتلال [الاردنية] الى قمع مقاومة الجماهير الشعبية لهذه المؤامرة بوحشية وفضاعة متناهيتين ، فقد اعتقلت مئات الشباب وتكثرت بهم وساقطت اكثر من ثلاثين شابا منهم ، من نابلس وقضائها ، بعد ان ربطتهم جميعا في حبل وأخذ متصل ، من نابلس الى عمان مشيا على الاقدام وتحت الضرب الوحشي مانعة عنهم الطعام والماء . وقد استشهد في اثناء الطريق الشاب الديمقراطي رويحي زيد الكيلاني ، كما اشرف عدد من الاحرار على الموت . وقد جيء بقوات كبيرة من الجيش العربي المسمى فلسطين لقمع كل حركة تقوم بها الجماهير واعلنت في انحاء البلاد حالة الطوارئ » . ووصفت العصبة عملية الانتخابات ذاتها ، فقالت انه « في ظل حالة الطوارئ وتحت الارهاب الوحشي واعتقال مئات الشباب اجرت سلطات الاحتلال عملية الانتخابات ، وكان الجنود والشرطة وجميع عملاء الاستعمار وجواسيسه يرغمون الجماهير على الذهاب الى صناديق الاقتراع . ولكن على الرغم من جميع اساليب الارهاب والقمع الوحشية التي اتبعتها السلطات المحتلة قاطعت الجماهير هذه المؤامرة وافشلتها ، اذ لم يشترك في الانتخابات اكثر من ٢٠ بالمائة من الذين لهم حق الانتخاب . وقد وجد داخل صناديق الاقتراع مئات البطاقات اما بيضاء او مكتوب عليها شعارات ضد الاستعمار وتابعه الملك عبد الله » . وقالت العصبة كذلك انه « كان من بين الموافقين على ذلك « نواب جماعة البعث » [الاقواس في الاصل] . هذه الجماعة التي قامت بدور تخريري كبير في نضال الجماهير لاحباط هذه المؤامرة ، اذ تولت هي الترويج للمؤامرة تحت ستار مقاومة الملك عبد الله والاستعمار البريطاني ، وكانت تزعم انها لن توافق على المعاهدة العسكرية الانكلو - هاشمية » (٢٦) .

وياستثناء ذلك ، فان الباحث لا يعثر على موقف له مدلوله الاعتراضي الجاد، بل انه يجد بعض المواطنين الفلسطينيين ، المشهود لهم بوطنيتهم ، قد اخذوا بالاستجابة للامر الواقع ، والمطالبة بتطويره ودفعه الى الامام ، بعد ان قبلوا به وسلموا على مضمض . فقد كتب كمال ناصر ، احد الاعضاء المؤسسين لحزب البعث العربي الاشتراكي في الاردن ، في مجلته التي كانت تصدر في ذلك الوقت باسم « الجيل الجديد » ، مقالا عشية الانتخابات تلك ، يقول فيه : « وزعت في البلاد خلال الاسابيع الاخيرة منشورات سوداء خطيرة تدعو دعوة مشبوهة الى

مقاطعة الانتخابات النيابية في البلد . ولم تقتصر هذه المناشير على الدعوة الى المقاطعة وانما تعدتها الى التهديد والوعيد (٠٠٠) هم يقولون ان القضية لم تنته بعد وان دخولنا المعركة النيابية معناه الاعتراف بالامر الواقع في البلاد وان فلسطين بهذا تكون قد ضاعت للابد . وانا اقول هل نقف مكتوفي الايدي لتحل قضيتنا الايام ، وهل غيرنا يتصرف بشؤوننا وقد نخسر بذلك كثيرا (٠٠٠) وهل دخولنا البرلمان يعني سنسلم بقية البلاد ؟ (٠٠٠) ان دخول عناصر قوية الى البرلمان على اكتاف الشعب معناه ان الشعب له حق تقرير مصيره ومصير بلاده ونحن ندخل على هذا الاساس لنعرف ماذا يدور من حولنا (٠٠٠) ان دخولنا مجلس النيابة معناه اننا سنشترك في تكييف المجتمع الذي نعيش فيه ، فان استطعنا ذلك وهو بالامكان بقينا ، والا فلا شيء يقوى على العمل ضد رغبتنا نحن اهل البلد (٠٠٠) دعوني اطرق الموضوع من ناحية ثانية (٠٠٠) ان الانتخابات في حد ذاتها امر واقع ولا بد منها . ولنفرض جدلا اننا لا نرضى عنها ولا نريدها ، ومع ذلك فالانتخابات ستجرى ان شئنا ام ابينا ، وفي هذه الحالة هل نترك الميدان للصعاليك تصول وتجول وتتصرف بأمر الشعب عن غير فهم او معرفة ، ام نحاول ابراز عناصر قوية مخلصه طيبة نستفيد منها ونستطيع مواجهة التيار « (٢٧) » .

هذه هي اذن المعادلة الصعبة التي حاول القوميون الفلسطينيون حلها ، عبر الحوار الذي دار بين الوطنيين حول الموقف من اخر اجراءات الضم العملية والقانونية . والعبرة الاساسية التي يمكن استخلاصها من ذلك الحوار هي ، انه في الوقت الذي اعترض فيه بعض الفلسطينيين على عملية الضم ، استنادا الى اعتبارات ومبررات وطنية ، فان البعض الاخر منهم ، قبل بعملية الضم وسلم بها ، استنادا الى اعتبارات ومبررات وطنية كذلك . وما مقالة كمال ناصر وموقف الشيوعيين الانف الذكر الا تعبيراً ملموساً عن اتجاهي أطراف الحوار .

واذا كان هذا هو حال الفلسطينيين ازاء عملية تتويج الضم ، فانه يمكن القول بان الموقف الفلسطيني ازاء اولى واهم خطوات الضم ، لم يكن متباينا عما كان عليه الامر في اخر خطواته . فعندما اخذت الحكومة الاردنية بالاعداد لمؤتمر اريحا اواخر العام ١٩٤٨ ، واوزت الى الحكام العسكريين الاردنيين في فلسطين ، بالعمل على انجاح المؤتمر ، كان الاجتهاد الفلسطيني الوطني ، منسجما مع ما توصل اليه الوطنيون الفلسطينيون في اوائل العام ١٩٥٠ .

فقد ذكر عبد الله المتل ، الحاكم العسكري للقدس ، في مذكراته ، انه عندما تبلغ الامر بالعمل على انجاح المؤتمر المزمع اجتمع الى « نخبة من الشباب ورجال القدس المخلصين للوطن لا لعمان ، واطلعمهم على نوايا عمان بشأن المؤتمر . وبعد ان تبادلنا الاراء اقر الجميع ان يسافر عن القدس وقد ينتخب لخائيتين : الاولى ، للمتظاهر بان القدس لم تشذ عن امر عمان ، والثانية ليحاول

هذا الوفد التاثير في المؤتمر بادخال بعض المواد في المقررات . وقد انتخب الوفد برئاسة الدكتور موسى عبد الله الحسيني ومن جملة الاعضاء السيد علي الدجاني والاستاذ يحيى حمودة . وكان انتخاب الدكتور موسى الحسيني مقصودا لاقتناع الملك وحكومته بأن احد اقطاب الحسينيين قد حضر المؤتمر واشترك في اعلان البيعة [التشديد من عندنا] ، وبهذه الطريقة تضمن سكوت جلالتة عن قوات الجهاد المقدس ومحاولاته العديدة للفتك بها ، « (٢٨) » .

وهكذا ، فانه من الممكن القول ، انه لم تحدث عملية مجابهة فلسطينية لخطوة الضم ذاتها ، وانما حدثت اعتراضات جزئية ومتفرقة ، لم تستطع احراز اجماع فلسطيني حولها ، بحكم عوامل موضوعية عديدة . والافما معنى ان يتنافس خمسة وستون مرشحا على عشرين مقعدا من المقاعد المخصصة لأول مجلس نيابي للضفتين ، وما معنى ممارسة الحكومة الاردنية لضغوطاتها من اجل الحيلولة دون اقدام بعض المرشحين المعروفين بوطنيتهم على ترشيح انفسهم للانتخابات ، كما حدث عندما تدخل الشيخ محمد علي الجعبري « تدخل مباشر » في الانتخابات النيابية ١٠٠٠ واستعمل الضغط في اكثر من مناسبة ضد المحامي الشاب عبد الخالق يغمور « (٢٩) » .

وفي اعتقادنا ان جذر عملية التسليم بخطوة الضم ، نجم في ذلك الفترة عن مجموعة من العوامل ، في طليعتها عدم تجذر الوعي والمفهوم الكياني لدى الفلسطينيين ، الذين لم يمارسوا في تاريخهم الحديث ، حكمهم لانفسهم . وبالتالي فانهم عندما سلموا بالاجراءات الاردنية ، لم يكن يساورهم الشعور بانهم مقدمون على التنازل عن تجربة كيانية منفصلة ، لها تراثها الاستقلالي ، ولها امتيازاتها السلطوية المادية منها والادبية . والى جانب ذلك ، فلقد كانت معركة عروبة الارض الفلسطينية ، تتقدم على غيرها من المعارك . ذلك ان مؤتمر اريحا وما تلاه من اجراءات اردنية ، قد جاء في سياق اجتياح القوات الاسرائيلية لمنطقة النقب ، ومحاصرة القوات المصرية وامتداد الرقعة المحتلة من فلسطين . وكان من الطبيعي في هذه الحالة ، ان ينصرف الاهتمام الفلسطيني نحو العمل على وقف التقدم الاسرائيلي ، اكثر منه على مستقبل الاوضاع القانونية للفلسطينيين . وقد ضاعف من خطورة الحالة في فلسطين ، ابان فترة الضم ، وازدياد عدد اللاجئين واشتداد حالة الفقر والاضطراب الاجتماعي ، في الضفة الغربية على وجه التحديد .

فكان من الطبيعي والحالة هذه ، الا تجد الاجراءات الاردنية نحو الضفة الغربية ، مجابهة شعبية كافية لوقفها عند حدود معينة او احباطها نهائيا . ولذلك كله ، لم يظهر لدى الفلسطينيين المقيمين في الضفة الغربية ، سوى اعتراضات جزئية ، لم تشكل في نهاية المطاف ، قيادا على حرية التصرف الاردني بمستقبل الشعب الفلسطيني وبمستقبل ارضه . واذا كانت العبرة بالنتائج ، فان انخراط

الفلسطينيين في قاعدة المجتمع الاردني ، فيما بعد ، واسهامهم في عملية تطوره ونموه الاقتصادي والاجتماعي ، واندماجهم في حركته الوطنية ونضالهم تحت شعاراتهم جميعا ، يؤكد ان الفلسطينيين ، بحكم المقدمات المشار اليها ، لم يجابهوا عملية الضم ذاتها ، وان كانوا قد اشتركوا مع اشقائهم الاردنيين ، طوال السنوات اللاحقة في مجابهة سياسات الحكم الاردني ذاته .

وفي اطار كل ما تقدم ، فانه يمكن الاشارة الى حالة مجابهة فلسطينية واحدة ، لعملية الضم الاردني هذه . الا ان هذه « المجابهة » ، كانت تفتقد الشروط الوافية ، لتصعيدها والوصول الى غاياتها المرجوة . ذلك ان حكومة عموم فلسطين ومن خلفها الهيئة العربية العليا ، لم تكن في موقف يسمح لها بخلق شروط المجابهة ، سواء على الصعيد الذاتي حيث كانت رموزها السياسية البارزة خارج فلسطين وبعيدة عن صفوف الجماهير الفلسطينية ، وحيث كانت بنتا شرعية للوضع العربي المحكوم بالعجز والتمزق ، والمرتهن الى شبكة علاقات دولية في غير مصلحة تقدم العرب ووحدتهم .

لذلك كله ، لم تتمكن حكومة عموم فلسطين من دعوة مجلس الجامعة العربية للنظر في الاجراء الاردني ، حيث نابت عنها الحكومة المصرية . كما لم تتمكن الهيئة العربية العليا من عمل اي شيء سوى اصدار بيان بهذه المناسبة . وكان البيان ، الذي حددت فيه الهيئة موقفها من الاجراء الاردني ، قد ذكر : « ان هذه الانتخابات الصورية التي تعتزم السلطة الاردنية اجراءها في فلسطين ، ما هي الا تنفيذ للمؤامرة التي حاكتها السياسية البريطانية لتصفية قضية فلسطين تصفية نهائية واعادة ما بقي من فلسطين تحت نير استعمارها عن طريق شرق الاردن ، والتخلي عن القسم الاخر لليهود لينشئوا فيه دولة اسرائيل (١٩٤٧) ثم ان البرلمان الذي تدعو السلطة الاردنية اهل فلسطين الى دخوله ليس الا برلمانا سوريا فريدا في بابه لا يقوم على اساس تمثيلي صحيح ولا يتمتع بأي حق من حقوق البرلمانات في العالم ، فالوزارة غير مسؤولة امامه ولا يملك حق نزع الثقة منها ولا الاشراف على شيء من اعمالها . وما الانتخابات التي ستجريها حكومة شرق الاردن في القسم العربي من فلسطين (١٩٤٧) الا انتخابات باطلة لانها تقوم على تزيف ارادة الشعب وانتزاع الصفة التمثيلية منه بأساليب الضغط والاكراه في اقسى الظروف واشدها » (٣٠) .

ومن الملاحظ ان بيان الهيئة العربية هذا ، يشير من جملة اشاراته ، الى عدم اكتمال الوعي الكياني الفلسطيني بشكل عام . فعوضا عن التذكير بخطورة الاجراء الاردني على مستقبل الكيان الفلسطيني ، ومدى ما سيلحق بالاستقلال الفلسطيني من مخاطر كبيرة ، والتشديد على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ، وبناء مستقبله السياسي بحرية ، جرى التركيز في بيان الهيئة على

صورية الانتخابات ، وعلى عدم قدرة البرلمان الاردني على مساءلة الحكومة .
ومع ذلك فان محاكمتنا النقدية لبيان الهيئة العربية وغيره من البيانات
والمواقف ، تتم الان في ظروف اكتمال الوعي الكياني الفلسطيني ، وبعد حصيلة
من التجارب القاسية التي مر بها الشعب الفلسطيني . ولذلك فان محاكمتنا هذه
تسودها روح تعسفية ، حيث لا يمكن الحكم بمقاييس الحاضر على مجموع
خبرات وتجارب ومواقف الماضي ، بالمقاييس ذاتها . ولذلك ، فان وعينا على هذه
الحقيقة ، هو الذي يمكننا من القول بأن الفلسطينيين ، في ذلك الوقت ، لم
يجابها خطوات المضم الاردنية ، لعدم تجذر الوعي الكياني لديهم ، ولنقص في
التجربة السياسية ، ولرورهم « في اقسى الظروف واشدها » كما ذكر بيان
الهيئة العربية العليا .

موقف الجامعة العربية

بدأت الجامعة العربية في التداول بشأن اقامة ممثليه فلسطينية ، في الاجتماع
الذي عقدته اللجنة السياسية التابعة للجامعة ، خلال شهر ايلول عام ١٩٤٨ ،
وكان حادي الجامعة في ذلك ، اقتراب موعد انعقاد الجمعية العامة للامم المتحدة
في باريس اوائل العام ١٩٤٩ . واستقر رأي الدول العربية ، على ضرورة تقديم
ممثلين لحكومة عربية فلسطينية امام الجمعية العامة ، خاصة وان الوسيط الدولي
الكونت برنادوت ، كان قد اشار في تقرير رفعه الى المنظمة الدولية ، الى انه
لم تبدر اية بادرة تدل على رغبة في انشاء حكومة عربية فلسطينية ، في منطقة
التقسيم المخصصة للعرب ، اسوة بما اقدم عليه اليهود .

الا ان ممثلي الحكومة الاردنية ، وقفوا في اللجنة السياسية معترضين على
هذا التوجه العربي . وبالرغم من ذلك وافقت اللجنة السياسية على قرارها هذا ،
واوفدت رياض الصلح رئيس وزراء لبنان الى الملك عبد الله في عمان ، لتهدئته
واقناعه بالفكرة التي وافقت عليها الدول العربية ، بما فيها حكومة المملكة
العراقية . غير ان الملك عبد الله ظل على موقفه ، الامر الذي دفع الجامعة
العربية الى التراجع عن موقفها السابق ، حيث اكتفت باقرار وجهة الفكرة
ومشروعيتها وضرورتها وانها حق طبيعي لاهل فلسطين ، وقررت ان تنفيذهما
منوط بارادتهم ورغبتهم ، فاذا نفذوا اعترفت الحكومات العربية بها وساعدتها
ماديا وادبيا .

على هدى الموقف العربي هذا ، اعلن عن تشكيل حكومة عموم فلسطين في
الثالث والعشرين من شهر ايلول ذاته ، فرد الملك عبد الله على ذلك ، بعقد
مؤتمري عمان واريجا قبل ان ينصرم العام ١٩٤٨ ، مكرسا بذلك سياسته تجاه

المناطق التي كان يتموضع فيها الجيش الاردني في فلسطين * وبذلك ، تتالت ردود الفعل العربية المناهضة لسياسة المضم ، داخل الجامعة العربية وخارجها . وفي اطار ردود الفعل العربية هذه ، كان مرقف الحكومة المصرية اشدها اعتراضاً ، خاصة وان الاجراءات الاردنية ، جاءت في اعقاب تطوير الموقف العسكري في النقب لغير مصلحة الجيش المصري وتوقف الجيشين الاردني والعراقي ، اللذين كانا تحت امرة الملك عبد الله ، عن تقديم المساعدة للجيش الذي حوصر في نهاية المطاف ومنع عنه الامداد والتموين .

فعلى اثر انعقاد مؤتمر اريحا استدعى رئيس الديوان الملكي المصري ممثلي الحكومات العربية في القاهرة ، وابلغهم رسالة شفوية من الملك فاروق جاء فيها « ان كلمة الدول العربية مجمعة على تحرير فلسطين لاهلها وان الجيوش العربية قد نهضت بهذه الرسالة السياسية في ظل عهد واضح المعالم والحدود وقطعته على نفسها (٠٠٠) ان الملك تلقى انباء تفيد ان مؤتمرا عقد في اريحا وشهده اللاجئين وقد اتخذ هؤلاء المجتمعون قرارات طالبوا فيها بضم فلسطين الى مملكة الاردن (٠٠٠) وان الذين شهدوا المؤتمر هم قلة بالنسبة لمجموع عرب فلسطين الموزعين بين الاقطار العربية والباقيين في فلسطين وانهم ليسوا في وضع وظروف تمكنهم من ابداء ارائهم بحرية واختيار كاملين » * وتدرد بيان الملك بالمؤتمر والمؤتمرين ، وقال ان عملهم « استبداد بالاكثرية ، وقد اهملوا رأي الدول العربية في حين انهم يطالبونها بمواصلة تحرير فلسطين ، وان مصر لم تضح بدماء ابنائها ليلقى بمستقبل فلسطين بين ايدي المجتمعين في اريحا » (٣١) .

ومن جهة اخرى ، ندد عبد الرحمن عزام الامين العام للجامعة العربية بمؤتمر اريحا ، واعلن رفضه لقراراته ، وانكر حقه بالتكلم باسم الشعب الفلسطيني * كما اصدرت « جماعة كبار العلماء وعلماء الازهر » بيانا نددت فيه بمؤتمر اريحا ، ووصفته بانها « تمثيل خيالي ووليد اكراه افراد مسهم الضرر والبأساء ولا يعبر عن رأي العرب والدول العربية » * وتبع ذلك موجة من الاحتجاجات المصرية ، برزت في العديد من البيانات والبرقيات والتعليقات التي اصدرتها هيئات وشخصيات وصحف مصرية « ثم لم تلبث ان شاركتها سورية في ذلك » (٣٢) .

وقد حمل هذا التباين في مواقف الدول العربية ، العراق ثم سوريا فيما بعد على القيام بمسعى وساطة مع الملك عبد الله * فوصل في تلك الاثناء الى عمان ، وقد عراقي مؤلف من نوري السعيد وجميل المدفعي « فادت هذه المساعي السسى اقناع الملك بتأجيل الخطوة حيث نشر تصريح عن لسانه يعلن فيه رغبته في مواصلة التكتاف مع الدول العربية ، وموافقته على التريث في الخطوة النهائية » * ثم اعلن توفيق ابو الهدي رئيس الوزراء الاردني في مؤتمر صحافي « ان حكومته

قررت عدم تنفيذ قرارها وقرار البرلمان بتبني قرارات مؤتمر اريحا في الوقت الحاضر مع اتفاق هذه القرارات مع سياسة الحكومة الاردنية كل الاتفاق» (٣٣) .

وكان من نتيجة الموقف الاردني الاخير ، عدول الدول العربية بدورها ، عن دعم حكومة عموم فلسطين ، التي كانت قد دعيت في الثلاثين من تشرين الاول عام ١٩٤٨ ، الى اجتماع مجلس الجامعة وحضرها رئيسها ووزير خارجيتها احمد حلمي عبد الباقي بصفته هذه .

وكانت تلك الدعوة ، هي اخر مرة يحضر فيها عبد الباقي مجلس الجامعة بصفته رئيسا للحكومة الفلسطينية ، حيث اخذ حضوره الملاحق فيما بعد ، صفة ممثل فلسطين لدى الجامعة العربية فقط .

وطوال الفترة التي انقضت على عقد مؤتمر اريحا وحتى موعد الاعلان عن ضم الضفة الغربية رسميا الى الاردن ، في نيسان ١٩٥٠ ، لم يصدر اي موقف رسمي لاي من الدول العربية تجاه الاجراءات العملية والقانونية التي كانت تمهد بها الحكومة الاردنية ، لعملية الاعلان عن الخطوة الاخيرة .

وهكذا ، فان ردود الفعل العربية ، تزامنت مرة اخرى ، مع الاعلان الاردني عن حل مجلس النواب الاردني ، تمهيدا لاجراء انتخابات نيابية في الضفتين ، اوائل العام ١٩٥٠ . فدعي مجلس الجامعة الى عقد دورة خاصة لبحث الموقف ، كما دعي الاردن الى ارسال وفده لشرح حقيقة الامر . فاعلن الاردن عن تشكيل وفد حكومي ، الا انه عدل عن ارساله في اخر لحظة ، واكتفى بوزيره المفوض لدى القاهرة ، الذي قدم الى مجلس الجامعة نسخة عن بريقة بعث بها ابو الهدى الى وزير الخارجية المصرية ، جاء فيها ان الاردن لن يجري صلحا او تسوية ولن يبرم اي معاهدة مع اسرائيل . وقال ان حكومته التي تشرف على اجراء الانتخابات « تصرح بانها لن تعمل اي شيء الى ان تستقيل بعد الانتهاء من الانتخابات النيابية في منتصف شهر ابريل (نيسان) » (٣٤) .

وبالرغم من شدة وضوح الفقرة الاخيرة ، في رسالة ابو الهدى التي عرضت على مجلس الجامعة ، فان الاخير لم يتخذ موقفا ازاء عزم الحكومة الاردنية الواضح ، على اجراء عملية الضم في وقت لاحق . وانتظرت القضية هذه ، موعد الدورة العادية لمجلس الجامعة ، المقرر عقده في نيسان ١٩٥٠ ، حيث تقرر احالة المسألة الى اللجنة السياسية .

وبالفعل ، اجتمعت اللجنة السياسية واصدرت في الثالث عشر من نيسان قرارا ، نال اجماع مجلس دول الجامعة ، باستثناء المندوب الاردني ، الذي سجل مخالفته له ، كما اعلن انه سجلها كذلك في اللجنة السياسية . وقد نص القرار على ما يلي : « نظر المجلس في موقف الدول العربية من المسألة الفلسطينية في

وضعها الراهن وقرر بالاجماع فيما عدا مندوب المملكة الاردنية الهاشمية الاتي :

اولا : تأكيد القرار الذي اتخذته اللجنة السياسية باجماع الدول الاعضاء في ١٢ ابريل (نيسان) سنة ١٩٤٨ وهو القرار الذي ينص على دخول الجيوش العربية فلسطين لانقاذها يجب ان ينظر اليه كتدبير مؤقت خال من كل صفة مسن صفات الاحتلال والتجزئة لفلسطين ، وانه بعد اتمام تحريرها تسلم الى اصحابها ليحكموها كما يريدون .

ثانيا : اعتبار هذا القرار نافذا ومعبرا عن السياسة الحالية للدول العربية في هذا الشأن .

ثالثا : اعتبار هذا القرار نافذا ومعبرا عن السياسة الحالية للدول العربية ولاحكام ميثاق جامعة الدول العربية وذلك وفقا للفقرة الاولى من المادة الثانية من الميثاق والملحق الخاص بفلسطين .

رابعا : عند وقوع هذا الاخلال تدعى اللجنة السياسية للاجتماع واتخاذ ما يلزم من اجراء وفقا لاحكام الميثاق « (٣٥) » .

ومع ان هذا القرار جاء بعد يومين فقط ، على تاريخ اجراء اول انتخابات عامة لمجلس نيابي يمثل ضفتي نهر الاردن ، فان الجامعة لم تستطع مرة اخرى ، اتخاذ موقف متقدم على التذكير بسياسات الجامعة العربية ازاء فلسطين .

ورد الملك عبد الله مرة اخرى على قرار الجامعة العربية ، الذي اتخذ وسط حملات صحافية ومطالبات بفصل الاردن عن الجامعة ، بقيامه بجولة في مناطق الضفة الغربية عشية اجتماع برلمان الضفتين في الرابع والعشرين من نيسان ، والقى كلمة في الخليل اكد فيها عن قرب اعلان الضم دستوريا ، « وندد بالجامعة العربية لتجاهلها لوقائع الامور » . وقال انه لن يبالي ، « واذا كانوا يتوعدون الاردن الفصل فمرحبا به في سبيل توحيد البلاد » (٣٦) . ثم اجتمع البرلمان في التاريخ المحدد واصدر قراره الذي صادق عليه الملك عبد الله بعد ظهر اليوم نفسه .

بعد هذا الاجراء ، الذي كان تتويجا لسلسلة اجراءات الضم السابقة ، تحركت الجامعة العربية ، وسط مظاهر غضب عربية متفاوتة ، واتخذت قرارا بفصل الاردن من عضويتها . وكانت الحكومة المصرية ، التي عاد الى رئاستها مصطفى النحاس في ذلك الوقت ، اشد الحكومات العربية « حنقا وغضبا » ، فدعت اللجنة السياسية للجامعة ، الى الاجتماع وفقا لقرارها الذي اتخذته في الثالث عشر من نيسان . وبالفعل فقد اجتمعت اللجنة في الحادي عشر من ايار ، بحضور وفد اردني ، جاء « للاقناع والتبرير والتهديئة » . وقد بذل هذا الوفد جهودا عديدة على هذا الصعيد ، بمؤازرة من الوفد العراقي الذي قال رئيسه ان

المصلحة تقضي بتفادي انهيار الجامعة باقصاء الاردن عنها . الا ان الوفد المصري الذي كان برئاسة مصطفى النحاس ، ظل متشددا في وجوب اتخاذ اجراء عقابي ضد الاردن ، وقد أزرقته في ذلك غالبية الوفود العربية . وهكذا صدر في الخامس عشر من ايار عام ١٩٥٠ قرار الفصل على النحو التالي (٣٧):

« بناء على القرار الذي اصدره مجلس جامعة الدول العربية في ١٣ نيسان ١٩٥٠ وبناء على طلب الحكومة المصرية اجتمعت اللجنة السياسية للنظر في الموقف المترتب على ما اقدمت عليه حكومة المملكة الاردنية الهاشمية من ضم شرق فلسطين الى ارضها . وبعد مناقشة الموضوع من جميع نواحيه سجلت اللجنة باجماع الاراء ما عدا المندوب الاردني ان ما وقع من حكومة المملكة الاردنية الهاشمية هو اخلال بقرار الجامعة المؤرخ في ١٤ ابريل (نيسان) سنة ١٩٥٠ السابقة الاشارة اليه .

ثم نظرت اللجنة في الاجراء الذي يتخذ مع حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وفقا لاحكام ميثاق الجامعة فوافق مندوبو الجمهورية السورية والمملكة السعودية والجمهورية اللبنانية والمملكة المصرية على توصية مجلس الجامعة بقصل المملكة الاردنية من عضوية مجلس الجامعة تطبيقا للفقرة الثانية من المادة ١٨ من ميثاق الجامعة . اما مندوبوا المملكة العراقية والمملكة المتوكلية اليمنية فقد طلبا تأجيل الاجتماع حتى يتمكنوا من الرجوع الى حكومتيهما في هذا الشأن . وبناء عليه تقرر دعوة مجلس جامعة الدول العربية للاجتماع في اجل اقصاه يوم الاثنين ١٢ يونيه (حزيران) سنة ١٩٥٠ لعرض الامر عليه « (٢٨) .

الا ان رئيس الوفد الاردني اذاع بيانا بعد هذا القرار ، دافع فيه عن موقف حكومته ، وقال انه ليس مخالفا لميثاق الجامعة العربية ، باعتبار ان الاردن لم يوافق على قرار اللجنة السياسية الذي سبق ان اصدرته في نيسان المنصرم .

وكان الموقف الاردني قد تعزز ، في مواجهة الجامعة ، بعد اقدماء الحكومة البريطانية على الاعتراف بواقعة المضم . وبذلت الجهود من قبل كل من العراق ولبنان مع الاردن في سبيل التوصل الى حل للمسألة . وعرض العراق صيغة حل وسط وافق عليها الاردن . كما عرض لبنان صيغة أخرى ، فوافق الاردن عليها كذلك . وكانت الصيغة العراقية قد نصت على « ان ما قامت به الحكومة الاردنية من توحيد ضفتي الاردن كان لضرورة الدفاع عن المنطقة باجمعها ولاسباب اقتصادية وسياسية وقومية تتصل به مباشرة . ومع ذلك فالحكومة الاردنية تعلن بان هذا التوحيد سوف لا يؤثر بوجهه عن الوجوه في سبيل التسوية النهائية للقضية الفلسطينية » . اما الصيغة اللبنانية فقد نصت بدورها على انه « لما كانت الدول العربية قد اعلنت استمساكها بعروبة فلسطين واستقلالها وسلامة اقليمها تحقيقا لرغائب سكانها الشرعيين ورفضت كل حل يقوم على

اساس تجزئتها فانها تعتبر الجزء الذي ضم الى المملكة الاردنية الهاشمية ما زال تابعا للتسوية النهائية ، ينظر في مصيره مع مصير الجزء الاخر من فلسطين عند تحريره وبذلك تكون تحققت الاهداف التي سعت اليها الدول العربية في مقرراتها السابقة الرامية الى حفظ كيان فلسطين في حدودها قبل العدوان» (٣٩) .

غير ان الحكومة المصرية رفضت الصيغتين باعتبار انهما غير كافيتين ، ولذلك اجتمع مجلس الجامعة في موعده المحدد ، الثاني عشر من حزيران ١٩٥٠ ، بغياب الاردن ، الذي بعث وزير خارجيته ببرقية الى المجلس ، اعتبر فيها « قضية الوحدة الشاملة لمصفتي الاردن امرا منتهيا » . ومع ذلك فقد ترصل الوسطاء العرب الى صيغة تسوية جديدة للموقف ، عرضت على اللجنة السياسية في الخامس عشر من الشهر نفسه ، فاعتبرت مقبولة من الجميع . وقد كان نصها على النحو التالي (٤٠) :

« لما كانت الدول العربية قد اعلنت استمساكها بعروبة فلسطين واستقلالها وسلامة اقليمها تحقيقا لرغبات سكانها الشرعيين ورفضت كل حل يقوم على اساس تجزئتها فان المملكة الاردنية الهاشمية تعلن ان ضم الجزء الفلسطيني اليها ، انما هو اجراء اقتضته الضرورات العملية وانها تحتفظ بهذا الجزء وديعة تحت يدها على ان يكون تابعا للتسوية النهائية لقضية فلسطين عند تحرير اجزائها الاخرى بكيانها الذي كانت عليه قبل العدوان ، وعلى ان تقبل في شأنه ما تقرره بالاجماع دول الجامعة الاخرى وبذلك تكون قد تحققت الاهداف التي سعت اليها الدول العربية في قراراتها السابقة الرامية الى حفظ كيان فلسطين قبل العدوان » .

الا ان هذه الصيغة لم تعرض على مجلس الجامعة ، ولم يبت فيها ، حتى تتاح الفرصة لعرضها على الحكومة الاردنية والحصول على موافقتها على نص مشروع القرار . ولذلك فان القرار الذي اصدره مجلس الجامعة ، رقم ٣٢٣/ذ ١٢/ج ٧ - ١٢/٦/١٩٥٠ ، نص فقط على اخذ العلم بما جرى من ابحاث وما يتوقعه من وساطة ، على النحو التالي :

« احيط المجلس علما بابحاث اللجنة السياسية في موضوع ضم شرق فلسطين الى المملكة الاردنية الهاشمية وينتظر نتيجة الوساطة » (٤١) .

ومرت السنون ، ولم يوافق الاردن على هذه الصيغة ، وكان عامل الزمن هو العلاج الشافي لازمة الجامعة العربية ، التي لم يدم قرار فصلها لعضوية المملكة الاردنية ، سوى اربعة اسابيع فقط ، ثم عادت وتناست كافة قراراتها السابقة ، وسلمت بالامر الواقع الى حين .

وبانقضاء تلك التجربة الكيانية المهيضة الجناحين ، جناح الواقع الذاتي

الفلسطيني ، وجناح الواقع العربي والدولي ، اسدل الستار على اول محاولة سياسية فلسطينية ، باتجاه خلق تعبير كيانى مستقل ، وسط تعقيدات شديدة ، على كلا الواقعين . الا انه بالرغم من كل تلك التعقيدات ، فقد كان ينقص تلك التجربة ، التصميم القوي والمثابرة المبدعة على اقل تقدير .

وقد كان لمتفرق شمل قيادة العمل الوطني الفلسطيني ، وتوزع ولاءاتها العربية في ذلك الوقت ، اثر حاسم بدوره ، في اجهاض تلك التجربة وهي على وسادة الجامعة العربية بعد . اذ ان بعض اعضاء الحكومة الفلسطينية سرعان ما ارتدوا عليها ، وما فعله اعضاء الحكومة ، كان قد سبقهم اليه اعضاء الهيئة العربية العليا ، وقد احتوت المؤسسات السياسية الاردنية فيما بعد ، اسماء العديدين من رموز القيادة الفلسطينية ، الذين تم استيعابهم نهائيا لمصلحة تطور الكيان الاردني ، على حساب تطور الكيان الفلسطيني الذي دعوا من اجله ، وعملوا في سبيله ، ردحا طويلا من الوقت .

وعليه ، فلقد كانت حكومة عموم فلسطين ، هي اخر التجارب التي اختتمت بها القيادة التقليدية للشعب الفلسطيني ، حياتها السياسية . وكان فشل تلك التجربة ، المسمار الاخير في نعش تلك « الصقوة » ، التي قادت الكفاح الوطني الفلسطيني طويلا ، واوصلته الى الباب باحكام ، في وجه تطوراته الكيانية اللاحقة . واذا كان الفلسطينيون قد اعدوا فتح هذا الباب مؤخرا ، فقد اقتضى ذلك منهم ، تضحيات جسيمة وعذابات طويلة ، على مدى سنوات عديدة وقاسية . انطوت بذلك التجربة الكيانية الفلسطينية ، وانقطع التطور الكياني الفلسطيني ذاته ، لافتقاره لكل مقومات التطور المادية . فالارض الفلسطينية التي لم تصلها يد الحركة الصهيونية ، فقدت هويتها التاريخية ، والشعب الفلسطيني تم اقتلاعه وتجزئته ، وفرضت عليه قيود التنقل والاقامة والعمل ، ومنع من حرية التعبير والتنظيم ، فقد مؤسساته السياسية وكافة تعبيراته المستقلة ، وزادت ظروف اللجوء محنته السياسية ، محنة اجتماعية . وغدا فوق ذلك كله ، اسير واقع التخلف والتجزئة والضعف العربي .

على هذه الارضية المقتعلة من سياق التطور الطبيعي في حياة الشعوب ، تركزت تطلعات الفلسطينيين على هدف مركزي هو هدف العودة ، دون ان يرتبط هذا الهدف بتصوير كيانى محدد لديهم . ومع ذلك ، فقد حافظوا على وعيهم بفلسطينيتهم ، دون ان يبلوروا ذلك في تعبيرات سياسية ومؤسسات خاصة . بل حتى ان بعض مؤسساتهم الحزبية التي حملوها معهم الى واقع ما بعد النكبة ، جرى تكييفها مع الواقع الجديد ، بكل سماته وخصائصه العربية الصارمة . وليس ادل على ذلك في هذا المجال ، من اقدام الشيوعيين الفلسطينيين ، الذين كانوا منضوين تحت مؤسستهم المعروفة باسم « عصبة التحرر الوطني » ، على

تغيير مؤسساتهم هذه ، على نحو مستجيب للواقعين السياسي والقانوني ، اللذين حكما الضفة الغربية والشعب الفلسطيني قيهما • وعليه فلقد كان لحمل الشيوعيين الفلسطينيين ، ومبادرة منهم ، اسم « الحزب الشيوعي الاردني » دلالة تتعدى الشكل الى جوهر العملية السياسية • فلقد نص البرنامج التأسيسي الاول للحزب الشيوعي الاردني على « النضال في سبيل تنفيذ قرار هيئة الامم المتحدة بتاريخ ١١/٢٩/١٩٤٧ وفي سبيل عودة المشردين التي ديارهم ومن اجل عقد صلح ديمقراطي مع اسرائيل على اساس هذا القرار ، صلح يكون في مصلحة السلم العالمي وفي مصلحة الحرية والديمقراطية لدولتي الاردن واسرائيل » (٤٢) •

وقد جاء بخلي الفلسطينيين عن حركتهم الوطنية الخاصة ، ومؤسساتهم السياسية ، تزامنا مع الصعود المصارم الذي شهدته الحركة القومية • فوجد الفلسطينيون في تياراتها واحزابها الرئيسية مكانا واسعا لهم ، واضنوا من بعضها موقع القلب ، واسهموا في بعضها اسهاما متميزا وفريدا • وكان للمركز المرموق ، وللأولوية النضاليه التي احتلتها القضية الفلسطينية في كافة الاحزاب والحركات العربية هذا ، حافز كبير على انخراط الفلسطينيين فيها ، وصقلل وعيهم النضالي عبر معاركها الوطنية والقومية (٤٣) •

وهكذا ، كان طبيعيا ، ان تتكون لدى الغالبية العظمى من الفلسطينيين ، قناعة راسخة ، تعبر عن نفسها بالشعار الذي ساد طويلا « الرجدة طريق العودة » • وقد وصف احد قادة المقاومة الفلسطينية ، فيما بعد ، الحركة السياسية للفلسطينيين في تلك الحقبة ، بانها كانت قد « تفاعلت مع كل الاحداث والتطورات في الارض العربية على طول الوطن العربي ، وشاركت في كثير منها باندفاع عن اعتقاد منها انها جزء من معركتنا في فلسطين وبدرجة جعلت التزامها العربي الواسع يشغلها عن التزامها الفلسطيني المحدد • حتى اصبح كل تطور ، وتغيير تصنعه العناصر النشطة في الوطن العربي محطة انتظار تقف عليها تتطلع المسى الامل القادم بعدها • ولم يكن شعبنا يتردد في ان يضع كل امكانيته كافراد وكمجموع في خدمة التطورات التي غيرت من معالم الحياة في المشرق العربي ، حتى اننا وبشكل مطلق ، كنا نربط مصيرنا بمصير هذه التغييرات والاحداث وانشغلنا بها نرفع شعاراتها فوق شعارتنا •• نرفعها ونحميها على انها مراحل ضرورية على طريق التحرير » (٤٤) •

الحواشي

الفلسطينية ، ١٩٧٥ ، ص ٤ •

(٢) محمد عزة دروزة ، القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها ، الجزء الثاني ، صيدا - بيروت ، ١٩٦٠ ، ص ١٩٣ •

(١) لمزيد من التفاصيل ، انظر : قرارات الامم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الاسرائيلي ، ١٩٤٧ - ١٩٧٤ ، بيروت مؤسسة الدراسات

(٢١) الجريدة الرسمية الاردنية ،
الاعداد ٩٧٥ ، ٩٨٤ ، ٩٨٦ ، ٩٨٧ ، ٩٨٨ ،
١٠٠٢ ، ١٠٠٣ ، ١٠٠٤ .

(١١) الماضي والموسى ، مصدر سيق
دوره ، ص ٥٣٩ .

(٢١) المصدر نفسه .

(١٢) مذكرات امك عبدالله ، عمان ،
الطبعة الهاشمية ، الطبعة الخامسة ،
١٦٢٠ ، ص ٢٤٠ .

(١٥) الماضي والموسى ، مصدر سيق
دوره ، ص ٥٤٢ .

(٢٦) قرارات اللجنة المركزية لعصبة
التحرر الوطني ، ايار ١٩٥١ ، ص ١٧ ،
١٨ (محفوظات مركز الابحاث) .

(٢٧) مجلة الجيل الجديد ، العدد ١٩ ،
١٩٥٠/٣/١٣ ، ذكرها عصام سخيني في
مصدر سيق ذكره .

(٢٨) التل ، مصدر سيق ذكره ، ص
٣٧٥ ، ٣٧٦ .

(٢٩) الجيل الجديد ، العدد ٢٣ ،
١٩٥٠/٤/٤ .

(٣٠) اوراق الهيئة العربية العليا ،
بيان للشعب العربي الفلسطيني الكريم من
الهيئة العربية العليا ، القاهرة ١٩٥٠ ،
(٢٢ شباط ١٩٥٠) .

(٣١) دروزة ، مصدر سيق ذكره ،
ص ٢١٤ .

(٢٢) المصدر نفسه ، ص ٢١٥ .

(٢٣) المصدر نفسه ، ص ٢١٦ .

(٢٤) المصدر نفسه ، ص ٣٠١ .

(٣٥) جامعة الدول العربية (ادارة
شؤون فلسطين) ، قرارات مجلس جامعة
الدول العربية الخاصة بقضية فلسطين منذ

(٣) المصدر نفسه .

(٤) معهد البحوث والدراسات
العربية ، الفلسطينيون في الوطن العربي ،
القاهرة ١٩٧٨ ، ص ٤٧٠ .

(٥) المصدر نفسه .

(٦) دروزة ، مصدر سيق ذكره ، ص
٢١٠ .

(٧) المصدر نفسه ، ص ٢١١ .

(٨) المصدر نفسه .

(٩) المصدر نفسه ، ص ٢١٢ .

(١٠) المصدر نفسه ، ص ٢١٢ ،
٢١٣ .

(١١) المصدر نفسه ، ص ٢١٨ .

(١٢) عصام سخيني « ضم فلسطين
الوسطى وشرق الاردن ١٩٤٨ - ١٩٥٠ » ،
شؤون فلسطينية ، بيروت ، كانون الاول
١٩٧٤ ، ص ٦٠ .

(١٣) المصدر نفسه .

(١٤) عبدالله التل ، كارثة فلسطين ،
الجزء الاول ، القاهرة ١٩٥٩ ، ص ٣٧٥ ،
٣٧٦ ، ٣٧٧ .

(١٥) عارف العارف ، الفكبة ، الجزء
الرابع ، صيدا ١٩٥٩ ، ص ٨٧٧ .

(١٦) منيب الماضي وسليمان الموسى ،
تاريخ الاردن في القرن العشرين ، عمان
١٩٥٩ ، الطبعة الاولى ، ص : ٥٣٦ .

(١٧) المصدر نفسه .

(١٨) المصدر نفسه .

(١٩) سخيني ، مصدر سيق ذكره ،
ص ٦٤ .

(٢٠) المصدر نفسه ، ص ٦٩ و ٧٠ .

- سببق ذكره ، ص ٩٤ .
- (٤٢) قرارات اللجنة المركزية لعصبة
التحرر الوطني في فلسطين ، برنامج
الحزب الشيوعي الاردني ، ايار ١٩٥١ ،
ص ٢٣ .
- (٤٣) لمزيد من التفاصيل انظر : باسل
الكبيسي ، حركة القوميين العرب ، دار
الطليلة ، بيروت ١٩٧٤ .
- (٤٤) كمال عدوان ، « فتح : الميلاد
والمسيرة » (مقابلة) ، شؤون فلسطينية ،
كانون الثاني ١٩٧٢ ، ص ٤٦ .
- الدورة ١ - ٥٠ ، القاهرة ١٩٧٠ ، ص
٩٤ .
- (٣٦) دروزة ، مصدر سببق ذكره ،
ص ٣١١ .
- (٣٧) المصدر نفسه ، ص ٣١٣ .
- (٣٨) المصدر نفسه .
- (٣٩) المصدر نفسه ، ص ٣١٤ .
- (٤٠) المصدر نفسه ، ص ٣١٥ .
- (٤١) جامعة الدول العربية ، مصدر

القضية الفلسطينية في الامم المتحدة ١٩٧٤-١٩٧٨

شهدت القضية الفلسطينية ، منذ حرب تشرين الاول ١٩٧٣ ، تطورات مهمة على الصعيد الدولي ، تجسدت في تغيير مواقف العديد من الدول منها • ونتيجة لهذا التغيير تحولت القضية الفلسطينية من مجرد مشكلة لاجئين منسية ، قد يكون من المناسب ايجاد حل لها على هذا الاساس ، الى مسألة سياسية طرحت نفسها بقوة على المجتمع الدولي • وتمثل ذلك في عدد من القرارات التي صدرت عن الامم المتحدة ، وهيئاتها واجهزتها المختلفة ، منذ سنة ١٩٧٤ وحتى اليوم ، والتي تتم عن تغيير واضح ، نحو الاحسن ، في موقف المنظمة الدولية من حقوق الفلسطينيين ومتطلباتهم ، بالمقارنة ، مع ما كان عليه الوضع سابقا •

نبذة عن القضية الفلسطينية في الامم المتحدة قبل سنة ١٩٧٤

كانت القضية الفلسطينية قد نقلت للامم المتحدة ، لأول مرة ، في ٢ نيسان ١٩٤٧ عندما طلب مندوب بريطانيا الدائم لدى المنظمة الدولية من الامين العام للاسم المتحدة بالوكالة عقد دورة خاصة لبحث مستقبل الحكم في فلسطين • وبالفعل انعقدت في نيسان ١٩٤٧ الدورة الخاصة الاولى للجمعية العمومية ، وادرج على جدول اعمالها بند « قضية فلسطين » • وقد تم ادراج هذا البند على جدول الاعمال في الدورات العادية التي تبعتها ، من الثانية خلال ١٩٤٧ حتى نهاية السادسة في شباط ١٩٥٢ • وتحت هذا البند ناقشت الجمعية العمومية في دوراتها العادية البنود التالية :

١٩٤٧ - الدورة الثانية : حكومة فلسطين المقبلة •

١٩٤٨ - الدورة الثالثة : فلسطين • تقرير الوسيط الدولي عن فلسطين • وشملت مناقشة هذا البند المساعدة للاجئين العرب في فلسطين •

١٩٤٩ - الدورة الثالثة : المساعدة للاجئين فلسطين •

١٩٥٠ - الدورة الرابعة : فلسطين : (١) مسألة اقامة نظام دولي للقدس وحماية الاماكن المقدسة ، تقرير خاص لمجلس الوصاية . (ب) مساعدة اللاجئين الفلسطينيين . تقرير وكالة الاونروا [وكالة الامم المتحدة لاغاثة اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى] (ج) اعادة اللاجئين الفلسطينيين ودفع التعويضات المستحقة لهم . تنفيذ قرارات الجمعية العمومية حول هذا الموضوع . (د) تقرير لجنة التوفيق التابعة للامم المتحدة عن فلسطين .

١٩٥١ - ١٩٥٢ - الدورة السادسة : فلسطين ، (١) تقرير لجنة التوفيق التابعة للامم المتحدة عن فلسطين . (ب) مساعدة لاجئي فلسطين ، تقرير مدير الاونروا ولجنتها الاستشارية .

١٩٥٢ - الدورة السابعة : ادرجت على جدول اعمال اللجنة السياسية الخاصة بالبند الثلاثة التالية : (١) لجنة التوفيق لفلسطين وعملها في ضوء قرارات الامم المتحدة (البند رقم ٦٧) . (٢) شكوى [قدمتها اسرائيل] حول خرق الدول العربية للالتزاماتها بموجب الميثاق وقرارات الامم المتحدة واحكام اتفاقات الهدنة المعقودة مع اسرائيل والتي تلزمها بأن تمتنع عن سياسة العداة وممارستها وان تسعى الى التوصل الى اتفاق من اجل اقامة علاقات سلمية مع اسرائيل (البند رقم ٦٨) . (٣) تقرير مدير وكالة الاونروا (البند رقم ٢٠) .

١٩٥٣ - الدورة الثامنة : يظهر بند واحد تقرير مدير الاونروا عن لاجئي فلسطين (البند رقم ١٩) (١) .

ويتضح ان « قضية فلسطين » لم تدرج في الدورة السابعة عام ١٩٥٢ ، ان « قدم الامين العام تريغفلي ، الذي عرف بمناصرته الشديدة لاسرائيل والحركة الصهيونية جدول الاعمال في الموعد المحدد ، وادرج فيه البند الرقم ٢٠ بعنوان « تقرير مدير وكالة الاونروا » من دون ان يذكر بند « قضية فلسطين » ، كما تم في كل بورة سابقة . وعندها تقدمت وفود الدول العربية الاعضاء في المنظمة حينذاك بطلب ادراج مادة اضافية على جدول الاعمال وهي « لجنة التوفيق لفلسطين وعملها على ضوء قرارات الامم المتحدة » (البند رقم ٦٧) . وسرعان ما تقدم الوفد الاسرائيلي بطلب ادراج بند اضافي ، هو البند رقم ٦٨ والذي ذكر سابقا (٢) . وهكذا اختفت « قضية فلسطين » من جدول الاعمال، منذ الدورة السابعة سنة ١٩٥٢ حتى الدورة الثامنة والعشرين سنة ١٩٧٣ ، وحل محلها بند « تقرير مدير وكالة اغاثة اللاجئين العرب في فلسطين » . وكان قد اضيف بند جديد بعد العام ١٩٥٦ حول قوات الطوارئ ، وهو « تقرير الامين العام السنوي الى الجمعية العامة عن قوات الطوارئ الدولية » ، وبند آخر في ١٩٦٧ « الوضع في الشرق الاوسط » (٣) .

وفي العام ١٩٦٩ استخدمت الجمعية العامة للمرة الاولى منذ ١٩٤٨ (القرار رقم ٢٥٣٥) عبارة « شعب فلسطين » وأكدت حقوقه غير القابلة للتصرف .

وفي العام ١٩٧٠ (القرار رقم ٢٦٢٩) اعترفت الجمعية العامة بأن احترام حقوق الفلسطينيين يعتبر عنصرا ضروريا لاقامة سلام دائم وعادل في الشرق الاوسط ، كما اعترفت بحق هذا الشعب في تقرير مصيره (القرار رقم ٢٦٤٩) . اما في سنة ١٩٧١

(القرار رقم ٢٧٨٧) فقد اعترفت الجمعية العامة بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ، وكذلك حقه في الحرية والاستقلال واستعادة حقوقه المشروعة ، وطالبت بعودة اللاجئين (٤) . وقد مهدت هذه القرارات الطريق لطرح القضية الفلسطينية من جديد على الامم المتحدة عام ١٩٧٤ .

اما في مجلس الامن فكان الوضع افضل ، اذ تناول النقاش هناك ، تحت بند « قضية فلسطين » ، جميع الشكاوى العربية او الاسرائيلية منذ ١٩٤٧ حتى ١٩٦٧ . ولكن هذا البند اختفى ابتداء من ايار ١٩٦٧ ، فاحتج مندوبو الدول العربية وبعض الدول الاشتراكية على ذلك ، لكن حرب حزيران جعلت قضية الادراج امراً ثانوياً (٥) . وجاء قرار مجلس الامن ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ بعد الهزيمة متحاشياً المشكلة الرئيسية ، قضية فلسطين ، ولم يشر الى الشعب الفلسطيني ، بل تعامل مع القضية الفلسطينية كمشكلة لاجئين .

الادراج ، الدعوة والتصويت

بعد هذه النظرة الخاطفة على قرارات الامم المتحدة ما قبل ١٩٧٤ والمتعلقة بقضية فلسطين وبالشعب الفلسطيني ، يمكننا ان نفسر اهمية عرض قضية فلسطين في تلك الاثناء على المنظمة الدولية ، خصوصاً بعد حرب ١٩٧٣ التي غيرت بعض المفاهيم العربية والدولية . لم تكن الصورة التي انطبعت في الذهن العربي عن الامم المتحدة خلال ٣٠ عاماً الا صورة العاجز عن تنفيذ قرارات عديدة تجاهلتها اسرائيل وضربت بها عرض الحائط ، اذ كان لا بد ان تربط القرارات بقدرة على التنفيذ . ولم تكن هذه القدرة على التنفيذ لتأتي من دول اجنبية مهما اختلفت مواقعها . الا ان حرب تشرين ١٩٧٣ اقتضت امام العرب حلاً لهذه المشكلة ، هي القدرة العربية على التنفيذ من خلال قدرة المقاتل العربي . وعلى هذا الاساس ابتدأ العرب وم.ت.ف. هجوماً سياسياً دولياً للحصول على قرارات مناسبة لنقل القضية الفلسطينية الى الامم المتحدة . ولقد تعزز هذا الاتجاه بما يلي :

١ - ان الامم المتحدة بعد حرب تشرين ليست هي التي كانت قائمة عام ١٩٤٧ ، عندما كانت خاضعة للنفوذ الغربي الامبريالي ، ففي ١٩٧٤ كان هناك ١٣٨ دولة عضواً في الامم المتحدة معظمها من دول العالم الثالث .

٢ - كان الذهاب الى الامم المتحدة في ١٩٤٧ بديلاً للنضال ، بينما اصبح ذلك سنة ١٩٧٤ احد العوامل المكتملة للنضال الرئيسي ، اي الكفاح المسلح ، في اطار ثورة مسلحة

٣ - تغير وزن المجموعة العربية في الامم المتحدة فاصبحت تضم ٢٠ دولة ، لها وزنها الاقتصادي والسياسي . ومظهر آخر من القوة هو ان رئيس الجمعية كان آنذاك عربياً (مندوب الجزائر ، بوتفليقة) . كما ان اللغة العربية كانت لغة رسمية في الامم المتحدة . كما ان فالدهايم ، السكرتير العام للامم المتحدة ، يدين بانتخابه لدول العالم الثالث والعرب ، المؤيدين للفلسطينيين (٦) .

٤ - ان حرب تشرين ١٩٧٣ ، ومشاركة الفلسطينيين فيها ، والنتائج التي ترقبت عليها ، طرحت من جديد جوهر الصراع في المنطقة ، اي القضية الفلسطينية . ففي اثناء الحرب وبعدها قطع كثير من الدول ، خاصة الافريقية ، علاقاته الدبلوماسية مع اسرائيل .

كما ان ما بدا من تغيير موازين القوى في المنطقة لفت نظر العالم بان للشعب الفلسطيني حقوقا ثابتة ومشروعة .

٥ - كانت م.ت.ف. قد حققت ، حتى ذلك التاريخ ، عدة انجازات في عدد من المؤتمرات الدولية والعربية ، منها مؤتمر دول عدم الانحياز في الجزائر في اوائل ايلول ١٩٧٣ ، ومؤتمر القمة العربي في الرباط في اواخر تشرين الاول ١٩٧٤ ، ومؤتمر القمة الاسلامي في لاهور في اواخر شباط ١٩٧٤ ، ومؤتمر القمة الافريقي في مقاديشو في منتصف حزيران ١٩٧٤ . ففي تلك المؤتمرات ، اعترف عدد لا بأس به من الدول بالحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني ، وبضرورة استعادتها ، بالاضافة الى الاعتراف بم.ت.ف. ممثلا شرعيا وحيدا للشعب الفلسطيني (٧) .

٦ - منذ ١٩٦٩ حتى ١٩٧٣ تصاعدت القرارات المناصرة لحقوق الشعب الفلسطيني ، الصادرة عن الامم المتحدة ، تصاعدا مستمرا ، كما ذكرنا سابقا .

٧ - اتاح الذهاب الى الامم المتحدة ، في تلك الظروف ، المجال للتحرك السياسي الواسع لمنظمة التحرير الفلسطينية ، لطرح القضية في جذورها بشكل واضح واكثر عمقا مما كانت عليه سابقا . كما كان باستطاعة م.ت.ف. الحصول على التأييد والدعم العالمي والاعتراف بها كممثل وحيد للشعب الفلسطيني الذي لم يكن معترف حتى بمجرد وجوده سابقا .

٨ - لم يكن الانتصار في الامم المتحدة بديلا لتصعيد النضال على ارض الصراع . فقد اعلن نبيل شعث ، رئيس الوفد الفلسطيني التحضيري للدورة التاسعة والعشرين للامم المتحدة ، بان الفلسطينيين غير قادمين للمنظمة الدولية لكي « نعقد صفقات او نوقع على تسويات او ندخل في مفاوضات » نحن قادمون الى تلك المنظمة ٠٠٠ التي اخرجتنا عام ١٩٤٧ لاجئين بلا وطن ، نعود اليها لكي نؤكد ان مشكلة الشعب الفلسطيني ليست مشكلة لاجئين ، وانما هي مشكلة شعب وثورة وحركة تحرير على ارض اغتصبت (٨) .

دخول م.ت.ف. الى الامم المتحدة

بدأ « الهجوم » السياسي الفلسطيني بـ « معركة » الدخول الى المنظمة الدولية والحصول على صفة دائمة ومعترف بها هناك . ولذلك كان من الضروري المرور بعدد من الخطوات الاجرائية .

الادراج : ادرج بند « فلسطين » ، على جدول اعمال الجمعية العامة ، في ١٣ ايلول ١٩٧٤ ، بناء على طلب الوفود العربية وعدد كبير من الدول الصديقة ، الذي بلغ عددها ٥٤ دولة ، ثم لحقتها ٩ دول معظمها من الدول الاشتراكية . وقد تم ذلك بتوافق الراء وليس بالاجماع (وصيغة التوافق) Consensus ، تعني ان السدول التي لا تريد التصويت تعفي نفسها مشقته ، عندما تكون غير مستعدة لمنع حدوث شيء معين ليست بالضرورة موافقة عليه ولكنها لا تعارضه ايضا . ولذلك لا تدل هذه الصيغة على موازين القوى ، ان لا تظهر من من الدول مع هذا القرار او ضده) . فالولايات المتحدة لم تشأ دخول المعركة مبكرا بل فضلت ان يدرج بند فلسطين في جدول الاعمال دون تصويت حتى لا يتم الفرز في تلك المرحلة . اما اسرائيل فقد عارضت الادراج ، لكن رئيس دورة

الجمعية العامة آنذاك ، وزير خارجية الجزائر ، « لم يأخذ معارضة مندوب إسرائيل في الاعتبار و أعلن موافقة بالتوافق » (٩) .

ان قرار الأدرج [وقد وضع تحت بند رقم ١٠٨] قرار مهم بحد ذاته لأنه يطرح قضية فلسطين ، وليس المشكلة الفلسطينية أو القضية الفلسطينية حيث ان هناك [مسألة] فلسطينية ، [هنا وهناك] ، « لكن هناك قضية فلسطين واحدة » . دعوة م.ت.ف بعد ذلك كانت باعتبار ان الشعب الفلسطيني هو الطرف الرئيسي في قضية فلسطين وان « م.ت.ف » هي الممثل للشعب الفلسطيني » (١٠) .

الدعوة : اما الخطوة التالية فقد كانت معركة صياغة قرار دعوة م.ت.ف ولقد كان البند ١٠٨ (فلسطين) آخر بند على جدول الاعمال ، ولكن بعد الاتصال برئيس الجلسة ، بوتقليقة ، قدم البند الى واحد وحول الى الهيئة العامة ، رغم ان رقمه بقي ١٠٨ (١١) . ثم جاء النقاش على مكان بحث هذا البند . وهنا ايضا اصرت م.ت.ف على ان يتم النقاش في اعلى هيئة دولية ، اي في الجمعية العامة للامم المتحدة (١٢) ، وليس في احدى اللجان الخاصة ، وهو ما تم فعلا . وقد خاضت م.ت.ف صراعا في الكواليس لاجلها .

وقد حاول بعض الدول العربية تأجيل الدعوة لكنهم لم يفلحوا مع اصدار م.ت.ف كما حاولت هذه الدول حذف كلمة « the » (ال التعريف) عن الممثل للشعب الفلسطيني [كما في قرار ٢٤٢ حيث حذفت « the »] لكنهم لم يفلحوا ايضا وتمكنت م.ت.ف من التغلب على الصعاب الناتجة عن ذلك . وقد اصرت على ان يكون مشروع الدعوة موقعا من اكبر عدد ممكن من الدول لظهور اهمية البند خلافا مع رأي بعض الدول العربية التي كانت تريده موقعا من الدول العربية فقط (١٣) .

وحاولت الولايات المتحدة التأجيل والتميع والضغط على الدول وجربت كل اللبس والحيل لكنها فشلت . فقد اعلن مندوب كولومبيا في خطابه في الجمعية العامة ان بلاده تؤيد القضية الفلسطينية تأييدا كاملا ، لكنها ستمتنع عن التصويت بسبب الضغوط الاميركية التي تريد ان تحول هذا المكان الى مكان رياء ونفاق وان تنتزع من الشعوب حقها في تقرير مضيروها (١٤) .

وقد تم التصويت على الدعوة في ١٤ تشرين الاول ١٩٧٤ . وكان قد طلب من الدول الصديقة عدم الكلام ، اختصارا للوقت ، ليتم التصويت قبل انتهاء جلسة بعد ظهر ذلك اليوم ، حيث تكون كل الوفود موجودة (١٥) . وغاز قرار الدعوة التالي باكثرية ساحقة اذ حصل على تأييد ١٠٥ دول ضد ٤ وامتناع ٢٠ . « ان الجمعية العامة اذ ترى ان الشعب الفلسطيني هو الطرف الاساسي المعني بقضية فلسطين ، تدعو م.ت.ف الممثلة للشعب الفلسطيني الى الاشتراك في مداوات الجمعية العامة بشأن القضية الفلسطينية في جلساتها العامة » (١٦) .

لقد كان هذا القرار سابقة دولية خطيرة بحد ذاته ، اذ لم يسبق لممثل منظمة ليست دولة ان تحدث في الجمعية العامة سوى الفاتيكان ، حين كان البابا بولس السادس قد القى خطبا هناك ، لكنه لم يشارك في المناقشات ولم يكن للفاتيكان وفد ولا مقعد (١٧) .

اما في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٧٤ ، فقد اقرت الجمعية العامة حقوق الشعب الفلسطيني ، قرار رقم ٣٢٣٦ ، بتأييد ٨٩ دولة وامتناع ٣٧ و ٨ ضد ، كالتالي : « تؤكد [الجمعية

العامه [من جديد حقوق الشعب الفلسطيني في فلسطين ، غير القابلة للتصرف ، وخصوصا : ١ - الحق في تقرير مصيره دون تدخل خارجي ، ب - الحق في الاستقلال والسيادة الوطنيين .

٢ - وتؤكد من جديد ايضا حق الفلسطينيين ، غير القابل للتصرف ، في العودة الى ديارهم وممتلكاتهم التي شردوا منها واقتلعوا منها ، وتطالب باعادتهم .

٣ - وتشدد على ان الاحترام الكلي لحقوق الشعب الفلسطيني هذه ، غير القابلة للتصرف ، واحقاق هذه الحقوق ، امران لا غنى عنهما لحل قضية فلسطين .

٤ - وتعترف بان الشعب الفلسطيني طرف رئيسي في اقامة سلم عادل ودائم قسي الشرق الاوسط .

٥ - وتعترف كذلك بحق الشعب الفلسطيني في استعادة حقوقه بكل الوسائل وفقا لميثاق الامم المتحدة ومبادئها .

٦ - وتناشد جميع الدول والمنظمات الدولية ان تدعم الشعب الفلسطيني في كفاحه لاسترداد حقوقه ، وفقا للميثاق ٠٠٠

٩ - وتقرر ان يدرج البند المعنون « قضية فلسطين » في جدول الاعمال المؤقت لدورتها الثلاثين » .

ثم منحت م٠ت٠ف مركز مراقب في النهار ذاته ، بقرار رقم ٢٢٢٧ ، بتأييد ٩٥ دولة وامتناع ١٩ ووقوف ١٧ دولة ضده ٠ « ١ - تدعو م٠ت٠ف الى الاشتراك في دورات الجمعية العامة وفي اعمالها بصفة مراقب ٠ ٢ - وتدعو منظمة التحرير الفلسطينية الى الاشتراك في دورات كل المؤتمرات الدولية التي تعقد برعاية الجمعية العامة وفي اعمالها بصفة مراقب ٠ ٣ - وتعتبر ان من حق م٠ت٠ف الاشتراك بصفة مراقب في دورات وفي اعمال كل المؤتمرات الدولية التي تعقد برعاية هيئات الامم المتحدة الاخرى » (١٨) .

لقد رافق هذه القرارات زهاب الاخ ياسر عرفات ، رئيس اللجنة التنفيذية لم٠ت٠ف الى الامم المتحدة في ١٣ تشرين الثاني ١٩٧٤ حيث القى خطابا حدد فيه معالم السياسة الفلسطينية . وكانت هذه المرة الاولى التي يقف فيها ممثل لثورة مسلحة على منبر اعلى هيئة دولية لسمع صوته للعالم .

لقد كانت هذه الخطوة التاريخية مقدمة لخطوات اخرى .

اليونسكو واسرائيل

كان هناك مشروعان اتفقت الدول العربية على طرحهما لضمان دخول منظمة التحرير الفلسطينية اليونسكو بعد دخولها الامم المتحدة . الاول هو قبول م٠ت٠ف عضوا قسي اليونسكو والثاني فرض عقوبات على اسرائيل لاصرارها على تغيير الطابع التاريخي لمدينة القدس . وقد عقد المؤتمر الثامن عشر لليونسكو في باريس في اوائل تشرين الثاني ١٩٧٤ .

بالنسبة للمشروع الاول - أي قبول م٠ت٠ف في اليونسكو - لم تكن هذه المعركة حادة

لان ما تم في الامم المتحدة قد مهد الجو لذلك . فقبل طرح مشروع قبول م.ت.ف. طلبت اسرائيل تأجيل البحث . لكن رئيسة المؤتمر ، تمشياً مع اصول ادارة النجسات ، طلبت ان يثني على هذا الطلب عضو آخر ، لم ترتفع يد اي مندوب من المئة والثلاثين ممثلاً مما دل على مدى عزلة اسرائيل (١٩) . وقد وافقت الجمعية العمومية لليونسكو على قبول م.ت.ف. عضوا مراقبا باكثرية ٨٦ صوتاً ضد صوتين وامتناع ١٧ دولة عن التصويت (٢٠) .

وفي اليوم التالي جاءت ردة فعل الصهيونيين ، فقامت جماعة منهم باقتحام مقر الوفود وقت بالطلاء الاحمر على الارض ، ولطخت ثياب الحراس ، وكتبت على الجدران عبارات مهينة لليونسكو .

اما مشروع القرار الاخر ، فتقدمت به مجموعة الدول العربية والاسلامية والافريقية والاشتراكية الى اللجنة الثالثة المختصة بالثقافة والعلم الانسانية ، ويطلب بادانة اسرائيل لاصرارها على تغيير الطابع التاريخي لمدينة القدس واستمرارها في اعمال التنقيب معرضة التراث الثقافي للخطر . كما نص مشروع القرار على مطالبة المدير العام لليونسكو بعدم تقديم اية مساعدة لاسرائيل في المجالات التربوية والعلمية والثقافية حتى تحترم قرارات المنظمة الدولية . وقد اقر مشروع القرار هذا ، في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٧٤ ، باكثرية ٦٤ صوتاً ضد ٢٧ وامتناع ٢٦ (٢١) .

واثناء البحث ، حاول ممثل داهومي تأجيل الجلسة ، كما حاول مندوب كوستاريكا تعديل القرار لكنهما باءا بالفشل امام اصرار الدول العربية وتصديها ، فما كان للمندوب الاميركي الا ان هاجم القرار ووصفه بأنه خطير جداً ، لانه « لا يستهدف الحفاظ على التراث الثقافي في القدس ، بل معاقبة دولة عضو في المنظمة ، وان للقرار خلفيات سياسية » . اما بالنسبة لاسرائيل فقد رفض مجلس بلدية القدس الادانة لانها ظالمة ولا اساس لها (٢٢) .

وفي اليوم التالي ، ٢١ تشرين الثاني ١٩٧٤ ، رفضت الجمعية العامة لليونسكو طلب اسرائيل بانضمامها للمنظمة الاوروبية باغلبية ٤٨ صوتاً ضد ٢٣ وامتناع ٣١ . ولذلك لم تتمكن اسرائيل من الاشتراك في اي من نشاطات المنظمة الاقليمية ، اذ لم تعرف لجنة اليونسكو الخاصة بتوزيع الدول على مناطق معينة في العالم (وهو النظام الاداري المعمول به في اليونسكو) كيف تتعامل مع اسرائيل والى اية مجموعة تضمها .

وفي ٢٣ تشرين الثاني ١٩٧٤ ، اتخذت اليونسكو قراراً آخر موجهة نداء عاجلاً الى اسرائيل بعدم منع سكان المناطق العربية المحتلة من التمتع بحقوقهم في التعليم والثقافة الوطنية .

وقد اثارت تلك القرارات ردود فعل عنيفة للغاية على مستويات عدة منها ، سياسية والثقافية ، والفكرية ، وفي اماكن مختلفة في العالم . فقد اعتبرت اسرائيل والولايات المتحدة والدول الاوروبية هذا القرار بمثابة طرد اسرائيل التي هدت بدورها بايقاف التعامل مع اليونسكو نتيجة « لتحيزها » وللخلفيات السياسية التي تتحكم في مواقفها ، في حين كان المفروض ان تكون متبراً للعلم والثقافة فقط . لذلك هدت المندوب الاميركي بالانسحاب . وبالإضافة الى ذلك ، قامت صحف تلك الدول بحملة اعلامية واسعة ضد اليونسكو والدول العربية ، كما امتنع مئات من رجال الفكر والثقافة والفن الاوروبيين من

التعامل مع المنظمة الدولية « الى ان تثبت اخلصها لاهدافها وعدم انحيازها » . واستكمالا لهذه المواقف ، بدأت ايضا الضغوط المضادة . فقد امتنعت الولايات المتحدة ، وهي التي كانت تدفع ٢٥٪ من الموازنة العامة لليونسكو ، عن دفع ١٦ مليون دولار للمنظمة احتجاجا على تلك القرارات . كما خفضت كل من فرنسا وسويسرا مساعداتها ، مما جعل اليونسكو تواجه ضيقا ماليا . كذلك عقد مؤتمر في باريس تحت شعار « عودة اليونسكو الى العالمية » واتهمت فيه المنظمة بالتحيز ، وكان العرب غائبين عنه .

بعد هذه الحملة المعارضة من العالم الغربي واسرائيل ، راحت اليونسكو ، كما يبدو تعيد النظر في مواقفها السابقة ، فارسلت وفدا لزيارة اسرائيل (٢٢) ، ودعتنا لحضور مؤتمر اوروبي كعضو مراقب . ودعيت اليه ايضا م.ت.ف. وهكذا ظلت اسرائيل حتى اليوم عضوا باليونسكو دون انتمائها لاي اقليم .

محاولة طرد اسرائيل من الامم المتحدة سنة ١٩٧٥

هذا المشروع هو جزء من المعركة السياسية بين العرب واسرائيل التي احتدت منذ عام ١٩٧٤ ، كما ذكرنا سابقا ، عند دخول م.ت.ف. الامم المتحدة وحصولها على صفة مراقب والاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني . ولم تكن مسألة طرد اسرائيل فكرة جديدة او وليدة الساعة ، ان كان المندوبون العرب يطالبون بذلك دائما وينددون باسرائيل لعدم استجابتها لقرارات الامم المتحدة او تنفيذها .

كان اول من طرح هذه الفكرة اللجنة التحضيرية لمؤتمر عدم الانحياز ، المنعقد في هافانا ، في اوائل نيسان ١٩٧٥ ، والتي تضم ١٧ دولة . ثم تبناها ، بالاجماع ، مؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية في جده ، المنعقد في منتصف تموز ١٩٧٥ ، الذي ضم ٤٠ بلدا او ٦٠٠ مليون نسمة ، من المغرب الى اندونيسيا . كما ايد هذا المطلب ايضا مؤتمر دول عدم الانحياز ، المنعقد في ليما في اواخر آب ١٩٧٥ ، ومؤتمر منظمة الوحدة الافريقية ، المنعقد في كمبالا ، في اواخر تموز ١٩٧٥ ، الذي طالب بتعليق عضوية اسرائيل في الامم المتحدة ، كما جرى مع جنوب افريقيا .

وقد ساعد على طرح هذه الفكرة سنة ١٩٧٥ استمرار اسرائيل في انتهاج سياستها العدوانية التصليية ، وذلك بتأكيد عدم انسحابها من الاراضي المحتلة واصرارها على اغتصاب حقوق الشعب الفلسطيني ورفضها لقرارات الامم المتحدة وعدم التزامها بها ، مما يشكل انتهاكا واضحا لميثاق الامم المتحدة وخرقا لقراراتها . ولذلك طرح الرأي القائل ان الابقاء على عضوية اسرائيل في الامم المتحدة يتناقى مع مبادئ تلك المنظمة وميثاقها، ويشجع التمرد على قرارات المنظمة الدولية . ومن ناحية ثانية ، قد يؤدي طرد اسرائيل من الامم المتحدة الى نتائج عدة ، منها عزل الكيان الصهيوني دوليا ، وتعزيز موقع م.ت.ف. في المنظمة الدولية والعالم باعتبارها الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني ، وتأكيد شرعية كفاح الشعب الفلسطيني لاستعادة حقوقه . كما قد يفيد ذلك تعبيرا عن الارادة الدولية التي دعمت وساندت نضال الشعب الفلسطيني ، وافشالا لمحاولات التسوية الاميركية ومخططاتها في المنطقة ، وتعزيزا لقرار العالم الثالث في الجمعية العامة على اتخاذ القرارات والتعبير عن ارادته .

ولعله من الجدير بالذكر هنا انه يتوجب على اسرائيل اكثر من اي دولة اخرى ،

مراعاة قرارات الامم المتحدة ، لان الكيان الصهيوني ينفرد بعضوية مشروطة . فالامم المتحدة هي التي خلقت هذا الكيان على اساس العضوية غير الاصلية . وكانت اسرائيل قد طلبت ، لأول مرة ، بالانضمام الى المنظمة الدولية سنة ١٩٤٩ . الا ان لجنة التوفيق الدولية ، المؤلفة من مندوبي اميركا ، فرنسا وتركيا ، اشترطت ذلك (بروتوكول لوزان ، ١٢ ايار ١٩٤٩) بتعهد اسرائيل للعمل على تنفيذ قرارات الامم المتحدة بما فيها قرار التقسيم عام ١٩٤٧ ، وكذلك تسهيل عودة اللاجئين والتعويض على من لا يريد العودة ، وتحويل مدينة القدس . وعليه قبلت اسرائيل عضوا في الامم المتحدة بموجب القرار رقم ٣٧٢ ، في ١١ ايار ١٩٤٩ ، قبولاً مشروطاً مقيداً وصريحاً (٢٤) .

ان هذا القبول لاسرائيل في الامم المتحدة هو ذاته اساس طردها ، اذا اراد المجتمع الدولي ان يلتزم ويحترم ميثاق الامم المتحدة . لكننا عندما نستعرض ردود الفعل العنيفة والتهنئية التي صدرت عن بعض الدول المؤيدة لاسرائيل ، نرى ان مواقف تلك الدول لا تتجانس بالضرورة مع الاعراف الدولية ، وتتصرف بمعزل عن مصالح المجتمع الدولي . فردود الفعل الاميركية ، مثلا ، كانت عنيفة وصلفة ، اذ ابدت الولايات المتحدة سدها وتخوفها من طرد اسرائيل في الامم المتحدة ، بعدما طردت من اليونسكو . ثم هدت بالنعاقب وبالانسحاب من المنظمة العالمية ، وحذرت الدول العربية والاتحاد السوفيتي ، كما هدت دول العالم الثالث باعادة النظر في المعونة المالية التي تقدمها للمنظمة الدولية اذا استمرت هذه الدول في استعمال الهيئة العامة مكانا للمواجهة . حتى ان كيسنجر توصل ، برده العنيف والتهنئي ، الى جد شتم دول العالم الثالث ، بينما هدت مجلس الشيوخ الاميركي باعادة النظر في جميع الاتفاقات المعقودة مع هذه الدول (٢٥) . اما بالنسبة للدول الاوروبية ، فقد وقفت بريطانيا والمانيا الغربية وفرنسا الى جانب عدم التصويت ضد تعطيل عضوية اسرائيل ، بينما عارضت دول السوق الاوروبية المشتركة تماما الطرد (٢٦) . اما ردة فعل اسرائيل فكانت هجوما عنيفاً على ذلك المطلب ، فاطلقت الاوصاف والتسميات غير الحميدة على طريقة التصويت ، وهددت بوقف نشاطات الامم المتحدة داخلها ، بعدم حضور مؤتمر جنيف ، وبالغاء تواجد قوات الامم المتحدة ووقف نشاط وكالة البحوث في « اراضيها » . بل ان بعض الدوائر الاسرائيلية وصلت الى حد التهديد بالحرب (٢٧) .

اما الموقف المفاجيء فقد كان موقف مصر ، فمنذ البداية لم تؤيد مسألة انطرد تأييدا واضحا ، ثم وقفت ضد استجابة لطلب اميركا . واخذ السادات يضغط على بعض الدول لعدم التصويت مع قرار الطرد (٢٨) . وقد اثر هذا على وجود التأييد الكافي والظروف المناسبة لطرح هذه المسألة . ونتيجة لذلك تخلى العرب عن مشروع قرار طرد اسرائيل من الامم المتحدة ، وقبلت الجمعية العامة ، في ١ تشرين الاول ١٩٧٥ ، اوراق اعتماد مندوبي كل الدول الاعضاء بما فيها اسرائيل ، (٢٩) .

لجنة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

اتخذت الجمعية العامة في ١٠ تشرين الاول ١٩٧٥ القرار ، رقم ٣٣٧٦ ، بأكثرية ٩٣ دولة ضد ١٨ ، وامتناع ٢٧ عن التصويت ، بتشكيل لجنة معينة بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، تتكون من ٢٠ دولة عضوا تعينهم الجمعية (ثم اضيف اليها ٣ اعضاء جدد في ٢٢ كانون الثاني ١٩٧٦) . وقامت اللجدة باجراء دراسات وتقديم توصيات ببرنامج عمل يستهدف تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه المعترف بها ، والتي تشمل حق تقرير المصير من دون تدخل خارجي ، وحق الاستقلال والسيادة الوطنية ،

وحق العودة الى دياره وممتلكاته . كما خولت اللجنة صلاحية اجراء اتصالات مع اية دولة ار منظمة اقليمية ومع م.ت.ف. لتلقي ودراسة الاقتراحات التي ترد اليها في هذا الصدد من تلك الاطراف (٣٠) . وقد وضعت هذه اللجنة ، برئاسة سفير السنغال في الامم المتحدة، توصيات حول حقوق الشعب الفلسطيني قدمت الى مجلس الامن الدولي الذي بدأ مناقشاته حول هذا الموضوع في ٩ حزيران ١٩٧٦ . وجاء في توصيات اللجنة « ان مشكلة فلسطين هي قلب مشكلة الشرق الاوسط . . . ولا يمكن تصور أي حل لا يضع في كامل اعتباره التطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني . . . [وان] مشاركة م.ت.ف. بوصفها ممثل الشعب الفلسطيني ، وعلى نحو متساو مع سائر الاطراف ، هي امر لا غنى عنه في جميع الداولات والمؤتمرات المنعقدة تحت اشراف الامم المتحدة . كما احتوت التوصيات الواردة في تقرير اللجنة على خطة من مرحلتين لعودة الفلسطينيين ، وعلى جدول زمني لانسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضي المحتلة في موعد غايته ١ حزيران ١٩٧٧ ، فضلا عن تأكيدها حق الفلسطينيين الاساسي في تقرير المصير وفي الاستقلال والسيادة الوطنيين» (٣١) . كذلك طالبت اللجنة اسرائيل بعدم اقامة مستوطنات جديدة ، وبالانسحاب قبل ١ حزيران ١٩٧٧ من المستوطنات التي اقيمت منذ ١٩٦٧ في الاراضي المحتلة ، وان تلتزم باتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ المتعلقة بحماية الاشخاص المدنيين وقت الحرب ، وذلك من اجل تحقيق التوصيات التي ذكرت اعلاه (٣٢) .

وخلال مناقشات مجلس الامن ايد العديد من الدول توصيات اللجنة ورحبوا بها ، واعتبروها الخطوة الايجابية الاولى نحو احقاق الحقوق الفلسطينية ، وحثوا على اقرارها . الا ان دولا اخرى اعربت عن رأيها بأنه لا يمكن ايجاد حل لمشكلة الشرق الاوسط ، الا في اطار تسوية شاملة ، تأخذ في الاعتبار حقوق جميع الدول في المنطقة ، على نحو ما جاء في قرار مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨ . « واعلنت كلامن فرنسا وايطاليا والسويد واليابان ان التوصيات لم تضع في اعتبارها العنصر [الاخر] الذي يساويها في الاهمية ، وهو حق جميع الدول في المنطقة ، بما في ذلك اسرائيل ، في ان تعيش داخل حدود آمنة ومضمونة ومعترف بها » (٣٣) .

الا ان هذه التوصيات رفضت من قبل مجلس الامن ، بسبب الفيتو الاميركي ، مما استلزم عرضها على الجمعية العامة في ١٥ تشرين الثاني ١٩٧٦ لمناقشتها (٣٤) . وعللت الولايات المتحدة تصويتها بان مشروع القرار لم يتسم بالتوازن . ولكن اللجنة اعتبرت ان تلك الانتقادات قامت على اساس اعتبارات خارجة عن صلاحية اللجنة . . . التي [لسم يطلب منها ايجاد] حل لمشكلة الشرق الاوسط ، ولا التأكيد من جديد على حقوق اسرائيل، بل كانت محصورة [فقط] في رسم الطرق والوسائل التي تضمن الاعتراف ، بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف (٣٥) .

وبعد عرض التوصيات على الجمعية العامة ، اتخذت قرارا (رقم ٢٠/٣١ /) في ٢٤ تشرين الاول ١٩٧٦ باغلبية ٩٠ صوتا ضد ١٦ ، وامتناع ٣٠ ، ينص على انه لا حل عادل للصراع العربي - الاسرائيلي ، دون اقرار الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بما فيها حق العودة ، والاستقلال والسيادة الوطنية في فلسطين . واعتبرت الجمعية العامة التوصيات الموجودة في التقرير اساسا لحل القضية الفلسطينية ، وحثت المجتمعين على اخذ الخطوات اللازمة لذلك ، ومنح التسهيلات الضرورية للجنة .

وفي تقريرها لسنة ١٩٧٧ الى الجمعية العامة صادقت اللجنة بالاجماع على توصياتها

السابقة ، وذكرت أن هناك حاجة لجهود مكثفة من أجل تنفيذ توصياتها بالحد الأدنى من التأخير . كما أكدت اللجنة على أن الموعد الذي اقترحت ، وهو أول حزيران ١٩٧٧ ، لانسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضي التي احتلتها في ١٩٦٧ لا بد من المحافظة عليه ، رغماً « عن انه مر فعلاً وذلك لإهميته الرمزية » . أما بالنسبة للتطورات داخل الاراضي المحتلة ، فقد اعرب التقرير عن القلق العميق ازاء الاجراءات التي اتخذتها اسرائيل ، وعن استنكارها القوي لتلك الاجراءات التي تمثل انتهاكا لاتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين أثناء الحرب (٣٦) .

وفي ٢٧ تشرين الثاني ١٩٧٧ استأنف مجلس الامن النظر في توصيات اللجنة ، فأكد المتكلمون كلهم ، مجدداً ، ان السلم العادل الدائم في الشرق الاوسط يتطلب بالذات حلاً عادلاً للمشكلة الفلسطينية ، على اساس التوصل للحقوق التي لا يمكن التنازل عنها للشعب الفلسطيني . وأجل المجلس مداولته الى وقت يتم الاعلان عنه بعد المشاورات (٣٧) .

وقد عادت الجمعية العامة لتتنظر في « مشكلة فلسطين » في شهري تشرين الثاني وكانون الاول ١٩٧٧ واتخذت عدة قرارات بشأنها ، معربة عن رضاها عن الاراء التي عرضت في مجلس الامن . وفي ٢ كانون الاول ١٩٧٧ صادقت الجمعية العامة ، بأغلبية ١٠٠ صوت ومعارضة ١٢ صوتاً مع امتناع ٢٩ عضواً عن التصويت ، على التوصيات السابقة للجنة ، وحثت مجلس الامن على ان يعمل وفقاً « وقد صادقت الجمعية على قرار آخر بانشاء وحدة خاصة للحقوق الفلسطينية في اطار الامانة العامة للأمم المتحدة » ، وطالبتها باعداد دراسات ومنشورات حول حقوق الفلسطينيين بإرشاد من اللجنة الحقوقية ، وكذلك طلب من الوحدة اعتبار يوم ٢٩ تشرين الثاني من كل عام « اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني » (٣٨) .

وقد عارضت اسرائيل انشاء الوحدة الخاصة المقترحة في اطار الامانة العامة ، لأنها ستعكس سياسة م.ت.ف. ، معلنة عن استعدادها للدخول في مفاوضات فورية مع جميع جيرانها للتوصل الى سلم عادل ودائم .

وفي ١٠ كانون الثاني ١٩٧٨ اجتمعت اللجنة وبعثت برسائل الى كل من الامين العام ورئيس مجلس الامن ودورة الجمعية العامة لسنة ١٩٧٧ وممثلي اسرائيل والاردن وسوريا ومصر ولبنان والاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، تؤكد فيها التوصيات السابقة ، والمبادئ الاساسية المتعلقة بممارسة حقوق الفلسطينيين . كما ارسل رئيس اللجنة برقية الى ياسر عرفات ، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، اعرب فيها « عن تضامن اللجنة مع ٥٠٠ المنظمة ، [معلناً] ان اي حل لمشكلة الشرق الاوسط لا بد وان يكون شاملاً ، وأنه لا يمكن قبول اي حل جزئي » . وفي ٢٢ شباط اقرت اللجنة برنامج عملها لعام ١٩٧٨ ، الذي اشتمل على دراسات اساسية وافلام ونشرات حول الاحداث الجارية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية ، مع اعداد خطط للاحتفال بيوم ٢٩ تشرين الثاني من كل عام باعتباره يوماً للتضامن مع الشعب الفلسطيني (٣٩) .

وعلا من الامم المتحدة بتنفيذ قرارها ، فقد احتفلت يوم ٢٩ تشرين الثاني ١٩٧٨ باليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني ومع نضاله العادل من أجل استعادة حقوقه الثابتة والمشروعة ، واقامة دولته الوطنية المستقلة على ارضه ، وفقاً للقرارات الدولية . وقد اقيم احتفال ومعرض في هذه المناسبة في المقر العام للأمم المتحدة في نيويورك ومقر المنظمة في جنيف . كما عرض فيلم وثائقي عن الشعب الفلسطيني في نيويورك وجنيف

في أن معا . كذلك احتفلت جميع مكاتب الامم المتحدة بهذا اليوم . وشهدت كافة عواصم العالم مهرجانات خطابية وندوات سياسية ومعارض واقلاما تتناول القضية الفلسطينية ومراحل تطور نضال الشعب الفلسطيني . وقد ناشد رؤساء الدول العربية والدول الاسلامية والدول الاشتراكية والامم المتحدة والمجتمع الدولي بضرورة دعم نضال الشعب الفلسطيني العادل واقامة دولته المستقلة (٤٠) .

ويذكر ان الولايات المتحدة قاطعت الاحتفالات واحتجت لدى فالدهايم ، وطالبت بوقف نشاطات لجنة حقوق الشعب الفلسطيني . كذلك احتج مندوب الاسرائيلي بشدة على هذه الاحتفالات .

الصهيونية عنصرية

في ١٠ تشرين الثاني ١٩٧٥ اصدرت الجمعية العامة للامم المتحدة في دورتها الثلاثين القرار رقم ٣٣٧٩ ، بتأييد ٧٢ دولة ومعارضة ٢٥ وامتناع ٣٢ دولة عن التصويت ، نص - من بين ما نص عليه على « ان الصهيونية شكل من اشكال العنصرية والتمييز العنصري » (٤١) .

جاء هذا القرار ، ولاول مرة منذ انشاء دولة اسرائيل ، مؤلما للغاية للكيمان الصهيوني . فادانة الصهيونية تعني ادانة اسرائيل (وهي الدولة الصهيونية) والركائز والاسس التي تقوم عليها . ان هذا القرار مهم لانه يفضح ، وعلى مستوى عالمي ، طبيعة الصهيونية بانها عنصرية ، مما يجعل مجابتهما واجبا دوليا وانسانيا .

اما ردود الفعل على هذا القرار فانت ، كما كان متوقعا بالنسبة لكل قرار مؤيد للعرب ، عنيفة وهستيرية . فقد جرت تظاهرة صهيونية خارج مبنى الامم المتحدة ، وعقد في نيويورك « اسبوع الصهيونية » لاعطاء دروس خاصة في فلسفة الصهيونية وتاريخها . « وطالبت غولده مثير يهود العالم بوضع دبوس على ستراتهم كتب عليه « انا صهيوني » وذلك تحديا للقرار . واعادت بلدية القدس تسمية شارع الامم المتحدة باسم شوارع الصهيونية » (٤٢) . وقد قضت الحركة الصهيونية شهري تشرين الاول وتشرين الثاني ١٩٧٥ في دوامة ، لا تعرف كيف تتصرف لان الضربة كانت اقوى مما تتحمل ، رغم انها اطمانت الى عدم صدور قرار طردها من الامم المتحدة ، وفي اطار الحملة المعادية لقرار ادانة الصهيونية ، ابدى حايم هرتسوغ مندوب اسرائيل في الامم المتحدة تعجبه « كيف تصفوننا بالعنصرية ونحن ضحايا الفاشية » . اما كيسنجر فقد صرح بأن « هذا امر لن يمر دون عقاب » (٤٣) . كما اعلن المندوب البريطاني في السوق الاوروبية المشتركة . بأن السوق ستمتنع عن تقديم المال اللازم لعقد مؤتمر محاربة العنصرية عام ١٩٧٨ . كذلك قطعت فرنسا مساعدتها (٥ ملايين فرنك) للامم المتحدة احتجاجا على القرار واعلنت انها ستعيد ما اذا عبرت الامم المتحدة عن حسن نية (٤٤) . وحتى الامين العام ، فالدهايم ، عبر عن أسفه الشديد ، فانضم هو ورئيس الجمعية العمومية الى فريق المحتجين . اما موسكو والعواصم العربية فرحبت بالقرار ، كما ايدته الدول الاشتراكية ودول العالم الثالث .

فلسطين في مجلس الامن

بناء على طلب لبنان ومصر عقد مجلس الامن في تشرين الثاني ١٩٧٥ اجتماعا لبحث الغارات الاسرائيلية على مخيمات الفلسطينيين في لبنان ، ولاتخاذ اجراءات رادعة ضد اسرائيل ، وقد اصرت مصر على اشتراك م.ت.ف. في مناقشات المجلس الامن ، بينما هددت سوريا بانها لن تجدد للقوات الدولية في الجولان اذا لم يعقد المجلس جلسة لمناقشة مشكلة الشرق الاوسط باشتراك م.ت.ف. وقد وافق مجلس الامن ، في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٧٥ ، على اشتراك م.ت.ف. في مناقشاته حول الاعتداءات الجوية ، متخطيا المعارضة الاميركية ، وذلك بقرار اجرائي ، نص على ان يجتمع المجلس « في ١٢ كانون الثاني ١٩٧٦ لمواصلة المناقشة حول مشكلة الشرق الاوسط بما فيها المسألة الفلسطينية ، اخذا بعين الاعتبار جميع قرارات الامم المتحدة المتعلقة بهذا الصدد ، [وعلى] تجديد انتداب قوة مراقبي فك الارتباط لفترة ٦ اشهر اخرى » . وادلى رئيس مجلس الامن ، جاكوب ماليك السوفيتي ، ببيان اوضح فيه « انه لفهوم لغالبية مجلس الامن انه عندما يجتمع المجلس ، في ١٢ كانون الثاني ١٩٧٦ ، بموجب الفقرة الاولى من قراره ٠٠٠ سيُدعى ممثلون عن م.ت.ف. للاشتراك في المناقشة ، (٤٥) . وهكذا تمت دعوة م.ت.ف. الى مجلس الامن بينما قررت اسرائيل مقاطعة اية جلسة للمجلس تحضرها م.ت.ف. وفي ١٢ كانون الثاني ١٩٧٦ بدأت المناقشة حول الشرق الاوسط بحضور وفد م.ت.ف. الذي يرأسه فاروق القدوهي ، رئيس الدائرة السياسية للمنظمة .

يعتبر هذا القرار مهما لانه يشكل نوعا من الهزيمة للولايات المتحدة التي كانت تصر على ان يسمح للمنظمة بالادلاء ببيان فقط ثم الانسحاب من القاعة ، من دون الاشتراك في المناقشة ، وهزيمة سياسية لاسرائيل ايضا ، وانتصارا دبلوماسيا للقضية العربية .

وكان مجلس الامن قد انعقد عدة مرات ايضا ، خلال سنة ١٩٧٦ ، للبحث في قضايا متعلقة بالشعب الفلسطيني وقضيته ، وقد استعملت الولايات المتحدة ٣ مرات خلال ذلك العام ، حق الفيتو ضد قرارات تناصر الشعب الفلسطيني وتدين اسرائيل . وبعد جلسة المجلس في ١٢ كانون الثاني ١٩٧٦ بحضور م.ت.ف. وغياب اسرائيل ، عقدت تسعة اجتماعات اخرى ، تعاقب على الكلام فيها ٤٠ خطيبا . وفي مساء ٢٦ كانون الثاني ١٩٧٦ قدمت الباكستان ، باسم دول عدم الانحياز ، مشروع قرار بشأن مشكلة الشرق الاوسط وقضية فلسطين ، نص على ضرورة الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره واقامة دولته وحقه في العودة او التعويض لن لا يريد ذلك . كذلك طالب مشروع القرار اسرائيل بالانسحاب من الاراضي المحتلة سنة ١٩٦٧ ، ودعا الى ضمان سلامة وسيادة دول المنطقة داخل حدود امانة . وقد نال المشروع تأييد ٩ دول وامتناع ٣ عن التصويت مع تغيب الصين وليبيا . اما الولايات المتحدة فوقفت وحدها ضد القرار مستخدمة «حق الفيتو» مانعة مجلس الامن من ان يتبنى للمرة الاولى قرارا يؤكد حق الشعب الفلسطيني في انشاء دولته المستقلة (٤٦) .

وكان قد سبق التصويت محاولة من بريطانيا لتعديل مشروع القرار باضافة فقرة تؤكد القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ ، الا ان هذا التعديل رفض رغم تأييد فرنسا وايطاليا واسوج له . لكن فرنسا عادت وايدت مشروع دول عدم الانحياز .

وكانت المواقف وردود الفعل العربية والعالمية ، الناجمة عن ذلك المشروع ، مختلفة للغاية . فعلى الصعيد العربي ، مثلا ، طالبت سوريا بالانسحاب اسرائيل خلال ٦ اشهر ،

وتعديل قرار ٢٤٢ ، لأنه لا افضلية لهذا القرار على غيره من القرارات السابقة ، وبأن الحل ينبغي أن يكون على أساس كل قرارات الأمم المتحدة . كما قدمت سوريا ورقة عمل باتفاق عربي تطالب فيها انسحاب إسرائيل والاعتراف بحقوق الفلسطينيين ووضع برنامج لتحقيق السلام . أما مصر فقد طالبت بعقد مؤتمر جنيف ، في أسرع وقت ، بحضور الفلسطينيين ، وكتبت « الأهرام » أن الرئيس أنور السادات يعتبر أنه ليس من الضروري إجراء تعديل للقرارين ٢٤٢ و ٢٢٨ . أما الفلسطينيون فقد أصروا على التعديل وطالبوا بالانسحاب وبحق تقرير المصير والعودة وإنشاء الدولة المستقلة . وهكذا ظهر الصراع واضحا بين خطين عربيين : خط تمثله مصر ، يريد أن يتفادى الفيتو الأميركي ، وخط آخر تمثله سوريا و م . ت . ف لا يأبه بذلك . ولكن الوفود العربية توصلت في النهاية إلى مشروع قرار معدل ، قدمته دول عدم الانحياز .

أما فيما يتعلق بالأوروبيين فقد اتخذت فرنسا الموقف الأكثر وضوحاً إزاء القضية الفلسطينية بالمقارنة مع مواقف الدول الأوروبية الأخرى ، داعية إلى الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني ، والانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة سنة ١٩٦٧ ، مؤكدة على حق كل دول المنطقة ، بما فيها إسرائيل ، في الوجود داخل حدود معترف بها ومضمونة وأمنة . وقد كانت المواقف الأوروبية بمجملها ، عملياً ، أقرب إلى تأييد القضية الفلسطينية ، وشكلت خروجاً على الموقف الأميركي المتزمت الذي أصر على أن للفلسطينيين « مصالح مشروعة » فقط . فأسوج طالبت ، مثلاً بإشراك الفلسطينيين في المناقشات الدولية ، واعترفت « أن لعرب فلسطين مصالح وحقوقاً وطنية وشرعية » . أما بريطانيا فقد أبدت حقوق الفلسطينيين ، مع التأكيد على القرارين ٢٤٢ و ٢٢٨ (٤٨) . وقد بررت أميركاً موقفها المعارض بأن مشروع القرار ، لو قبل ، كان سيغير الهيكل ، المقر آنذاك ، لجهود السلام في الشرق الأوسط ، أي مؤتمر جنيف .

وفي ٢٢ آذار ١٩٧٦ بدأ مجلس الأمن مناقشاته حول القضية الفلسطينية ومشكلة الشرق الأوسط (للمرة الثانية في تلك السنة) أثر انتفاضة الأرض المحتلة ، بطلب من ليبيا والباكستان . وقد اشتركت ، هذه المرة ، م . ت . ف . وإسرائيل في المناقشات ، وجلس مندوبيهما وجهاً لوجه ، رغم احتجاج مندوب الولايات المتحدة على دعوة منظمة التحرير . واثناء النقاش ، تقدمت دول عدم الانحياز بمشروع قرار للمجلس يدين أعمال القمع الإسرائيلي . في حين انتقد المندوب الأميركي الإجراءات الإسرائيلية في الأرض المحتلة ، وضم مدينة القدس وإقامة المستوطنات ، مما أثار قلقاً في تل أبيب .

وقد أجريت تعديلات عدة على مشروع القرار الداعي إلى ادانة إسرائيل بسبب أعمال العنف التي تمارسها ضد المواطنين العرب في الأراضي المحتلة ، وذلك من أجل تجنب الفيتو الأميركي . وجاء في نص المشروع المعدل أن مجلس الأمن « يعبر عن أسفه » لأن « إسرائيل لم تضع حداً للإجراءات والسياسات الرامية إلى تغيير وضع مدينة القدس . ولم تلغ أيضاً الإجراءات التي اتخذت في هذا الشأن [ويطلبها] بإنهاء احتلالها على وجه أراضي العرب وممتلكاتهم ، أو إقامة مستوطنات إسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة ، واحترام ومراعاة حرمة الأماكن المقدسة الواقعة تحت احتلالها والتخلي عن مسؤولية وتملك أراضي العرب وممتلكاتهم ، أو إقامة مستوطنات إسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة ، والتخلي عن جميع الإجراءات والسياسات الأخرى الرامية إلى تغيير الوضع القانوني لمدينة القدس وكذلك إلغاء الإجراءات السابقة اتخاذها في هذا الشأن » (٤٩) .

ولقد صوت مع مشروع القرار هذا ١٤ دولة من مجموع الدول الـ ١٥ ، الاعضاء في المجلس ، ولم تعارض سوى الولايات المتحدة ، التي استخدم مندوبيها وليام سكرانتون حق الفيتو لأحباط المشروع . (وهذه هي المرة الثانية التي استخدمت فيها الولايات المتحدة الفيتو في عام ١٩٧٦ على قرار ضد اسرائيل) . وقد قسر المندوب الاميركي معارضته لمشروع القرار بأنه قد يصبح « عقبة في طريق الحل » ، ويتعارض مع الدبلوماسية الاميركية الرامية الى ايجاد تسوية سلمية في الشرق الاوسط (٥٠) .

وفي ٤ ايار ١٩٧٦ ، اجتمع مجلس الامن - للمرة الثالثة خلال تلك السنة - بناء على طلب من مصر لمناقشة القمع الاسرائيلي في الارض المحتلة . وقد قدم مشروع قرار مصري يطالب بانتهاء الاحتلال الاسرائيلي بعد ادانته ، كما اصر الفلسطينيين والسوريون على ادانة اسرائيل . « وقد اصدر مجلس الامن ما وصف بأنه « اتفاق اغلبية » ، بعد ان فشل في الوصول الى قرار تحت التهديد بالفيتو الاميركي ، حول الاوضاع في الاراضي العربية المحتلة ، جاء فيه : « يستخلص رئيس مجلس الامن ان غالبية الاعضاء قد وافقت على الآتي :

ابداء قلق عميق للوضع الراهن في الاراضي العربية المحتلة ، وكذلك ابداء قلق لحالة السكان في هذه الاراضي .

ان ميثاق جنيف الرابع المتعلق بحماية الاشخاص المدنيين في حالة الحرب ينطبق ايضا على الاراضي العربية التي تحتلها اسرائيل في العام ١٩٦٧ .

ولذلك فان القوة المحتلة مطالبة بالتقيد بمبادئ هذا الميثاق والامتناع عن اي اجراء يشكل انتهاكا لها ، والغائه .

وفي هذا الصدد ، فان الاجراءات المتخذة من قبل اسرائيل في الاراضي العربية المحتلة ، والتي تؤدي الى تغيير التركيب الديموغرافي او الطبيعية الجغرافية ، وخاصة انشاء المستعمرات هي موضع شجب . ومثل هذه الاجراءات التي لا يمكن ان تشكل حكما مسبقا على نتيجة البحث عن قرار السلام ، تشكل عقبة في طريق السلام « (٥١) .

وعلى الرغم من ذلك فقد رفضت الولايات المتحدة هذا « الاتفاق » واعلن مندوبيها عدم التزام بلاده به لان بعض الاجزاء منه فقط مقبولة ، ولانه ينطلق من فقدان التوازن الذي ينبغي ان يكون غاية مجلس الامن الدائمة (٥٢) .

اما هذا الاجراء ، اي قراءة « اتفاق الاغلبية » امام المجلس ، فقد تفادى الفيتو الاميركي لانه لم يصدر كخطوة رسمية من قبل المجلس . كما لم يعتبر رفض الولايات المتحدة فيتو آخر (٥٣) .

وفي ٩ حزيران ١٩٧٦ اجتمع مجلس الامن ، مرة اخرى ، لبدء مناقشة مسألة ممارسة حقوق الفلسطينيين . وقد دعيت ٣٠ ف لحضور النقاش باغلبية ١١ صوتا ضد صوت واحد (الولايات المتحدة) ، وامتناع ٣ عن التصويت وللمرة الثالثة في تلك السنة استخدمت الولايات المتحدة حق الفيتو في المجلس لمنع صدور قرار عنه مؤيد للقضية الفلسطينية ، وذلك في نهاية مناقشة تقرير اعدته لجنة من ٢٠ دولة لتمكين الشعب الفلسطيني في ممارسة حقوقه (كما ذكرنا آنفا) . وكانت اسرائيل قد قاطعت مناقشة المجلس بحجة ان اقتراحات اللجنة تهدف الى القضاء على الدولة اليهودية ، بينما اعلن البرت شيدر مندوب الولايات

المتحدة ، الذي تحدث قبل التصويت ، ان القرار « خال من التوازن » ، يؤكد على حقوق فريق واحد ومصالحه فيما يتجاهل حقوق الاخرين ومصالحهم « (٥٤) » .

وفي ٢٨ تشرين الاول ١٩٧٦ بدأ مجلس الامن اجتماعا (آخر) طارئا دعيت له مصر لبحث انتهاكات اسرائيل في الاراضي المحتلة ، وذلك بقيامها بأعمال تمنع السكان العرب من ممارسة شعائرهم الدينية . وفي هذه المرة وافقت واشنطن على بيان أجماعي للمجلس يدين اسرائيل . وقد أعرب البيان عن « قلق المجلس في شأن الموقف الخطير السائد في الاراضي العربية المحتلة ، في ظل استمرار احتلال اسرائيل لهذه الاراضي » ، وادان اقامة المستعمرات الاستيطانية في الاراضي المحتلة . واكد « على ان اي تدنيس للاماكن المقدسة ولاماكن العبادة او اي تشجيع على القيام بأعمال من هذا النوع ينطويان على تهديد للسلام والامن في المنطقة ، [كما] كرر دعوته اسرائيل الى ضمان السلامة والرفاهية للسكان » . كذلك أكد المجلس على عدم شرعية اجراءات تغيير الوضع الشرعي لمدينة القدس (٥٥) .

أما اسرائيل فقد عبرت عن استيائها من الموقف الاميركي وعن خيبة املها .

القرارات الاخرى

لقد اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة ، منذ سنة ١٩٧٤ وحتى اليوم ، قرارات عدة ، بالاضافة الى تلك التي سبق وذكرناها ، متعلقة بالصراع العربي الاسرائيلي والقضية الفلسطينية . وفيما يلي عرض لها .

ففي الدورة التاسعة والعشرين ، اتخذت الجمعية العامة قرارا ، رقم ٣٢٤٠ ، في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٧٤ ، يشجب خرق اسرائيل لحقوق الانسان في المناطق المحتلة وتدمير مدينة القنيطرة السورية ، وقرار رقم ٣٣٣٦ في ١٧ كانون الاول ١٩٧٤ ، يؤكد حق الدول العربية في السيادة الدائمة على الموارد القومية في الاقاليم العربية المحتلة (٥٦) .

اما في الدورة الثلاثين ، فقد اتخذت الجمعية العامة قرارا ، رقم ٣٣٨٢ ، في ١٠ تشرين الثاني ١٩٧٥ ، يدين جميع الحكومات التي لا تعترف بحق تقرير المصير وبإستقلال الشعوب الواقعة تحت الاستعمار والسيطرة الخارجية ، وخصوصا شعوب افريقيا وفلسطين .

وكانت اسرائيل الوحيدة التي وقفت ضد هذا القرار ، الذي أبدته ٩٩ دولة . وفي القرار ٣٤١٤ ، في ٥ كانون الاول ١٩٧٥ ، تحت عنوان الحالة في الشرق الاوسط ، اكدت الجمعية العامة « بأنه لا يجوز اكتساب الاراضي بالقوة ، وأنه يجب لذلك اعادة جميع الاراضي التي احتلت على هذا النحو » . كما ادانت « استمرار اسرائيل في احتلال اراضي عربية ، خلافا لميثاق الامم المتحدة ومبادئ القانون الدولي وقرارات الامم المتحدة المتكررة ، وطلبت ، من جميع الدول الكف عن تزويد اسرائيل بأية معونة عسكرية واقتصادية ما دامت مستمرة في احتلال اراضي عربية وانكار الحقوق القومية غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني » (٥٧) .

اما في القرار ٣٤١١ ، بتاريخ ١٠ كانون الاول ١٩٧٥ ، فقد ادانت الجمعية العامة توطيد العلاقات والتعاون بين نظام جنوب افريقيا العنصري واسرائيل (٥٨) .

وفي القرار رقم ٣٥٢٥ بتاريخ ١٥ كانون الاول ١٩٧٥ تحت عنوان « تقرير اللجنة الخاصة

المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الاراضي المحتلة ، اذانت الجمعية العامة ، « بصفة خاصة ، السياسات والممارسات الاسرائيلية [الهادفة الى] ضم اجزاء من الاراضي المحتلة ، انشاء مستوطنات اسرائيلية في [تلك] الاراضي ٠٠٠ ونقل سكان قرياء اليها ، تدمير المنازل العربية وهدمها ، مصادرة الممتلكات العربية في الاراضي المحتلة ونزع ملكيتها ، وجميع المعاملات الاخرى الرامية الى الاستيلاء على الاراضي بين السلطات او المؤسسات الاسرائيلية او الرعايا الاسرائيليين من جانب ، وسكان الاراضي المحتلة او مؤسساتها من جانب آخر ، اجلاء سكان الاراضي المحتلة العرب وترحيلهم وطردهم وتشريدهم ونقلهم ، وانكار حقهم في العودة ، الاعتقالات الجماعية للسكان العرب واخضاعهم للاعتقال الاداري واساءة معاملتهم ، نهب الممتلكات الاثرية والثقافية ، والتعرض للحريات والشعائر الدينية ، وكذلك للحقوق والاعراف المتصلة بالاسرة ، واخيرا الاستغلال غير المشروع للثروة الطبيعية للاراضي المحتلة ، ولنواردها وسكانها » . كذلك اكدت الجمعية العامة ، من جديد ، على « ان جميع التدابير التي اتخذتها اسرايل لتغيير الطابع المادي للاراضي المحتلة او لاي اجزاء منها او لتكوينها الديموغرافي او هيكل مؤسساتها و مركزها ، هي تدابير ناطلة ولاغية » . كما طالبت اسرايل بتطبيق اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين ، ودعتها الى الغاء جميع التدابير لتغيير الهيكل المؤسسي والشعائر الدينية في الحرم الابراهيمي بالخليل (٥٩) .

وفي ٩ تشرين الثاني ١٩٧٦ ، اذانت الجمعية العامة بشدة ، في قرار ٦/٣١ التعاون وتقوية العلاقات بين اسرايل ونظام جنوب افريقيا العنصري - وقد اذانت هذا التعاون سابقا في ١٩٧٥ . وفي قرار ٣٤/٣١ ، في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٧٦ ، اكدت الجمعية حق تقرير المصير للشعوب المستعمرة واذانت الحكومات التي لا تعترف به وبحق الاستقلال لهذه الشعوب ، مثل شعب جنوب افريقيا وفلسطين . وفي قرار ٦١/٣١ ، في ٩ كانون الاول ١٩٧٦ ، تحت عنوان « الوضع في الشرق الاوسط » اكدت الجمعية العامة ضرورة احلال سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط مبني على احترام قرارات الامم المتحدة بخصوص هذه المنطقة وقضية فلسطين . كما اكدت ضرورة مشاركة كل الاطراف بما فيهم م.ت.ف . في مؤتمر السلام من الشرق الاوسط ، واذانت استمرار الاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية ، الذي يشكل خرقا لميثاق وقرارات الامم المتحدة معلنة ان الحل العادل والدائم في هذه المنطقة لا يتم الا بانسحاب اسرايل من الاراضي التي احتلتها في ١٩٦٧ وحصول الشعب الفلسطيني على حقوقه المشروعة . كما اذانت الجمعية كل الاعمال التي تقوم بها اسرايل في تغيير المعالم الجغرافية والديمغرافية في هذه الاراضي ، وحثت دول العالم على عدم مد الكيان الصهيوني باي مساعدة عسكرية او غيرها ، قد تساعدها على ابقاء الاحتلال واستثمار الثروات الطبيعية ، وطلبت من مجلس الامن تنفيذ هذه المقرارات ضمن جدول زمني (٦٠) .

وفي قرار ١٠٦/٣١ ، في ١٦ كانون الاول ١٩٧٦ ، تحت عنوان « تقرير لجنة التحقيق حول انتهاكات اسرايل حقوق الانسان في الارض المحتلة » ، اذانت الجمعية العامة اعمال اسرايل بشأن الاعتقالات الجماعية وتدمير البيوت العربية والتحرش بالمعتقدات الدينية ومصادرة الاراضي العربية وتغيير معالم القدس ، طالبة منها الكف عن التغيير الديمغرافي والجغرافي للاراضي العربية المحتلة . وفي قرار ١٨٦/٣١ ، في ٢١ كانون الاول ١٩٧٦ ، اكدت الجمعية من جديد حق الدول العربية الواقعة اراضيها تحت الاحتلال الاسرائيلي بان

تحصل على السيادة والسيطرة الكاملة على الموارد الطبيعية والنشاطات الاقتصادية والتعويض على الأضرار

وفي ٢٨ تشرين الأول ١٩٧٧ ، أدانت الجمعية العامة الإجراءات غير القانونية التي تتبعها إسرائيل في تغيير الوضع القانوني الجغرافي والديمقراطي في الأراضي المحتلة منتهكة بذلك اتفاقية جنيف ١٩٤٩ وقرارات الأمم المتحدة . وفي قرار ٢٠/٢٢ ، في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٧٧ ، تحت عنوان : « الوضع في الشرق الأوسط » ، أدانت الجمعية إسرائيل لاستمرار احتلالها الأراضي العربية وأكدت بأن لا حل عادل في المنطقة دون الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة سنة ١٩٦٧ . كما طلبت اشراك م.ت.ف . في محادثات السلام ودعت الى تطبيق هذه القرارات .

وفي قرار رقم ١٦١ ، أكدت الجمعية العامة مرة أخرى حق الدول العربية بالسيادة الدائمة على الموارد الطبيعية في الأراضي العربية المحتلة (٦١) . وفي ٧ كانون الأول ١٩٧٨ ، اتخذت الجمعية العامة قرارين مناصرين للقضية الفلسطينية تحت بند « الحالة في الشرق الأوسط » وبند « قضية فلسطين » . فقد طالب القرار الأول بالدعوة فوراً لعقد مؤتمر جنيف حول الشرق الأوسط باشتراك م.ت.ف . على قدم المساواة مع جميع الأطراف المعنية الأخرى . وادان هذا القرار أيضاً استمرار احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية والأراضي العربية معلناً « ان السلم لا يتجزأ وأن التسوية العادلة والدائمة لمشكلة الشرق الأوسط يجب ان تقوم على اساس حل دائم ، تحت رعاية الأمم المتحدة ، يأخذ في الاعتبار جميع نواحي النزاع العربي - الإسرائيلي ، وخاصة نيل الشعب الفلسطيني جميع حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف ، وانسحاب إسرائيل من جميع الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى المحتلة » . كما أكد القرار من جديد ان السلم الشامل والعادل والدائم في الشرق الأوسط ، الذي يمكن ان تعيش في ظله جميع بلدان وشعوب المنطقة في سلام وأمن داخل حدود معترف بها وأمنة لن يتحقق الا اذا انسحبت إسرائيل من جميع الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى المحتلة ، ونال الشعب الفلسطيني حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف ومارسها (٦٢) .

أما بالنسبة للقرار الثاني ، « قضية فلسطين » ، فقد جاء في ثلاثة أجزاء ولم يشر أي منها الى اتفاقيتي كامب ديفيد . وفي الجزء الأول من هذا القرار أعلنت الجمعية العامة « ان صحة أية اتفاقات ترمي الى حل مشكلة فلسطين تستدعي ان تتم الاتفاقات في إطار الأمم المتحدة وميثاقها وقراراتها على اساس نيل شعب فلسطين وممارسته حقوقه غير القابلة للتصرف ، على وجه تام بما في ذلك الحق في العودة والاستقلال الوطني والسيادة الوطنية في فلسطين ، واشتراك م.ت.ف . في هذه الاتفاقات » . وفي الجزء الثاني طلبت الجمعية العامة من لجنة ممارسة الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني الاستمرار في بذل كل الجهود لتطبيق توصياتها ، وارسال مندوبين او ممثلين في المؤتمرات الدولية ، كما طلبت من لجنة التوفيق الخاصة بفلسطين والتابعة للأمم المتحدة ، والتي كانت قد انشأت في ١٩٤٨ ، بأن تتعامل كلياً مع لجنة ممارسة الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني . أما فسي الجزء الثالث فقد طلبت الجمعية العامة من الأمين العام للأمم المتحدة ان ينظر في امر تعزيز الوحدة الخاصة المعنية بحقوق الفلسطينيين وبإمكانية إعادة تنظيمها وتغيير اسمها ، ودعت الجمعية جميع الحكومات والمنظمات الى مساعدة لجنة ممارسة الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني (٦٣) .

وفي ١٣ كانون الاول ١٩٧٨ ، اتخذت الجمعية العامة قرار رقم ٣٣/٤٠ ، حول «النشطة المصالح الاجنبية ، الاقتصادية وغيرها ، التي تعرقل تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة » . وقد تضمن هذا القرار فقرتان تدين فيهما الجمعية العامة اسرائيل وبلدانا ، اخرى ، من بينها المانيا الغربية ، لعلاقتها مع النظام العنصري في جنوب افريقيا ، وتواطؤها معها « في الميدان النووي » (٦٤) .

اما في ١٥ كانون الاول ١٩٧٨ ، فقد وافقت الجمعية العامة على قرار يدعو مجلس الامن لفرض حظر اجباري على امداد الكيان الصهيوني ، بالاسلحة او باي تجهيزات او مواد تكنولوجية نووية . وعبر القرار عن القلق العميق الذي يساور الجمعية العامة ازاء التزايد السريع والمستمر للقوة العسكرية الاسرائيلية ، والجهود التي تبذلها اسرائيل من اجل الحصول على اسلحة ذرية ، واستخدامها للقنابل العنقودية ضد مخيمات اللاجئين ، وضد الاهداف المدنية في جنوب لبنان . واكد القرار ان هذا التعاطف العسكري يمثل تهديدا للسلام والامن الدوليين ، كما ادان الكيان الصهيوني مرة اخرى لتكثيف تعاونه العسكري النووي مع جنوب افريقيا ، وطالب جميع الدول بالتعاون في اي عمل دولي ينص عليه الميثاق في فرض العقوبات الاجبارية من اجل تفادي هذا التهديد الخطير » (٦٥) . كذلك اتخذت الجمعية العامة قرار رقم ٣٣/١١٣ ، تحت عنوان « تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الاراضي المحتلة » . مؤلف من ثلاثة اقسام . وجاء في القسم الاول من القرار « ان اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب تنطبق على جميع الاراضي العربية التي تحتلها اسرائيل منذ العام ١٩٦٧ بما فيها القدس » ، وان اسرائيل قد خرقت هذه الاتفاقية . وطلبت الجمعية العامة من اسرائيل الاعتراف بتلك الاتفاقية . وفي القسم الثاني من القرار دعت الجمعية اسرائيل الى عدم تغيير الوضع القانوني او الطابع الجغرافي او التركيب السكاني للاراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بما فيها القدس ، وشجبها لاقامة المستوطنات في الاراضي الاراضي المحتلة . اما في القسم الثالث فقد ادانت الجمعية اسرائيل لضم اجزاء من الاراضي المحتلة اليها واقامة مستوطنات اسرائيلية جديدة والقيام باجلاء سكان الاراضي المحتلة العرب وترحيلهم وردهم وتشريدهم ونقلهم ، ومصادرة ممتلكاتهم وتدمير المنابر العربية وهدمها ، والقيام باعتقالات جماعية للسكان العرب واساءة معاملة المعتقلين وتعذيبهم ، ونهب الممتلكات الاثرية والثقافية ، والتعرض للحريات والممارسات الدينية والاستغلال غير المشروع للثروة الطبيعية للاراضي المحتلة ولمواردها وسكانها (٦٦) .

والواضح من مجمل القرارات التي قدمناها ، ان منظمة التحرير الفلسطينية قد قطعت خلال السنوات الخمس الاخيرة ، اشواطاً بعيدة على الصعيد العالمي بعد القرارات التي اتخذت لصالح القضية الفلسطينية ، اذ حصلت منظمة التحرير على الاعتراف الدولي ، كما انتقلت قضية فلسطين الى احتلال موقع بارز بين القضايا التي تهم العالم . ولقد اتضح للجميع ان القضية الفلسطينية لم تعد مشكلة لاجئين بل انها قضية شعب طرد من ارضه له حضارة وتاريخ . وهذا النضال السياسي ليس الا وجهاً اخر مكملاً للنضال الرئيسي ، الكفاح المسلح .

الحواشي :

- (١٣) شعت ، مصدر سبق ذكره ص ٢٧
وحسن ، مصدر سبق ذكره . ص ١٠ ، ١٠٠
- (١٤) المصدر نفسه (شعت) ص ٢٩
- (١٥) المصدر نفسه ، ص ٢٩ - ٣٠
وحسن ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٠
- (١٦) طعمة ، مصدر سبق ذكره ، ص
١٥٢
- (١٧) شعت ، مصدر سبق ذكره ، ص
٢٦
- (١٨) طعمة ، مصدر سبق ذكره ، ص
١٥٥ - ١٥٦
- (١٩) باسم الجسر ، « اليونسكو تعاقب
اسرائيل » ، الأنوار ، ١٩ تشرين الثاني
١٩٧٤ .
- (٢٠) طعمة ، مصدر سبق ذكره ، ص
٢٥٤
- (٢١) المصدر نفسه ، ص ٢٤٩
- (٢٢) النهار ، ٩ تشرين الثاني ١٩٧٤
- (٢٣) هيرالد تريبيون ، ٢٨ تشرين
الاول ١٩٧٦
- (٢٤) بيروت المساء ، ٥ آب ١٩٧٥ ،
« بين اللعب والجد ايها اولى بالترد ،
منذ عام ٧١ واسرائيل تتنبأ بطردها من
الامم المتحدة بقلم « سياسي فلسطيني
معروف »
- (٢٥) المصدر نفسه
- (٢٦) المصدر نفسه
- (٢٧) المصدر نفسه
- (٢٨) الى الامام ، ٨ آب ١٩٧٥
- (٢٩) ١٠١٠ ، ١ تشرين الاول ١٩٧٥ ،
والنهار ، ٢ تشرين الاول ١٩٧٥
- (١) جورج طعمة ، « كيف طويت قضية
فلسطين في جدول اعمال الامم المتحدة » ،
النهار ، ١٣ حزيران ١٩٧٤
- (٢) طعمة ، « وحدها قضية فلسطين
اخضعت صياغتها لتزييف وشطب » ،
النهار ، ١٤ حزيران ١٩٧٤
- (٣) طعمة ، النهار ، ١٣ حزيران
١٩٧٤
- (٤) طعمة ، قرارات الامم المتحدة بشأن
قضية فلسطين والاصراع العربي
الاسرائيلي ١٩٤٧ - ١٩٧٤ ، بيروت ،
ابو ظبي ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ،
مركز الوثائق والدراسات ص ١٠٢ - ١٠٩
وص ١١٦
- (٥) طعمة ، النهار ، ١٣ حزيران
١٩٧٤
- (٦) نبيل شعت ، « القصة الكاملة
لادراج القضية الفلسطينية في الامم
المتحدة » ، شؤون فلسطينية ، كانون
الثاني ١٩٧٤ ، العدد ٤٠ ، ص ٢٠ - ٢١
- (٧) فاروق القدومي ، « النضال
السياسي الفلسطيني : انجازات وابعاد
ومضامين » ، شؤون فلسطينية ، تشرين
الثاني ١٩٧٤ ، عدد ٣٩ ، ص ٧
- (٨) شعت ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٢
- (٩) المصدر نفسه ، ص ٢٥ - ٢٦
- (١٠) المصدر نفسه ، ص ٢٦
- (١١) المصدر نفسه ، ص ٢٦
- (١٢) سعدات حسن ، « فلسطين في
الامم المتحدة : قرارات تاريخية وخلفيات » ،
شؤون فلسطينية ، ١٩٧٦ ، عدد ٥٣ ،
ص ٩

- (٤٨) المصدر نفسه .
 (٤٩) النهار ، ٢٧ آذار ١٩٧٦ .
 (٥٠) المصدر نفسه .
 (٥١) السفير ، ٢٧ ايار ١٩٧٦ .
 (٥٢) المصدر نفسه .
 (٥٣) انترناشيونال هـ . تريبيون ، ٢٧ ايار ١٩٧٦ .
 (٥٤) النهار ، ١ تموز ١٩٧٦ .
 (٥٥) النهار ، ١٣ تشرين الثاني ١٩٧٦ .
 (٥٦) طعنة « قرارات ٧٤٠٠٠ » ،
 مصدر سبق ذكره ، ص ١٥٧ - ١٦٩ .
 (٥٧) طعنة « قرارات ٧٥٠٠٠ » ،
 مصدر سبق ذكره ، ص ١٣ .
 (٥٨) المصدر نفسه ، ص ١٠ .
 (٥٩) المصدر نفسه ، ص ٢١ - ٢٢ .
 « Les Resolutions des Nation Unies
 Sur La Palestine et le Conflit
 Israelo - Arabe. 1976 » .
 Beyrouth, Koweit, Institute
 des Etudes Palestiniennes ,
 Ministère de L'Enformation, P. 12
 (61) U. N. « Resolutions
 Decision adopted by the general
 Assenby, 40 th Session, 1977 » .
 (٦٢) الامم المتحدة ، الجمعية العامة ،
 A/33/L12 كانون الاول ١٩٧٨ ، الدورة
 ٣٣ .
 (٦٣) الامم المتحدة ، الجمعية العامة ،
 A/33/L11 كانون الاول ١٩٧٨ ،
 الدورة ٣٣ .
 (٦٤) الامم المتحدة ، الجمعية العامة ،
 A/33/408 كانون الاول ١٩٧٨ ،
 الدورة ٣٣ .
 (٦٥) وفا ، ١٦ كانون الاول ١٩٧٨ .
 (٦٦) الامم المتحدة ، الجمعية العامة ،
 A/33/439 الدورة ٣٣ .

- (٣٠) طعنة ، مصدر سبق ذكره . ص ٧ .
 (٣١) الامم المتحدة ، « لجنة ممارسة
 الحقوق النابتة للشعب الفلسطيني » ،
 ص ٧ .
 (٣٢) المصدر نفسه « ص ٩ .
 (٣٣) المصدر نفسه ، ص ١٥ - ١٦ .
 (٣٤) المصدر نفسه ، ص ١٤ .
 (٣٥) المصدر نفسه ، ص ١٦ .
 (٣٦) المصدر نفسه ، ص ٢٠ - ٢٢ .
 (٣٧) المصدر نفسه ، ص ٢٢ .
 (٣٨) المصدر نفسه ، ص ٢٣ - ٢٤ .
 (٣٩) المصدر نفسه ، ص ٢٥ .
 (٤٠) وفا ، ١ كانون الاول ١٩٧٨ .
 (٤١) طعنة ، « قرارات ١٩٧٥٠٠٠ » ،
 مصدر سبق ذكره ، ص ٨ .
 (٤٢) صلاح الدين الدباغ ، « ملاحظات
 سياسية حول قرار اذانة الصهيونية
 بالعنصرية » ، شؤون فلسطينية ، عدد ٥٢ ،
 ص ١٤ .
 (٤٣) بيروت المساء ، ٢ كانون الاول
 ١٩٧٥ « تأخرت الامم المتحدة ٢٨ سنة
 لتعرف بان الصهيونية « العنصرية » بقلم
 « سياسي فلسطيني معروف » .
 (٤٤) ديلي ستار ، ٦ كانون الاول
 ١٩٧٥ .
 (٤٥) طعنة « قرارات ١٩٧٥٠٠٠ » ،
 مصدر سبق ذكره ، ص ٣١ .
 (٤٦) النهار ، ٢٨ كانون الثاني
 ١٩٧٦ .
 (٤٧) السفير ، ١٦ شباط ١٩٧٦ .

المناطق المحتلة

انتفاضة المناطق المحتلة
ضد المعاهدة

الاتفاق « (معاريف ، ١١/٣/١٩٧٩) .
كما ودعت جريدة الشعب جميع الدول
العربية لأن « تستعد لتنفيذ مقررات مؤتمر
بغداد التي تشمل فرض عقوبات شاملة
على مصر ، لان هناك تجاهلا مقصودا من
جانب مصر للقضية الفلسطينية ،
(المصدر نفسه) .

كما وراح الزعماء الفلسطينيون ، في
الضفة الغربية وقطاع غزة ، يعربون عن
مواقفهم المناهضة والمستنكرة لهذه الاتفاقية
ولمشروع الحكم الذاتي المقترح . فقد
صرح رئيس بلدية الخليل ، فهد قواسمه ،
لمراسل صحيفة الهيرالد تريبيون اللندنية :
« بعد كامب ديفيد جاء الي شخص ما من
القنصلية الاميركية وسألني لماذا لا نوافق
على الحكم الذاتي ، ولو كخطوة أولى نحو
دولة فلسطينية ؟ فاجبته بما يلي :

: انه سيكون بمثابة اصفاء صفة
الشرعية على الاحتلال الاسرائيلي
لارضنا . وأنا أقول أنه من الافضل لنا ان
نبقى محتلين دون موافقتنا ، (هيرالد
تريبيون ١٢/٣/٧٩) .

وفي رده على سؤال لمراسل صحيفة
معاريف الاسرائيلية بشأن العريضة التي
يزعم رؤساء البلديات في الضفة الغربية

اتسمت ردود الفعل الفلسطينية ، في
الضفة الغربية وقطاع غزة ، على زيارة
الرئيس الاميركي جيمي كارتر الى كل من
القاهرة والقدس المحتلة ، وعلى اتفاقية
السلام المصرية - الاسرائيلية ، بالصدمة
والاستنكار الشديدين لما تشكله هذه
التطورات من خطر على القضية الفلسطينية
ومصير الشعب الفلسطيني ، وأمانيه وفي
تقريره مصيره واقامة دولته المستقلة .
وكانت ردود الفعل هذه المرة شاملة
ومنسجمة على المستويين الرسمي
والشعبي ، وتجمع على ادانة الاتفاقية
الثنائية المنفردة هذه ، ورفض الحكم
الذاتي المقترح . ويبدو أن « اللقاء »
الفلسطيني الاردني ، وخيبة امل نهائيا
من مصر ، قد ساهما في انسجام هذه
المواقف وتكتيلها .

رد الفعل الرسمي - تصريحات ومواقف

منذ ان اتضح اثر زيارة كارتر للقاهرة
وعشية زيارته للقدس المحتلة ، ان هنالك
امكانية فعلية لتوقيع اتفاقية سلام منفردة
بين اسرائيل ومصر ، وملامح للحكم
الذاتي ، اجمعت جميع الصحف الثلاث
الصادرة في القدس العربية المحتلة على
« معارضتها للاتفاقية المنفردة بين اسرائيل
ومصر ، وتدخل الولايات المتحدة في هذا

افكارا جديدة معه بالنسبة للفلسطينيين
فانه سيرحب بذلك ، (المصدر نفسه) .

أما الياس فريخ ، رئيس بلدية بيت لحم،
المحسوب على القيادة المعتدلة الموالية
للاردن ، فقد اجاب ردا على سؤال مراسل
صحيفة يديعوت اخرونوت الاسرائيلية ما
اذا كان الرئيس الاميركي جيمي كارتر
سياتي بالسلام الى الشرق الاوسط معه ؟
قال : « لا يمكن ان يكون سلام في الشرق
الاوسط لان اتفاقات كامب ديفيد لا تجيب
على الحد الادنى المطلوب للشعب
الفلسطيني » . ثم تساءل : « وما هو الحد
الادنى ؟ » . الحد الادنى هو عطاء حرق
تقرير المصير للفلسطينيين وفقا لمقررات
الامم المتحدة ، (يديعوت اخرونوت ،
١٢/٣/١٩٧٩) . أما عن السؤال بالنسبة
لمشروع الحكم الذاتي وما اذا كان لا يكفي ؟
اجاب رئيس بلدية بيت لحم : « الحكم

الذاتي هو أهون الشرين ، ولكنه كما هو
مقدم لنا ، فاننا لا نستطيع حتى تدارسه ،
(المصدر نفسه) . ثم اضاف قائلا :
« اي حكم ذاتي هو هذا ، الذي تخرج فيه
الجرارات والجرافات كل يوم تمهد
للاستيطان اليهودي على الارض العربية ؟
اي حكم هو هذا الذي لا يأخذ بالحسبان
احتياجات النصف الاخر للشعب
الفلسطيني ، المشتت في كل اصقاع الشرق
الاوسط ؟ (المصدر نفسه) . وهنا سألته
مراسل يديعوت اخرونوت : « انك لا ترى
اذن اية فائدة من زيارة كارتر ؟ » . فاجابه
الياس فريخ : « ان زيارة كارتر قد تؤدي في
احسن الاحوال الى معاهدة منفردة بين
اسرائيل ومصر لا اكثر » .

انني لا اؤمن بان المعاهدة بين مصر
واسرائيل ستؤدي الى السلام في الشرق
الاوسط . فالسلام الحقيقي يجب ان يكون
بين الفلسطينيين والاسرائيليين ، (المصدر
نفسه) . ثم اضاف ساخرا : « في رأيي ان

توقيعها ضد زيارة كارتر للمنطقة
والاتفاقية المنفردة التي ستنج عنها بين
مصر واسرائيل ، اجاب رئيس بلدية
الخليل : « على الرغم من انه لا يوجد أي
تجديد فيما سيكتب في العريضة بالنسبة
لمواقفنا ، الا ان توقيعها هو المهم . . .
وهذا هو الوقت الذي يجب فيه اتخاذ
موقف في موضوع الاتفاق الاسرائيلي
المتوقع » (معاريف ، ١١/٣/١٩٧٩) .

أما رئيس بلدية نابلس ، بسام الشكعة ،
فقد صرح يوم الجمعة ، ٩/٣/١٩٧٩ ،
بأنه « ليس في زيارة رئيس الولايات المتحدة
ما يجلب الحل للمنطقة » و أكد على ان
« جهود السلام سوف تذهب ادراج الرياح
ما دام جميع الاطراف يتجاهلون لب
المشكلة ، وهي القضية الفلسطينية »
(معاريف ، ١١/٣/١٩٧٩) .

واضاف رئيس بلدية نابلس ان « التاريخ
يعلمنا بان أية محاولة لاجراز تقدم ما في
المنطقة بدون م.ت.ف ، الممثل الشرعي
والوحيد للشعب الفلسطيني ، ستفشل »
وكذلك هذه المرة ، ويبدو ان رئيس الولايات
المتحدة يحاول كسر الجليد والوصول الى
حل ، بينما تبقى م.ت.ف في الظل ،
(المصدر نفسه) . ثم أكد أنه « ليس في
حاجة لان يتمتع بحس تنبؤي لكي يعرف
بان هذه الخطوات ستفشل أيضا » ،
واضاف : « حتى الان حاولت عناصر
مختلفة خلق قيادات - دمي من بين
الفلسطينيين ، ولكن هذه المحاولات سوف
تفشل هي الاخرى ، وعلى الجميع ان يعلم
بان م.ت.ف فقط هي التي تتحدث باسمنا
للتفاوض مع أية دولة أو طرف ، (المصدر
نفسه) .

كما وأعرب رئيس بلدية طولكرم ، حلمي
حنون ، « عن رأي مماثل هو الاخر » ولكنه
أكد على أنه « اذا احضر الرئيس الاميركي

على اتفاقية السلام : « ان السلام في غزة ليس سلاما ، والشروط لتحقيقه هو اقامة دولة فلسطينية برئاسة ياسر عرفات فسي الضفة الغربية وقطاع غزة » (المصدر نفسه) .

اما الدكتور حيدر عبد الشافي فقال : « ان الحل الذي يشمل غزة والضفة الغربية كحل فلسطيني ليس حلا ، وليس له اي معنى ، كما ان الحكم الذاتي الذي فيسه حقوق استيطان يهودي في الضفة الغربية والقطاع ليس له معنى » (المصدر نفسه) .

وبالنسبة لرئيس بلدية غزة ، رشاد الشوا فقد قال انه « يرفض أي حل منفرد لقطاع غزة ، لأن الشعب الذي يقيم في غزة والضفة الغربية هو شعب واحد . كما ان الفلسطينيين غير مستعدين لمناقشة الادارة الذاتية بناء على مقترحات مناحيم بيغن ، (ر ١٠١٠ ، ١٩٧٩/٣/١٣) ومعاريق ويديعوت احرونوت ، (١٩٧٩/٣/١٤) . وأكد رشاد الشوا بأن « كل ادارة ذاتية لا تتضمن دولة مستقلة بشكل كامل لا ترد في حساباتنا » . كما واعرب عن اقتناعه بأن « سكان قطاع غزة سيقاومون الاتفاق الذي توصل اليه كارتر - بيغن - السادات » ، ولكنه لا يعرف « كيف سيعبرون عن مقاومتهم » ، غير أنه مقتنع بنقطة واحدة وهي « أنهم يرفضون مشروع الادارة الذاتية » ، (ر ١٠١٠ ، ١٩٧٩/٣/١٣) وأضاف رشاد الشوا مؤكدا « ان هذه ليست ادارة ذاتية حقيقية ، فهذا اسم بديل للاحتلال الاسرائيلي ، وقد قال بيغن بوضوح ان الادارة الذاتية لن تؤدي الى استقلال ذاتي ، ولذلك فان أي فلسطيني لن يوافق عليها » (المصدر نفسه) .

وفي حديث له مع مراسل صحيفة معاريق الاسرائيلية قال رئيس بلدية غزة : « أننا نرفض أي فصل ، يكون فيه قطاع

ما نتحدث عنه الآن لا يتعدى كونه مهزلة مسرحية يؤدي فيها كارتر وبيغن والسادات ادوارهم ببراعة كبيرة ، وسوف تؤدي في نهاية المطاف الى توقيع معاهدة منفردة . وهذا السلام ، ليس سلامنا » (المصدر نفسه) .

هذا وقد « أصدر رؤساء البلديات والنقابات المهنية والجمعيات الخيرية وهيئات شعبية اخرى في الضفة الغربية ، بياناً يندد بزيارة كارتر الى مصر واسرائيل وبالمؤامرة التي تحاك ضد مصالح وحقوق الشعب العربي الفلسطيني » (الاتحاد ، ١٩٧٩/٣/١٣) . وقد جاء في هذا البيان ان « الزيارة واهدافها تعبران عن الحلقة الجديدة من المؤامرة الاميركية ضد الشعب العربي والشعب الفلسطيني » (ر ١٠١٠ ، ١٩٧٩/٣/١٣) . ويرفض البيان « اتفاقات كامب ديفيد » ، ويهاجم « الولايات المتحدة التي تتطلع الى تحقيق اهدافها الامبريالية » . واثبتت انها تتآمر ضد اعادة حقوق الفلسطينيين اليهم » (المصدر نفسه) . وأكد البيان على ان « السلام لن يتحقق دون اقامة دولة فلسطينية مستقلة ، واشراك منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي والوحيد للشعب العربي الفلسطيني في أية مساع من أجل تحقيق سلام عادل وثابت في المنطقة » (الاتحاد ، ١٩٧٩/٣/١٣) . وقد ارسلت نسخ عن هذا البيان الى « رئيس الولايات المتحدة والى رؤساء دول اخرى في اوروبسا الغربية » (معاريق ، ١٩٧٩/٣/١٣) .

وفي قطاع غزة « رفضت القيادة السياسية بكل اتجاهاتها مشروع اقامة حكم ذاتي منفصل في هذه المرحلة في القطاع » (هارتس ودافار ، ١٩٧٩/٣/١٤) . فالشيخ هاشم خازندار ، الذي « تزعم التأييد العربي لمبادرة السادات » قال معلقاً

الحكم الاسرائيلي ٠٠٠ ان مصادر المياه والحياة الجوفية ستظل باشراف اسرائيلي ٠٠٠ ان القدس العربية ستظل عاصمة اسرائيل الى الابد ٠ وفي كل يوم تقام مستوطنات جديدة في الارض المحتلة، ويتم تضخيم وتكبير المستوطنات القائمة ٠ هذا هو الحكم الذاتي ؟ لا يمكن ان يكون اي تغيير في الوضع ، ما دامت اسرائيل تسيطر على الاراضي والمياه ، (المصدر نفسه) ٠

اما بعد توقيع المعاهدة ، فقد وقع عدد كبير من رؤساء الجليديات والشخصيات السياسية في قطاع غزة بياناً اكدوا فيه استنكارهم لمعاهدة الصلح المصرية - الاسرائيلية وتأييدهم لمنظمة التحرير الفلسطينية ، بصفتها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ٠ وقد جاء في هذا البيان ان « معاهدة الصلح هذه خطيرة بالنسبة للعرب وبالنسبة للشعب الفلسطيني لانها لا تنص على انسحاب اسرائيل من كل الاراضي المحتلة بما في ذلك القدس العربية » ، (السفير ، ١٩٧٩/٣/٢٧) ٠

رد الفعل الشعبي : مظاهرات واعتصامات واشتباكات وعمليات

وهكذا ، وما ان وصلت قدما الرئيس الاميركي ارض مطار اللد من بعد ظهر يوم السبت ١٩٧٩/٣/١٠ ، حتى كانت مدن وقرى ومخيمات الضفة الغربية وقطاع غزة تشهد انتفاضة شعبية عارمة ، احتجاجا على هذه الزيارة وما سينتج عنها من اتفاق منفرد بين مصر واسرائيل، ورفضاً للحكم الذاتي المقترح على الفلسطينيين في الارض المحتلة ٠ وقد تجسدت هذه الانتفاضة في اليوم الاول للزيارة ، في « التجمعات والاعتصامات

غزة منفصلا عن الضفة الغربية ٠ اننا نعلن ان هذين الجزئين هما جزءان من فلسطين القديمة ٠ اننا شعب واحد واننا هدف واحد مع مصالح مشتركة ، وامل قومي واحد ، ولذلك فاننا نرفض كل فصل في هذا الموضوع ، (معاريف ويبيعت احرونوت ، ١٩٧٩/٣/١٤) ٠

وكانت اجهزة الاعلام المصرية ، ومن بعدها جميع وسائل الاعلام الاسرائيلية والغربية ، قد استغلت جزءا من برقية رئيس بلدية غزة ، التي كان قد ارسلها للرئيس السادات في ١٩٧٩/٣/٦ ، و « حذفت مطالبته بتأمين دولة فلسطينية مستقلة في معاهدة السلام ، كي تبرزه كمؤيد لخطوات السادات » (معاريف ويبيعت احرونوت ، ١٣ - ١٤ / ١٩٧٩/٣/١٤) ٠ الا ان رشاد الشوا سارع الى عرض نص البرقية الكامل على الصحافيين الاسرائيليين والاجانب ، الذين تهافتوا عليه بالاسئلة بعد ترديد جميع وسائل الاعلام في اسرائيل والعالم للنص المتصور للبرقية ، بل ونشر صورة عنها في صحيفة معاريف بتاريخ ١٩٧٩/٣/١٦ ، معقبا في رده على سؤال مراسل الصحيفة دان اركين : « اي سؤال ، واضح ان المصريين معنيون بابرازي كمن يتخذ موقفا مغايرا لموقف م٠ت٠ف٠ف ودول عربية اخرى ٠ الا ان الحقيقة هي في الواقع غير ذلك ٠ فان خطي لا يختلف عن خط م٠ت٠ف٠ف » (معاريف ، ١٩٧٩/٣/١٦) ٠ وازداد الشوا مكررا رفضه للحكم الذاتي وفقا للصيغة الاسرائيلية قائلا : « ليس في هذا الحكم الذاتي شيء عدا تغيير الاسم ، فبدلا من ان يقولوا الاحتلال الاسرائيلي يقولون الان حكما ذاتيا ٠ لقد سمعنا من بيغن ومن زعماء اسرائيليين آخرين ، ان الجيش الاسرائيلي سيطر في المناطق المحتلة ٠٠٠ وان الاراضي ستظل باشراف

التي قام بها طلاب المدارس الثانوية والمعاهد العليا ، والتي تقرر فيها جميعها « القيام بالمظاهرات على مستوى التجمعات الطلابية والنقابية والمؤسسات الوطنية والشعبية الاخرى » ، (الاتحاد ، ١٩٧٩/٣/١٣) وكانت بؤرة هذه الانتفاضة قد تركزت في يومها الاول في جامعة بيرزيت وداري المعلمين والمعلمات في رام الله ، حيث « اضرب الطلاب عن الدراسة ، واقاموا اعتصاما احتجاجيا في حرم الجامعة ، ثم اصدروا بياناً يستنكرون فيه زيارة كارتر وينسبون بالابعاد التأميرية للحل الاستسلامي المنفرد الذي من المتوقع ان ينتج عن هذه الزيارة ، وبالحكم الذاتي والاستيطان الاسرائيلي » (هارتس ، ١٩٧٩/٣/١١ والاتحاد ، ١٩٧٩/٣/١٣) كما وزع الطلاب في « سائر انحاء الضفة الغربية وقطاع غزة مناشير موجهة لرئيس الولايات المتحدة ، يتسائلون فيها لساذا تجاهل ممثل الفلسطينيين المعروف - م.ت.ف - ، معربين عن « معارضتهم لسلام منفرد بين اسرائيل ومصر ، وللحكم الذاتي والاستيطان » ، (هارتس ، ومعارييف ، ١٩٧٩/٣/١١)

التي قام بها طلاب المدارس الثانوية والمعاهد العليا ، والتي تقرر فيها جميعها « القيام بالمظاهرات على مستوى التجمعات الطلابية والنقابية والمؤسسات الوطنية والشعبية الاخرى » ، (الاتحاد ، ١٩٧٩/٣/١٣) وكانت بؤرة هذه الانتفاضة قد تركزت في يومها الاول في جامعة بيرزيت وداري المعلمين والمعلمات في رام الله ، حيث « اضرب الطلاب عن الدراسة ، واقاموا اعتصاما احتجاجيا في حرم الجامعة ، ثم اصدروا بياناً يستنكرون فيه زيارة كارتر وينسبون بالابعاد التأميرية للحل الاستسلامي المنفرد الذي من المتوقع ان ينتج عن هذه الزيارة ، وبالحكم الذاتي والاستيطان الاسرائيلي » (هارتس ، ١٩٧٩/٣/١١ والاتحاد ، ١٩٧٩/٣/١٣) كما وزع الطلاب في « سائر انحاء الضفة الغربية وقطاع غزة مناشير موجهة لرئيس الولايات المتحدة ، يتسائلون فيها لساذا تجاهل ممثل الفلسطينيين المعروف - م.ت.ف - ، معربين عن « معارضتهم لسلام منفرد بين اسرائيل ومصر ، وللحكم الذاتي والاستيطان » ، (هارتس ، ومعارييف ، ١٩٧٩/٣/١١)

وفي هذه الاثناء كانت سلطات الاحتلال الاسرائيلي ، وقوى الامن في الارض المحتلة كلها قد « احتاطت بشكل لم يسبق له مثيل ووضعت في حالة الاستنفار استعدادا لاحتمال اضراب شامل ومحاولة للقيام بالمظاهرات واعمال الاحجاج بشكل واسع في الضفة الغربية والقدس الشرقية بسبب زيارة كارتر لاسرائيل » (المصدر نفسه) - وفرضت هذه القوات « الحراسة المشددة لدورياتها المدرعة على ابواب المدارس والمعاهد العليا ومفترقات الطرق ، وهداخل القرى والمخيمات » (الاتحاد ،

رام الله تقود الانتفاضة

وهكذا ، فما ان حاول الطلاب في مدينة رام الله ومنطقتها الخروج من المدارس والمعاهد العليا التي كانوا يعتصمون فيها ، حتى « اصطدموا بقوات الجيش التي اخذت تطلق النار في الهواء لارهاب الطلاب والاهالي » (الاتحاد ، ١٩٧٩/٣/١٣ ، وهايتس ، ١٩٧٩/٣/١١) ثم قامت هذه القوات بـ « اعتقال العشرات من الطلاب بشكل وحشي ، مستعملة الضرب بالهراوات ، وقد جرح العشرات منهم ونقل بعضهم الى المستشفى بعد ان كانت هذه القوات تطوف الشوارع بهم والدماء تنزف منهم قبل السماح بنقلهم الى المستشفيات في محاولة لارهاب الاهالي » (الاتحاد ، ١٩٧٩/٣/١٣)

وكان هذا الاستفزاز بمثابة الشرارة الاولى التي فجرت بركان الانتفاضة الشعبية التي كانت تمر به الضفة الغربية من اقاصها الى اقاصها ، فاندفع اكثر من مئتي شاب في مظاهرة صاخبة

استقالتهم لقيادة الضفة الغربية . لان جنود الاحتلال الاسرائيلي « دخلوا المدرسة وضربوا التلاميذ واهانوا المعلمين » (عل همشار وهارتس و ١٠٠٠ ، ١٩٧٩/٣/١٢ ، والاتحاد ، ١٩٧٩/٣/١٢) . كما ووقعت « صدامات في اماكن اخرى مع التلاميذ » ، حيث جرى « قذف قوات الامن والسيارات الاسرائيلية المارة بالحجارة » (المصدر نفسه) . ففسي مدخل رام الله « رجم الشبان في ساعات الصباح الباكر الباص رقم ٤٠ التابع لشركة ايجد الاسرائيلية والذي كان متجها من القدس الى مستوطنة عوفر ، مما ادى الى تحطم زجاجه وجرح احدى راكباته » (عل همشار وهارتس و ١٠٠٠ ، ١٩٧٩/٣/١٢) ، كما وقعت « اعمال شغب ورجم بالحجارة في اريحا وبيت ساحور وبيت حالا وجنين ومخيمات اللاجئين في الضفة الغربية » (المصدر نفسه) ، وفي مدينة غزة « قام الطلاب بتعليق ملصقات على جدران المدارس وكتبوا الشعارات التي تندد بزيارة كارتر والمؤامرة الثلاثية على حقوق الشعب العربي الفلسطيني » (المصدر نفسه والاتحاد ، ١٩٧٩/٣/١٢) . وفي هذه الاثناء كان طلاب جامعتي بيت لحم وبيروزيت قد دعوا رؤساء البلديات والاعيان في الضفة الغربية ، للمشاركة في الاجتماع الجماهيري السياسي فسي ١٩٧٩/٣/١٢ في اطار التصدي لزيارة كارتر والمعاهدة المصرية الاسرائيلية المنقردة ، الا ان سلطات الحكم العسكري لمنطقة بيت لحم « استدعت مسام ١٩٧٩/٣/١٢ رؤساء بلديات بيت حالا وبيت ساحور وابلغتهم امرا صادرا عن الحاكم العسكري العام للضفة الغربية ، بمنعهم بموجبه من حضور اي اجتماعات سياسية او عادية لكـل من جامعتي

الى المستديرة الرئيسية لمدينة رام الله ، وهم يرجمون سيارة جيب عسكرية تابعة لحرس الحدود بالحجارة ٠٠٠ ولكي تنقذ الدورية نفسها راحت تطلق النار فسي الهواء على المتظاهرين » (هارتس ، ١٩٧٩/٣/١١) .

وفي اليوم التالي ، ١٩٧٩/٣/١١ « عمت الاضرابات والمظاهرات جميع المعاهد العليا والمدارس في مدينة رام الله وقضاؤها ، وفي مدن نابلس وجنين وبيت لحم والبييرة واريحا وبيت ساحور والقدس » (الاتحاد ، ١٩٧٩/٣/١٢) ، فطوقت دوريات جيش الاحتلال مدرسة البنين الثانوية في رام الله و « بدأت بملاحقة الطلاب الذين تجمعوا في ساحة المدرسة في تظاهرة احتجاجية ضد مؤامرة كارتر - بيغن - السادات » (المصدر نفسه) . وقد قامت قوات الجيش بـ « هجوم وحشي على الطلاب وانهالت عليهم بالضرب واطلاق الرصاص فاصيب عدد كبير من الطلاب والمعلمين بجراح وكسور » كما « وسقط احد الطلاب جريحا برصاص حرس الحدود » ، (المصدر نفسه) . ولم تكثف قوات الاحتلال بذلك بل « حاصرتهم داخل الصفوف واطلقت عليهم قنابل الغاز المسيل للدموع » ، ثم « قامت باعتقال العشرات منهم » (المصدر نفسه) .

وفي مدينة البييرة « استغل تلاميذ مدرسة ثانوية وطالبات دار للمعلميات تواجد طاقم تلفزيوني اميركي كان برفقة الصحفية الفلسطينية ريموندا الطويل ، وراحوا يرجمون الشرطة بالحجارة ويشتمون دولة اسرائيل ويرددون هتافات فتح ويرفعون العلم الفلسطيني » (معاريف ، ١٩٧٩/٣/١٢) . وكان معلمو المدرسة الثانوية للبنين في رام الله قد « قدموا

الذين كانوا يطاردونهم في الشوارع بالمواد المشتعلة وقطع الخشب » (المصدر نفسه) - ونتيجة لهذه الاعتداءات قدمت جميع الهيئات التدريسية في لواء رام الله « استقالتها من العمل الى الحكم العسكري احتجاجا على هذا الارهاب » (ر ١٠١٠ ، ١٩٧٩/٣/١٢ والاتصاف ، ١٩٧٩/٣/١٣) - وسرعان ما فرضت سلطات الاحتلال « حظر التجول على مدينة بيرزيت » ، كما استدعى قائد المنطقة العميد ثاني بنيامين بن العازار مدير كلية بيرزيت ، د غايي برمكي وطلب اليه ان يسيطر على طلابه ، والذي اجابه بانه « لا يستطيع فعل ذلك لان الامر يتعلق بشبان يافعين وليس باطفال قصر » (معاريف ، ١٩٧٩/٣/١٢) - وقد استمر منع التجول بهدف « اعتقال منظمي المظاهرات والمشاركين في اعمال الشغب » ، وقد تم في البدء « اقتحام الكلية التي التجأ اليها المئات من الطلبة ، وبعد ذلك « اقتيد جميع الشبان والرجال للمثول في شوارع المدينة للتدقيق » (المصدر نفسه) -

ولم يقتصر الامر على بيرزيت ، فقد امتدت « المظاهرات والاضرابات والحوادث والاشتباكات والاخلال بالنظام مجددا ، في مدينة رام الله ومنطقتها ، واريحا ومخيمات اللاجئين في منطقة اريحا ، وقرية ترمسعا ، حيث اغلق الطلاب الطرق في اماكن عديدة » - كما « اقيمت الحواجز في عديد من القرى في المنطقة ورشق الطلاب السيارات بالحجارة » (ر ١٠١٠ ، ١٩٧٩/٣/١٢) ومعاريف ويديعوت احرونوت ، ١٩٧٩/٣/١٣) -

اما في مدينة بيت لحم فقد « اغلقت سلطات الاحتلال المنطقة في وجه رؤساء البلديات والمجالس المحلية لمنعهم من

بيرزيت وبيت لحم » ، وطلبت هذه السلطات اليهم « ابلاغ جميع رؤساء واعضاء البلديات والمجالس المحلية في الضفة الغربية بهذا الامر الذي ينطبق عليهم » - (الفجر وهارتس ومعاريف وعل هشمار و١٠١٠ ، ١٩٧٩/٣/١٢) - ومن ناحية اخرى « وضع الحكم العسكري الحواجز حول جامعة بيرزيت لمنع عقد الاجتماع السياسي الذي قرره الطلاب » ، الذين « ظلوا يواصلون استعدادهم لهذا الاجتماع » ، كما استعدت الصحفية ريموندا الطويل اسي قيادة المنطقة لـ « تحذيرها كي توقف نشاطاتها التحريضية » ، (ر ١٠١٠ ، ١٩٧٩/٣/١٢ ومعاريف ، ١٩٧٩/٣/١٣) -

وهكذا ، و « خلفا لاوامر الحكم العسكري الصريحة » ، وعلى الرغم من « التحذيرات المتكررة في الايام الاخيرة » ، تجمع طلاب كلية بيرزيت للتظاهر « في اليوم التالي ، ١٩٧٩/٣/١٢ مطالبين الاهالي بالانضمام اليهم ، وحين تصدت لهم قوات الاحتلال كان رد الفعل « رجم رجال الامن بالحجارة ومحاولة اقامة الحواجز في الطرقات ، وترديد هتافات التنديد بالحكم العسكري الاسرائيلي وبالحكيمين الاميركي والمصري » (معاريف ، ١٩٧٩/٣/١٣) - ثم ما لبثت ان « التهبت العواطف اكثر وازدادت الثورة الى ان وقع الصدام بين الطلاب ورجال الامن » ففتح اولئك « نيرانهم على المشاغبين وجرحوا ثلاثة شبان منهم ، احدهم طالب ثانوي والاخرين طالبي جامعة وهم : حسن احمد الحاج ، وفهد محمد علي ، وماهر صباح » (معاريف والاتحاد ، ١٩٧٩/٣/١٣) - وعلى اثر هذا العدوان الدموي « التهبت العواطف ، وبدأ الطلاب يتراكمون هائجين في شوارع المدينة وازقتها وهم يهتفون : نعم لـ م٠ ت٠ ف٠ ولا لاسرائيل ، رافعين الاعلام الفلسطينية ، ويرشقون الجنود ،

وفتيات يرحمونهم بالحجارة ، ثم يلجأون الى الصوف ، وبعد ان « تكررت لعبة الحجارة هذه مرات عديدة واشتد الوضع وصل الى المكان منسق العمليات في المناطق ٠٠٠ العميد ثاني داني مات برقعة قائد منطقة الضفة الغربية العميد ثاني بنيامين بن العازار وقرر اغلاق داري المعلمين والمعلمات » (المصدر نفسه) .

ومن الجدير بالذكر ، ان المستوطنين اليهود في مستوطنة عوفر قد نظموا في مجموعات وانضموا الى قوات جيش الاحتلال التي كانت تهاجم المتظاهرين في شوارع رام الله والبييرة ، كما هاجمت مجموعات منهم المتظاهرين في شوارع البييرة « في محاولة لفرض النظام بقوتهم الذاتية ، وفتحوا النار على المتظاهرين عدة مرات » . كذلك « أجبروا فتيانا عربيا صغارا على ازالة حواجز الحجارة من الطرقات تحت تهديد بالسلاح » (معاريف ويديعوت احروفوت وهارتس ، ١٩٧٩/٣/١٤ ودافار ، ١٩٧٩/٣/١٥) .

مركز الانتفاضة ينتقل الى القدس العربية

ومع حلول اليوم الخامس على اندلاع المظاهرات والاضرابات في الضفة الغربية المحتلة ، وبعد الاعلان عن قرب توقيع معاهدة السلام المنفردة بين مصر واسرائيل ، اتخذت هذه التظاهرات في يوم ١٩٧٩/٣/١٤ طابعا عنيفا واشمل ، وتحولت الى انتفاضة شاملة في كافة انحاء الضفة الغربية . وكانت مدينة القدس العربية المحتلة هذه المرة هي مركز الانتفاضة بعد ان كانت قد تركزت منذ اندلاعها في مدينة رام الله ومنطقتها ، فقد « انفجرت في [ذلك اليوم] عبوة ناسفة في سيارة باص لنقل الطلاب اليهود

المشاركة في الاجتماع الاحتجاجي في كلية بيت لحم مما ادى الى الصدام بين الطلاب » (الاتحاد ، ١٩٧٩/٣/١٣) ، قامت سلطات الاحتلال بـ « اعتقال عدد من الطالبات واغلاق مدرستين ثانويتين » . ثم اتسعت حملة الاعتقالات هذه لتشمل « طلاب وطالبات قلنديا وبيت ساحور وبيت لحم ومخيم دهيشة وحلحول بعد ان قاموا باعمال شغب » (المصدر نفسه) .

المستوطنون اليهود يشاركون في قمع المواطنين الفلسطينيين

كانت المظاهرات والاضرابات قد تجددت لليوم الرابع على التوالي و « امتدت الى جميع مدن الضفة الغربية وحلت الفوضى المطبقة » ، (معاريف وهارتس ، ١٩٧٩/٣/١٤) وكانت مدينة رام الله « تقف في مركز الاضطرابات حيث لم تشهد اعمال شغب في مثل هذا العنف منذ مدة طويلة » ، فقد « تعطلت الحياة التجارية في المدينة ، والطلاب لم يذهبوا الى المدارس ، وحتى عمال البلدية تغييبوا عن اماكن عملهم » ، الامر الذي « مكن مئات الطلاب من ان يسيطروا على جميع الشوارع الرئيسية والازقة ويصولون ويحولون على هواهم » . وكان الطلاب قد « اقاموا حواجز الحجارة في عرض الطرق ، واعدوا الدوابب للاشعال ، وفي اطراف المدارس كومت تلال الحجارة من اجل قذفها على رجال الجيش والشرطة » (المصدر نفسه) . وما أن اندفع جنود الاحتلال الذين استنفروا الى شوارع المدينة لقمع المظاهرات حتى « ووجهوا بوابل من مطر الحجارة يتساقط من فوق الاسوار وسطوح المنازل » ، وعندما اقتربوا من داري المعلمين والمعلمات وجدوا انفسهم في مواجهة فتيان

تطاردهم « (المصدر نفسه) .

اما في مدينة الخليل فقد « جـرت مظاهرات طلابية رفع خلالها المتظاهرون العلم الفلسطيني ، وحاولوا قطع الطريق الرئيسي ، ورشقوا قوات الامن بالحجارة في مستديرة السوق وقرب الحرم الابراهمي ، بينما اقلل التجار محللاتهم » (المصدر نفسه) . وفي مخيمي قلنديا ودهيشة وبيت لحم وأريحا والعديد من القرى في قضاء رام الله « اضرِب الطلاب عن الدراسة وتظاهروا وقذفوا قوات الامن بالحجارة » . كما « استمر الطلاب في مدينة رام الله وفي البيرة في اعمال الشغب ، والتجار في اضرابهم » ، بينما « رجم المتظاهرون في قرية حوارة باصا للسواح وكسروا زجاجه » . اما قسي مدن وقرى الضفة الغربية فقد « كانت هناك اعمال شغب وفي عدد من المدارس لم يدخل الطلاب الى صفوفهم » (المصدر نفسه) .

وفي هذه الاثناء ارسل رئيس بلدية نابلس بسام الشكعة « برقية شديدة اللهجة » موقعة من جميع اعضاء بلدية نابلس ، الى وزير الدفاع الإسرائيلي « يحتج فيها على المعاملة السيئة للحكم العسكري تجاه المواطنين العرب » ، جاء فيها « ان المؤامرات التي تحاك في تل أبيب وفي القاهرة ضد شعبنا الفلسطيني لن ترهبنا » (هارتس ويديعوت احرونوت ، ١٩٧٩/٣/١٥) .

استشهاد متظاهرين في حلحول واصابة

ثالث

وفي حلحول فرضت سلطات الاحتلال في نفس اليوم (١٥ آذار) « حظر التجول على البلدة ، وقامت باعتقال عدد كبير من المتظاهرين » (ر ١٠٠٠ ، ١٩٧٩/٣/١٥) . بعد ان قام اولئك « برجم سيارة باص في الساعة السابعة والنصف

كانت متوقفة في احد شوارع حي موراشاه في القدس ، حيث اسفر الانفجار عن اضرار مادية فقط » (ر ١٠٠٠ ، ١٩٧٩/٣/١٤) . كذلك ١٩٧٩ وديفار ، ١٩٧٩/٣/١٥) . كذلك قام طلاب مدرسة عبد الله بن الحسين بـ « عرقلة حركة السير ، واشعلوا النار بالدواليب في زقاق قرب القيادة العامة للشرطة الاسرائيلية ، وسدوا الطريق بالحجارة ، ورشقوا السيارات التي كانت تمر من هناك بها » ، فاقتحم حرس الحدود المدرسة « واعتقل ٢٧ طالبا منهم » (ر ١٠٠٠ ، ١٩٧٩/٣/١٤) . وبالقرب من جبل المكبر « احتشد عدد كبير من الطلاب فحاصرتهم قوات حرس الحدود » (المصدر نفسه) . ورغم « حشد قوات كبيرة من الشرطة وحرس الحدود في القدس الشرقية » للحيلولة دون اندلاع المظاهرات ، « نجحت مجموعات كبيرة من الطلاب العرب بالدخول إلى مناطق المدينة القديمة » وراحوا « يغيرون امواجا امواجا في اتجاه بوابة نابلس ، ويرجمون رجال الامن بالحجارة وبعد ذلك يختفون في الازقة » ، (ر ١٠٠٠ ، ١٩٧٩/٣/١٤) . ويديعوت احرونوت وهارتس ، ١٩٧٩/٣/١٥) . وفي منطقة الطور وبالقرب من فندق انتركونتيننتال على جبل الزيتون « وضع الطلاب العرب حواجز من الحجارة في الشوارع ورجموا السيارات » ، كما « اغلق العديد من المتاجر » (المصدر نفسه) . وقد قامت قوات الاحتلال بمهاجمة المتظاهرين وملاحقتهم و« اوقفت ١٤ شابا كانوا يرشقون الحجارة على حرس الحدود في بوابة الزاهرة » ، كما « اضربت مدرستان في شرقي القدس هما الابراهيمية والمامونية » ، وراح الطلاب « يجوبون شارع الوادي والسلسلة في القدس القديمة ويعملون على اقناع التجار وتهديدهم لحملهم على اقفال محالهم ، بينما راحت قوة من حرس الحدود

بالمصجارة في كل اتجاه ، ويرددون هتافات التنديد في وجوه الجنود ، (المصدر نفسه) - وحوالي الساعة التاسعة صباحا كان الوضع قد وصل في الشارع الرئيسي الذي يقطع البلدة الى « الحد الذي كانت فيه الدورية في حاجة لطلب النجدة ، اذ ان الجنود المتواجدين في المكان قد صدوا او انهم خشوا الاصطدام مع جموع الطلاب المهاجرة » (المصدر نفسه) - وكانت في هذا الوقت مجموعات من « مستوطني كريات - ارياع ، اليهود تساند قوات الاحتلال في قمع المتظاهرين على غرار ما حصل في مدينة رام الله وفي البيرة قبل يومين ، وفي هذه الاثناء كان الصدام قد « وقع بين الجنود الاسرائيليين والمدنيين اليهود وبين الطلاب الثائرين قاطلت النار خلالها على المتظاهرين وقتل اثنان من الطلاب (وآخر جرح) بعد ان كانا قد اصيبا في الرأس وفي الصدر ، وهما رابعة شلالدي (١٧ سنة) تلميذة المدرسة الثانوية ، وناصر عناني (٢١ سنة) عامل ، أما الجريح فهو يوسف بدوي » (المصدر نفسه) - وقد سارع على اثر ذلك « قائد المنطقة الوسطى وقائد الضفة الغربية الى حلحول للتعرف على اسباب الحادث ، بعد ان جددا فرض نظام حظر التجول على البلدة » (المصدر نفسه) .

وكما هي العادة في حوادث اطلاق النار على المتظاهرين والقتل المتعمد اثناء المظاهرات في الضفة الغربية ضد الاحتلال الصهيوني ، راحت سلطات الاحتلال هذه المرة ايضا تبحث عن القاتل، وعن الذي اعطى الاوامر باطلاق الرصاص والقتل . فالمتحدث الرسمي باسم الجيش الاسرائيلي ، الذي يؤكد « على وجود مدنيين يهود مع الجنود في الصدام مع المشاعيين ، ، يفيد بأن هذه الحقيقة تشير عدة اسئلة « أهل كان الذي اطلق الرصاص على المشاعيين جنديا ام مدنيا؟ »

مساء ، كانت تتجه من القدس الى مستوطنة كريات ارياع ، (المصدر نفسه) . وبعد منتصف الليل « استدعي جميع اعضاء المجلس الى مبنى الحاكم العسكري واحتجزوا طوال الليل في باحته ، ، (المصدر نفسه ومعاريف ، ١٩٧٩/٣/١٦) - وفي مقابلة مع جريدة معاريف (١٩٧٩/٣/١٦) قال رئيس المجلس المحلي في حلحول محمد ملحم : « استدعيت مع اعضاء اللجنة سوية الى مقر الحاكم العسكري في الساعة الثانية بعد منتصف الليل ، وهناك طلبوا الينا ان ننتظر . مرت ساعة .٠٠٠ ساعتان ولم يكلمنا احد . فبقينا في المر حتى الصباح » . و اضاف ملحم : « وفي الساعة التاسعة صباحا فقط ، استدعانا الحاكم العسكري واتهمنا بأنني و اعضاء المجلس مسؤولون عن كل ما يحدث في حلحول ، وحين عدنا الى البلدة عرفنا ان ثمة اضطرابات وان اثنين من الاهالي قد استشهدا » (معاريف ، ١٩٧٩/٣/١٦) .

والذي حصل في حلحول صبيحة ١٩٧٩/٣/١٥ هو ان بركان الانتفاضة في الارض المحتلة كان قد انتقل اليها في اليوم السادس لتفجيره ، اثر حظر التجول على البلدة واستدعاء رئيس و اعضاء المجلس المحلي الى مقر الحكم العسكري واحتجازهم طوال الليل . فما كان من طلاب المدرستين الثانويتين في حلحول الا ان « تجهمروا منذ ساعات الصباح المبكرة في الشوارع ، متحدين حظر التجول الذي فرض على البلدة » (ر ١٠٠٠ ، ١٩٧٩/٣/١٥) وفي ١٩٧٩ ومعاريف ، ١٩٧٩/٣/١٦) - وفي الساعة الثامنة صباحا كانوا قد سيطروا على شريان المواصلات الرئيسي الذي يربط القدس بالخليل وبئر السبع .٠٠٠ وحاصروا دورية تابعة للجيش الاسرائيلي لم تكن مؤهلة لان تسيطر على ما يقارب الـ ٤٠٠ طالب وطالبة كانوا يشاغبون ويصولون ويجولون ويرجمون

بالدخان ، يوم حواجز ورجم حجارة ، ويوم عداء لدولة اسرائيل وكراهية للحكم العسكري الاسرائيلي ٠٠ هذا اليوم الذي لاقى فيه شابان حتفهما في صدام مع جنود الجيش الاسرائيلي وعدد من المدنيين اليهود في بلدة حلحول (معاريف ، ١٩٦٩/٣/١٦) ٠ وليس في حلحول وحدها وانما في « رام الله وفي البيرة وفي بيرزيت وفي بيت لحم وفي بيت ساحور ، وفي بيت جالا ، وفي الخليل وفي سائر مدن وقرى الضفة الغربية » ، (المصدر نفسه) ٠

وفي اليوم التالي الجمعة ١٩٧٩/٣/١٦ ، كانت بلدة حلحول في الصباح وكأنها « مدينة اشباح في كل شيء - فداخل البلدة محروسة بجنود الجيش الاسرائيلي وكل المحلات التجارية مغلقة ، والنوافذ مقفلة ٠٠٠ ويظهر ان قوات الامن مستعدة لفرض حظر التجول على حلحول لمدة طويلة » ، (ر ١٠١٠ ، ١٩٧٩/٣/١٦) ٠ وفي المساء « جرت جنازة اشابة رابعة شالدي بدون احداث تذكر » ، (هـ ر ١٨ ، ١٩٧٩/٣/١٨) ٠ اما جنازة الشهيد نصري عناني فقد « جرت في الساعة التاسعة والنصف ليلا ، وشارك فيها مئات من ابناء قريته سعيير ، وقد حاول الشباب القيام بمظاهرة الا ان قوات الامن منعتهم من ذلك » (المصدر نفسه) ٠ وكانت قد اقيمت خلال النهار « جنازة رمزية للشبابين اللذين قتلوا في حلحول تحولت الى مظاهرات اصيب خلالها جندي اسرائيلي وقتل من سكان القرية بجروح ، ففرض على القرية منع التجول» ٠ وبهذا يكون منع التجول قد فرض على (ثلاث قرى في الضفة الغربية وهي حلحول وسعيير وبيت عور التحتا) (ر ١٠١٠ ، ١٩٧٩/٣/١٥) ٠

واذا كان كذلك « من الذي اعطى الاوامر بفتح النار عليهم ، وفي اية ظروف اجبر على اطلاق النار ؟ » (المصدر نفسه) ٠ وهذا ما استدعى قائد المنطقة الوسطى العميد موشي ليفي ، وقائد الضفة الغربية العميد ثاني بنيامين بن العازار ان «يمكثا ساعات كثيرة في حلحول ويجريا تحقيقا بنفسيهما مع الجنود والمدنيين » ، الا انهما « لم يصلوا الى نتيجة » ، رغم انه وجد في مكان الحادث خراطيش سلاح من « النوع الذي في حوزة الجيش الاسرائيلي » ، (المصدر نفسه) ٠

غير ان ضابط الامن في كريات ارباع يروي انه « بعد ان استقبلت مكالمات هاتفية من احد المدنيين الذي كان قسي حلحول ، والذي اخبرني بارتباك عما يحدث هناك ، اتصلت مباشرة بحاكم الخليل العسكري وقائد منطقة الضفة الغربية واخبرتهما بكل ما هو معروف لدي ، الا ان قائد منطقة الضفة الغربية اجابني بأنه على اطلاع كامل على كل ما يحدث في المنطقة وسوف يتجه الى المكان » (المصدر نفسه) ٠ ولكن في الوقت الذي « كان فيه ضابط الامن يقدم تقريره لقائد منطقة الضفة الغربية عما يحدث في حلحول كان قد حدث الصدام بين الجنود والمدنيين اليهود وبين الطلاب الثائرين وقتل اثنان وجرح آخر » ، (ر ١٠١٠ ، ١٩٧٩/٣/١٥) ٠ ومعاريف ، (١٩٧٩/٣/١٦) ، مما يشير الى ان الاوامر باطلاق النار على المتظاهرين قد اعطيت من قائد الضفة الغربية العسكري العميد ثاني بنيامين - بن العازار ٠

ومهما يكن ، فقد كان يوم الخامس عشر من اذار ١٩٧٩ « ذروة الانتفاضة الشعبية في الضفة الغربية ضد الولايات المتحدة والمعاهدة المنفردة بين مصر واسرائيل ، واقامة حكم ذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة ٠٠٠ يوما متطسى

القدس العربية مرة أخرى

بأحة المسجد الأقصى ، فانقض عليهم
شبان من العرب « ورجموهم بالحجارة ،
فاصيب احد الطلبة بحجر في رأسه » ،
(ر ١٠١٠ ، ١٩٧٩/٣/١٧ وهارتس ،
١٩٧٩/٣/١٨) . وسرعان ما « انتشرت
الصدامات الى الازقة القريبة من المسجد
الأقصى ، وراح العرب يرمون المارة
بالحجارة دون تمييز ، بما فيهم السواح ،
واشتبكوا مع اليهود الذين كانوا في
طريقهم الى حائط المبكى » . واثناء هذه
الاشتباكات « سمع اطلاق رصاص ، الا انه
لم يتضح من هم مطلقوه » . وقد اعتقلت
سلطات الاحتلال « احد طلاب المدرسة
الدينية الذي كان يحمل بندقية في يده ،
وعربيا كان يرمح الحجارة » (هارتس ،
١٩٧٩/٣/١٨) ، وفي ساعات المساء
« هاجم الشبان العرب رجال الشرطة
الذين كانوا بالقرب من مستشفى هوسبس »
في شارع الوادي في القدس القديمة ،
فراح احد رجال الشرطة المطوفين بعسد
كبير من العرب « يطلق الرصاص في
الهواء لكي يدافع عن نفسه » ، فسارعت
اليهم قوات الامن و « انقذته ثم اعتقلت
اربعة من الشبان العرب المشاغبين » ،
(المصدر نفسه) .

وكان حرس ساحة المسجد قد « القوا
القبض ست مرات خلال شهر آذار على
بعض اليهود الذين وزعوا منشورات
مناهضة للعرب وحاولوا تثبيت العلم
الاسرائيلي فوق قبة المسجد الذهبية » ،
(السفير ، ١٩٧٩/٣/٢٤) ، كما ان
« خمسة عشرشخصا من هؤلاء اقتحموا
المجلس الاسلامي في وقت سابق من هذا
الشهر - آذار - ودنسوا اماكن العبادة » ،
مما حمل الزعماء الدينيين على توجيه
نداء لحماية الاماكن المقدسة من وحدات
الاسرائيليين المتطرفة » (المصدر نفسه) .
وقد زادت هذه الاعتداءات على الاماكن
المقدسة ، والنداء الذي وجهه الزعماء
الدينيين ، من « حدة التوتر وتصاعد

استمرت المظاهرات والاضرابات
والاعتصامات في المدارس في الضفة
الغربية وقطاع غزة ، احتجاجا على زيارة
كارتر للمنطقة وضد توقيع المعاهدة
المصرية الاسرائيلية المنقردة طيلة الاسبوع
التالي لاحداث حلحول . و « لا يد من
الاشارة هنا الى حقيقتين وهما : وصول
الاضطرابات واعمال الشغب الى القرى
الصغيرة الواقعة خارج المدن الكبرى ،
وتحول القدس الى بؤرة للاضطرابات »
(ر ١٠١٠ ، ١٩٧٩/٣/١٨) .

وكانت « سلطات الحكم العسكري قد
زادت من قواتها في كل من الضفة الغربية
وخاصة مدينتي القدس والخليل بعد
احداث حلحول » بسبب التخوف من ان
استشهاد الشابين في حلحول « سوف
يستغل للتخريض في المساجد » ، كما
وصلت الى القدس الشرقية « قنوات
امن كبيرة ، جزء منها تعزيزات من
خارج القدس ، ووضعت في اماكن
مختلفة من البلدة القديمة ، نظرا للتوتر
الشديد الذي يسود القدس استعدادا
لصلاة يوم الجمعة في المسجد الأقصى » .
وقد تخوفت السلطات من ان « آلاف
المصلين قد يثورون بسبب احداث يوم
١٩٧٩/٣/١٥ في جبل الخليل ، وبسبب
المعاهدة المرتقبة مع مصر » (ر ١٠١٠ ،
١٩٧٩/٣/١٥) . وبالفعل فقد « تجددت
اعمال الشغب في القدس الشرقية يوم
السبت [١٩٧٩/٣/١٧] ، حيث
اطلقت فيها النيران ، وقوات الشرطة
هوجمت ، والحجارة رجمت » (هارتس ،
١٩٧٩/٣/١٨) . وكانت هذه
« الاضطرابات قد بدأت عندما شرعت
مجموعة تتكون من ٢٠ شخصا ، من طلاب
المدارس الدينية اليهودية من الحي اليهودي
القديم في القدس القديمة ، بالصلاة في

الاحتلال» قوات ضخمة من رجال الشرطة والمظليين وحرس الحدود الذين اغلقوا جميع المداخل المؤدية للمسجد الأقصى ، وسمحوا بالخروج منها فقط ، (المصدر نفسه) . وحوالي الساعة الرابعة بعد الظهر « حاول عشرات من طلاب المدارس الدينية اليهود ، اقامة الصلاة في باحة المسجد » ، وكرد فعل على ذلك « امطرهم المتظاهرون بوابل من الحجارة ، فقامت الشرطة باعتقال ٥٥ عربيا » ، (المصدر نفسه) . كما و « انفجرت عبوة ناسفة في مستديرة صهيون في القدس الغربية قتلت شخصا وجرحت ١٢ » (المصدر نفسه) . وقد ابدت سلطات الاحتلال في اعقاب ذلك « تخوفها من تصعيد المظاهرات في القدس الشرقية » ، نظرا « لجرأة المئات من الشبان على التسلح بالعصي والحجارة واستجابة التجار لدعوة المحرضين على الاضراب لاضراب لاضراب متاخرهم » (هارتس ، ١٩٧٩/٣/٢٥) . واعربت السلطات عن تخوفها من « انتقال بؤرة المظاهرات من الضفة الغربية الى القدس الشرقية ، لتوجيه الانتظار لمشكلة القدس التي لم تطرح في المباحثات الاخيرة قبل توقيع اتفاقية السلام » (المصدر نفسه) .

ونظرا لذلك فقد « عززت سلطات الحكم العسكري قواتها في الضفة الغربية استعدادا ليوم الغد الاثنين ١٩٧٩/٣/٢٦ موعد توقيع الاتفاقية » ، تحسبا من « اضرابات تجارية ومدرسية في جميع انحاء الضفة الغربية ، احتجاجا على توقيع معاهدة السلام » ، بينما ظل حظر التجول « ساري المفعول على بلدة حلحول لليوم الحادي عشر على التوالي » (المصدر نفسه) . وقد اقترنت هذه الاستعدادات العسكرية والامنية التي اتخذتها سلطات الاحتلال ، في مواجهة هذه الانتفاضة في الضفة الغربية وقطاع غزة ، بتصريحات لعدد من المسؤولين الحكوميين تذكر

الرفض للمعاهدة المنفردة في القدس الشرقية ، وخاصة اثر التصريحات التي ادلى بها مناحيم بيغن بان « القدس ستبقى موحدة وعاصمة اسرائيل السى الابد » (هارتس ، ١٩٧٩/٣/٢٥) .

وتلبية للنداء الذي وجهه الزعماء الدينيون « احتشد حوالي الف عربي من القدس الشرقية ، امام المسجد الاقصى في مظاهرة احتجاج ضد صلاة اليهود في المكان » ، بينما كان العشرات من الشبان قد « باتوا ليلتهم على السطوح وداخل المسجد » (المصدر نفسه) . وقد وصل عدد المتظاهرين امام المسجد الى حوالي « ١٠٠٠٠ شخص ، مكثوا هناك لمدة عشر ساعات ، وجاء العديد منهم من مدن طولكرم ونابلس وجنين والخليل ورام الله » ، (السفير ، ١٩٧٩/٣/٢٤) . وقد كرست خطب يوم الجمعة ١٩٧٩/٣/٢٣ في المسجد الاقصى وفي كل مساجد القدس « للتحريض ضد الحكم الذاتي والدعوة للاضراب العام احتجاجا على معاهدة الصلح المصرية - الاسرائيلية المنفردة » (معارف ويديوت احرونوت وهارتس ، ١٩٧٩/٣/٢٥) . وفي اليوم التالي ، السبت ١٩٧٩/٣/٢٥ وهو اليوم الذي سبق توقيع المعاهدة ، بدت القدس في ساعات الصباح الباكر « وكأنها مدينة اشباح في كل شيء » ، فقد « اغلقت جميع المحلات التجارية - وهو ما لم يحدث منذ ثلاث سنوات » (المصدر نفسه) . وعند الظهر « كان في المسجد الاقصى حوالي ٢٠٠٠] و ١٠٠٠٠ حسب رواية رويترز ١٩٧٩/٣/٢٤ [متظاهر - وصل - وقد تقدم المتظاهرين المئات من الشبان المسلحين بالعصي والحجارة بينما كان رجال الوقف الاسلامي يوزعون عليهم الخبز والجبن الذي كانوا قد اعدوه سلفا » (المصدر نفسه) .

وفي مواجهة ذلك حشدت سلطات

جريدة الشعب الصادرة في القدس الشرقية يوم ١٩٧٩/٣/٢٦ ، فاليوم توقع مصر واسرائيل على معاهدة منفردة ، وهو يوم اسود للامة العربية ، (الفجر ور ١٠١٠ ، ١٩٧٩/٣/٢٦) . واليوم « تشهد الضفة الغربية وقطاع غزة اضرابا عاما على توقيع المعاهدة السلمية » وذلك بناء على نداء من رؤساء البلديات والمنظمات المختلفة كان قد وجه الى اهالي المناطق [المحتلة] ، (ر ١٠١٠ ، ١٩٧٩/٣/٢٦) . باعتبارها « يوم حداد وطني » ، (السفير ، ١٩٧٩/٣/٢٥) بيت لحم ورام الله « عالمان مختلفان ... ولكن ما حصل فيهما بالامس عبر عن كل ما هو مشترك بين العرب ، المسيحيين والمسلمين ، الاغنياء والفقراء ، الشباب والكهول ، (المصدر نفسه) . وما كان قد اقره رؤساء البلديات « نذ ٠ فللمرة الاولى منذ ثلاث سنوات تشمل الحياة اليومية في مدن الضفة الغربية تماما ٠ حوانيت يقفلة ، ومدارس مغلقة ، ومكاتب مقفلة » . وما كان « الاضراب قد لنتقصه اكمله المطر الغزير الذي راح ينهمر منذ ليل امس الاول ، وراح يضرب شبابيك مغلقة وارصفة مقفلة ولا غير بائعي الصحف المحشوة مقсалات واخبار ضد معاهدة السلام المنفردة بين مصر واسرائيل ، كانوا يقفزون من مظلة الى مظلة ويبيعون صحف « الشعب » و « القدس » و « الفجر » (معاريف ، ١٩٧٩/٣/٢٧) . وبين رؤساء البلديات كان يسود « انسجام في الرأي » ، وما كان « على لسان الياس قريج من بيت لحم كان على لسان كريم خلف من رام الله : ضد المعاهدة المنفردة بين اسرائيل ومصر ، وضد مشروع الحكم الذاتي ، وضد الاستيطان اليهودي في الضفة ، ومع الانسحاب الشامل والنهائي » (المصدر نفسه) .

توفيق فياض

الفلسطينيين بنكبة عام ١٩٤٨ ، وبعملية طردهم من فلسطين ٠ فقد حذر وزير الزراعة اريئيل شارون ، كما حذر من قبله موشي ديان « عرب الضفة الغربية بان لا يثيروا انقلاقل كي لا يجروا على انفسهم كارثة عام ١٩٤٨ مرة اخرى » (هارتس ، ١٩٧٩/٣/٢٥) . وازداد شارون « اننا لن نسمح باعمال الشعب من قبل السكان العرب » وتلك الاعمال « لن تزحزحنا عن تنفيذ مخططاتنا » (المصدر نفسه) . ثم توجه شارون ، الذي كان يتحدث في نادي المهندسين في تل ابيب يوم ١٩٧٩/٣/٢٤ ، بالحديث الى الجمهور الاسرائيلي محرضا اياه على العرب قائلا : « من كان منكم مستعدا لتحمل اعمال الشعب في حلحول ورام الله ، سيضطر غدا لتحمل تصرفات مشابهة في الناصرة وعكا [المحتلتين منذ عام ١٩٤٨] » (المصدر نفسه) . وقد يدل هذا على ان سلطات الاحتلال تقف خلف اشراك المستوطنين المدنيين في عملية « حفظ الامن الذاتي » التي اتخذوا قرارا بشأنها ، والاعتداء على المتظاهرين واطلاق الرصاص عليهم في حلحول ورام الله والبييرة والخليل ٠ ويأتي هذا التحذير بعد ان كان قد تقرر في « المشاورات » التي جرت على مستوى حكومي عال ، يوم الجمعة ١٩٧٩/٣/١٦ « اقرار سياسة الحكم العسكري الحالية » ، الذي يتصرف الان بمنتهى الشدة مع المخلين بالنظام ، والمتظاهرين في الضفة الغربية ، بما في ذلك فرض حظر التجول لمدة طويلة في المدن والقرى التي يجري فيها اخلال بالنظام بشكل استثنائي ٠٠٠ كما هو حاصل في حلحول وسعير وبيت عور التحتا » (هارتس ، ١٩٧٩/٣/٢٠) .

يوم حداد وطني في الضفة الغربية وقطاع غزة

و « يوم اسود » ، هذا هو عنوان

اسرائيليات

السلام على الطريقة الاسرائيلية

بزيارة لكل من مصر واسرائيل عند اواسط شهر آذار ، وتوصله مع الطرفين الى رسم المعالم النهائية لمعاهدة السلام ، عقدت الحكومة الاسرائيلية في التاسع من الشهر نفسه جلسة للتصديق على المعاهدة، حيث صوت الى جانبها ١٥ وزيرا ، بينما عارضها وزيران هما شارون ولانداو .

وسبق التصويت نقاشات حادة صاحبة بين رئيس الحكومة مناحيم بيغن ووزير الزراعة ارئيل شارون ، حين طلب الاخير من بيغن ان لا « يتهرب » ويقدم موقفا واضحا من الحكم الذاتي .

وفي التاسع عشر من آذار تدارس مركز حركة حيروت المعاهدة وخرج في نهاية الامر بقرار يعرب فيه عن « تأييده الكامل لسياسة السلام التي ينتهجها رئيس الحكومة وحكومته في ارض اسرائيل » . ولم تكن جلسة مركز حركة حيروت بأفضل من جلسة الحكومة ، بل تفوقت عليها من حيث شدة النقاشات وتبادل التهم القاسية التي ادت الى اشتباكات بالايدي وتحطيم الطاوات بين الاكثرية المؤيدة لبيغن والاقلية المتحورة حول « منبر الاوفياء لمبادئ حركة حيروت » برئاسة غينولا كوهين (انظر معاريف ١٩٧٩/٣/٢٠) .

وفي الوقت نفسه تدارست مساء التكتلات الحزبية الاخرى المعاهدة واوصت

في السادس والعشرين من آذار الماضي برزت بوضوح للمرة الاولى في تاريخ الصراع العربي الصهيوني امكانية تحقيق المبدأ الثالث لصاحب النظرية الصهيونية تيودور هرتسل ، وذلك بعد ان اتسم المبدأ الاول ، ولا زال ، يتعثر في مساره ، الا وهو جمع معظم يهود العالم فيما يسمى بـ « ارض اسرائيل » ، اي المشرق العربي ، وتحقق في العام ١٩٤٨ المبدأ الثاني المتمثل بالدعوة لقيام « دولة اليهود » . ومع التوقيع على معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية فتح الباب على مصراعيه امام إمكانية تحقيق المبدأ الثالث الداعي الى اقامة وطن « آمن » لليهود .

وقبل ان نتطرق الى وجهات النظر المختلفة للتيارات الاسرائيلية حول معاهدة السلام ، تجدر بنا الاشارة والتأكيد ايضا ، الى ان العامل العربي الذاتي كان وراء فرصة نجاح « المبدأ » الثالث، اكثر بكثير من العامل الصهيوني ، واكثر حتى من العامل الامبريالي على الرغم من باعه الطويل في هذا المجال بحكم مصالحه المتشابكة كثيرا مع مصالح كثير من الانظمة العربية .

المؤسسات الاسرائيلية تدرس المعاهدة

عقب قيام الرئيس الاميركي كارتر

وقد قوطعت كلمة بيغن مرات عدة من قبل اعضاء كتلة ركاكح ، حيث تصدى توفيق طويبي ، لبيغن عندما تطرق الى « اللاء » الخاصة بالدولة الفلسطينية ، ونعت منظمة التحرير بالصفة التي يخلو له ترداها ، قائلا له « انكم تقتلون الطلبة » ، مشيرا بذلك الى سياسة القمع الاسرائيلية في المناطق المحتلة وسقوط عدد من الطلبة العرب كضحايا لها .

ورد عليه بيغن بتوجيه كلامه الى الاعضاء الشيوعيين : « انكم عملاء اجانب » . ورد عليه فلنز بقوله : « انكم عملاء لاميركا » ، وعاد توفيق طويبي وهتف في وجهه مرة اخرى مذكرا اياه بقتل الطلبة الفلسطينيين في المناطق المحتلة « انكم قتلة الطلبة » ، ولم تهدي الجلسة الا باخراج توفيق طويبي منها بالقوة . وخرج معه تضامنا شارل بيطون من « الفهود السود » (معاريف ، ٢١/٣ / ٧٩) .

وفي خطابه الذي لقيه في الكنيست ، عقب خطاب بيغن ، ايد زعيم المعارضة العمالية شمعون بيرس معاهدة السلام مع مصر ، مع حرصه على ان لا يخلو التأييد من انتقادات للحكومة وخاصة في مسألة ادارة المفاوضات . واعاد بيرس الى الازمان الموقف المعروف للتجمع العمائسي بخصوص « الحل الوسيط الاقليمي » الذي لم يتبعه الليكود في المفاوضات ، ليتطرق الى الحكم الذاتي ، فذكر ان حزبه يقترح ان يصدر الكنيست تعليمات للحكومة لادارة المفاوضات « بحيث تكون تسوية الحكم الذاتي تسوية انتقالية فقط ، لا تحول دون حل دائم يعتمد على حل وسط اقليمي في حدود قابلة للدفاع ، وتفضل بموجبه المعارضة الاردنية الفلسطينية على خطر قيام دولة فلسطينية تابعة لمنظمة التحرير

باكثرية الاصوات التصويت الى جانبها ، باستثناء كتلة ركاكح التي دعت الى الوقوف ضدها .

ومن الجدير بالذكر ان رئيس الحكومة مناхим بيغن ، تعهد عشية التصويت على المعاهدة في الكنيست ، خطيا لحزب المجدال (المشترك في الائتلاف الحكومي) بقبوله ميادىء الحزب فيما يخص الحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة ، كما تعهد بـ « القيام باستيطان واسع في يهودا والسامرة فور الانتهاء من التوقيع على اتفاقية السلام » ، الامر الذي حدا بوزراء المجدال الى دعوة اعضاء كتلتهم في الكنيست للتصويت الى جانب المعاهدة .

الكنيست يقر المعاهدة

في العشرين من اذار شرع الكنيست بمناقشة معاهدة السلام . وتعتبر هذه المناقشة الاطول من نوعها في تاريخ الكنيست ، وهي شبيهة الى حد كبير ، بتلك التي جرت قبل فترة حول التصديق على اتفاقيتي كامب ديفيد . ولعل في الكلمتين اللتين القاهما كل من رئيس الحكومة ورئيس المعارضة اختزال لكلمات الاكثرية الساحقة من اعضاء الكنيست .

فخلال اليوم الاول من النقاش القى رئيس الحكومة مناхим بيغن كلمة استغرقت حوالي الساعتين ، ركز فيها على « اللاءات الثلاثة » المتحكمة في سياسة حكومته ، وهي كما حددها : « لن تقام ابدا دولة فلسطينية ، ولن تنسحب الى حدود ١٩٦٧ ، ولن تقسم بعد الآن مدينة القدس الموحدة » . وحذر بيغن في كلمته دول الجبهة الشرقية ، وخص بالتحذير سوريا ، كما شن حملة على م.ت.ف ناعنا اياها « بمنظمة القتل » .

للمعاهدة توجه بيغن الى واشنطن للتوقيع عليها مع نظيره الرئيس السادات وعراب المعاهدة الرئيس كارتر .

وكانت لا تزال ، عشية التوقيع على المعاهدة ، مسألة موعد انسحاب اسرائيل من آبار النفط في منطقة الطور غير محسومة . وجرت مفاوضات حول هذا الموضوع بين بيغن والسادات في السفارة المصرية في واشنطن تخللتها بعض اللحظات الحرجة حين طلب السادات وتمنى على بيغن تعجيل موعد الانسحاب من الآبار ، مقابل تعهده بتزويد اسرائيل بنفس كميات النفط المستخرجة منها . بيد

ان بيغن تردد في الاستجابة لطلب الرئيس المصري ، الامر الذي دفع السادات لابتداء ملاحظة لنظيره توحى بأنه يتصرف بخبث : « انك حكيم للغاية » . ورد عليه بيغن بصوت مرتفع : « سيدي الرئيس ، لست حكيماً . بل انا انسان بسيط جداً . انني اهتم فقط بأمن دولتي » ! (معاريق ، ٢٠/٣/٧٩) .

ويعد ان اتضح لنظر اسرائيل ان السادات بحاجة الى تقريب موعد الانسحاب من آبار النفط لتحسين مكانته في مصر والعالم العربي ، وعقب بقوله انه « على استعداد للتعهد بتزويدكم بالنفط في نفس اليوم الذي تنسحبون فيه من الآبار » وجد حل لهذه القضية (المصدر السابق) . ومن الجدير بالذكر ان كارتر تعهد بتزويد اسرائيل بالنفط لمدة ١٥ عاماً ، مؤكداً لعيزر فايتسمان « انني قد التزمت بتزويدكم بالنفط باسم أربعة رؤساء سيخلفونني » .

الى جانب ذلك ، ألح السادات على تقديم موعد انسحاب اسرائيل من منطقة العريش بشهر واحد ، حيث يتم الانسحاب خلال شهرين بدل ثلاثة شهور ،

الفلسطينية ، وتبقى حماية البلاد من عدوان خارجي وارهاب داخلي - فسي ايدينا . ولا تكون مناطق الامن بمثابة مراكز فقط لمعسكرات الجيش الاسرائيلي ، بل تبقى في نطاق السيطرة الاسرائيلية ، وتضم ايضاً مناطق الاستيطان في غور الاردن وغوش عتسيون وجنوب غزة . كما ويضمن التعاون في تطوير مصادر المياه في المناطق . اما بالنسبة للقدس عاصمة اسرائيل ، غير المقسمة ، فمن اليديهي ان يستمر القضاء والادارة الاسرائيلية » .

ولم يغفل بريس عن شن حملة عنيفة ضد م.ت.ف وسوريا عند تحديده للاخطار التي تواجه اسرائيل بقوله « ١٠٠٠ اننا نرى ان الاخطار تكمن في الجبهة الشرقية ، ونداءات القتل الصادرة عن منظمة التحرير الفلسطينية وزعيمها ضد اليهود والعرب معا ١٠٠٠ » (المصدر السابق) .

وعند فجر الثاني والعشرين من اذار ، وبعد ٢٨ ساعة من المناقشات ، صادق الكنيست على معاهدة السلام مع مصر باكثرية ٩٥ صوتاً ، ومعارضة ١٨ صوتاً ، وامتناع عضوين ، وتغيب خمسة اعضاء عن النقاش .

ومن الملاحظ ان المعارضين للمعاهدة هم من الاوساط اليمينية الدينية المتطرفة او من الجبهة الديمقراطية للسلام وللمساواة وبزعامة راکاح ، اذ اعتبر الوسط اليميني الديني المتطرف ان المعاهدة لا تنطوي على شيء يفيد المشروعي الصهيوني ، بينما رأى فيها الوسط اليساري الذي تقوده راکاح ، غيباً للشعب الفلسطيني وللحل الشامل «العادل» في المنطقة .

بعد اعتماد التكتلات الحزبية والكنيست

وحجم المعارضة الداخلية العربية .
 وفي مساء الاثنين ، في السادس
 والعشرين من آذار ، وقع كل من بيغن
 والسادات بالاضافة الى الرئيس الاميركي
 كارتر ، بصفته شاهدا ، على معاهدة
 السلام المصرية الاسرائيلية وملحقاتها .
 والقي الزعماء الثلاثة كلمات بهذه
 المناسبة . وكان بيغن آخر المتحدثين ، الا
 انه كان أوضحهم ، تماما كما كان واضحا
 مع حزبه ودأخل الكنيست . وعلى الرغم
 من ان الرئيس المصري حذف من كلمته
 الفقرة الخاصة بالموضوع الفلسطيني
 خشية « تعكير » اجواء الحدث التاريخي ،
 كما ذكرت المصادر الاسرائيلية والعالمية ،
 ادار بيغن ظهره لاي حرج ، ولم يتورع
 عن مقارنة فرصته بالسلام بالفرحة في
 الاغتصاب عام ١٩٤٨ والاحتلال ١٩٦٧ .
 فبعد ان قال انه قادم من « ارض اسرائيل ،
 ارض صهيون والقدس » كابت للامة
 اليهودية ، « واشاد بالتاريخ اليهودي دون
 ان يغيب عن باله « انبياء » اليهود ، كال
 المديح لكل من الرئيسين الاميركي والمصري
 لدورهما في تحقيق معاهدة السلام ،
 مع الاشارة الى جائزة نوبل للسلام التي
 نالها قبل مدة ، لينتقل بعد ذلك الى الايام
 الثلاثة العظيمة في حياته : « الاول هو
 يوم ١٤/٥/١٩٤٨ عندما رفع علم
 استقلالنا في وطننا التاريخي بعد ١٨٧٠
 سنة من المطاردة والاهانة » . المجازر
 الدولية . لقد قاتلنا من اجل استقلالنا
 وتحررنا بانفسنا وبعون الرب انتصرنا .
 حدث ذلك في اربيع » . وانيوم الثاني
 « عندما اصبحت القدس مدينة واحدة ،
 وجنودنا الذين يتحلون بشجاعة فائقة ،
 والمظليون ، هاجموا ، ويدموج قبلاوا
 الحجارة القديمة لحائط الميكي » .
 « اما اليوم الثالث ، فقد عبر عنه بقوله :
 « وهذا هو اليوم الثالث في حياتي ،
 عندما وقعت على اتفاق السلام مع مصر

وتحدث بصراحة عن وضعه الحرج داخليا
 وعربيا . وقد وافق بيغن على ذلك شرط
 موافقة السادات على فتح الحدود بين
 مصر واسرائيل مع الانسحاب من
 العريش . واستجاب السادات ببدوره
 لمطلب بيغن بعد ان كانت مسألة فتح
 الحدود مرهونة باقامة العلاقات
 الدبلوماسية على مستوى سفراء بين
 البلدين .

وخلال ذلك ، وفي اجراء الاحتفال
 بالاتفاقية ، طلب كارتر من بيغن
 التساهل في موضوع الاستيطان في
 مناطق « الحكم الذاتي » اخذا بعيين
 الاعتبار الوضع الصعب والصرح
 للسادات . وواجه كارتر اجابة واضحة
 صريحة من كل من بيغن ودايان حين قال
 له الاول « ان من حق اسرائيل
 الاستيطان في يهودا والسامرة في اطار
 الحكم الذاتي » ، بينما اجابه الثاني
 « انه لا يمكن التفاوض عن مبدأ استيطان
 يهودا والسامرة ، ولو كان موضوع
 الاستيطان شرطا مسبقا من جانب
 المصريين ، لما كان بوسعنا الدخول في
 مفاوضات حول اتفاق السلام » (المصدر
 السابق) .

وتفجر خلاف آخر بين السادات وبيغن
 حول كلمة الضفة الغربية الواردة في
 الاتفاق الخاص بالحكم الذاتي ، فقد اراد
 بيغن ذكر كلمتي يهودا والسامرة بينما
 تمسكت مصر بكلمة الضفة الغربية . وبعد
 اخذ ورد تم الاتفاق على ان يشمل
 النصان الانجليزي والعبري للمعاهدة
 ملاحظة تنص على ان كلمة الضفة الغربية
 تعني يهودا والسامرة وجاءت موافقة
 الطرف الاسرائيلي لكون النص الانجليزي
 هو المقرر في حال الخلاف ، وفضل الطرف
 المصري العودة بنص عربي خال من كلمة
 يهودا والسامرة في محاولة للتخفيف من

خاصة عقب الثورة في ايران
وتعزيز الخط السياسي الراديكالي في
القرن الافريقي (اثيوبيا وعدن) .

٢ - تأكيد اميركا في « مذكرة التفاهم »
على التعهدات التي قطعتها على نفسها
تجاه اسرائيل عقب اتفاق فصل القوات
الثاني في عام ١٩٧٥ ، والتزامها
بتزويد اسرائيل بالهترول لمدة اطول .

ومن ناحية اخرى تطرق بعض المعلقين
الى التخوف من احتمال انتهاك مصر
للمعاهدة ، ومن بين هؤلاء المعلق العسكري
ايتان هاير (يديعوت احرونوت ،
٧٨/٣/٢١) الذي علق على « سلبيات »
الملحق العسكري لعدم وجود نص
صريح فيه حول تخفيف القوات المصرية ،

ومع هذا فان هابر لا يرى اهمية
كبيرة في ذلك ، اعتقادا منه بقدرة اسرائيل
على تدمير الجيش المصري ، « فيجب
ان لا يغيب عن البال ان سيناء كانت
مرات عدة في حال اندلاع الحرب مقبرة
للجيش المصري الذي اراد ان يصل
بعيدا ، وقاتل في نهاية الامر عن حياته
على بعد ١٠١ كم فقط عن القاهرة » .

ومن ناحية اخرى يستبعد المعلق
الاسرائيلي دانئيل بلوخ (دافار ،
٧٩/٤/٢) احتمال انتهاك مصر للمعاهدة
لسببين رئيسيين :

١ - رغبة السادات في تكريس وقته
لحل القضايا الداخلية لمصر ، ولهذا
السبب فانه بحاجة الى مناطق سيناء والى
النفط والمعونات الاميركية .

٢ - رغبته في حماية حدود بلاده مع
افريقيا من محاولات « السيطرة »
السوفيتية ومن محاولات « التآمر » الليبي .
وكذلك سعيه الى « البدء بخطة سؤدي
مع الوقت الى استبدال نظام القذافي

جارتنا العظيمة ، ان القلب لمفعم
بالفرح ٠٠٠ » . (يديعوت احرونوت
٧٩/٣/٢٧) . ولم يكن قلب بيغن لوحده
مفعما بسعادة الحدث ، فائناء حفنل
التوقيع على المعاهدة المنقولة عبر الاقمار
الاصطناعية على شاشات التلفزيون في
اصقاع الارض ، كانت جماهير اسرائيلية
غفيرة تزيد على ١٠٠ الف شخص تحتشد
وسط تل ابيب في شارع « ملخي اسرائيل »
(ملوك اسرائيل) في جو احتفالي ، وصفه
المعلقون بأنه يتفوق من حيث البهجة
على الجو العادي في يوم اعلان استقلال
اسرائيل ، حيث تحول الشارع الى ميادين
للرقص ، « ٠٠٠ فالى ما بعد منتصف
الليل استمرت دوائر الرقص التي بسدت
وكانها تحرك الشارع ، كأمواج في بحر ،
كتف الى كتف ، ويد بيد ، « هورا
للسلام » . (معاريف ، ٧٩/٣/٢٧) .

الاسرائيليون يقومون بالمعاهدة

عالج الاسرائيليون في تقويماتهم المختلفة
للمعاهدة عدة جوانب : الانجازات
والتخوفات ، والمخاطر الكافة ، مع الدعوة
لانتهاج هذا الخط او ذاك ضمن الرؤيا
الصهيونية .

تطرق اريئيل غيناي (يديعوت
احرونوت ، ٧٩/٣/٢٧) الى « الانجازات »
الكافة في اتفاقية السلام وحددها بالتالي:

١ - تطبيع العلاقات بين اسرائيل
ومصر ، كبرى الدول العربية ، مما من
شأنه انه يجر دولا عربية اخرى الى
المعاهدة .

٢ - دخول الولايات المتحدة المنطقة
بشكل فعال ، وبالتالي زوال خطر اقول
النفوذ الغربي في الشرق الاوسط

المعاهدة تجاه الحكم الذاتي ، يحمل بين طياته خطر انهيار المعاهدة ، ومن بين هؤلاء مردخاي اوزن (عمل همشار ، ٧٩/٣/٢٨) الذي يعتقد ان السادات بدعم من كارتر يرى في الحكم الذاتي طريقا نحو اقامة كيان وطني مستقل او مرتبط بالاردن ، بينما ترى اسرائيل فيه « طريقا لضمان سيادتها على هذه المناطق » .

ويتساءل اوزن « هل من الممكن الافتراض ان حكومة بيغن ستتخلى عن مخططات ضم الضفة الغربية وقطاع غزة كما تخلت عن مخططات اخرى انطلاقا من العقلانية السياسية التي تستحق الثناء ، لكي تضمن السلام » . الا انه يضيف « اذا ما نفذ رئيس الحكومة وعده للمفدال وللوزير شارون قبل سفره الى واشنطن ، واذا ما اتسم العام القادم بانقفاة استيطانية مكثفة في مناطق الضفة الغربية ، واذا ما اضفت الحكومة سياسة رسمية على مشروع الحكم الذاتي مستمدة من تقرير بين اليسار (حكم ذاتي للسكان ، استيطان شامل ، سيطرة على الاراضي ومصادر المياه ، الحكم العسكري كمصدر للصلاحيات) ، حينذاك ، ليس هناك شمة شك بان معاهدة السلام التي جرى التوقيع عليها الآن ، ستواجه ضربة خطيرة ، ويكسر ضباب كثيف مستقبل تطبيق العلاقات » .

وهناك من يرى ان « الالغام » الكامنة لاتفاقية السلام لا تكمن فقط في تباين وجهات النظر بين الاطراف الثلاثة الموقعة على الاتفاقية ، بل تتعلق ايضا باطراف ثلاثة اخرى : المعارضة المصرية ، جبهه الرفض العريضة وجبهة الرفض الاسرائيلية : « اننا نأمل ، اذا لم نقل نصلي ، بان يتمكن السادات في الصمود ولا يفشل على يد معارضيه في الداخل

المعادي في ليبيا ينظام مؤيد لمصر » ، ليصل الى انقول « ومن اجل تحقيق هذين الهدفين اللذين لا يعتبران هدفين شخصيين فقط ، بل مصلحة مصرية موضوعية واضحة ، فان السادات على استعداد لدفع ثمن العزلة المؤقتة عن العالم العربي ، ويجب علينا تقدير ذلك والامتناع عن اخراج السادات ومصر ... » .

وكان موشيه دايان وزير الخارجية قد استبعد في مقابلة مع الاذاعة الاسرائيلية (يديعوت احرونوت ، ٧٩/٣/٢٧) احتمال قيام مصر بانتهاك المعاهدة وخروجها للحرب في حال تعثر المفاوضات حول الحكم الذاتي ، اعتقادا منه ان الاقتصاد المصري ، وكذلك مصر ، اصبحا مرتبطين بالولايات المتحدة الاميركية ، ولذا فانه « من الصعب الاعتقاد ان الولايات المتحدة ستساعد مصر في السير في طريق الحرب ضد اسرائيل » .

يضاف الى ذلك اعتماد دايان على العامل الزمني الوارد في الاتفاقية ، التي نصت على بقاء القوات الاسرائيلية في الجزء الشرقي من سيناء ، فهذا على جانب كبير من الاهمية بالنسبة لكل من مصر واسرائيل . فهو يضم شرم الشيخ والمطارات والمستوطنات ، « ولذا فان المصريين سيضطرون اذن ان يدرسوا : هل هم معنيون بنسف الاتفاق وابقائنا في هذه المنطقة من سيناء ؟ ... » . واعرب دايان عن اعتقاده « ان المصريين لن يخوضوا الحرب في حال تعثر المفاوضات حول الحكم الذاتي ، والامر الذي يمكن ان يفعله هو سحب السفير المصري من اسرائيل او ما شابه ذلك ، بيد ان ذلك لن يعيد مصر الى الحرب » .

ويرى ان العديد من المعلقين ان اختلاف وجهات النظر للاطراف الثلاثة الموقعة على

عقب التسوية واصبح فئتين ، احدهما يرى ان المعاهدة قد اساءت الى المطالب الاسرائيلية في سيناء ويدعو الى مواصلة السيطرة الاسرائيلية في الضفة والقطاع ، بينما يعتقد الثاني ان التنازل عن سيناء جاء لخدمة استمرار السيطرة الاسرائيلية على الضفة الغربية ، ويقف على رأس هذا الفريق مناحيم بيغن .

اما التيار الثاني فهو ائتجمع العمالي الذي يدعو الى الحل الوسط الاقليمي بالنسبة لمصير الضفة الغربية وقطاع غزة ، اي « استمرار السيطرة الاسرائيلية في غور الاردن وغوش غتسيون ، ومن المفهوم أيضا في القدس » . والتيار الثالث عبارة عن مجموعة صغيرة يتشكل من راكاح وشلي ، تدعو كالمسابق الى الانسحاب من الضفة الغربية والقطاع واقامة دولة فلسطينية فيها .

ومع الاخذ بعين الاعتبار وجهة نظر الفريقين الاولين ، وموقف مصر من معاهدة السلام فيما يتعلق بمصير الضفة الغربية وقطاع غزة ، يبدو ان بيغن ودايان وفايتسمان وحلفاءهم في الليكود سيواجهون هذا الحسم في المستقبل غير البعيد . لن تتبنا بما سيختارونه : عدم التنازل في يهودا والسامرة وخطر حقيقي لاندلاع الحرب ، او حل وسط ، يحول دون سفك الدماء عن طريق التوصل الى سلام يستجيب للمطالبات الحيوية لامن اسرائيل . كما ان التجمع العمالي ايضا سيصل الى مرحلة يضطر فيها للبت نهائيا في حدود الحل الوسط التي يقبلها في يهودا والسامرة ، للحيلولة دون كافة هذه المخاطر مع مصر « (المصدر نفسه) .

ولا يتناقض الوزير السابق موشي كرميل (دافار ، ٧٩/٣/٢٦) في رؤيته للخطر الكامن في تباين الفهم بين بيغن

او جبهة الرفض في الخارج . وهنا نصل الى الخوف الثاني ، الخوف مما قد يحدث هنا في [اسرائيل] . لقد قيل ان المتطرفين من هنا وهناك يساعدان بعضهما البعض ، وها هم متطرفونا ، وقبل ان يجف حبر الاتفاقية كما يقولون ، يصرخون ويحتجون . ويدرك الجميع ان اللغم يكمن في مواصلة عملية [السلام] بالنسبة لمستقبل الضفة الغربية . واذا ما تفجر هذا اللغم ، لا سمح الله ، فقد يتهدم البناء من اساسه « (ي . نور ، عل همشمار ، ٧٩/٣/٢٩) .

ويتطرق نور بعد ذلك الى التناقض في فهم كل من السادات وبيغن للحكم الذاتي ، حيث يدعو السادات الى دفع الحكم الذاتي لجهة قيام دولة فلسطينية او كيان فلسطيني ، بينما يردد بيغن باستمرار « لن تقسم ارض اسرائيل ، وسيستمر الاستيطان . ولن تقام دولة فلسطينية » .

ويتساءل الكاتب « الا يتناقض مفهوم السادات مع مفهوم بيغن تجاه الحكم الذاتي بشكل جذري ؟ » ويرى ان التعهد الذي قطعه بيغن على نفسه مع المفدال لا يساعد على تقريب وجهة النظر بينه وبين السادات ، ليصل الى الاستنتاج القائل بان الليكود الذي افتتح عملية السلام غير مؤهل او قادر على استكمال هذه العملية ، الامر الذي يتطلب ، حسب رايه ، اناطة هذه المهمة بعامل سياسي آخر ، ويعني به بالطبع التجمع العمالي الذي ينتمي اليه .

وعاليج كاتب آخر ، يهودا طويبين (عل همشمار ، ٧٨/٣/٢٨) مواقف السيطرة الاسرائيلية في الضفة والقطاع ، المتباينة تجاه التسوية ، وقال ان التيار الاول المطالب بارض اسرائيل الكاملة (الليكود والمتدينين) قد انقسم على نفسه

هي المعضلة الفلسطينية ، وهذه هي المصيدة التي زجت فيها عربة السلام الاسرائيلية المصرية ، الا ان ايشد يرى ان الخطر لا يكمن في واقع رغبة الفلسطينيين اكل « اللحم » الاسرائيلي ، بقدر ما يكمن في رغبة مصر والولايات المتحدة في ايجاد حل للقضية الفلسطينية ، في محاولة منها اظهار مصر كمدافعة عن حقوق الفلسطينيين وتقليص النفوذ السوفياتي في المنطقة باضعاف جبهة الرفض العربية . « هذه هي المخاطرة التي تحدى بالسلام ، وليس مشروع الحكم الذاتي الاسرائيلي على سيئاته وقابليته للنقد ، الذي لا يعرض السلام للخطر كما يعرضه السعي الاميركسي المصري لحل المشكلة الفلسطينية الآن بدون السوفييت وموقف » .

«مذكرة التفاهم» الاميركية الاسرائيلية

عقب اعلان مصر على لسان رئيس حكومتها مصطفى خليل رفضها لمذكرة التفاهم الاميركية الاسرائيلية التي جاءت على شكل رسائل متبادلة بين اسرائيل والولايات المتحدة ، وشن وسائل الاعلام المصرية حملة ضدها ، عالج عدد من المعلقين الاسرائيليين سبب استياء مصر وغضبها ، وحول هذا الموضوع قال ارثيل غيناي (يديعوت احرونوت ، ٧٩/٤/١) « يبدو ان غضب المصريين يعود الى كون المذكرة تفصل الخطوات التي قد تتخذها الولايات المتحدة في حال انتهاك المعاهدة ، خطوات عملية ، مثل تعزيز التواجد الاميركي في المنطقة ، تزويد اسرائيل باعادة طواريء ، استغلال حق الملاحقة والطيران في مضائق تيران وخليج العقبة . ان التهديد بخطوات كهذه من شأنه ردع نظام السادات واي نظام

والسادات تجاه الحكم الذاتي ، موقف زملائه ، فقد ابدى تخوفه من « احتمال حدوث اول صدام خطير بين القهيين الجوهريين المتناقضين ، فهم رئيس الحكومة بخصوص استمرار السيطرة الاسرائيلية على جميع اجزاء الضفة الغربية وقطاع غزة ، مع منح السكان في هذه المناطق ادارة ذاتية ، مقابل فهم الرئيس المصري بخصوص قيام ادارة ذاتية للسكان العرب في المناطق يؤدي الى تقرير مصير للشعب الفلسطيني بشكل كامل » . ويرى الوزير انسابق ان الخطر كامن في ضبابية مشروع الحكم الذاتي ،

ويعتقد ان السكان العرب يرفضونه رفضا قاطعا ، وحتى لو قبلوه فانهم سيوجهون الحكم الذاتي نحو خلق « سلطة وطنية فلسطينية » ، الامر الذي يستدعي تدخل قوات الامن الاسرائيلية بهدف خنق هذا التوجه في المهد . ومن هنا تأتي معارضة كرميل لمشروع الحكم الذاتي ، ليطرح الحل البديل المعروف المتمثل في « الحل الاقليمي الوسط » اي تقسيم الضفة الغربية وقطاع غزة بين اسرائيل والاردن ، ويعتبر ذلك بمثابة انقاذ للسلام لا بد لحكومة الليكود او اية حكومة تخلفها تبني هذا الحل .

أما المعلق جغساي ايشد (دافار ، ٧٩/٣/٢٨) فيعتقد ان القضية الفلسطينية التي لا زالت بدون حل تشكل تهديدا لمعاهدة السلام الاسرائيلية المصرية ، اذ ان « العجل الفلسطيني » ، على حد قوله ، لا يريد ان يرضع حليب البقرة الاميركية او المصرية ، ولا يكتفي ، كما يقول ، بالرضاعة من الحليب الاسرائيلي بل يسعى الى « اكل اللحم الاسرائيلي » ! ومن الصعب على الاميركيين والمصريين السماح له بذلك ، كما ان اسرائيل تعارض هذه

والزامها بتقديم مزيد من المساعدات العسكرية لمصر .

بواندر « حسن النية » الاسرائيلية

في غمرة الجو الاحتفالي بمناسبة التوقيع على معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية في واشنطن ، مد بيغن يده الى جيبه والتقط رسالة مغلقة ، قدمها الى الرئيس المصري الذي التقطها ووضعها في محفظته ، ولم يعرف حتى الان بشكل رسمي ما تضمنته تلك الرسالة ، الا ان المصادر الاسرائيلية اشارت اكثر من مرة انها هدية من بيغن الى السادات تحمل بادرة حسن نية من اسرائيل ، كما ذكرت يدعيوت احروتوت (٧٩/٣/٢٨) :

١ - اطلاق سراح ٢٣ من المعتقلين اداريا من سكان المناطق المحتلة .

٢ - الغاء عدد من القيود المفروضة في الضفة الغربية وقطاع غزة على النشاط السياسي .

٣ - السماح لعدد محدود من الفلسطينيين المبعدين او الذين غادروا المناطق المحتلة ، بالعودة اليها في اطار جمع شمل العائلات .

٤ - الغاء القانون الخاص بالاعتقالات الادارية .

٥ - نقل عدد من قيادات الحكم العسكري من مراكز المدن الرئيسية في الضفة الغربية وقطاع غزة الى اماكن اقل بروزاً .

الا ان القائم باعمال رئيس الحكومة ، زقولون هامر ، أكد امام الوزراء الاسرائيليين ، ان لا صحة للانباء القائلة بان اسرائيل تعهدت باخلاء قواتها من

يحل مكانه من انتهاك المعاهدة » .

واستهجن المعلق فولص (هارتس ، ٧٩/٣/٣٠) استياء السادات من المذكرة ، واعرب عن دهشته لغضبه ، خاصة وان السادات هو الذي اصر على ان تقوم الولايات المتحدة بدور « الشريك الكامل » في عملية السلام ، وقال « وبما انه اتضح اكثر فاكثرا ان واشنطن ، تميل من الناحية السياسية الى جانب مصر ، فانه من الطبيعي ان تطلب اسرائيل من الولايات المتحدة ان تضمن على الاقل منح امكانيات انتهاك معاهدة السلام من جانب مصر . اما فيما يتعلق بالزعامة الاميركية فانها كانت ستمتنع بالتأكيد عن التوقيع على مذكرة التفاهم مع اسرائيل لولا اقتناعها بانها لا تنحرف في ذلك عن السياسة المتوازنة تجاه الطرفين الشرق اوسطيين » . واكد فولص على ان مذكرة التفاهم ، على اهميتها ، ليست حلفا بين اسرائيل والولايات المتحدة .

وعزا يوثيل ماركوس (هارتس ٧٩/٣/٣٠) الاحتجاج المصري على المذكرة الى سببين : احساس المصريين بان اميركا تشارك الاسرائيليين في عدم الثقة تجاه مصر ، وتخوفهم من انتهاك المعاهدة . بالاضافة الى ذلك ، هناك ايضا اعتبارات تكتيكية مصرية ، اولها « ان المصريين هم اول من ردوا ان يوسع الولايات المتحدة منح اسرائيل ما تطلب من امن وضمانات ، ومقابل ذلك تنشط الولايات المتحدة للاسراع في حمل اسرائيل على اعادة الاراضي العربية . لذا ، فمن انجائنا الافتراض ان الاحتجاج يهدف الى الزام الادارة الاميركية بمذكرة موازية (ماذا سيحدث في حال انتهاك اسرائيل الاتفاق الخاص بالحكم الذاتي؟)

سري محكم ، وتحت جناح الليل ، دون ان يحظوا بتفقد حرس الشرف في المطار على أنغام الموسيقى ، والتمتع بهتافات الترحيب المنطلقة من افواه الجماهير المحشودة .

تمت الزيارة بناء على دعوة وجهها السادات الى بيغن عقب التوقيع على المعاهدة في واشنطن . وحرص بيغن على ان يصطحب معه في زيارته الاولى للقاهرة ، التي وصفها بالزيارة الرسمية الاولى الى مصر منذ ان قام الملك سليمان بزيارة لفرعون مصر ، اعضاء سابقين في المنظمات الصهيونية العسكرية ، الهاغانا ، والبلماح واتس وليحي ، وكذلك وزير خارجية اسرائيل الاسبق ايا اييان وزوجته . وحمل بيغن معه هدية الى حاكم مصر ، ليست على شكل رسالة مغلقة تخبىء بين طياتها بوادرس حسن النية ، بل سيفا قديما معقوفا ، عمره ٣٣٠٠ عاما كان المتحف الاسرائيلي حصل عليه قبل عشرة اعوام .

كان في استقبال بيغن في المطار نائب الرئيس السادات حسني مبارك على رأس فريق من الشخصيات المصرية . وبعد ان عزم النشيدان ، الاسرائيلي (هتكفا) والمصري وجرى استعراض حرس الشرف ، غادر بيغن المطار مخترقا شوارع القاهرة « المزينة » بالاعلام المصرية والاسرائيلية . ومن الجدير بالذكر ان الاعلام الاسرائيلية كانت تزال من الشوارع بسرعة عقب مرور بيغن فيها ، كما تقول المصادر الاسرائيلية ، بناء على تعليمات السلطات المصرية ويعلم بيغن للتخفيف من «حرج» النظام وللحيلولة دون الاعتداء على الاعلام من قبل العناصر المعارضة للزيارة . وقد تضمن برنامج الزيارة ، زيارة قبر الجندي المجهول والاهرامات والصلاة في الكنيس اليهودي وسط

الضفة الغربية وقطاع غزة ، وأوضح ان التعهد الوحيد الذي التزمت به هو سحب القيادات العسكرية الموجودة في مدينة غزة الى مكان اخر في القطاع .

وقد انتقدت وسائل الاعلام الاسرائيلية بوادرس حسن النية هذه ، حيث اعتبرها البعض « متواضعة » بينما اعتقد آخرون أنها بمثابة « كرم » لا محل له . فقد انتقدت صحيفة عال همشمار (٧٩/٣/٢٩) هذه البوادرس ، لكونها « متواضعة » والة بكثير مما صورت في الصحف ، واعربت عن اعتقادها بأن « هذه البوادرس المتواضعة من شأنها ان تساعد بمقدار معين في خلق جو يتسم بهدوء اكثر في الضفة الغربية . واذ ما تم انجار هذا الهدف فقط ، فمن الواجب مباركته . ولكن من ينتظر ، من خلال هذه البوادرس امكانية حمل سكان يهودا والسامرة على ادارة مفاوضات بخصوص الحكم الذاتي ، سيواجه خيبة امل كبيرة . ومن يتابع مجريات الامور في الضفة سيتيقن من انه ليس بوسع اية بادرة حمل السكان العرب على قبول الحكم الذاتي » .

وطالب موشي زاك (معاريف ٧٩/٣/٢٧) الحكومة الاسرائيلية بالكف عن القيام باية مبادرات حسن نية تجاه مصر ، وان تتصرف حسب ما هو مكتوب في الاتفاقية فقط .

زيارة بيغن للقاهرة

اصبح الحلم الصهيوني الذي دغدغ عواطف الاسرائيليين ربحا من الزمن حقيقية واقعة ، حين هبط رئيس حكومة اسرائيل ، في الثاني من نيسان . في مطار القاهرة ، في اول زيارة علنية من نوعها لعاصمة عربية ، بعد ان كانت زيارة القادة الصهيونيين تتم في قترات متباعدة لعاصمتين عريبتين ، بشكسل

وعلى فترات في بئر السبع والعريش .

٤ - يتناوب ممثل عن مصر وآخر عن إسرائيل رئاسة اللجان المصرية الاسرائيلية . ومن الجدير بالذكر ان اهم انجاز حصل عليه بيغن هو فتح الحدود مع اعادة العريش بعد ان كان هذا الموضوع مرتبنا بتبادل السفراء بين الطرفين .

وقد القى يغال النون احد اركان المعارضة كلمة في الكنيست عقب كلمة رئيس الوزراء ، كرر فيها مقولة التجمع العمالي بخصوص تقسيم الضفة الغربية وقطاع غزة ، بدل مشروع الحكم الذاتي ، وقال بعد ان اشاد بزيارة بيغن للقاهرة :

« لاسفي الشديد ، لا استطيع الاتفاق ، لا مع رئيس حكومة اسرائيل و لامع رئيس مصر بشأن مفهومهما لجوهر الحكم الذاتي ... فالسادات يرى ويقول علنا ويحزم ان مصير الحكم الذاتي هو فسي التطور الى دولة مستقلة ، تضم تحت سيادتها شرقي القدس . اما بيغن فانه يؤمن بصدق ان اسرائيل ستفرض سيادتها على المنطقة في نهاية فترة الخمس سنوات الانتقالية لحكم الذاتي . كلامها على خطأ ... انهما يقودان سفينتهما الى تصادم لا مفر منه .. » (ر ١٠١٠ ، ٧٩/٤/٤)

والحل الذي يطرحه يغال النون ، لتحاشي اصطدام السفينة هو الحل الاقليمي اي تقسيم الضفة الغربية وقطاع غزة بين اسرائيل والاردن .

عبد الحفيظ محارب

وعلقت صحيفة دافار (٧٩/٤/٤) في افتتاحية لها حول نتائج الزيارة ، التي اكدت حسب قولها صدق المصريين في مساعيهم انسلمية مع اسرائيل خاصة وان الزيارة جرت في الوقت الذي كان فيه السفراء انغرب يغادرون العاصمة المصرية ، وخلصت الى القول انه على الرغم من ان المصريين لم يعدوا للزيارة كما يجب « الا انهم اضعفوا عليها كل ما تستحقه من ناحية الاحتفالات والاقامة . وقد تأكد للاسرائيليين ، بسبب اتمام الزيارة ومصر تعيش في حالة عزلة عربية ، ان مصر اضطرت لدفع الثمن مقابل السلام » .

كما وامتدحت معاريف (٧٩/٤/٤) الزيارة حيث « سقطت مشاعر الغربة ، واعرب الطرفان عن الرغبة لوضع حد لحالة العداء واقامة علاقات جديدة من التقارب والتفاهم » .

وفي الرابع من نيسان القى رئيس الحكومة كلمة في الكنيست حول نتائج زيارته ، كشف النقاب فيها عن الاتفاقات التي تمت بينه وبين السادات وهي :

١ - اقامة خط مباشر بينه وبين السادات .

٢ - يجري تسليم العريش لمصر في ٧٩/٥/٢٦ . ويعقد السادات وبيغن في اليوم التالي اجتماعا هناك ، يعلنان على اثره الاتفاق على فتح الحدود بين الدولتين برا وبحرا وجوا .

٣ - تجري المفاوضات حول ترتيبات الحكم الذاتي وفقا لاتفاق كامب ديفيد

قضايا عسكرية

« النتائج الاستراتيجية لمعاهدة الصلح الاسرائيلية - المصرية »

مصر وفلسطين تحت الانتداب كما هو وارد في البروتوكول الملحق بهذه المعاهدة (الملحق الاول) وتستأنف مصر ممارسة سيادتها الكاملة على سيناء » .

وإذا ما اطلعنا على المادة الاولى من الملحق العسكري المذكور ، نجد أنها تنص في فقرتها الاولى على ان « تنهى اسرائيل سحب كل قواتها العسكرية والمدنيين قبل ثلاث سنوات ابتداء من تاريخ تبادل اصول اقرار هذه المعاهدة » .

وتبدو هذه النصوص في حد ذاتها وكأنها ستؤدي ، عند تطبيقها ، الى مجرد انسحاب اسرائيل من سيناء ومن ثم استعادة مصر لسيادتها الكاملة على اراضيها المحتلة عام ٦٧ ، ولكن النصوص التي تلت الفقرة الاولى من المادة الاولى من الملحق العسكري المشار اليه ، توضح المغزى الحقيقي لنوع انسيادة المصرية التي ستعود الى سيناء ، وكيف سيخدم ذلك الهدف الاستراتيجي الاسرائيلي المذكور آنفا . فقد نصت الفقرة الثانية من المادة المذكورة على انه « ضمانا للامن المتبادل للجانبين ستواكب تنفيذ مرحلة الانسحاب اجراءات عسكرية واقامة مناطق محددة في هذا الملحق كذلك على الخريطة رقم ١ » . ثم نصت الفقرة الثالثة على ان « الانسحاب من سيناء

لقد كان لاسرائيل هدف استراتيجي رئيسي ، سعت الى تحقيقه طوال الثلاثين عاما الماضية من صراعها ضد الامة العربية ، وهو اخراج مصر بثقلها الاستراتيجي (بشريا وجغرافيا وعسكريا) من ساحة الصراع العربي - الاسرائيلي ، ليسهل عليها تثبيت وجودها الاستعماري الاستيطاني في المنطقة ، وفرضه على بقية الامة العربية كواقع شرعي دائم .

والآن ، بعد ان وقعت معاهدة الصلح المنفردة بينها وبين مصر في ٢٦/٣/٧٩ ، تحقق لاسرائيل هذا الهدف الاستراتيجي الحيوي ، او هو في طريقه الى التحقق في المستقبل القريب .

وتكشف نصوص المعاهدة والملحق العسكري الخاص هذه الحقيقة المؤلمة ، والتي يجب ان تؤخذ في الاعتبار في المرحلة الراهنة من الصراع العربي الاسرائيلي .

لقد تعهدت اسرائيل بمقتضى المعاهدة المذكورة باعادة السيادة المصرية الكاملة على شبه جزيرة سيناء المحتلة منذ حرب ٦٧ ، اذ نصت الفقرة الثانية من المادة الاولى من المعاهدة على ان « تسحب اسرائيل كافة قواتها المسلحة والمدنيين من سيناء الى ما وراء الحدود الدولية بين

وفي الوقت ذاته سيبقى الطيران الاسرائيلي عقب هذه المرحلة محتفظا بمطاراته المتقدمة مثل مطار «بير جقافة» و«بير تمادة» في وسط سيناء ، فضلا عن مطاراته الخلفية الاخرى في سيناء وهي : مطار «ايتام» القريب من «رفح» ، ومطار «عسيون» القريب من «راس المنقب» و«ايلات» في خليج العقبة ، ومطار «اوفيرا» في «راس نصراني» قرب «شرم الشيخ» عند مضائق «تيران» باقصى جنوب شبه جزيرة سيناء .

٢ - ثم تبدأ بعد ذلك المرحلة الثانية ، من الانسحاب المرحلي الاول ، وتستغرق الفترة من الشهر الثالث حتى الشهر السابع ، من تاريخ تبادل وثائق التصديق على المعاهدة . ويتم فيها الانسحاب فقط

من الاراضي الواقعة الى الجنوب من الشريط الساحلي الشمالي ، بحيث تشمل «بير لحفن» الواقعة الى الجنوب مباشرة من العريش بنحو ١٢ كلم ، والارض الممتدة منها غربا حتى جنوب «بير العبد» تقريبا بعرض يراوح بين ١٠ و ١٦ كلم فقط . اي بعرض توفير قدر محدود من العمق للممر الموصل للعريش ، ولكن دون حدوث اي تغييرات جوهرية على الاوضاع الاستراتيجية للقوات البرية والجوية الاسرائيلية في سيناء المشار اليها آنفا .

٣ - أما المرحلة الثالثة من الانسحاب المرحلي الاول ، والتي تبدأ بعد الشهر السابع وحتى قبل الشهر التاسع ، فتشمل المناطق الجبلية النائية في جنوب سيناء غير المأهولة تقريبا بالسكان ، والتي تضم دير «سانت كاترين» و«الطور» و«راس محمد» وآبار النفط المتبقية تحت السيطرة الاسرائيلية في خليج السويس . وهذا الانسحاب لن يغير من قدرات القوات البرية والجوية الاسرائيلية ، من حيث

سيتم على مرحلتين :

١ - الانسحاب المرحلي الى الخط الممتد شرق العريش ورأس محمد وفقا للرسم المبين في الخريطة رقم ٢ ، ويجب ان ينتهي هذا الانسحاب خلال الاشهر التسعة التالية لموعد تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة .

ب - يتم الانسحاب النهائي من سيناء الى ما وراء الحدود الدولية خلال ثلاث سنوات اعتبارا من موعد تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة .

وهكذا نجد ان الانسحاب سيتم على مرحلتين رئيسيتين ، تواكبهما اجراءات امن «متبادلة» ، نظمتها الخرائط ١ و٢ . وقد قسمت المرحلة الاولى من الانسحاب التي ستستغرق ٩ شهور الى ٤ مراحل جزئية اخرى على النحو التالي :

١ - خلال الشهرين الاولين من تبادل وثائق التصديق يتم انسحاب اسرائيلي محدود ، من خط الفصل بين القوات القائم حاليا منذ اتفاقية ١٩٧٥ ، على نحو متعرج . يشمل المداخل الشرقية لمري «متلا» و«الجدى» في القطاع الجنوبي ، و«الطاسة» في القطاع اوسط ، وشريط ساحلي ضيق في القطاع الشمالي يشمل «بالوظة» و«رمانة» و«بئر العبد» و«المزار» وصولا حتى مدينة العريش ، التي تشكل الثمرة الاعلامية البارزة ، والرمز الرئيسي للانسحاب المذكور . ولكن للسيطرة العسكرية الاسرائيلية الفعلية على سيناء ستبقى قائمة بعد هذه المرحلة . اذ ستكون القوات البرية الاسرائيلية قريبة للغاية من المناطق التي انسحبت منها وتستطيع العودة انيها بسرعة ، كما يمكنها قطع الممر الساحلي الشمالي والاستيلاء على العريش بسهولة كبرى .

ومن ثم يكون طريق تقدمها مفتوحا حتى الخط الدفاعي الثالث والآخر في سيناء ، والمعروف بخط الممرات الاربعة « رمانة » و « جفجافة » و « الجدي » و « متلا » ، الذي يسبق قناة السويس بمسافات تراوح بين ٤٠ و ٧٠ كلم تقريبا . الامر الذي يضعف كثيرا من ميزة العمق الدفاعي الذي توفره شبه جزيرة سيناء لمصر وقناة السويس . وبطبيعة الحال ستكون مصر طوال هذه السنوات الثلاث معزولة ، تعاهديا وعمليا ، عن الصراع العربي - الاسرائيلي . ومتعذر عليها ، موضوعيا ، الى حد كبير ممارسة اي خيار عسكري تجاه اسرائيل ، على افتراض حدوث تطورات سياسية تفرض عليها مثل ذلك الخيار في المستقبل .

ورغم كل هذه السلبيات التي تضمنتها المعاهدة ، وملحقها العسكري ، والتي تستخدم المصالح الاستراتيجية الاسرائيلية بصورة رئيسية ، فإنه كان من الممكن اعتبارها مجرد ضرورات سيئة فرضتها نتائج هزيمة حرب ٦٧ ، التي لم تنجح حرب ٧٣ في تغييرها جذريا بحيث تضطر اسرائيل الى تنفيذ القرار الصادر عن مجلس الامن رقم ٢٤٢ ، لو ان المعاهدة وملحقها العسكري لم تنظم اوضاع سيناء الاستراتيجية بصورة دائمة حتى بعد انتهاء فترة الثلاث سنوات الاولى التالية لسريان المعاهدة ، بحيث تكفل لاسرائيل ضمانات عزل مصر عسكريا عن الصراع العربي - الاسرائيلي ، وتقييد خيارها العسكري في المستقبل البعيد الى حد كبير للغاية ، ما لم تخرق مصر شروط المعاهدة . ولكن متابعة قراءة نصوص الملحق العسكري للمعاهدة المذكورة ، تؤكد لنا حقيقة هذا العزل والتقييد الخطير لخيار مصر العسكري . فقد نصت المادة ٢ من الملحق العسكري في فقرتها الاولى

امكانات تهديد قناة السويس والعمق المصري موضوعيا ، كما هو شأنها حاليا او خلال المرحلتين السابقتين .

٤ - وفي المرحلة الرابعة ، التي تنتهي بعد ٩ شهور من بدأ تنفيذ المعاهدة ، فتسحب خلالها القوات من « شبه المنحرف » الموجود في وسط سيناء ، والذي يشمل مناطق « جفجافة » و « تمادة » و « نخل » و « الحسنه » و « بير الحمة » ومطار « السر » جنوب العريش . وتخفف هذه المرحلة ، الى حد ما ، من مخاطر التهديد الاستراتيجي الاسرائيلي لمنطقة القناة . ولكن المنطقة الممتدة ، فيما يشبهه المستطيل الضخم ، من شرق « العريش » مباشرة في شمال سيناء حتى شرق « رأس محمد » مباشرة قسي اقصى جنوب سيناء . ستبقى تحت سيطرة اسرائيل لاكثر من عامين بعد انتهاء

الانسحاب المرحلي الاول يمارحه الاربع المذكورة . وتضم هذه المنطقة مطارات « ايتام » و « عتسيون » و « أوفيرا » ، ومناطق « ابو عجيلة » و « القسيمه » و « ألتمد » و « نلكونتلا » و « شرم الشيخ » . ومن ثم يبقى للطيران الاسرائيلي قدرة هجومية ، من قواعد متقدمة كثيرا عن تلك الموجودة فسي الارض لفلسطينية المحتلة ، تهدد محاور سيناء الثلاثة ، الشمالي والوسط والجنوبي ، وصولا حتى قناة السويس . فضلا عن تهديده لخليج السويس وعمق مصر حتى اسوان وعلى طول شواطئ البحر الاحمر .

أما القوات البرية الاسرائيلية فستكون مسيطرة على الخط الدفاعي المصري الاول في سيناء ، وقرية للغاية مما يمكن اعتباره بالخط الثاني ، الممتد من شرق العريش شمالا حتى « نخل » جنوبا مروراً بجبل « لبنى » و « الحسنه » في الوسط ،

وسائل الهجوم أو الدفاع تجويين . إذ حددت وسائل الدفاع الجوي للفرقة بـ ١٢٦ مدفعا خفيفا مضادا للطائرات من عيار ٣٧ مم فحسب ، فضلا عن عدد غير محدد من صواريخ الكتف المضادة للطائرات من طراز « سام - ٧ » أو ما يماثلها من الأنواع الغربية ، ولذلك أطلق عليها في النص اسم « الصواريخ الفردية » . وبذلك تكون الفرقة قد حرمت مثلا من صواريخ « سام - ٨ » أو « سام - ٩ » ، أو ما يماثلها من الأنواع الغربية مثل صواريخ « رابير » و « رولان » و « كروتال » ، فضلا عن حرمانها من صواريخ « سام - ٦ » ، أو غنائها العملي الفعال ، بحكم تحريم وجود مثل هذه الصواريخ شرق القناة أصلا . وبذلك يكون تواجد الفرقة المذكورة في خط المرات خارج نطاق شبكة الدفاع الجوي الفعال ، ومن ثم تصبح في وضع ضعيف في مواجهة الهجمات الجوية الإسرائيلية المحتملة ، وذلك ما لم يساندها الطيران المصري بقاعلية ، علما بأنه محرم عليه إقامة أي قواعد جوية في سيناء في أي من مناطقها ، أو حتى إنشاء مهابط طائرات عسكرية في أي من مطارات سيناء المدنية ، بمقتضى شروط الملحق العسكري المنظم للوضع « السلمي » الدائم لسيناء بعد « الانسحاب » الإسرائيلي . هذا كما حددت المادة المذكورة عدد مركبات القتال المدرعة ، أي العربات المدرعة التي يستخدمها جنود المشاة الميكانيكية مثل العربية « م - ١١٣ » و « ب م ب - ١ » ، بعدد يبلغ ٤٨٠ عربية . ومرة أخرى يتساوى هذا العدد تقريبا مع المستوى الدولي المائل لتسليح مثل هذه الفرق . والمشكلة الحقيقية ، ليست فقط في ضعف التسليح المضاد للطائرات لدى الفرقة ، وإنما في فقدان

على أنه « من أجل منسح « الطرفين » أقصى قدر من الأمن بعد الانسحاب النهائي يتم إنشاء وتنظيم الخطوط والمناطق المبنية على الخريطة رقم ١ » . وقد نظمت بقية فقرات المادة المذكورة اوضاع سيناء النهائية بحيث تنقسم إلى مناطق ثلاث . المنطقة « أ » الممتدة شرقي القناة على شكل شبه مستطيل ، يبدأ على مسافة نحو ٦٠ كلم إلى الشرق من القناة في القطاع الشمالي ، وينتهي عند « رأس محمد » بالطرف الجنوبي من سيناء . بحيث تشمل ممر « الجدي » و « متلا » ، ولكنها لا تشمل « الجفجفة » .

وقد سمحت بقية بنود المادة ٢ المذكورة لمصر ، كوضع دائم بعد استكمال الانسحاب الإسرائيلي من سيناء ، سمحت لها بالاحتفاظ بقوة عسكرية محدودة الحجم والتسليح ذي النوعية الخاصة في المنطقة « أ » المذكورة . قوة لا يزيد إجمالي عدد أفرادها ، من مقاتلين ورجال خدمات إدارية ، عن ٢٢ ألف رجل . ولا يزيد حجمها القتالي عن فرقة مشاة ميكانيكية ، تضم ٣ ألوية ميكانيكية ولواء مدرع وأحد . وبحيث لا يزيد عدد دبابات الفرقة المذكورة عن ٢٣٠ دبابة ، موزعة على ألويتها الأربعة المشار إليها ، وهو العدد المائل تقريبا لما تمتلكه فرق المشاة الميكانيكية دوليا (الفرقة الأميركية نحو ٢١٦ دبابة والسوفيتية حوالي ٢٦٦ والالمانية الغربية ٢٥٠ دبابة) . هذا بالإضافة إلى ٧ كتائب مدفعية ميدان تضم ١٢٦ مدفعا ، وهو أيضا مماثل تقريبا لما يشملته تنظيم هذه الفرق عالميا من المدفعية . ولكن المادة المشار إليها قيدت حجم ونوعية وسائل الدفاع الجوي لدى الفرقة المذكورة ، بحيث جعلته ضعيفا وغير فعال في ظروف التطور النوعي الكبير الذي طرأ على كل من

الى ذلك فان اقرب قوات مسلحة مصرية تبعد عنها بنحو ١٥٠ كلم، وعليها ان تجتاز كل هذه المسافة فوق اراض صحراوية مكشوفة وخالية من اي وسائل دفاع جوي او قواعد جوية عسكرية ، وخاضعة لرقابة ورصد محطات الانذار المبكر وقوات الامم المتحدة .

وبالاضافة الى المنطقتين « أ » و « د » المذكورتين حددت نصوص الملحق العسكري منطقة ثالثة في سيناء اطلقت عليها اسم المنطقة « ب » ، وهي تشكل شبه مثلث ضخم تمتد قاعدته على شاطئ البحر الابيض المتوسط من نقطة تقع الى الغرب مباشرة من « الشيخ زويد » (اي مسافة ٢٢ كلم تقريبا شرقي العريش) ، حتى نقطة تبعد كيلو مترات قليلة الى الغرب من « بير العبد » . ويصل رأس المثلث المذكور الى « رأس محمد » جنوباً ، شاملاً في اتجاهه هذا مناطق « ابرو عجيلة » و « الحسنة » و « نخل » و « بير تمادة » . والقوات المصرية المسموح بتواجدها في المنطقة المذكورة محددة بأربع كتائب من حرس الحدود ، لا يزيد عدد أفرادها عن ٤ آلاف رجل ، مسلحين بالاسلحة الخفيفة والعربات غير المدرعة . بالاضافة الى الشرطة المدنية التي يحق لها استخدام طائرات هليكوبتر غير مسلحة في اعمال الدورية وملاحقة المهريين . الخ ، وكذلك مزودة بأسلحة خفيفة في المياه الاقليمية المحيطة بالمنطقة المذكورة . اما المطارات المدنية الموجودة في هذه المنطقة فلا يجوز لمصر ان تجعل طائراتها الحربية تهيّط فيها او تنقل منها ، وانما يجوز لها فقط تواجد عدد من طائرات النقل لا يزيد عن ٨ طائرات في آن واحد فوق ارض جميع هذه المطارات . كما ان انطائرات الحربية المصرية ممنوعة من التحليق فوق ارض المنطقة المذكورة ، او فوق مياهها الاقليمية .

مصر لحق رئيسي من حقوق سيادتها الوطنية على سيناء ، وهو حق الدفاع بكل الوسائل الكافية واللازمة عن مساحة هائلة من ارضها ، توازي مساحة الارض المحتلة في فلسطين قبيل ٦٧ بنحو ٢ مرات ، وذات اهمية استراتيجية بالغة على مر التاريخ . ففرقة مشاة ميكانيكية واحدة لا تكفي اصلاً لتحقيق دفاع فعال عن المنطقة « أ » ، خاصة وان بقیة المناطق في سيناء ستكون مجردة من السلاح من الناحية العملية ، اذ ستوجد فيها قوة محدودة من حرس الحدود ذات تسليح خفيف ، فضلاً عن جنود الشرطة . وبالاضافة الى كل ذلك فان نوعية التحصينات او الاستحكامات المسموح للفرقة المذكورة باقامتها في المنطقة « أ » ، ستكون قاصرة على الاستحكامات الميدانية المعتادة ، اي مجرد خنادق وحفر وملجأ مغطاة باكياس الرمل الخ . وبالمقابل فان الوجود العسكري الاسرائيلي الخفيف ، المتفق عليه في المادة المذكورة كالتزام شكلي متبادل ، يقتصر على شريط ضيق من الارض لا يزيد عرضه عن ٣ كلم على طول الحدود الدولية المصرية الفلسطينية (من الجانب الفلسطيني المحتل) ، اطلق عليه اسم المنطقة « د » ، والتي ستتواجد فيها قوة اسرائيلية مؤلفة من ٤ آلاف رجل موزعين على ٤ كتائب مشاة لديهم ١٣ عربة مدرعة ، وليس لديهم دبابات او مدفعية .

ولا تشكل المنطقة « د » اي تهديد لامن اسرائيل القومي ، اذ ان القوة المحدودة والمخففة التسليح الموجودة في المنطقة المذكورة ، تقع ضمن نطاق الحماية الفعالة والسريعة لنيران المدفعية والصواريخ المضادة للطائرات والدبابات والقواعد الجوية الاسرائيلية القريبة للغاية منها وبصورة تكاد تكون مباشرة . وبالاضافة

تماما من أي تواجد عسكري لها في « شرم الشيخ » و « رأس نصراني » وجنزة مضائق « تيران » عند مدخل خليج العقبة، فضلا عن تواجدها العسكري الامامي على خط الحدود في « رفح » و « ام قطف » و « القسيمة » و « الكونتلا » و « رأس النقب » .

وفي النتيجة الاخيرة تكون المعاهدة الاسرائيلية - المصرية ، وملحقها العسكري ، قد انتهت حالة الحرب بين مصر واسرائيل ، ومنحت الاخيرة كافة مزايا السلام الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية مع مصر ، مع ضمان عزل الاخيرة عن مجرى الصراع العربي - الاسرائيلي ، وضمان اضعاف وتقييد الخيار العسكري المصري الممكن ، قسي المستقبل القريب والبعيد ، ضد اسرائيل . خاصة وان ذلك الخيار لن تقيد وتضعفه الاجراءات المؤقتة والدائمة المتفق عليها بالنسبة لشبه جزيرة سيناء فحسب ، وانما ستقيد ايضا تعهدات الولايات المتحدة بالتدخل السريع لصالح اسرائيل لموقف او منع اي خرق للمعاهدة ، ولضمان الالتزام المصري الكامل بينها ، بالاضافة الى شبه احتكار الولايات المتحدة لتسليح الجيش المصري بما لا يتعارض وميزان القوى العربي - الاسرائيلي .

«عملية طيرة تسفي» و «زرعيت»

شهدت المرحلة الاخيرة ، التي اعقبت توقيع معاهدة الصلح بين اسرائيل ومصر ، تصعيدا ملموسا في العمليات العسكرية للثورة الفلسطينية داخل الاراضي المحتلة . وكان ابرز مظاهر هذا التصعيد العسكري عملياتي « طيرة تسفي » و « زرعيت » .

وتهدف هذه القيود الى منع مصر من القيام بعمليات نقل عسكري جوي كبيرة بصورة مفاجئة لتعزيز قواتها في المنطقة « ب » ، وكذلك تهدف الى حرمان مصر من تسيير دوريات خراصة جوية فوقها ، حتى ولو كانت الطائرات المقاتلة منطلقة من قواعد خارج سيناء .

وقد قصرت شروط الملحق العسكري حق الطيران الحربي، المصري والاسرائيلي، في التحليق الجوي في مهام الدورية القتالية او الاستطلاع ، على المنطقتين « أ » و « د » فقط . ولكن مع عدم السماح في الوقت ذاته ، لكل منهما بالهبوط في اراضي المنطقتين المذكورتين . وبطبيعة الحال فان الطيران الاسرائيلي لن يكون في حاجة للهبوط في الشريط الحدودي الفلسطيني البالغ عرضه ٢ كلم وطولاه نحو ٢٠٠ كلم ، على عكس حال الطيران المصري الذي سيحلق فوق منطقة يبلغ عرضها نحو ٦٠ كلم وطولها نحو ٤٠٠ ، والذي سيسحرم من حق التزود بالوقود من مطارات للمنطقة « أ » التي توجد فيها الفرقة الميكانيكية المشار اليها ، الامر الذي يقلل من قدراته على حماية سماء المنطقة الى حد ما ، وبصورة تختلف تماما عن قدرة الطيران الاسرائيلي المماثلة بالنسبة للمنطقة « د » .

وقد حددت نصوص الملحق العسكري للمعاهدة منطقة ثالثة ، اطلقت عليها اسم المنطقة « ج » ، وتشمل شريطا طويلا من الارض يمتد من « الشيخ زويد » شمالا حتى « شرم الشيخ » جنوبا ويعمق نحو ٢٢ كلم حتى الحدود الدولية بين مصر وفلسطين . وتوجد في هذه المنطقة قوات الامم المتحدة ، والشرطة المدنية المصرية ، وزوارق دورية ساحلية صغيرة لمراقبة التهريب عبر المياه الاقليمية . ومعنى ذلك ان مصر حرمت

والعملية الاولى شنتها وحدة « الشهيد كمال ناصر » ليلة ١٤ - ١٥ نيسان (ابريل) ١٩٧٩ على موقع عسكري اسرائيلي قرب مستوطنة « طيرة تسفي » الواقعة في غور « يبسان » غرب نهر الاردن ، واستمر الاشتباك خلالها وقتاً طويلاً أثناء أنيل ، وانتهت العملية تماماً في الثامنة من صباح يوم ٤/١٥ ، وقد استشهد خلالها اربعة فدائيين من المجموعة المذكورة . وقد اثارت هذه العملية قلق الدوائر العسكرية الاسرائيلية ، نظراً لأنها تمت بالقرب من الحدود الاردنية من جهة مع ما تحمله هذه الظاهرة من مغزى سياسي- استراتيجي ، وبسبب استخدام الفدائيين لاسلحة متطورة جدا (لم يعلن شيء عنها) قادرة على إلحاق اضرار بالاليات والابنية ولا تملكها سوى قوات حلف شمال الاطلسي من جهة اخرى . ولذلك وجه كل من الجنرال « ايتان » ، رئيس الاركان الاسرائيلي ، والجنرال « افغدور بن غال » ، قائد الجبهة الشمالية ، انتادات شديدة الى الاردن لسماحه بفتح حدوده ، على حد قولهما ، للفدائيين الفلسطينيين ليشنوا هجمات على اسرائيل .

والعملية الثانية قامت بها مجموعة اخرى من الفدائيين الفلسطينيين ليلة ١٦ - ١٧ نيسان (ابريل) اي بعد يومين فقط من العملية الاولى ، ضد مواقع المدفعية الاسرائيلية في مستوطنة « زرعيت » ، الواقعة على مسافة ٢ كلم جنوب مركز الرقابة الدولية في مروحين وبلدة رامية قرب الحدود اللبنانية . واستمرت العملية نحو ٦ ساعات ، واسفرت عن تدمير مريض مدفعية ومستودع ذخيرة ومهجع للجنود الاسرائيليين (وفقاً لبيانات المقاومة) ، ومقتل جندي اسرائيلي وجرح ٦ آخرين ، وفقاً لما ذكره الناطق العسكري الاسرائيلي يوم ٤/١٧ ، واستشهاد ٦ من الفدائيين الفلسطينيين . وقد هدد نائب وزير الدفاع الاسرائيلي ، « موردخاي تسيبوري » ، بأن القوات الاسرائيلية قد تشن هجوماً جديداً داخل لبنان اذا استمر الفدائيون الفلسطينيون يشنون مثل هذه العمليات عبر اراضيه . وهكذا اثبت الثوار الفلسطينيون قدرتهم على ضرب اهداف عسكرية اسرائيلية رغم « حزام الامن » في جنوب لبنان ، ورغم عدم وجود قواعد ثورية لهم في الاردن .

محمود عزمي

وثائق معاهدة السلام بين مصر واسرائيل

(١) معاهدة السلام بين مصر واسرائيل الديباجة

ان حكومة جمهورية مصر العربية
وحكومة دولة اسرائيل .

اقتناعا منهما بالضرورة الماسة لاقامة
سلام عادل وشامل ودائم في الشرق
الاوسط وفقا لقراري مجلس الامن ٢٤٢ و
٣٣٨ .

اذ تؤكدان من جديد التزامهما باطار
السلام في الشرق الاوسط المتفق عليه في
كعب ديفيد في ايلول ١٩٧٨ .

وان تلاحظان ان الاطار المشار اليه انما
قصد به ان يكون اساسا للسلام ليس بين
مصر واسرائيل فحسب بل ايضا بين
اسرائيل واي من جيرانها العرب ممن
يكون على استعداد للتفاوض من اجل
السلام معها على هذا الاساس .

ورغبة منهما في اثناء حال الحرب
بينهما واقامة سلام تستطيع فيه كل دولة
في المنطقة ان تعيش في امن .

واقناعا منهما بان عقد معاهدة سلام
بين مصر واسرائيل يعتبر خطوة مهمة في
طريق البحث عن السلام الشامل في المنطقة
والتوصل الى تسوية للنزاع العربي -

الاسرائيلي بكل نواحيه .

واذ تدعوان الاطراف العربية الاخرى
في النزاع التي الاشتراك في عملية السلام
مع اسرائيل على اساس مبادئ اطار
السلام المشار اليها آنفا واسترشادا بها .

واذ ترغبان ايضا في انماء العلاقات
الودية والتعاون بينهما وفقا لميثاق الامم
المتحدة ومبادئ القانون الدولي التي
تحكم العلاقات الدولية في زمن السلم .

قد اتفقتا على الاحكام الآتية بمقتضى
ممارستها الحرة لسيادتهما من اجل تنفيذ
الاطار الخاص بعقد معاهدة السلام بين
مصر واسرائيل .

المادة الاولى

١ - تنتهي حال الحرب بين الطرفين
ويقام السلام بينهما عند تبادل وثائق
المصادقة على هدم المعاهدة .

٢ - تسحب اسرائيل كل قواتها المسلحة
والمدنيين من سيناء الى ما وراء الحدود
الدولية بين مصر وفلسطين تحت الانتداب

صدور فعل من أفعال الحرب أو الأفعال العدوانية أو أفعال العنف أو التهديد بها من داخل إقليمه أو بواسطة قوات خاضعة لمسيطرته أو مرابطة على أراضيه ضد السكان أو المواطنين أو الممتلكات الخاصة بالطرف الآخر . كما يتعهد كل طرف بالامتناع عن التنظيم أو التحريض أو المساعدة أو الاشتراك في فعل من أفعال الحرب أو الأفعال العدوانية أو النشاط الهدام أو أفعال العنف الموجهة ضد الطرف الآخر في أي مكان . كما يتعهد بأن يكفل تقديم مرتكبي مثل هذه الأفعال إلى المحاكمة .

٢ - يتفق الطرفان على أن العلاقات الطبيعية التي ستقام بينهما ستتضمن الاعتراف الكامل والعلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية وإنهاء المقاطعة الاقتصادية والحوار ذات الطابع التمييزي المفروضة ضد حرية انتقال الأفراد والسلع . كما يتعهد كل طرف بأن يكفل تمتع مواطني الطرف الآخر الخاضعين لاختصاصه القضائي بكل الضمانات القانونية . ويوضح البروتوكول الملحق بهذه المعاهدة (الملحق الثالث) الطريقة التي يتعهد الطرفان بمقتضاها بالتوصل إلى إقامة هذه العلاقات وذلك بالتوازي مع تنفيذ الأحكام الأخرى لهذه المعاهدة .

المادة الرابعة

١ - بغية توفير الحد الأقصى من الأمن لكلا الطرفين وذلك على أساس متبادل ، تقام ترتيبات أمن متفق عليها بما في ذلك مناطق محدودة التسليح في الأراضي المصرية والإسرائيلية وقوات الأمم المتحدة ومراقبين من الأمم المتحدة . وهذه الترتيبات موضحة تفصيلاً من حيث الطبيعة والتوقيت في الملحق الأول ، كذلك أية ترتيبات أمن أخرى قد يتفق عليها الطرفان .

كما هو وارد في البروتوكول الملحق بهذه المعاهدة (الملحق الأول) وتستأنف مصر ممارسة سيادتها الكاملة على سيناء .

٢ - عند اتمام الانسحاب الميداني المنصوص عليه في الملحق الأول يقيم الطرفان علاقات طبيعية وودية بينهما طبقاً للمادة الثالثة الفقرة ٣ .

المادة الثانية

ان الحدود الدائمة بين مصر وإسرائيل هي الحدود الدولية المعترف بها بين مصر وفلسطين تحت الانتداب كما هو واضح في الخريطة في الملحق الثاني وذلك من دون المساس بالوضع الخاص بغزة . ويقر الطرفان بأن هذه الحدود مصونة لا تمس ويتعهد كل منهما باحترام سلامة أراضي الطرف الآخر بما في ذلك مياهه الإقليمية ومجاله الجوي .

المادة الثالثة

١ - يطبق الطرفان في ما بينهما أحكام ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانتون الدولي التي تحكم العلاقات بين الدول في وقت السلم ، وفي صفة خاصة .

١ - يقر الطرفان ويحترم كل منهما سيادة الآخر وسلامة أراضيه واستقلاله السياسي .

ب - يقر الطرفان ويحترم كل منهما حق الآخر في أن يعيش في سلام داخل حدوده الآمنة والمعترف بها .

ج - يتعهد الطرفان بالامتناع عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها أحدهما ضد الآخر على نحو مباشر أو غير مباشر وبجل كل النزاعات التي تنشأ بينهما بالوسائل السلمية .

٢ - يتعهد كل طرف بأن يكفل عدم

المادة السادسة

١ - لا تمس هذه المعاهدة ولا يجوز تفسيرها على أي نحو يمس حقوق الطرفين والتزامهما وفقاً لميثاق الأمم المتحدة .

٢ - يتعهد الطرفان بأن ينفذا بحسن نية التزاماتهما الناشئة عن هذه المعاهدة بصرف النظر عن أي فعل أو امتناع عن فعل من جانب طرف آخر وعلى نحو مستقل عن أية وثيقة خارج هذه المعاهدة .

٣ - كما يتعهدان باتخاذ كل التدابير اللازمة لكي تنطبق في علاقتهما أحكام الاتفاقات المتعددة الأطراف التي يكونان من أطرافها بما في ذلك تقديم الاخطار المناسب للأمين العام للأمم المتحدة وجهات الأيداع الأخرى لمثل هذه الاتفاقات .

٤ - يتعهد الطرفان بعدم الدخول في أي التزام يتعارض مع هذه المعاهدة .

٥ - مع مراعاة المادة ١٠٣ من ميثاق الأمم المتحدة يقر الطرفان بأنه في حال وجود تناقض بين التزامات الأطراف بموجب هذه المعاهدة وأي من التزاماتهما الأخرى فإن الالتزامات الناشئة عن هذه المعاهدة تكون ملزمة ونافذة .

المادة السابعة

١ - تحل الخلافات في شأن تطبيق هذه المعاهدة أو تفسيرها عن طريق المفاوضات .

٢ - إذ لم يتيسر حل هذه الخلافات عن طريق المفاوضات فتحل بالتوفيق أو تحال على التحكيم .

المادة الثامنة

يتفق الطرفان على إنشاء لجنة تعويضات للتسوية المتبادلة لكل المطالبات المالية .

٢ - يتفق الطرفان على تمركز أفراد الأمم المتحدة في المناطق الموضحة في الملحق الأول ويتفق الطرفان على ألا يطلب سحب أفراد الأمم المتحدة وعلى أن سحب هؤلاء الأفراد لن يتم إلا بموافقة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بما في ذلك التصويت الإيجابي للأعضاء الخمسة الدائمين في المجلس ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك .

٣ - تنشأ لجنة مشتركة لتسهيل تنفيذ هذه المعاهدة وفقاً لما هو منصوص عليه في الملحق الأول .

٤ - يتم بناء على طلب أحد الطرفين إعادة النظر في ترتيبات الأمن المنصوص عليها في الفقرتين ١ و ٢ من هذه المادة وتعديلها باتفاق الطرفين .

المادة الخامسة

١ - تتمتع السفن الإسرائيلية والشحنات المتجهة من إسرائيل واليها بحق المرور الحر في قناة السويس ومدخلها في كل من خليج السويس والبحر الأبيض المتوسط وفقاً لأحكام اتفاق القسطنطينية للعام ١٨٨٨ المنطبق على جميع الدول . كما يعامل رعايا إسرائيل وسفنها وشحناتها ، كذلك الأشخاص والسفن والشحنات المتجهة من إسرائيل واليها ، معاملة لا تتسم بالتمييز في كل الشؤون المتعلقة باستخدام القناة .

٢ - يعتبر الطرفان أن مضيق تيران وخليج العقبة من الممرات المائية الدولية المفتوحة لكل الدول من دون عائق أو إيقاف لحرية الملاحة أو العبور الجوي . كما يحترم الطرفان حق كل منهما في الملاحة والعبور الجوي من أجل الوصول إلى أراضيها عبر مضيق تيران وخليج العقبة .

المادة التاسعة

١ - تصيح هذه المعاهدة نافذة المفعول عند تبادل وثائق المصادقة عليها .
٢ - تحل هذه المعاهدة محل الاتفاق المعقود بين مصر واسرائيل في ايلول ١٩٧٥ .

٣ - تعد كل البروتوكولات والملاحق والخرائط الملحقة بهذه المعاهدة جزءا لا يتجزأ منها .

٤ - يتم اخطار الامين العام للأمم المتحدة بهذه المعاهدة لتسجيلها وفقا لاحكام المادة ١٠٢ من ميثاق الامم المتحدة حررت في واشنطن في ٢٦ من شهر اذار سنة ١٩٧٩ .

من ثلاث نسخ باللغات العربية والانكليزية والعبرية وتعتبر جميعها متساوية وفي حال الخلاف في التفسير يكون النص الانكليزي هو الذي يمتد به .

(٢) البروتوكول المتعلق بالانسحاب الاسرائيلي والترتيبات الامنية

المادة الاولى
مفهوم الانسحاب

اولا : تنهي اسرائيل سحب كل قواتها المسلحة وكل المدنيين من سيناء في وقت لا يتعدى ثلاث سنوات اعتبارا من موعد تبادل وثائق التصديق على المعاهدة .

ثانيا : ضمانا للامن المتبادل للجانبين ستواكب تنفيذ مرحلة الانسحاب التدريجي اجراءات عسكرية واقامة مناطق بالصورة المحددة في هذا الملحق وكذلك على الخريطة رقم واحد . « يشار اليها من الآن ولاحقا بتعبير « المناطق » .

ثالثا : يتم الانسحاب من سيناء على مرحلتين :

١ - الانسحاب المرحلي الى الخط الممتد شرق العريش . رأس محمد وفقا للرسم

المبين (في الخريطة رقم ٢) . ويجب ان ينتهي هذا الانسحاب خلال الاشهر التسعة التالية لموعد تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة .

ب : يتم الانسحاب النهائي من سيناء الى ما وراء الحدود الدولية في وقت لا يتعدى ثلاث سنوات اعتبارا من موعد تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة .

رابعا : يتم تشكيل لجنة مشتركة فور تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة تكون مهمتها الاشراف وتنسيق التحركات والتداول خلال عمليات الانسحاب ، وتعديل الخطط والجداول الزمنية كما تتطلب الضرورة وفي الحدود التي تنص عليها الفقرة (٣) السابق ذكرها .

وتحدد المادة (٤) من الملحق الاضافي المرفق التفاصيل المتعلقة باللجنة المشتركة .

وسوف يتم حل اللجنة المشتركة فور استكمال الانسحاب الاسرائيلي النهائي من سيناء .

المادة الثانية

تحديد الخطوط النهائية والمناطق

١ - من اجل منح الطرفين اقصى قدر من الامن بعد الانسحاب النهائي ، يتم انشاء وتنظيم الخطوط والمناطق المبينة على الخريطة (١) كما يلي : -

أ - منطقة ١

١ - المنطقة (١) يحدها من الشرق الخط (أ) (الخط الاحمر) ومن الغرب قناة السويس والساحل الشرقي لخليج السويس كما هو مبين في الخريطة (١) .

٢ - تتواجد في هذه المنطقة فرقة مصرية من جنود المشاة الميكانيكية واجهزتها العسكرية وتحصينات الميدان .

٣ - ستتكون العناصر الاساسية للفرقة من :

العقبة في الشرق كما تظهر الخارطة رقم واحد .

(٢) - لن تتمركز سوى قوات الامم المتحدة والشرطة المصرية المدنية في المنطقة .

(٣) - الشرطة المدنية المصرية ستزود بأسلحة خفيفة وستقوم بوظائف الشرطة العادية في هذه المنطقة .

(٤) - قوات الامم المتحدة ستتمركز في المنطقة ج وستقوم بوظائفها كما هو محدد في المادة السادسة من هذا الملحق .

(٥) - ستتمركز قوات الامم المتحدة اساسا في معسكرات تقع داخل مناطق التمركز التالية كما هو وارد في الخارطة رقم ١ ، وسيتم تحديد المواقع المحددة لها بعد التشاور مع مصر :

١ - في ذلك الجزء من المنطقة في سيناء الذي يقع على مسافة ٢٠ كيلو مترا من البحر الابيض المتوسط بمحاذاة الحدود الدولية .

(ب) - في منطقة شرم الشيخ .

د - المنطقة د

(١) - المنطقة د يحدها الخط د (خط ازرق) الى الشرق والحدود الدولية الى الغرب كما تظهر الخارطة .

(٢) - في هذه المنطقة سيكون هناك قوة اسرائيلية محدودة تتكون من اربع كتائب مشاة ومنشأتها العسكرية وتحصيناتها الميدانية ومراقبين من الامم المتحدة .

(٣) - القوات الاسرائيلية في المنطقة د لن تزود بالدبابات والمدفعية والصواريخ المضادة للطائرات عدا صواريخ أرض - جو القودية .

(٤) - العناصر الرئيسية من كتائب

١ - ٣ ألوية مشاة ميكانيكية .

ب - لواء مدرع

ج - ٧ كتائب مدفعية ميدانية تضم ١٢٦ قطعة مدفعية .

د - ٧ كتائب مدفعية مضادة للطائرات تضم صواريخ أرض - جو قودية وما يصل الى ١٢٦ مدفعا مضادا للطائرات عيار ٢٧ مم .

هـ - عدد يصل الى ٢٣٠ جنديا .

و - عدد يصل الى ٤٨٠ عربة مدرعة من جميع الانواع .

ز - عدد يصل اجماليا الى ٢٢ الف فرد .

ب - المنطقة (ب)

(١) المنطقة (ب) يحدها للخط (ب) (الخط الاخضر) من الشرق والخط (١) (الخط الاحمر) من الغرب كما هو موضح في الخريطة (١) .

(٢) تتولى وحدات مصرية تتكون من ٤ كتائب مزودة بالاسلحة الخفيفة والعربات مسئولية الامن واستكمال مهمة البوليس المدني في حفظ النظام في المنطقة (ب) .

وتتكون العناصر الاساسية لكتائب الحدود الاربع من عدد يصل اجماليا الى ٤ الاف يارد .

(٣) وقد تنشأ على ساحل هذه المنطقة نقاط انذار ساحلية متمركزة ارضا وذات مدى قصير وقدرة نيرانية محدودة من وحدات دوريات الحدود .

(٤) - سيكون في المنطقة «ب» تحصينات ميدانية عسكرية للكتائب الاربع .

ج - المنطقة ج .

(١) المنطقة ج يحدها الخط ب (خط اخضر) في الغرب والحدود الدولية وخليج

النشاطات الجوية العسكرية التي ينص عليها هذا الملحق في المناطق والمجال الجوي فوق المياه الإقليمية .

المادة الرابعة النظام البحري

١ - بإمكان مصر واسرائيل وضغ وتشفيل سفن بحرية على طول سواحل المنطقتين (أ) ، (د) على التوالي .

٢ - يتم وضع زوارق خفر سواحل مصرية مسلحة تسليحا خفيفا وتشغيلها في المياه الإقليمية بالمنطقة (ب) لمساعدة وحدات الحدود في تأدية وظيفتها في هذه المنطقة .

٣ - سيقوم البوليس المدني المصري المجهز بالزوارق الخفيفة والأسلحة الخفيفة بتأدية وظائف البوليس الطبيعية في المياه الإقليمية للمنطقة (ج) .

٤ - لا شيء في هذا الملحق سوف يعتبر انتقاضاً من حق المرور البريء للسفن البحرية لكلا الطرفين .

٥ - يجري انشاء موانئ بحرية مدنية فقط ومنشآت في هذه المناطق .

٦ - سيسمح بهذه الأنشطة البحرية فقط ، ودون الحاق الضرر ببنود المعاهدة بهذه المناطق ومياهها الإقليمية .

المادة الخامسة اجهزة الانذار المبكر

بإمكان مصر واسرائيل انشاء وتشغيل اجهزة للانذار المبكر في المنطقتين (أ) ، (د) ، على التوالي .

المادة السادسة عمليات الامم المتحدة

١ - ستطلب الاطراف الى الامم المتحدة

المشاة الاسرائيلية الاربع ستكون من ١٨٠ عربية ناقلة للجنود كحد اقصى من كافة الانواع و ٤٠٠٠ جندي كعدد اجمالي .

٢ - المرور عبر الحدود الدولية سيسمح به فقط عبر نقاط تفتيش يقيمها كل طرف وتكون تحت سيطرته ومثل هذا العبور سيتم وفقا للقوانين والاجراءات في كل دولة .

٣ - لن يسمح سوى بالتحصينات والمنشآت العسكرية واسلحة القوات التي نص عليها الملحق في هذه المنطقة .

المادة الثالثة نظام التحليق العسكري

١ - تحليق الطائرات الحربية ورحلات المراقبة التابعة لمصر واسرائيل ستكون فقط فوق المنطقتين أ ود على التوالي .

٢ - لن تتمركز في المنطقتين أ ود سوى طائرات مصر واسرائيل غير مسلحة وغير مقاتلة .

٣ - لن تقلع وتهبط في المنطقة ب سوى طائرات النقل المصرية غير المسلحة ويمكن الابقاء على ثمانتي طائرات من هذا الطراز في المنطقة ب .

- ووحدات الصدود المصرية يمكن تزويدها بطائرات هليكوبتر غير مسلحة للقيام بوظائفها في المنطقة ب .

٤ - يمكن تزويد الشرطة المدنية المصرية بطائرات هليكوبتر غير مسلحة للقيام بوظائفها في المنطقة ب .

٥ - لن يسمح في هذه المناطق سوى ببناء مطارات مدنية .

٦ - من دون مناقضة اي من بنود هذه المعاهدة لن يسمح سوى بتلك

ومراقبوها سلطة اصدار تراخيص لعبور الحدود الدولية .

٨ - سيتفق الطرفان على الدول التي سيتم منها تشكيل قوات الامم المتحدة ومراقبوها . وسيتم تشكيل هذه القوات من دول اخرى غير الدول الاعضاء الدائمين في مجلس الامن .

٩ - يتفق الطرفان على ضرورة ان تقوم الامم المتحدة باتخاذ هذه الترتيبات بأفضل وسيلة تضمن التنفيذ الفعال لمسئولياتها .

المادة السابعة نظام الاتصال

١ - فور حل اللجنة المشتركة ، يتم انشاء نظام اتصال بين الاطراف . ويقصد بنظام الاتصال توفير وسيلة فعالة لتقييم التقدم في تنفيذ الالتزامات المنصوص عليها في هذا الملحق وحل اية مشاكل يمكن ان تبرز خلال عملية التنفيذ والرجوع في القضايا الاخرى التي لا يمكن حلها الى السلطات العسكرية الاعلى في كلا الدولتين تباعا للنظر فيها .

وكذلك يقصد بنظام الاتصال تجنب المواقف الناجمة عن اخطاء او سوء التفسير من جانب اي من الطرفين .

٢ - سيتم انشاء مكتب اتصال مصري في مدينة العريش ، ومكتب اتصال اسرائيلي في مدينة بير سبع . ويرأس كل مكتب ضابط من الدولة المعنية ويساعده عدد من الضباط .

٣ - سيتم انشاء خط تليفوني مباشر بين المكتبين ، كذلك سيتم انشاء خطوط تليفونية مباشرة بين المكتبين وقيادة قوات الامم المتحدة .

تزويدها بالقوات والمراقبين للاشراف على تنفيذ هذا الملحق وبذل افضل جهودها لمنع اي خرق لبنوده .

٢ - فيما يتعلق بقوات الامم المتحدة والمراقبين وافقت الاطراف على طلب الترتيبات التالية :

١ - تشغيل نقاط التفتيش ، ودوريات الاستطلاع ومراكز المراقبة على طول الحدود الدولية وخط (ب) وداخل المنطقة (ج) .

ب - التحقيق الدوري من تنفيذ بنود هذا الملحق سيتم ليس اقل من مرتين شهريا الا اذا اتفقت الاطراف على غير ذلك .

ج - اجراء تحقق اضافي في خلال ٤٨ ساعة بعد استلام طلب بذلك من اي من الطرفين .

د - ضمان حرية الملاحة خلال ممر تيران طبقا للمادة (٥) من المعاهدة .

٣ - تشرف قوات الامم المتحدة على تنفيذ الترتيبات المنصوص عليها في هذه المادة في المناطق (ا، ب، ج) . ويشرف مراقبو الامم المتحدة على تنفيذها في المنطقة (د) .

٤ - سيصحب ضباط اتصال من كلا الطرفين فرق التحقق التابعة للامم المتحدة .

٥ - تقدم قوات الامم المتحدة ومراقبوها تقارير عن نتائج مهمتها لكلا الطرفين .

٦ - تتمتع قوات الامم المتحدة ومراقبوها العاملون في المناطق بحرية الحركة وغيرها من التسهيلات الضرورية لاداء مهامها .

٧ - ليس لقوات الامم المتحدة

المادة الثامنة احترام النصب التذكارية لضحايا الحرب

يتعهد كل طرف بالمحافظة في حالة جيدة على النصب التذكارية للحرب التي اقيمت لذكرى جنود كل طرف ، خصوصا تلك التي اقامتها اسرائيل في سيناء وتلك التي قد تقيمها مصر في اسرائيل . وسيسمح بالمرور الى هذه الانصب .

المادة التاسعة الترتيبات المؤقتة

انسحاب القوات المسلحة الاسرائيلية والمدنيين الاسرائيليين الى ما وراء خط الانسحاب المؤقت وتحرك قوات الطرفين وقوات الامم المتحدة قبل الانسحاب النهائي ستحدد وفق الملحق الاضافي المرفق والخريطة (٢) و (٣) .

(٣) ملحق اضافي للملحق الاول

تنظيم التحركات في سيناء

المادة الاولى

المبادئ المتعلقة بالانسحاب

١ - سيتم انسحاب القوات الاسرائيلية من سيناء على مرحلتين كما ورد نصها في المادة الاولى في الملحق الاول ووصف وتوقيت عمليات الانسحاب متضمنة في هذا الملحق وسوف تضع اللجنة المشتركة المزيد من التفاصيل وستقدم للمنسق العام لقوات الامم المتحدة في الشرق الاوسط في وقت لا يزيد عن شهر قبل بدء كل مرحلة من مراحل الانسحاب .

ويتفق الطرفان على المبادئ الآتية فيما يختص بتسلسل التحركات العسكرية :

١ - وفيما يختص بما تنص عليه المادة (٩) ، الفقرة الثانية من هذه المعاهدة ،

وحتى يتم الانسحاب الكامل للقوات العسكرية الاسرائيلية من الخطوط MA الحالية والتي اقيمت بموجب الاتفاق المصري الاسرائيلي في ايلول سنة ١٩٧٥ والذي يشار اليه بتغيير اتفاق ١٩٧٥ ، وحتى يتم الانسحاب المؤقت فان جميع الترتيبات العسكرية القائمة وفقا لذلك الاتفاق ، ستبقى نافذة المفعول ، فيما عدا تلك الترتيبات العسكرية التي تنص على غير ذلك من هذا الملحق .

ب - وفي الوقت الذي يتم فيه انسحاب القوات الاسرائيلية فان قوات الامم المتحدة ستدخل فوراً المناطق التي سيتم اخلاؤها وذلك لانشاء مناطق عازلة انتقالية كما هو مبين في الخريطة ٢ و ٣ على التوالي بهدف المحافظة على الفصل بين القوات .

ويسبق اي تحرك لاي افراد اخرين الى هذه المناطق .

اعادة انتشار قوات الامم المتحدة الى هذه المناطق .

ج - وبعد سبعة ايام من جلاء القوات الاسرائيلية من كل منطقة تقع في المنطقة ١ - ينتشر ثلث القوات المصرية العاملة المذكورة في المادة الثانية من هذا الملحق .

د - وبعد فترة سبعة ايام من جلاء القوات الاسرائيلية من كل منطقة تقع في المنطقة (١) او (ب) تنتشر وحدات الحدود المصرية المذكورة في المادة ٣ من هذا الملحق حتى المنطقة العازلة كما تظهر في الخريطة ٢ . وتعمل وحدات الحدود وفقاً لبنود المادة ٢ من الملحق الاول .

ستدخل قوات البوليس المصري الى المناطق التي سيتم الجلاء عنها فور انسحاب قوات الامم المتحدة حيث تقوم قوات البوليس باداء مهامها العادية .

و - ستتشر وحدات القوات البحرية المصرية في خليج السويس طبقاً لنصوص

د - المرحلة الجزئية الرابعة :

يتم خلال سبعة اشهر انسحاب القوات الاسرائيلية من منطقة الطور رأس الكنيسة ، وهي المنطقة (٤) على الخريطة (٣) .

هـ - المرحلة الجزئية الخامسة :

يتم خلال تسعة اشهر انسحاب القوات الاسرائيلية من المناطق الباقية غرب خط الانسحاب المرهلي بما فيه سأننا كاترينا والمنطقة شرق ممري الجدي ومتلا . وهي المنطقة (٥) على الخريطة (٣) وبذلك يتم الانسحاب الاسرائيلي خلف خط الانسحاب المرهلي .

٢ - تنتشر القوات المصرية في المناطق التي احتلتها القوات الاسرائيلية كما يلي :

أ - ينتشر ثلث القوات المصرية العاملة في سيناء بموجب اتفاق سنة ١٩٧٥ في مناطق ضمن حدود منطقة (١) حتى نهاية الانسحاب المرهلي . بعدها تنتشر القوات المسلحة المصرية ، المعرفة في المادة (٢) من الملحق (١) ، في المنطقة A حتى حدود المنطقة المتزوجة السلاح المؤقتة .

ب - تمارس البحرية المصرية نشاطاتها بموجب المادة (٤) من الملحق (١) على طول الساحل لمناطق ٢ ، ٣ ، ٤ ، عند اكمال المراحل الجزئية الثانية والثالثة والرابعة على التوالي .

ج - تنتشر كتيبة من وحدات الحدود المصرية المبينة في المادة (٢) من الملحق الاول في منطقة (١) عند اكتمال المرحلة الجزئية الاولى ، وتنتشر كتيبة اخرى ، عند اكتمال المرحلة الجزئية الثانية ، في المنطقة (٢) . وتنتشر كتيبة ثالثة في المنطقة (٢) عند اكتمال المرحلة الجزئية الثالثة . كما يمكن للكتيبة الثانية والكتيبة الثالثة المذكورتان اعلاه الانتشار في اي من المناطق التي تم منها الانسحاب

المادة ٢ في هذا الملحق .

ز - وفيما عدا مراحل الانسحاب الاسرائيلي التي تم وصفها انفا ، فان انتشار القوات المسلحة المصرية واوجه النشاط التي تم النص عليها في الملحق الاول سيتم عندما تكون القوات العسكرية الاسرائيلية قد اتمت انسحابها الى خلف خط الانسحاب المؤقت .

المادة الثانية :

المراحل الجزئية للانسحاب الى خط الانسحاب المرهلي

١ - يتم الانسحاب الى خط الانسحاب المرهلي بموجب مراحل جزئية كما هو مبين في هذه المادة وموضح في الخريطة رقم ٢ ، وتنتهي كل مرحلة جزئية خلال الاشهر المشار اليها من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة .

١ - المرحلة الجزئية الاولى :

يتم خلال شهرين انسحاب القوات الاسرائيلية من منطقة العريش بما فيه مدينة العريش ومطارها الجوي . وهي المنطقة (١) في الخريطة (٢) .

ب - المرحلة الجزئية الثانية :

يتم خلال ثلاثة اشهر انسحاب القوات الاسرائيلية من المنطقة بين الخط M من اتفاقية ١٩٧٥ والخط A . وهي المنطقة (٢) في الخريطة (٢) .

ج - المرحلة الجزئية الثالثة :

يتم خلال خمسة اشهر انسحاب القوات الاسرائيلية من المنطقة شرق وجنوب المنطقة (٢) . وهي المنطقة (٣) على الخريطة (٢) .

٣ - عندما تنتشر قوات الامم المتحدة وفقا لنصوص المادة ١ و ٢ لهذا الملحق ، فسوف تتولى مهام التفتيش في المناطق المحددة للقوات وفقا للمادة ٦ من الملحق الاول وسوف تنشيء نقاط تفتيش ، ودوريات استطلاع ومراكز مراقبة في المناطق العازلة المؤقتة ، التي ورد وصفها في المادة السابقة اما المهام الاخرى لقوات الامم المتحدة المتعلقة بالمناطق العازلة المؤقتة فقد ورد شرحها في المادة الخامسة لهذا الملحق .

المادة الرابعة

اللجنة المشتركة ومكاتب الاتصال

١ - وستعمل اللجنة المشتركة التي تم الاشارة اليها في المادة الرابعة من هذه المعاهدة من تاريخ تبادل التصديق على وثائق هذه المعاهدة وحتى تاريخ اتمام الانسحاب النهائي للقوات الاسرائيلية من سيناء .

٢ - وستشكل اللجنة المشتركة مسن ممثلين عن كل طرف يرأسها ضباط كبار . وستدعو اللجنة المشتركة ممثلا عن الامم المتحدة عندما تناقش موضوعات متعلقة بها ، او عندما يطلب اي من الطرفين حضور الامم المتحدة وستتوصل اللجنة المشتركة الى قراراتها بالاتفاق بين مصر واسرائيل .

٣ - تتولى اللجنة المشتركة الاشراف على تنفيذ الترتيبات التي اوردها الملحق الاول وهذا الملحق الاضافي .

وتنفيدا لهذا الهدف - وبموافقة الطرفين - فان اللجنة ستقوم بـ :

١ - تنسيق التحركات العسكرية كما اوردها هذا الملحق الاضافي ، والاشراف على تنفيذها .

جنوب سيناء .

٣ - تحمل قوات الامم المتحدة العاملة في المنطقه المنزوعة اسلح (١) بموجب اتفاقية ١٩٧٥ على تمكين القوات المصرية من الانتشار كما هو مبين اعلاه عند اكتمال المرحلة انجزئية الاولى ، وفي عكس ذلك تستمر بالعمل بموجب بنود تلك الاتفاقية في المنطقه المتبقية حتى اكتمال الانسحاب المرهلي كما هو مبين في المادة (١) من هذا الملحق .

٤ - يمكن للقوافل الاسرائيلية استخدام طرق جنوب وشرق تقاطع الطرق الرئيسي شرق العريش لنقل التجهيزات والقوات الاسرائيلية حتى اكمال الانسحاب المرهلي . وتتقدم هذه القوافل في وضح النهار بعد اربع ساعات من اعلام فريق الاتصال المصري وقوات الامم المتحدة تحت حماية قوات الامم المتحدة كما يكون ذلك بموجب اجراءات تنسيق تقدمها اللجنة المشتركة . كما يرافق ضابط اتصال مصري هذه القوافل للتأكد من حرية حركتها . يمكن للجنة المشتركة الموافقة على ترتيبات اخرى بخصوص هذه القوافل .

المادة الخامسة

قوات الامم المتحدة

١ - سيطلب الطرفان ان تنتشر قوات الامم المتحدة وفقا للمهام التي تم وصفها في هذا الملحق والى حين اتمام عملية الانسحاب الاسرائيلي الكامل .

وتحقيقا لهذا الهدف فان الطرفين يتفقان على اعادة انتشار قوات الطوارئ الدولية .

٢ - وستتولى قوات الامم المتحدة الاشراف على تنفيذ الملحق وتبذل افضل الجهود لتفادي أي خرق لنصوص الملحق .

ج - تناقش اللجنة اي مسألة اخرى قد يعرضها عليها الطرفان بناء على اتفاق مشترك .

٤ - تعقد اللجنة المشتركة اجتماعا كل شهر على الاقل - كما تعقد اجتماعا خاصا خلال ٢٤ ساعة في حالة طلب اي من الاطراف او من قيادة الامم المتحدة .

٥ - تلتقي اللجنة المشتركة في المنطقة العازلة حتى نهاية الانسحاب المرحلي . ثم يعد ذلك تلتقي على التوالي في كل من العريش ويثر سبع . وينعقد الاجتماع الاول بعد بدء دخول المعاهدة حيز التنفيذ في وقت لا يتعدى اسبوعين .

المادة الخامسة

تحديد المنطقة العازلة المؤقتة وانشطتها

١ - المنطقة العازلة المؤقتة . والتي ستنفذ بها قوة الامم المتحدة الفصل بين الافراد المصريين والاسرائيليين - ستقام الى الغرب - وبشكل متاخم - لخط الانسحاب المؤقت كما تبينه الخريطة رقم (٢) ، بعد تنفيذ الانسحاب الاسرائيلي والانتشار خلف خط الانسحاب المؤقت . ويتولى البوليس المدني المصري - المزود بأسلحة خفيفة - مهام الامن العادية داخل المنطقة .

٢ - تتولى قوة الامم المتحدة ادارة نقاط تفتيش ودوريات استطلاع . ومراكز مراقبة داخل المنطقة العازلة المؤقتة لضمان الالتزام بينود هذه المادة .

٣ - يدير افراد اسرائيليون بموجب الترتيبات التي يتفق عليها الجانبان والتي يتم تنسيقها عن طريق اللجنة المشتركة ، التجهيزات العسكرية الفنية في اربعة مواقع محددة على الخريطة رقم (٢) يرمز اليها T1, T2, T3, T4 ، ويتم ذلك بموجب المبادئ التالية :

ب - المواجهة والسعي الى حل اية مشكلة تنشأ خلال تنفيذ الملحق الاول وهذا الملحق الاضافي . ويحث اي انتهاك تبلغ عنه قوة الامم المتحدة والمراقبون واحالة اية مشكلة لا يتم حلها الى حكومتي مصر واسرائيل .

ج - تعاون اللجنة قوات ومراقبي الامم المتحدة في تنفيذ المهام المنوطة بها . كما تتكلف بالجدول الزمني لعمليات الاشراف المرحلية عندما يدعوا الطرفان لتطبيق الملحق رقم ١ والملحق الحالي .

د - تقوم اللجنة بتنظيم الخط الفاصل للحدود الدولية ولجميع الخطوط والمناطق المذكورة في الملحق رقم ١ والملحق الحالي .

هـ - تشرف على عملية تسليم اسرائيل للمنشآت الرئيسية في سيناء الى مصر .

و - تقرر الترتيبات التي يتعين القيام بها للبحث عن جثث الجنود المصريين والاسرائيليين المفقودة واعادتها .

ز - تنظيم عملية اقامة وتشغيل نقاط المراقبة على خط العريش - رأس محمد تطبيقاً لبند المادة الرابعة من الملحق رقم ٢ .

ح - تقوم بعملياتها بالاستعانة بفرق اتصال مشتركة تتكون من مندوب اسرائيلي واخر مصري يتم استدعاؤهما من مجموعة الاتصال الدائمة وتقوم بنشاطه بناء على تعليمات من اللجنة المشتركة .

ط - تقوم بتأمين عمليات الاتصال والتنسيق لقيادة الامم المتحدة المكلفة بتطبيق بنود المعاهدة . وتشرف عن طريق فرق الاتصال المشتركة . على عمليات التنسيق والتعاون المحلية مع قوات الامم المتحدة المرابطة في مناطق محددة او مع مراقبي الامم المتحدة العاملة في مناطق محددة .

١ - تزود التجهيزات الفنية بأفراد فنيين وإداريين مسلحين بأسلحة خفيفة لأغراض الحماية الفردية (مسدسات ، بنادق ، بنادق نصف أوتوماتيكية ، بنادق أوتوماتيكية خفيفة ، قنابل يدوية وذخائر) حسب التالي :

١٥٠ فردا اجماليا في T1,
٢٥٠ فردا اجماليا في T2, T3,
٢٠٠ فردا اجماليا في T4,

٢ - صيانة الطرق وشبكات المياه وخطوط الاتصال والبرق التي تعمل لخدمة الموقع داخل المنطقة المنزوعة . ويتم عملية الصيانة في كل من المواقع T1, T2, 3, 4, عن طريق فريق يتكون اجماليا من مركبتين غير مسلحتين ومن ١٢ فردا مجهزين بالاجهزة الضرورية . ويتم الصيانة ثلاث مرات في الاسبوع وفي حالات العطل الطارئ بعد اشعار الامم المتحدة بأربع ساعات . يرافق فرق الصيانة قوات الامم المتحدة .

ب - لا يسمح للأفراد الاسرائيليين بنقل اسلحة خارج مواقعهم ، ويستثنى من ذلك الضباط الذين يحق لهم نقل اسلحتهم الفردية .

٣ - تتم عملية الانتقال من وإلى مراكز التجهيزات الفنية خلال ساعات النهار فقط . وتكون عملية الدخول والخروج من وإلى المراكز الفنية حسب الوجه التالي :

ج - يسمح لطرف ثالث ، بالاتفاق المشترك للجانب المصري والاسرائيلي ، بالدخول والقيام بتفتيش داخل حدود التجهيزات الفنية في المنطقة المنزوعة السلاح . يجري الطرف الثالث تفتيشا مرة واحدة في الشهر على الاقل . وغرض هذه التفتيشات التأكد من طبيعة عمل هذه التجهيزات والاسلحة والأفراد المتواجدة . ويقوم الطرف الثالث بالانفاذة الفورية عن كل انحراف عن دور هذه التجهيزات فسي المراقبة الالكترونية والاتصالات .

١ - T1: عن طريق نقطة التفتيش التابعة للامم المتحدة مرورا على الطريق بين ابو عجيلة وتقاطع الطرق بين ابو عجيلة وطريق جبل لبنه (عند الكيلومتر ١٦١) كما هو مشار في الخريطة (٢) .

د - يتم تسهيل تموين مراكز التجهيزات الفنية وزيارتها لأغراض ادارية فنية واستبدال طواقم أفرادها والاجهزة التي تعمل فيها من نقاط التفتيش التابعة للامم المتحدة حتى حدود هذه المراكز بعد ان تكون قوات الامم المتحدة قد دقتت ورافقت العملية .

٢ - T2, T3: عن طريق نقطة أنتفتيش التابعة للامم المتحدة مرورا بالطريق التي تمر في المنطقة المنزوعة الى جبل كاترينا كما هو مشار في الخريطة (٢) .

هـ - يسمح لاسرائيل بادخال اجهزة الى هذه المراكز الفنية تكون ضرورية لحسن عمل التجهيزات والاقراد .

٣ - T2, T3, 4: بواسطة طائرات الهيلوكبتر عن طريق ممر وفي اوقات وحسب نظام طيران يتفق عليها في اللجنة المشتركة . وينم التدقيق فسي طائرات الهيلوكبتر من قبل قوات الامم المتحدة في مواقع الهبوط خارج محيط مراكز التجهيزات .

و - وكما يتم في اللجنة المشتركة يسمح لاسرائيل :

١ - تحيط اسرائيل قوات الامم المتحدة علما عن تحركاتها من وإلى مراكز

١ - صيانة اجهزة مكافحة الحريق

المصرية بالتعرف على استعمال هذه المعدات لفترة قد تصل إلى اسبوعين قبل عملية تسلّم مصر لها .

٣ - عندما تتخلّى إسرائيل عن نقاط مصادر المياه ذات الفائدة العسكرية بالقرب من العريش والطور .. تقوم فرق فنية مصرية بالاشراف على هذه المنشآت والمعدات التي سيأخذونها وفقا لعملية نقل بعدها مسبقا للجنة المشتركة .. وتقوم مصر بالاستمرار في تأمين تمويين جميع نقاط المياه بالكمية العادية من المياه وحتى لحظة انسحاب إسرائيل الاخير خلف الحدود الدولية .. ألا اذا اتخذت اللجنة المشتركة اجراءات اخرى ...

٤ - تبذل إسرائيل قصارى جهدها لازالة او تدمير جميع الاستحكامات الدفاعية بما فيها الحواجز وحقول الألغام في المناطق والمياه مع رسم الحدود التي تتسحب منها قواتها .. وتراعي إسرائيل في ذلك المبادئ التالية ..

١ - تزال الاستحكامات الدفاعية اولا من المناطق الواقعة بالقرب من المستوطنات والطرق والمنشآت العامة ومشروعات الخدمات الهامة .

ب - فيما يتعلق بالحواجز وحقول الألغام التي يستحيل ازالتها او تدميرها قبل الانسحاب الإسرائيلي تقوم إسرائيل بتزويد مصر والامم المتحدة بالخرائط المفصلة التي تسلّم على أكثر تقدير قبل وصول قوات الامم المتحدة بخمسة عشر يوما .. وذلك عن طريق اللجنة المشتركة .

ج - يصل سلاح المهندسين المصري الى كل هذه المناطق بعد قوات الامم المتحدة للقيام بعملياته فيها وفقا للخطة التي حددتها مصر .

التجهيزات قبل ساعة على الاقل من كل رحلة يزعم القيام بها .

ط - يسمح لاسرائيل بأخلاء الجرحى والمرضى كما يسمح لها باستدعاء الاطباء الاخصائيين والفرق الطبية في اي وقت بعد اشعار قوات الامم المتحدة .

٤ - في حال الرعيه في تنسيق التفاصيل والمبادئ المبينه اعلاه واي قضايا في هذه المواد ينقح حول ذلك في اللجنة المشتركة .

٥ - يتم سحب مراكز التجهيزات الفنية هذه عند انسحاب القوات الاسرائيلية من خط الانسحاب المرهني او في وقت يتم الاتفاق عليه بين الجانبين .

المادة السادسة

التصرف في المنشآت والمعدات الدفاعية العسكرية

يقرر الطرفان اعداد المنشآت والمعدات الدفاعية العسكرية حسب المبادئ التالية ..

١ - حتى قبل ثلاثة اسابيع من الانسحاب الإسرائيلي من منطقة ما تنظم اللجنة المشتركة عملية تفتيش مشتركة تقوم بها فرق اسرائيلية ومصرية لجميع المنشآت الخاصة للخروج باتفاق حول شروط واجراءات نقل مختلف المباني والمعدات التي ستسلم الى مصر يهدف تسوية شروط هذه العملية .. وستعلن إسرائيل في تلك اللحظة عن خططها للتصرف في المنشآت والمعدات الموجودة بها .

٢ - تتعهد إسرائيل بان تسلّم لمصر جميع المنشآت الارضية سليمة. وكذلك مشروعات الخدمات العامة والمنشآت وخاصة المطارات والطرق ومحطات الضخ والموانئ كما تزود اسرائيل بمصر بالمعلومات اللازمة لصيانة وتشغيل معدات الخدمة العامة وسوف يسمح لبعض الفرق

المادة السابعة اعمال الاستطلاع

١ - تنفيذ اعمال الاستطلاع الجوي خلال الانسحاب كما يلي :

١ - يطلب كلا الجانبين من الولايات المتحدة ان تواصل طلعات الاستطلاع الجوي وفقا للاتفاقات السابقة حتى اكتمال الانسحاب الاسرائيلي النهائي .

ب - الصور الجوية ستغطي مواقع القوات المحددة لمراقبة حجم القوات والاسلحة ولاثبات انسحاب القوات الاسرائيلية من المناطق التي حددتها المادة الثانية من الملحق الاول والمادة الثانية من هذا الملحق الاضافي والخريطتان رقما ٢،٢ وان هذه القوات تمركزت خلف خطوطها .
اما طلعات الاستطلاع الخاصة فتتم بطلب من اي طرف او بطلب من الامم المتحدة .

ج - سيتم فقط الابلاغ عن العناصر الرئيسية في التنظيمات العسكرية لكلا الجانبين كما تحددت في الملحق الاول وهذا الملحق الاضافي .

٢ - يطلب كلا الجانبين ان تواصل البعثة الميدانية التابعة للولايات المتحدة في سيناء عملياتها وفقا للاتفاقات السابقة حتى يتم الانسحاب الاسرائيلي من المنطقة الواقعة شرقي ممري الجدي ومتلا وبعد ذلك ينتهي عمل البعثة .

المادة الثامنة

ممارسة السيادة المصرية

تستعيد مصر ممارسة سيادتها الكاملة على الاجزاء المحتلة من سيناء بعد الانسحاب الاسرائيلي كما تنص على تلك المادة الاولى من هذه المعاهدة .

(٤) بروتوكول بشأن العلاقات بين الجانبين

□ مادة (١) العلاقات الدبلوماسية
والقنصلية .

يتفق الطرفان على اقامة علاقات دبلوماسية وقنصلية وتبادل السفراء عقب الانسحاب المرهلي .

□ مادة (٢) العلاقات الاقتصادية
والتجارية

١ - يتفق الطرفان على ازالة جميع الحواجز ذات الطابع التمييزي القائمة في وجه العلاقات الاقتصادية العادية ، وانهاء المقاطعات الاقتصادية لاي منهما وذلك عقب اتمام الانسحاب المرهلي .

٢ - يدخل الطرفان في مفاوضات في اقرب وقت ممكن وفي موعد لا يتجاوز ستة شهور بعد اتمام الانسحاب المبدئي وذلك بغية عقد اتفاق تجارة يستهدف انهاء العلاقات الاقتصادية ذات النفع المتبادل بينهما .

□ مادة (٣) العلاقات الثقافية

١ - يتفق الطرفان على اقامة علاقات ثقافية عادية بعد اتمام الانسحاب المبدئي .

٢ - يتفق الطرفان على ان التبادل الثقافي في كافة الميادين امر مرغوب فيه وعلى ان يدخل في مفاوضات في اقرب وقت ممكن وفي موعد لا يتجاوز ستة اشهر بعد اتمام الانسحاب المبدئي بغية عقد اتفاق ثقافي .

□ مادة (٤) حرية التنقل

١ - عقب الانسحاب المبدئي ، يسمح كل طرف لمواطني وسيارات الطرف الاخر بحرية الانتقال الى اقليمه والتنقل داخله وذلك طبقا للقواعد العامة التي تطبق على مواطني وسيارات الدول الاخرى . ويمتنع

(٢) توافق مصر على ان المطارات الواقعة بالقرب من العريش ورفح ورأس النقب وشرم الشيخ التي سوف تخليها اسرائيل يكون استخدامها للاغراض المدنية فحسب بما في ذلك امكان استخدامها تجارياً بواسطة كافة الدول .

(٤) يدخل الطرفان في مفاوضات في اقرب وقت ممكن وفي موعد لا يتجاوز ستة شهور بعد اتمام الانسحاب الميدني وذلك لغرض ابرام اتفاق طيران مدني .

(٥) يقوم الطرفان باعادة فتح الطرق وخطوط السكك الحديدية بين بلديهما وصيانتها ، كما ينظران في اقامة طرق وسكك حديدية اضافية : كما يتفق الطرفان ايضاً على اقامة وصيانة طريق بري بين مصر واسرائيل والاردن بالقرب من ايلات مع كفالة حرية وسلامة مرور الاشخاص والسيارات والبضائع بين مصر والاردن وذلك على نحو لا يمس بالسيادة على الجزء من الطريق الذي يقع داخل اقليم كل منهما على التوالي .

(٦) عقب اتمام الانسحاب الميدني تقام بين الطرفين وسائل اتصالات بريرية وتليفونية وتلكس ومواصلات سلكية ولاسلكية وخدمات نقل الارسال التلفزيوني عن طريق الكابلات والراديو والاقمار الصناعية ، وذلك وفقاً للاتفاقيات واللوائح الدولية المنطبقة .

(٧) عقب اتمام الانسحاب الميدني ، يسمح كل طرف بالدخول المسموح به عادة الى موانئه لسفن وبضائع الطرف الاخر ، وكذلك للسفن والبضائع المتجهة الى الطرف الاخر او القادمة منه بنفس الشروط المطبقة بصفة عامة على سفن وبضائع الدول الاخرى . وسوف يبدأ تنفيذ حكم المادة ٥ من معاهدة السلام عقب تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة .

كل طرف عن قرص قيود ذات طابع تمييزي على حرية تنقل الاشخاص والسيارات من اقليمه الى اقليم الطرف الاخر .

٢ - كما يسمح بالدخول المتبادل دون اعاقا الى الاماكن ذات القيمة الدينية والتاريخية وذلك على اساس تبادلي وغير ذي طابع تمييزي .

□ مادة (٥) التعاون في سبيل التنمية وعلاقات حسن الجوار

(١) يقر الطرفان ان هناك مصلحة متبادلة في قيام علاقات حسن الجوار ويتفقان على النظر في سبل تنمية تلك العلاقات .

(٢) يتعاون الطرفان في انماء السلام والاستقرار والتنمية في المنطقة ، ويوافق كل منهما على النظر في المقترحات التي قد يرى الطرف الاخر التقدم بها تحقيقاً لهذا الغرض .

(٣) يعمل الطرفان على تشجيع التفاهم المتبادل والتسامح ويمتنع كل طرف عن الدعاية المعادية للطرف الاخر .

□ مادة (٦) النقل والمواصلات

(١) يقر الطرفان بان الحقوق والمزايا والالتزامات المنصوص عليها في اتفاقيات الطيران التي يكونان من اطرافها تنطبق على كل منهما ، وبصفة خاصة الواردة في الاتفاقية الدولية للطيران المدني المعقودة في شيكاغو سنة ١٩٤٤ والاتفاق الدولي بشأن خدمات النقل الجوي المعقود في سنة ١٩٤٤ .

(٢) عقب اتمام الانسحاب الميدني لا ينطبق اي اعلان لحالة الطوارئ الوطنية الذي يعلنه احد الطرفين وفقاً للمادة ٨٩ من اتفاقية شيكاغو في مواجهة الطرف الاخر على اساس تمييزي .

الملاحة والمرور الجوي للوصول الى اي من البلدين من خلال مضيق تيران وخليج العقبة » .

المادة السادسة - الفقرة ٢

لا تفسر احكام المادة السادسة بما يخالف احكام اطار السلام في الشرق الاوسط المتفق عليه في كيب ديفيد .

ولا يفسر ما تقدم على انه مخالف لاحكام المادة السادسة - الفقرة ٢ من المعاهدة التي تقضي بما يأتي :

« يتعهد الطرفان بأن ينفذا بحسن نية التزاماتهما الناشئة عن هذه المعاهدة بصرف النظر عن اي فعل من جانب طرف آخر وعلى نحو مستقل عن أية وثيقة خارج هذه المعاهدة » .

المادة السادسة - الفقرة ٥

من المتفق عليه بين الاطراف انه لا وجود لاي دعاوى أن هذه المعاهدة تسود على المعاهدات والاتفاقات الأخرى أو أن المعاهدات والاتفاقات الأخرى تسود على هذه المعاهدة .

ولا يفسر ما تقدم على انه مخالف لاحكام المادة السادسة الفقرة ٥ من هذه المعاهدة التي تنص على ما يأتي :

« مع مراعاة المادة ١٠٣ من ميثاق الامم المتحدة يقر الطرفان بأنه في حال وجود تناقض بين التزامات الاطراف بموجب هذه المعاهدة وأي من التزاماتها الأخرى ، فإن الالتزامات الناشئة عن هذه المعاهدة هي التي تكون ملزمة وناقذة » .

الملحق الاول

تقضي المادة السادسة الفقرة ٨ من

□ مادة (٧) التمتع بحقوق الانسان

يؤكد الطرفان التزامهما باحترام حقوق الانسان والحريات الاساسية للجميع ، وسوف يدعمان هذه الحقوق والحريات وفقاً لميثاق الامم المتحدة .

□ مادة (٨) المياه الاقليمية

مع مراعاة احكام المادة ٥ من معاهدة السلام ، يقر كل طرف بحق سفن الطرف الاخر في المرور البريء في مياهه الاقليمية طبقاً لقواعد القانون الدولي .

(٥) توضيحات متفق عليها للمواد الاولى والرابعة والخامسة والسادسة وللملحقين الاول والثالث للمعاهدة .

المادة الاولى

ان عودة مصر الى ممارسة السيادة الكاملة على سيناء المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة الاولى يتم بالنسبة الى كل منطقة بمجرد انسحاب اسرائيل من هذه المنطقة .

المادة الرابعة

من المتفق عليه بين الاطراف ان تتم المراجعة المنصوص عليها في المادة ٤ عندما يطلب ذلك أحد الاطراف على ان تبدأ في خلال ثلاثة اشهر من طلبها ولكن لا يجري اي تعديل الا باتفاق كلا الطرفين .

المادة الخامسة

لا يجوز تفسير الجملة الثانية من الفقرة الثانية من المادة الخامسة على أنها تنتقص مما جاء في الجملة الاولى من تلك الفقرة . ولا يفسر ما تقدم على انه مخالف لما جاء في الجملة الثانية من الفقرة الثانية من المادة الخامسة التي تقضي بما يأتي :

« يحترم الطرفان حق كل منهما في

الامن والمجالين العسكري والاقتصادي
لاسرائيل .

تؤكد حكومتا الولايات المتحدة الاميركية
ودولة اسرائيل ما يلي مع مراعاة
قوانينهما واجراءاتها الدستورية .

١ - في ضوء دور الولايات المتحدة في
ايرام معاهدة السلام وزغبة الاطراف في
ان تفضي الولايات المتحدة على طريق
تقديم المساعدة سوف تتخذ الولايات
المتحدة التدابير الملائمة للنهوض بالمراقبة
الكاملة لمعاهدة السلام .

٢ - اذا ما اتضح للولايات المتحدة
حسب اقتناعها ان انتهاكاً لمعاهدة السلام
او تهديداً بانتهاكها قد حدث . فان
الولايات المتحدة سوف تستشير الاطراف
حول التدابير الواجب اتخاذها لوقف هذا
الانتهاك او الحيلولة دون وقوعه وكفالة
مراقبة المعاهدة وتعزيز العلاقات الودية
والسلمية بين الاطراف والتهوض بالسلام
في المنطقة . وسوف تتخذ ما تعتبره
ملائماً من اجراءات بما في ذلك الاجراءات
الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية
المذكورة فيما بعد .

٣ - سوف تقدم الولايات المتحدة ما
تراه لازماً من مساعدة الى ما تقوم به
اسرائيل من اعمال لمواجهة انتهاكات على
هذا النحو لمعاهدة السلام . وخاصة اذا
ما رُوي ان انتهاك معاهدة السلام يهدد
امن اسرائيل بما في ذلك على سبيل
المثال تعرض اسرائيل لحصار يمنعا من
استخدام الممرات المائية الدولية وانتهاك
بنود معاهدة السلام بشأن الحد من القوات
او شن هجوم مسلح على اسرائيل فان
الولايات المتحدة على استعداد لان تنظر
بعين الاعتبار وبسرعة في اتخاذ اجراءات
مثل تعزيز وجود الولايات المتحدة في
المنطقة وتزويد اسرائيل بالامدادات
العسكرية العاجلة وممارسة حقوقها

الملحق الاول بما يأتي .

« يتفق الطرفان على الدول التي تشكل
منها قوات الامم المتحدة والمراقبون على ان
تكون من الدول غير ذات العضوية الدائمة
في مجلس الامن التابع للامم المتحدة » .

وقد اتفق الطرفان على ما يأتي :

في حال عدم الوصول الى اتفاق بين
الطرفين في ما يتعلق باحكام الفقرة الثامنة
من المادة السادسة من الملحق الاول فانها
يقعدهان بقبول أو تأييد ما تقترحه الولايات
المتحدة الاميركية في شأن تشكيل قوات
الامم المتحدة والمراقبين .

الملحق الثالث

تضمن معاهدة السلام والملحق الثالث
اقامة علاقات اقتصادية طبيعية بين
الجانبين ، وبناء عليه يتفق الطرفان ان
هذه العلاقات ستشمل تسويقاً تجارياً عادياً
للفظ من مصر الى اسرائيل . وان من حق
اسرائيل ان تستدرج عروضاً من النفط
المصري المصدر الذي يفيض عن استهلاك
مصر المحلي . كما ان مصر ستعامل
العروض الاسرائيلية ، على نفس القواعد
والبنود التي تعامل بها المستدرجين
الآخرين .

(٦) مذكرة التفاهم بين الولايات
المتحدة واسرائيل .

اعترفاً بأهمية ابرام معاهدة السلام
بين اسرائيل ومصر وبالنظر الى اهمية
التطبيق الكامل لمعاهدة السلام المذكورة
بالنسبة لصالح امن اسرائيل ومساهمة
التوصل الى معاهدة سلام في امن وتطور
اسرائيل بالإضافة الى اهميتها بالنسبة
لسلام المنطقة واستقرارها وحفظ السلام
الدولي والامن .

واعترفاً بأن الانسحاب من سيناء
يفرض اعباء ثقيلة اضافية في مجال

البحرية لوضع حد للانتهاك .

٤ - سوف تساند الولايات المتحدة حقوق الاطراف في الملاحة البحرية والجوية الى هذا البلد او ذلك . عبر وفوق مضيق تيران وخليج العقبة وفقا لما نصت عليه معاهدة السلام .

٥ - سوف تعترض الولايات المتحدة وتعارض - عند الضرورة اي عمل او قرار للامم المتحدة يتعارض - من وجهة نظرها مع معاهدة السلام .

٦ - سوف تعمل الولايات المتحدة بتصريح ومصادقة الكونغرس على النظر بعين الرعاية لطلبات المساعدة العسكرية والاقتصادية لاسرائيل وتسعى الى تلبيةها .

٧ - سوف تواصل الولايات المتحدة فرض القيود على امدادات الاسلحة التي تقدمها الى كل بلد والتي تحظر نقل هذه الاسلحة دون تصريح الى اي طرف اخر . ولن تزود الولايات المتحدة او تسمح بنقل مثل هذه الاسلحة اذا ما استخدمت في هجوم مسلح ضد اسرائيل وسوف تتخذ التدابير اللازمة لتجنب مثل هذا النقل غير المصرح به .

٨ - ان الاتفاقات والتأكيدات القائمة بين الولايات المتحدة واسرائيل لا تلغيها او تعدلها معاهدة السلام باستثناء ما ورد في المواد ٥-٦-٧-٨-١١-١٢-١٥- و ١٦ من مذكرة الاتفاق بين حكومة الولايات المتحدة وحكومة اسرائيل ، وتأكيدات الولايات المتحدة - اسرائيل الموقعة في اول ايلول ١٩٧٥

٩ - توضع بنود مذكرة التفاهم هذه موضع التنفيذ على الفور وتعلن الولايات المتحدة واسرائيل موافقتهم عليها وسوف تطبق كما هي .

توقيع
سايروس فانس عن حكومة
الولايات المتحدة الاميركية

موشيه دايان عن حكومة اسرائيل
١٩٧٩/٣/٢٦

(٧) ملحق لمذكرة التفاهم بين الولايات المتحدة واسرائيل

● يظل اتفاق تزويد اسرائيل بالبتترول الموقع في اول ايلول عام ١٩٧٥ بين حكومتي الولايات المتحدة واسرائيل نافذا ، وسوف يتم التفاوض لابرام اتفاق لمكفالة تزويد اسرائيل بالبتترول خلال فترة خمسة عشر عاما تتضمن فترة السنوات الخمس المنصوص عليها في اتفاق الاول من ايلول عام ١٩٧٥ .

● سوف يتم التفاوض باتفاق مشترك فيما بين الطرفين حول مذكرة الاتفاق التي تشمل بداية الترتيبات والقواعد المتعلقة بالاسعار وذلك خلال الستين يوما التي تعقب سريان العمل بمعاهدة السلام بين مصر واسرائيل .

● يزعم الطرفان ان تكون الاسعار التي تسدد بها اسرائيل ثمن الشحنات الاميركية من البترول متفقة مع اسعار السوق العالمية وقت الشحن وان تسدد اسرائيل التي الولايات المتحدة على اية حال التكاليف التي سوف تتحملها الولايات المتحدة بسبب هذا الشحن .

● يجتمع الخبراء المعنيون بموجب اتفاق الاول من ايلول عام ١٩٧٥ عند الحاجة لبحث اية مشكلة قد تطرأ من جراء هذه العلاقات .

● تتخذ الادارة الاميركية كل التدابير اللازمة لتوفير الترخيصات القانونية حتى ينفذ هذا الاتفاق بحذافيره .

وقع الاتفاق عن اسرائيل موشيه دايان وعن الولايات المتحدة سايروس فانس .

اللازم لشحنة بكل الوسائل الممكنة .
يجتمع الخبراء الاميركيون
والاسرائيليون سنويا ويمكنهم عقد
اجتماعات بناء على طلب اي من الطرفين
وذلك لاستعراض احتياجات اسرائيل من
البتترول .
(٨) الرسالة المشتركة الى الرئيس كارتر
بخصوص الضفة الغربية

عزيزي

يؤكد هذا الخطاب ان كلا من مصر
واسرائيل قد اتفقا على ما يلي :

تذكر حكومتا مصر واسرائيل انهما
قد اتفقتا في كامب دافيد ووقعتا في
البيت الابيض يوم ١٧ سبتمبر ١٩٧٨
الوثائق المرفقة والمعنونة « اطار السلام
في الشرق الاوسط المتفق عليه في كامب
دافيد » واطر لعقد معاهدة سلام بين
مصر واسرائيل » .

ومن اجل تحقيق تسوية سلمية شاملة
وفقا للاطارين المشار اليهما انفا ستشرع
مصر واسرائيل في تنفيذ النصوص
المتعلقة بالضفة الغربية وقطاع غزة . وقد
اتفقتا على بدء المفاوضات خلال شهر من
تبادل وثائق التصديق على معاهدة السلام .
ووفقا لاطر السلام في الشرق الاوسط
« فان المملكة الاردنية الهاشمية مدعوة
للاشتراك في المفاوضات . ولكن من وفدي
مصر والاردن ان يضم فلسطينيين من
الضفة الغربية وقطاع غزة ، او فلسطينيين
اخرين باتفاق مشترك » .

وهدف المفاوضات هو الاتفاق قبل
اجراء الانتخابات على الترتيبات اللازمة
لاقامة سلطة الحكم الذاتي المنتخبة
(المجلس الاداري) ، وتحديد سلطاتها
ومسؤولياتها ، والاتفاق على ما يربط
بذلك من مسائل اخرى . وفي حالة اذا ما
قرر الاردن عدم الاشتراك في المفاوضات
فستجري المفاوضات بين مصر واسرائيل .

ملحق

● اتفاق الاول من ايلول العام ١٩٧٥

تتخذ اسرائيل كل التدابير المستقلة بها
لضمان تزودها بالبتترول بالاجراءات
العادية وفي حالة عجز اسرائيل عن سد
احتياجاتها بهذه الطريقة تتصرف الولايات
اسرائيل على النحو التالي :

١ - خلال خمس سنوات يمكن بعدها لاي
من الطرفين ان يضع حدا للاتفاق على
ان يخطر الطرف الاخر قبل ذلك بفترة عام
على الاقل .

٢ - اذا عجزت اسرائيل عن سد
احتياجاتها المحلية من البتترول في مجال
التزود العادي عن طريق الشراء خلال فترة
تتزوج فيها الولايات المتحدة نفسها بالبتترول
بشكل طبيعي تبادر الولايات المتحدة بتزويد
اسرائيل بالبتترول الذي تشتريه لسد
احتياجاتها العادية المذكورة انفا .

وإذا لم تتمكن اسرائيل من توفير
الوسائل لشحن هذا البتترول تبذل الولايات
المتحدة كل الجهود اللازمة لمساعدة
اسرائيل على كفالة هذا الشحن .

ب - اذا لم تتوصل اسرائيل الى كفالة
تزودها بالبتترول من اجل الاستهلاك المحلي
عن طريق الشراء في ظروف او قيود تتعلق
بالكمية بسبب حظر او خلافه وتحول دون
ان تحصل الولايات المتحدة على البتترول
اللازم لسد احتياجاتها الذاتية العادية
تبادر الولايات المتحدة ببيع البتترول الى
اسرائيل بموجب صيغة الحفاظ والاعانة
للكالة الدولية للطاقة مثلما يطبق بواسطة
الولايات المتحدة وذلك بهدف سد
الاجتياجات الاساسية لاسرائيل .

وإذا عجزت اسرائيل عن توفير وسائل
شحن هذا البتترول تعمل الولايات المتحدة

اود ان يؤكد لكما انه طبقا للاجراءات الدستورية في الولايات المتحدة :

وفي حالة وجود انتهاك فعلي او التهديد بانتهاك معاهدة السلام بين مصر واسرائيل ستقوم الولايات المتحدة بناء على طلب احد الاطراف او كليهما بالتشاور مع الاطراف المعنية وستتخذ الاجراء الذي تراه مناسبا ومفيدا في تحقيق الالتزام بالمعاهدة وستقوم الولايات المتحدة بعملية الاستطلاع الجوي حسب طلب الاطراف طبقا للملحق (١) للمعاهدة .

وتعتقد الولايات المتحدة ان المادة الخاصة بوضع قوات للامم المتحدة في المنطقة المحدودة المعنية يمكن ويجب تنفيذها عن طريق مجلس الامن .

وسوف تبذل الولايات المتحدة اقصى جهودها لحث المجلس على القيام بهذا العمل المطلوب منه .

واذا تقاعس المجلس عن ترتيب وتعزيز الترتيبات التي تنص عليها المعاهدة فان الرئيس سيكون مستعدا لاتخاذ هذه الخطوات الضرورية لضمان تشكيل وتعزيز قوة دولية بديلة ومقبولة .

(١٠) نص قرارات مؤتمر القمة العربي الذي عقد في بغداد ٣/٢٧-٣/٣١/١٩٧٩

« لما كانت حكومة جمهورية مصر العربية قد تجاهلت قرارات مؤتمرات القمة العربية ولا سيما قرارات المؤتمرين السادس والسابع المتعدين في الجزائر والرباط، وتجاهلت في الوقت ذاته قرارات مؤتمر القمة العربي التاسع، وبخاصة دعوة الملوك والرؤساء والامراء العرب الى عدم توقيع اي اتفاق للصلح مع العدو الصهيوني، فاقدمت في تاريخ ٢٦ اذار (مارس) ١٩٧٩ على توقيع معاهدة صلح معه فخرجت بذلك عن النصف العربي واختارت بالتواطؤ مع الولايات المتحدة

وتتفق الحكومتان على ان تتفاوضا بصفة مستمرة ودون توقف وبحسن نية من اجل الانتهاء من هذه المفاوضات في اقرب تاريخ ممكن . كما تتفق الحكومتان على ان الهدف من المفاوضات هو اقامة سلطة الحكم الذاتي في الضفة الغربية وغزة من اجل تحقيق الحكم الذاتي الكامل للسكان .

ولقد حددت مصر واسرائيل لنفسيهما هدفا للانتهاء من المفاوضات خلال عام واحد بحيث يتم اجراء الانتخابات بأسرع ما يمكن بعد ان يكون الاطراف قد توصلوا الى اتفاق، وتنشأ سلطة الحكم الذاتي المشار اليها في « اطار السلام في الشرق الاوسط » وتبدأ عملها خلال شهر من انتخابها واعتبارا من هذا التاريخ تبدأ فترة الخمس سنوات الانتقالية، ويتم سحب الحكومة العسكرية الاسرائيلية وادارتها المدنية لتحل سلطة الحكم الذاتي محلها، كما هو منصوص عليه في « اطار السلام في الشرق الاوسط » وحينئذ يتم انسحاب القوات المسلحة الاسرائيلية واعادة توزيع القوات الاسرائيلية المتبقية في مواقع محددة .

ويؤكد هذا الخطاب ايضا ما اتفقنا عليه وهو ان حكومة الولايات المتحدة ستشترك اشتراكا كاملا في كافة مراحل المفاوضات .

محمد انور السادات

مناحيم بيغن

(٩) رسالتان من الرئيس كارتر الى كل من الرئيس السادات ورئيس الوزراء بيغن المتعلقة بتنفيذ ومراقبة عملية الانسحاب من سيناء

الرئيس السادات، رئيس الوزراء
مناحيم بيغن :

١ - سحب سفراء الدول العربية من مصر فوراً .

ب - التوصية بقطع العلاقات السياسية والديبلوماسية مع الحكومة المصرية على ان تتخذ الحكومات العربية الاجراءات اللازمة لتطبيق هذه التوصية خلال مدة اقصاها شهر واحد من تاريخ صدور هذا القرار وفقا للاجراءات الدستورية النافذة في كل قطر .

٢ - اعتبار تعليق عضوية جمهورية مصر العربية في جامعة الدول العربية نافذا من تاريخ توقيع الحكومة المصرية معاهدة الصلح مع العدو الصهيوني . ويعني ذلك حرمانها من جميع الحقوق المترتبة على عضويتها .

١ - ان تكون مدينة تونس عاصمة الجمهورية التونسية. مقرا مؤقتا لجامعة الدول العربية ولامانتها العامة وللمجالس الوزارية المتخصصة واللجان الفنية الدائمة اعتبارا من تاريخ توقيع المعاهدة بين الحكومة المصرية والعدو الصهيوني، وابلاغ جميع المنظمات والهيئات الدولية والاقليمية ذلك وان التعامل مع الجامعة يتم مع امانتها في المقر الجديد الموقت .

ب - مناقشة حكومة الجمهورية التونسية تقديم المساعدات الممكنة لتسهيل اقامة مقر الجامعة الموقت وموظفيها .

ج - تشكيل لجنة من ممثلي كل من العراق ، سوريا ، تونس ، الكويت ، السعودية ، الجزائر ، اضافة الى ممثل عن الامانة العامة فدفعها لتنفيذ احكام هذا القرار ، والسعي لدى الدول الاعضاء وتقديم المساعدات التي تطلبها . وتخول اللجنة كل صلاحيات مجلس الجامعة التي يتطلبها تنفيذ هذا القرار بما في ذلك حماية كل ممتلكات الجامعة العربية وارصدها . ووثائقها وسجلاتها واتخاذ

الاميركية ان تقف مع العدو الصهيوني في موقع واحد ، وتصرفت في صورة منفردة يشؤون الصراع العربي الصهيوني وانتهكت حقوق الامة العربية ، وعرضت مصير الامة ونضالها واهدافها للاخطار والتحديات التي تهددها وتخلت عن واقعها القومي في تحرير الاراضي العربية المحتلة وبخاصة القدس وفي استعادة الحقوق الوطنية الثابتة للشعب العربي الفلسطيني بما فيها حق العودة وحق تقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على ترابه الوطني .

وحفاظا على التضامن العربي ووحدة الصف في سبيل الدفاع عن قضية العرب المصرية .

وتقديرًا لنضال الشعب العربي في مصر وتضحياته من أجل القضايا العربية وقضية فلسطين بالذات .

وتنفيذا للقرارات التي اتخذها مؤتمر القمة العربي التاسع المنعقد في بغداد من ٢٠ تشرين الثاني ١٩٧٨ .

ويدعوة من حكومة الجمهورية العراقية، عقد في بغداد مجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية والاقتصاد والمال العرب من ٢٧/٣/١٩٧٩ السبى ٢٦/٣/١٩٧٩ . وقد تدارس المجلس في ضوء قرارات مؤتمر القمة العربي التاسع اخر التطورات المتعلقة بالصراع العربي الصهيوني وبخاصة بعد توقيع حكومة جمهورية مصر العربية اتفاق الصلح مع العدو الصهيوني في تاريخ ٢٦ آذار (مارس) ١٩٧٩ .

القرارات

وقرر مجلس الجامعة العربية على مستوى السادة وزراء الخارجية العرب ما يأتي :

والاتحادات فوراً لتنفيذ هذا القرار خلال فترة لا تتجاوز الفترة المحددة في الفقرة ٣/ج/ اعلاه .

٥ - تعمل على تعليق عضوية جمهورية مصر العربية في حركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الاسلامي ومنظمة الوحدة الافريقية لانتهاكها قرارات تلك المنظمات في ما يتعلق بالصراع العربي - الصهيوني .

٦ - استمرار التعاون مع شعب مصر العربي الشقيق ومع افراده عدا المتعاونين في صورة مباشرة او غير مباشرة مع العدو الصهيوني .

٧ - قيام الدول الاعضاء بايلاغ جميع الدول الاجنبية موقفها من المعاهدة المصرية - الاسرائيلية والطلب اليها عدم دعم هذه المعاهدة لما تشكله من اعتداء على حقوق الشعب الفلسطيني والامة العربية وتهديد للامن والسلام في العالم .

٨ - ادانة السياسة التي تمارسها الولايات المتحدة الاميركية في ما يتعلق بدورها في عقد اتفاقسي كمب ديفيد والمعاهدة المصرية - الاسرائيلية .

٩ - اعتبار التدابير المتخذة في هذا القرار موقته وتلغى بقرار من مجلس الجامعة فور زوال الظروف التي بررت اتخاذها .

١٠ - أن تصدر الدول العربية التشريعات والقرارات والاجراءات التي يقتضيها تنفيذ هذا القرار .

المقاطعة الاقتصادية

كما قرر مجلس الجامعة العربية على مستوى السادة وزراء الخارجية والاقتصاد والمال العرب ما يأتي :

اولا - ايقاف تقديم اية قروض او ايداعات او ضمانات او تسهيلات

التدابير اللازمة ضد اي اجراء قد تتخذه الحكومة المصرية لعرقلة نقل مقر الجامعة او المس بحقوقها وممتلكاتها ، على ان تنجز مهمتها بالانتقال الى المقر الموقت خلال مدة شهرين من تاريخ هذا القرار قابلة للتمديد لمدة شهر اخر بقرار من اللجنة وان تقدم اللجنة تقريراً عن انجاز مهمتها الى اول اجتماع مقبل لمجلس الجامعة العربية .

د - يوضع في تصرف اللجنة مبلغ مقداره ٥ ملايين دولار لمواجهة نفقات النقل ويسحب هذا المبلغ من الارصدة الدائنة للمصناديق المختلفة . وللجنة الحق في ان تصرف المبالغ التي تزيد على ذلك عند الضرورة ، ويكون الاتفاق لهذا الغرض في اشراف اللجنة او من تخوله على ان تسدد النفقات الدول الاعضاء كل بنسبة مساهمتها السنوية في موازنة الجامعة .

هـ - نقل موظفي الامانة العامة للجامعة الذين يمارسون اعمالهم عند صدور هذا القرار من المقر الدائم الى المقر الموقت خلال المدة المحددة في الفقرة ٣/ج/ من هذا القرار وتخول اللجنة المشار اليها في الفقرة ٢/ج/ اعلاه صلاحية دفع تعويضات حالية لهم تتناسب ومستوى المعيشة في المقر الجديد وتسوية اوضاعهم الى حين وضع نظام دائم لذلك .

٤ - ان تتخذ المنظمات والهيئات والمؤسسات والاتحادات النوعية العربية المتخصصة المدرجة في القائمة المرفقة الرقم ١ التدابير اللازمة لتعليق عضوية مصر فيها ونقل مقرات ما هو مقيم منها في مصر الى دول عربية اخرى في صورة موقته وذلك على غرار ما يتم في شأن الامانة العامة للجامعة .

وتجتمع المجالس والهيئات التنفيذية لتلك المنظمات والهيئات والمؤسسات

ويناط بمكتب المقاطعة متابعة تنفيذ هذه المهام .

ب - يشمل حكم الفقرة (١) الاعمال الفكرية والثقافية والفنية التي تروج للتعامل مع العدو الصهيوني أو التي لها صلة بمؤسساته .

ج - تؤكد الدول العربية على أهمية استمرار التعامل مع المؤسسات الخاصة الوطنية المصرية التي يتأكد امتناعها عن التعامل مع العدو الصهيوني وتشجيعها على العمل والنشاط في البلاد العربية في إطار الميادين التي تعنى بها .

د - تؤكد الدول العربية على أهمية رعاية مشاعر أبناء شعب مصر العربي العاملين والموجودين في البلدان العربية ورعاية مصالحهم وتعزيز انتمائهم القومي الى العروبة .

هـ - تعزيز دور المقاطعة العربية واحكام طوقها في هذه المرحلة - وتأكيدا للاجماع العربي في الالتزام الكامل باحكامها ، يوكل مؤقتا الى الامين العام المساعد للشؤون الاقتصادية الاشراف المباشر على المكتب الرئيسي للمقاطعة في دمشق ويتمتع الصلاحيات اللازمة لاعادة تنظيم الجهاز المذكور ودعمه وتقديم المقترحات الخاصة بتطوير المقاطعة اسلوبا ومضمونا ونطاقا على ان يرفع تقريرا بذلك الى اول اجتماع لجلس الجامعة .

ثامنا - يطلب الى الامم المتحدة نقل مقرات مكاتبها الاقليمية التي تخدم المنطقة العربية من جمهورية مصر العربية الى اية عاصمة عربية اخرى ، وتقوم الدول العربية بعمل جماعي موحد لتحقيق هذا الهدف .

تاسعا - تكليف الامانة العامة للجامعة العربية دراسة وضع المشاريع العربية المشتركة لاتخاذ الاجراءات الضرورية لحماية مصالح الامة العربية بما ينسجم

مصرفية أو مساهمات أو مساعدات مالية أو عينية أو فنية من الحكومات العربية أو مؤسساتها السى الحكومة المصرية ومؤسساتها ، وذلك اعتبارا من توقيع المعاهدة .

ثانيا - حظر تقديم المساعدات الاقتصادية من الصناديق والمصارف والمؤسسات المالية العربية القائمة في نطاق الجامعة العربية والتعاون العربي المشترك الى الحكومة المصرية ومؤسساتها .

ثالثا - امتناع الحكومات والمؤسسات العربية عن اقتناء السندات والاسهم والادوات وقروض الدين العام التي تصدرها الحكومة المصرية ومؤسساتها المالية .

رابعا - تبعا لتعليق عضوية الحكومة المصرية في الجامعة العربية ، تعلق عضويتها أيضا في المؤسسات والصناديق والمنظمات المنبثقة منها وتوقف استضافة حكومة مصر ومؤسساتها منها وينقل ما هو مقيم منها في مصر الى دول عربية اخرى في صورة مؤقتة . (المرفق الرقم ٢) .

خامسا - نظرا الى ما احتوته المعاهدة المصرية - الاسرائيلية المشؤومنة وملحقاتها من التزام مصر ببيع النفط لاسرائيل ، تمتنع الدول العربية عن تزويد مصر بالنفط ومشتقاته .

سادسا - منع التبادل التجاري مع المؤسسات الحكومية والخاصة المصرية التي تتعامل مع العدو الصهيوني .

سابعاً - المقاطعة الاقتصادية :

أ - تطبيق قوانين المقاطعة العربية ومبادئها واحكامها على الشركات والمؤسسات والافراد في جمهورية مصر العربية الذين يتعاملون في صورة مباشرة أو غير مباشرة مع العدو الصهيوني

المتخذة ضد العدو الصهيوني والنظام
المصري .

وهنا نص المرفقين الاول والثاني
الملحقين بنص قرارات وزراء الخارجية
والاقتصاد العرب ويتضمنان المؤسسات
العربية التي ستنتقل من القاهرة :

المرفق الرقم ١

اولا - الجامعة العربية والمنظمات
المتخصصة .

١ - الامانة العامة لجامعة الدول
العربية .

المجالس الوزارية المتخصصة :

١ - المجلس الاقتصادي والاجتماعي
العربي .

ب - مجلس الدفاع العربي المشترك .

ج - مجلس وزراء الاسكان .

د - مجلس وزراء الصحة .

هـ - مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية

و - مجلس وزراء المواصلات .

ز - مجلس وزراء النقل .

ح - مجلس وزراء التعليم العالي
والتكنولوجيا .

ط - مجلس وزراء الداخلية .

ي - مجلس وزراء العدل .

ك - مجلس وزراء الشباب والرياضة .

اللجان الفنية الدائمة :

١ - صندوق المعونة العربية

٢ - صندوق المعونة الفنية للدول
الافريقية العربية .

٣ - مركز التنمية الصناعية للدول
العربية .

٤ - مجلس الوحدة الاقتصادية .

مع اهداف هذه القرارات ، وتتقدم الامانة
العامة بمقترحاتها الى مجلس الجامعة
العربية في اول اجتماع له .

عاشرا - مواجهة المخطط الصهيوني
بوضع استراتيجية عربية للمواجهة
الاقتصادية لاستثمار عناصر القوى
الذاتية العربية والتأكيد على تحقيق
التكامل الاقتصادي العربي في مختلف
مداخله وتعزيز التنمية العربية المشتركة
والتنمية القطرية ضمن المنظور القومي
والتوسع في قيام المشروعات العربية
المشتركة التي تخدم هدف التحرير والتطور
والتكامل الاقتصادي العربي وتعزيز القائم
منها وتطوير سلاح المقاطعة الاقتصادية
العربية اسلوبا وتنظيما ومضمونا اضافة
الى تنويع العلاقات الدولية وتعزيزها مع
الدول النامية . وتتولى الامانة العامة
للجامعة العربية في شكل عاجل تقديم
الدراسات الخاصة باستراتيجية العمل
الاقتصادي العربي المشترك الى المجلس
الاقتصادي العربي فسي دورته المقبلة
تمهيدا للدعوة الى عقد مؤتمر اقتصادي
عربي مقبل .

حادي عشر - تكليف اللجنة الوارد
ذكرها الاشراف على تنفيذ هذه القرارات
وتقديم تقرير متابعة الى مجلس الجامعة
في اول اجتماع له .

ثاني عشر - تتولى الدول العربية
اصدار القرارات والتشريعات واتخاذ
الاجراءات التي يقتضيها تنفيذ هذه
القرارات .

ثالث عشر - تعتبر هذه الاجراءات
التي اتخذها وزراء الخارجية والاقتصاد
العرب الحد الأدنى من الاجراءات لمواجهة
اخطار المعاهدة ويترك للحكومات افراديا
اتخاذ ما تراه ضروريا اضافة اليها .

رابع عشر - يدعو وزراء الخارجية
والاقتصاد العرب الامة العربية فسي كل
اقطارها الى مساندة الاجراءات الاقتصادية

- ٢ - الاتحاد العربي لمنتجي الاسماك .
- ٣ - الاتحاد العربي للسكر .
- ب - الاتحادات العربية النوعية في مجال الصناعات الوسيطة والاساسية :
- ٤ - الاتحاد العربي للحديد والصلب .
- ٥ - الاتحاد العربي للاسمنت ومواد البناء .
- ٦ - الاتحاد العربي للورق .
- ٧ - الاتحاد العربي للصناعات الجلدية .
- ج - الاتحادات العربية النوعية في مجال الصناعات الهندسية والتعدينية والكيماوية :
- ٨ - الاتحاد العربي للصناعات الهندسية .
- ٩ - الاتحاد العربي لمنتجي الاسمدة الكيماوية .
- ١٠ - الاتحاد العربي للصناعات النسيجية .
- د - الاتحادات العربية النوعية في مجال التأمين والمصارف :
- ١١ - الاتحاد العام العربي للتأمين .
- ١٢ - اتحاد المصارف العربية .
- هـ - الاتحادات العربية النوعية في مجال النقل والمواصلات :
- ١٣ - اتحاد الموانئ البحرية العربية .
- ١٤ - الاتحاد العربي للمناقلين البريين .
- ثالثا - الاتحادات المهنية :
- ١٥ - اتحاد الجامعات العربية .
- ١٦ - اتحاد المهندسين الزراعيين العرب .

- ٥ - المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس .
- ٦ - المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم .
- ٧ - منظمة العمل العربية .
- ٨ - المنظمة العربية للعلوم الادارية .
- ٩ - المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة .
- ١٠ - الاتحاد البريدي العربي .
- ١١ - الاتحاد العربي للمواصلات السلكية واللاسلكية .
- ١٢ - اتحاد اذاعات الدول العربية .
- ١٣ - مجلس الطيران العربي للدول العربية .
- ١٤ - الاكاديمية العربية للنقل البحري .
- ١٥ - منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط .
- ١٦ - صندوق النقد العربي .
- ١٧ - معهد الغايات العربي .
- ١٨ - المنظمة العربية للتنمية الزراعية .
- ب - المنظمات التي يقع مركزها الرئيسي خارج مصر ولكن لها فروع او مكاتب في جمهورية مصر العربية .
- ١ - المنظمة العربية للتنمية الزراعية .
- ٢ - المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا .
- ثانيا - الاتحادات العربية النوعية :
- ١ - الاتحادات العربية النوعية في مجال التنمية الغذائية :
- ١ - الاتحاد العربي للصناعات الغذائية .

- ١٧ - اتحاد الاطباء والبيطريين *
- المرفق الرقم ٢
- المشروعات العربية المشتركة حسب
الجهة المنبثقة عنها :
- اولا - في اطار الجامعة العربية :
- ١ - شركة أليوتاس العربية المساهمة
المحدودة *
- ٢ - انشركة العربية للملاحة البحرية *
- ٣ - الصندوق العربي للانماء الاقتصادي
والاجتماعي *
- ٤ - المصرف العربي للتنمية الاقتصادية
في افريقيا *
- ٥ - الصندوق العربي للمعونة الفنية
للدول الافريقية والعربية *
- ٦ - المؤسسة العربية للاتصالات
الفضائية *
- ٧ - الشركة العربية لمصائد الاسماك *
- ثانيا - في اطار مجلس الوحدة
الاقتصادية العربية :
- ١ - الشركة العربية لتنمية الثروة
الحيوانية *
- ٢ - الشركة العربية للتعددين *
- ٣ - الشركة العربية للصناعات
الدوائية والمستلزمات الطبية *
- ٤ - الشركة العربية للاستثمارات
الصناعية *
- ثالثا - في اطار اتحاد الجمهوريات
العربية :
- ١ - مصرف الاتحاد العربي للتنمية
والاستثمار *
- ٢ - شركة الاتحاد العربي لاعادة
التأمين *
- ٣ - مؤسسة الاتحاد العربي للتنمية
الزراعية *
- ٤ - شركة الاتحاد العربي للنقل البري *
- ٥ - شركة الاتحاد العربي للنقل
البحري *
- ٦ - شركة الاتحاد العربي للمقاولات *
- رابعا - المنظمات التي يقع مركزها
الرئيسي خارج مصر ولكن لها فروع او
مكاتب في جمهورية مصر العربية :
- ١ - المنظمة العربية للتنمية الزراعية *
- ٢ - المصرف العربي للتنمية الاقتصادية
في افريقيا *
- ٤ - شركة الفنادق المتحدة *
- ٥ - الشركة المحدودة لصناعة اللواح
الحديدية *
- ٦ - شركة الخرطوم المحدودة للدعاية *
- ٧ - شركة افريقيا المحدودة للمزارع *
- ٨ - بنك البحرين والكويت *
- ٩ - شركة البحرين للتأمين *
- ١٠ - شركة الفنادق السودانية
الكويتية *
- ١١ - الشركة السودانية الكويتية
للاستثمار المحدودة *
- ١٢ - بنك عمان والبحرين *
- ١٣ - الشركة المحدودة للاستثمار
السياحي *
- ١٤ - المصرف العربي الليبي التونسي *
- ١٥ - الشركة السودانية الكويتية
للبناء والتشييد المحدودة *
- ١٦ - الشركة السودانية الكويتية للنقل
البري المحدودة *

- ١٧ - الشركة السودانية الكويتية
• للإنتاج الحيواني المحدودة
• الشركة العربية العقارية
- ١٨ - الشركة الكويتية المصرية
• للعقارات
- ١٩ - شركة الاستثمار الكويتية المصرية
• المصرية
- ٢٠ - شركة صيد الاسماك في بحيرة ناصر
• ناصر
- ٢١ - شركة الاستثمار العربية لاعادة البناء
• البناء
- ٢٢ - الشركة المصرية السعودية للاستثمارات الصناعية
• للاستثمارات الصناعية
- ٢٣ - شركة الامارات - مصر للاستثمار
• للاستثمار
- ٢٤ - الشركة السودانية المصرية للري والبناء
• والبناء
- ٢٥ - الشركة المصرية السعودية للحفر والتنقيب
• والتنقيب
- ٢٦ - الشركة العربية للصناعات المعدنية
• للصناعات المعدنية
- ٢٧ - الشركة السودانية المصرية للتعمير
• للتعمير
- ٢٨ - الشركة المصرية السعودية للملاحة
• للملاحة
- ٢٩ - الشركة العربية للتنمية والاستثمار
• للتنمية والاستثمار
- ٣٠ - شركة افاركو موريتانيا
• افاركو موريتانيا
- ٣١ - شركة اسكندرية - كويت للاستثمار العقاري
• للاستثمار العقاري
- ٣٢ - الشركة السعودية المصرية للاستثمار والتمويل
• للاستثمار والتمويل
- ٣٣ - الشركة القطرية المصرية للاستثمار
• للاستثمار
- ٣٤ - الشركة البحرينية الكويتية للتأمين
• للتأمين
- ٣٥ - شركة الخليج - مضر للفنادق والسياحة
• للفنادق والسياحة
- ٣٦ - المجموعة المغربية الكويتية للتنمية
• للتنمية
- ٣٧ - الشركة السعودية للتنمية الزراعية المحدودة
• للتنمية الزراعية المحدودة
- ٣٨ - الشركة الوطنية للصناعات المعدنية المحدودة
• للصناعات المعدنية المحدودة
- ٣٩ - الشركة السعودية للتحويلات الكيماوية
• للتحويلات الكيماوية
- ٤٠ - مصنع الاشرطة اللاصقة للاستخدامات الطبية والكهربائية
• للاستخدامات الطبية والكهربائية
- ٤١ - الشركة السعودية للرمل والجيري
• للرمل والجيري
- ٤٢ - شركة اسمنت اليمامة المحدودة
• لاسمنت اليمامة المحدودة
- ٤٣ - شركة اميرون العربية السعودية المحدودة
• لاسمنت اليمامة المحدودة
- ٤٤ - الشركة السعودية الكويتية لصناعة الاسمنت
• لصناعة الاسمنت
- ٤٥ - شركة سلبول العربية السعودية
• لسلبول العربية السعودية
- ٤٦ - الشركة الوطنية لمنتجات الورق
• لمنتجات الورق
- ٤٧ - شركة الانشاءات السعودية الاوروبية المحدودة
• للانشاءات السعودية الاوروبية المحدودة
- ٤٨ - شركة بوجنر السعودية المحدودة
• لبوجنر السعودية المحدودة
- ٤٩ - الشركة العربية السعودية للفنادق
• للفنادق
- ٥٠ - شركة البيان الجاهزة
• للبيان الجاهزة
- ٥١ - شركة الرياض سنهال هويل
• للرياض سنهال هويل

- ٨ - المنظمة العربية للتقنية الزراعية .
سادسا : المشروعات العربية - الاجنبية
المشتركة التي تتخذ من جمهورية مصر
العربية مركزا لها :
- ١ - الشركة العربية الدولية للتأمين
ويساهم فيها اجانب بـ ٥١ في المئة من
رأس مالها وتضم العراق والكويت ومصر .
- سابعا - المنظمات الدولية الاقليمية
التي لها مكاتب وفروع في جمهورية مصر
العربية :
- ١ - الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة :
- ١ - منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم
والثقافة (الاونيسكو) .
- ب - منظمة الاغذية والزراعة للامم
المتحدة (الفاو) .
- ج - منظمة الصحة العالمية .
- د - منظمة العمل الدولية .
- ٥٤ - شركة الامارات والسودان
للاستثمار المحدودة .
- ٥٥ - شركة الاستثمارات السياحية
التونسية الكويتية .
- ٥٦ - شركة اسمنت عمان .
خامسا :
- ١ - الاتحاد العربي للمواصلات السلوكية
واللاسلكية .
- ٢ - اتحاد اذاعات الدول العربية .
- ٣ - مجلس الطيران المدني للسودان
العربية .
- ٤ - الاكاديمية العربية للنقل البحري .
- ٥ - منظمة الاقطار العربية المصدرة
للنفط .
- ٦ - صندوق التقدير العربي .
- ٧ - معهد الغابات العربي .

سعدى يوسف

إنعام

من تراها تقتل الأخضر بن يوسف في بيروت؟
 من ياتمر، الليلة، في بار، عليه...
 من ترى يقتله في دورة الشارع
 أو في دورة المقهى
 وفي دائرة الظل،
 وفي الدور الذي لن يصل الخط إليه...
 من ترى يُسلمه للنزع مطعوناً، ومدهوراً بزهر البرتقال؟

□

كل ما قال انتهينا منه :
 ما يحسبه نجماً عرفناه
 وما كان له بيتاً بلغناه ،
 وذاك الشاطيء الأول... رمل الصبوة المسجور-
 مهجور...

عظامُ الطير والأسماك ، والصخرُ الذي ينحلّ ،
لكنّ . . . ذلك المهجس الذي لما يزل ينبض في الأخضر فتاناً . . .
وذاك النجمُ
ذاك البيتُ
هذا الشاطيء المهجورُ -
والمسحورُ في إيماءة الأخضر . . .
ذاك المهجسُ . . .
تلك القطرةُ الملعونة الحرقه في آخرة الكأس الأخير !

□

يجلس الأخضر في البار
- كما كان -
وحيدا .

□

● ولماذا جئتُ الليلة ؟
هل فكرتَ بالكأس التي يشربها حتى ال . . ؟
- ولكنني انتظرت
ان ارى صحوته يوماً . . .
● وهل ايقظتُه ؟
- لا .

□

بعد حين يقفر الشارعُ
في « البستان » يخبو الضوء ،
من غرفته يهجس آثار الخطى ،

ينقطع الخطو...
وفي أبراج « توليدو » ينام الحارس الطفلُ
وتأتي ليلة أخرى ،
وتأتي امرأة بالزهر ، في ثوب الحداد .

□

حين جاء القتلة
لم يكن سيدي الأخضر في مأواه...
كانت سدره مشتعلة
تغلق الرجعة...
كان الكون مدهوناً بزهر البرتقال .

جورج لوكاش ونظرية الرواية

عندما نتناول موضوع « نظرية الرواية » عند جورج لوكاش ، يتبادر الى الذهن مباشرة ذلك « النص القديم » الذي كتبه هذا الفيلسوف الهنغاري في شتاء ١٩١٥ - ١٩١٦ ، عندما كانت الحرب تهز اركان النظام الرأسمالي وتعصف بالمثل البرجوازية . لكننا هنا لن نعالج « النص القديم » والذي يحمل اسم نظرية الرواية ، بل سنتناول نصا مغايرا له في الزمان والمنهج . في « نظرية الرواية » « الاولى » كان لوكاش يقف في حقل الفلسفة المثالية ، يعالج موضوعه بأدوات فلسفية اخذها من هيغل ودلتي وزمل « فلسفة الحياة » . اما في مساهمته الثانية فكان ماركسيا يحمل سمات وحدود ماركسية زمانه ، ماركسية الثلاثينات بحدودها النظرية والسياسية ، اي كان يتحرك في اطر « نظرية » محدودة التطور مكبلة بقيود ممارسة سياسية قمعية تدفع النظر في اتجاه الصمت والمراوحة ، او التقدم الحذر والساومة .

اعطى جورج لوكاش مساهمته في « نظرية الرواية » عندما كان مهاجرا في موسكو هربا من الفاشية . وتتألف هذه المساهمة النظرية من « جزئين » كتبها في نفس الفترة الزمنية تقريبا وعالجا موضوعهما بأدوات نظرية متطابقة . او بشكل ادق فان « الجزء الثاني » من المساهمة هو مجرد استعادة وتطوير محدود «للجزء الاول» . وهذان الجزءان هما : «تقرير عن الرواية » و « الرواية » . شكل الاول منهما مقدمة لحوار حول الرواية نظمتها مجلة « النقد الادبي » في عام ١٩٣٤ ، أما الجزء الثاني فقد كتبه لوكاش عام ١٩٣٥ للمجلد التاسع من الموسوعة الادبية ، وظهر تحت عنوان : « الرواية ملحة برجوازية » . (١) وشكلت مساهمة لوكاش هذه قاعدة نظرية صلبة لحوار ادبي صاخب وغزير دار في موسكو بين كانون ثاني عام ١٩٣٤ وحزيران ١٩٣٥ (٢) . ولا تزال مساهمة لوكاش - بالاضافة الى مساهمة باختين - تعتبر رغم محدوديتها احد اهم المداخلات الماركسية في « نظرية الرواية » ان لم تكن اهمها على الاطلاق .

وكما قلنا فان معالجة لوكاش لموضوع الرواية لم يكن جديدا ، لكن الجديد في المعالجة هو الادوات النظرية التي اعتمدها وبالتالي المنتوج النظري الذي صدر عنها . فـ

بحث لوكاش الثلاثينيات عن تحليل جديد للرواية بعد ان فرض الحرم على نصه القديم وانكر ابوته ، ناعتا اياه بـ « الاظلامية » و « الرجعية والمثالية » ، بحث عن تحليل ماركسي للرواية تاركا كتابه « القديم » لعشاق « المفهوم المأساوي للعالم » (لوسيان جولدمان ومدرسته) . ورغم التعارض القطبي في المنهج فان لوكاش يعتمد في نصيه « القديم والجديد » نقطة انطلاق واحدة : التعارض بين الملحمة والرواية المرتبط بتعارض زمانيهما . فالملحمة هي الشكل الادبي لزمان الاتساق والتناغم والسعادة ، أما الرواية فهي الشكل الادبي لزمان مكسور يجر وراءه انسانا كسيراً . عاين لوكاش الشاب - ١٩١٥ - هذا التعارض انطلاقاً من موقف الذات المفكرة التي تواجه العالم وجيدة ، فتفسر المواجهة وترفض الحاضر وتنظر الى زمان الملحمة البعيد بحسرة وحنين . وهذا يعني أن الحاضر (المجتمع الرأسمالي) هو زمان الانسان المغترب و زمان الرواية ايضا ، اما الماضي فهو الحلم والمثال و زمان الملحمة ، زمن التوافق بين « الروح والعالم الخارجي والداخلي » (٢) . فزمان الملحمة هو زمن تحقق الروح أما زمان الرواية فهو من تقاؤل بلا مستقبل ، وزمن العزلة في الجماعة : انه زمن الحضور الغائب .

ومع استبدال المنهج استبدل لوكاش المثال ، احتفظ بجمال « طفولة الانسانية » وادخله في التصور المادي للتاريخ ليستعيده كجمال ممكن التحقيق من جديد في المجتمع الاشتراكي . في حين ظلت الرواية تعبيراً عن شرط « الانسان المغترب عن جوهره » ، بقيت مسافة زمنية تفصل بين زمنين ملحميين ، زمن الاتساق الاول وزمن تحقق الانسان في المجتمع اللاتطبيقي ، أي ان ديالكتيك التاريخ اعاد انتاج الملحمة الاولى كملحمة جديدة ونقل الحلم - المثال من الماضي الى المستقبل .

التطور اللامتكافي بين الرواية ونظرية الرواية

الرواية هي النوع الادبي النموذجي للمجتمع البرجوازي . ومع ان المجتمع القديم ، والشرق والعصور الوسطى قد اعطت اعمالاً تقترب من الرواية ، الا ان الرواية كنوع ادبي متميز لم تظهر الى الوجود الا في المجتمع البرجوازي ، وقد اتخذ ظهورها هذا وجوداً ثنائياً الدلالة ، فهي من ناحية شكل التعبير المتميز لمجتمع محدد تاريخياً ، وهي من ناحية ثانية النوع الادبي الاكثر قدرة على عكس التناقضات النموذجية لهذا المجتمع . لقد احتفظ المجتمع البرجوازي بالانواع الادبية الاخرى - الدراما - وأثر فيها ، الا ان هذا التأثير لم يرفع هذه الانواع الى مصاف التعبير النموذجي المماثل لهذا المجتمع .

لم يساير مصير الرواية مصير النظرية المرتبطة بها ، بقيت في مستوى وبقيت نظريتها في مستوى آخر ، فنمت وتطورت دون ان تمتلك القماط النظري الذي يشرح مسارها ، اي ان الرواية في ولادتها وسيورتها لم تقابل نظريتها ، فتأبغت المسار في انتظار اللحظة النظرية المؤتية . ذلك ان التطور النظري البرجوازي المرتبط بحقل « الفن » ظل رهيناً للمعايير القديمة ، يستعيد المواقف النظرية القديمة المرتبطة بانواع ادبية قديمة مثل الدراما والملحمة . دون ان يستطيع ان يطرح حلاً لما هو جديد . فتأبغت الرواية تطورها بمعزل عن التطور النظري العام ويدون ان تتأثر به ، وحتى عندما عثرت على بعض العناصر النظرية التي تشرح « او تشير الى » وضعها التاريخي - الفني فان هذه العناصر لم تات من الحقل النظري بل جاءت من داخل الرواية نفسها ، حين حاول الروائيون تنظير ممارساتهم الروائية او انارتها . ان الوضع التاريخي - الفني للرواية قادها الى فضاء

من الحرمان والعزل النظريين ، إذ انها تشي بالسمة التناقضية لمجتمعها ، لذلك كان على النظرية البرجوازية ان تلمس هذه « الوشاية » بطريقة سهلة : نسيان السؤال او القائه في الظل أو ما يشبه الظل . تركت النظرية البرجوازية الحاضر ، وقاربت ذلك ، وعادت الى الماضي تستعيده انتقائيا ، فاستعملت بعض عناصره لا للبحث عن الاجابة ، بل لتستخدمها في المعركة الايديولوجية ضد ثقافة العصور الوسطى . ايدولوجيا صاعدة لا تستعير الماضي الا لتلقي عليه ظلها فتنتجه كجزء من ألتها الايديولوجية ، لذلك كان من المنطقي أن تطرد هذه الايديولوجيا جميع العناصر التي لا تلعب دورا ايجابيا في هيمنتها التطبيقية ، ووفقا لهذا المنطق اقصت نظرية « الفن » البرجوازية جميع العناصر الادبية التي تتضمن ابعادا عامية وشعبية . وكما نعلم ، فان الرواية ترتبط بالثقافة « الحكائية » Narrative للعصور الوسطى ، وان الشكل الروائي قد ولد نتيجة انحلال الثقافة « الحكائية » للعصور الوسطى واقتحام العناصر الشعبية والبرجوازية لهذه الثقافة .

لم تمتلك نظرية الرواية قاعدة لها الا عن طريق الفلسفة الكلاسيكية الالمانية ، التي طرحت الخطوط العامة لدراسة جمالية عامة للرواية ، لتدخلها بعد ذلك في نسق الاشكال الجمالية ، يضاف الى هذا التطور الحثيث الذي اتسمت به ممارسات التنظير الذاتي للروائيين انفسهم ، الذي نما وتطور واخذ دلالة نظرية عميقة (والتر سكوت ، غوته ، بلزاك ٠٠٠) . مع ذلك فان نظرية الرواية لم تأخذ حيزها الحقيقي الا مع مجيء النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، وبعد ان اكدت الرواية ذاتها كشكل تعبير نموذجي للمجتمع البرجوازي . لكن هذا « الحيز الحقيقي » لم يبلغ مداه النظري ، طرح السؤال دون ان يعثر على الجواب الموائم ، وبقيت علاقة الرواية بنظريتها محكومة بتطور لا متكافئ ، فلم تستطع المساهمات النظرية البرجوازية ان تشرح سبب استقلال الرواية كتوع ادبي ، ولا تمايزها عن الاشكال الملحمة الاخرى ، كما عجزت عن ايضاح خصوصيتها المميزة لها كتوع ادبي ، وتمايزها عن ادب التسلية البسيط .

الملحمة والرواية

عندما يدعو هيجل الرواية « ملحمة برجوازية » فانه يطرح في نفس الوقت مسألة جمالية وتاريخية ، ويشير الى صلات القرابة التي تربط نوعا ادبيا باخر ، أو بشكل ادق الى صلة التناظر Analagie التي تربط هذين النوعين الادبيين بزمانين مختلفين تاريخيا . فالرواية شكل جديد للملحمة يتوافق مع زمن جديد ، او هي نظير الملحمة في زمن لم يعد يسمح بانتاج الملحمة ، فهي (اي كرواية) تحمل الصفات الجمالية العامة للملحمة بعد ان اخضعت لتعديلات ضرورية فرضها العصر البرجوازي وهكذا تصبح نظرية الرواية مرحلة تاريخية في النظرية العامة للفن الملحمي العظيم ، وتصبح الرواية بدورها احد المركبات في نسق الانواع الادبية .

اقام هيجل نظريته في الرواية انطلاقا من التعارض التاريخي بين زمنين ، زمن الملحمة وزمن الرواية ، أو عصر الشعر وعصر النثر . وبدون ان يكتشف الاسس الاقتصادية الموضوعية الموافقة لهذين الزمنين ، وجد ان الملحمة مرتبطة بمرحلة بدائية من التطور الانساني . الملحمة هي النوع الادبي لزمان لم تكن فيه حياة المجتمع قد اخضعت بعد للقوى الاجتماعية التي جاءت من المجتمع ثم تمايزت عنه وحكمته ، انها « فن » عصر البطولة ، حين كانت حياة الانسان عفوية ، وعفويته حياته ، وحين كان الانسان لا يعي ذاته الا جزءا من كلية جوهرية . اذا كان هذا الزمان المتناغم هو زمان الملحمة فلا بد

من أن يكون متعارضاً قطبياً مع زمن الرواية المحكوم يتناقض. محايت غير محلول . لذلك يعتقد هيجل أن نثر العصر البرجوازي جاء نتيجة انهيار نشاط الانسان العفوي وتحطم الكلية الجوهرية التي تربطه بالمجتمع . فالنثر هو شكل التعبير في زمان يثد عفوية الانسان ليحل مكانها عفوية القانون ومنطق الضرورة ، وشكل التعبير في زمان يبحث فيه الانسان عن كلية مفقودة ، فيقف معزولاً هامشياً ، وبلا جوهر . يفقد جوهره ، ويتفصل عن غايته ، ويبتعد عن فعله . وعندما ينفصل الانسان عن جوهره ينفصل عن زمن الشعر أيضاً ، وعن زمن الملحمة . لهذا عندما تصبح الرواية « ملحمة برجوازية » ترتدي سمات جديدة هي سمات تناقضها . لكن هيجل يحل هذا التناقض مثالياً عندما يصلح بين « جوهر » الرواية و « جوهر » الواقع .

ان اتخاذ موقف صحيح ازاء شكل الرواية يستدعي موقفاً نظرياً صحيحاً من التطور المتناقض للمجتمع الرأسمالي . وعدم وصول الفلسفة الكلاسيكية الالمانية الى هذا الموقف جعلها تقف عاجزة عن تطوير الجواب حتى آفاقه الضرورية نظرياً . لم تصل الى الجواب الموائم بسبب عجزها عن اكتشاف التناقضات الاساسية للمجتمع الرأسمالي ، التناقضات بين الانتاج الاجتماعي والتملك الخاص . لا يلغي هذا العجز المساهمة الاصلية لهذذه الفلسفة في حقل نظرية الرواية . فقد اكتشفت وحدة الرواية والملحمة ، وضرورة استخلاص المقولات المشتركة لكل فن ملحمة عظيم ، الامر الذي تحقق عن طريق غوته ، شيلر ، وشلنغ وهيجل . وتشير الدلالة العملية لهذه المقولات المشتركة الى ان كل عمل روائي عظيم - مهما كان تناقضه - ينزع الى الملحمة . وفي هذا النزوع المستحيل تكمن العظمة الشعرية لهذا العمل . كما اكتشفت هذه الفلسفة الفرق التاريخي بين الملحمة والرواية مكرسة بذلك الرواية كنوع-فني نموذجي للمجتمع الحديث .

حاولت الفلسفة الكلاسيكية أيضاً ان تمايز الشكل الروائي ، أي ان تعطيه سمته الذاتية التي تفرقه عن الشكل الملحمي . تقوم الرواية في رأي غوته - مثلاً - على تقديم مسادة حديثة ومادة فكرية تتحركان وتتطوران ببطء ، الامر الذي يفرض ببطء حركة الشخصية الاساسية (البطل) التي تتجه نحو نهاية معينة . ان سلبية البطل الروائي - هنسا - هي ضرورة شكلية تهدف الى رسم وتطوير العالم الواسع الذي يحيط به ، لان الرواية لا تنهض على شخصية واحدة ومهيمنة بل تنزع الى احتضان كلية العالم المحيطة بالبطل . وفي ديالكتيك البطل والعالم المتناقض يتراجع دور البطل ، وتتوارى بطولته الغابرة ، تنمو « فرديته » وتتراجع بطولته . لهذا تعجز الرواية البرجوازية عن رسم « بطل ايجابي » ، بل تقع في استحالة الرسم ، لكنهما تلبث ان تجد حلاً وسطاً ، فتصالح بين البطل والعالم .

تصالح الفلسفة الكلاسيكية بين الذات والواقع ، بين الانسان والعالم . تقدم حلاً وهمياً لتناقض حقيقي . فمصالحتها لا تعني الا هزيمة البطل أمام الواقع البرجوازي . يقول شلنغ : ان موضوع الرواية هو الصراع بين المثالية والواقعية ، أما عند هيجل فيصبح تربية الانسان كي يتقبل الواقع البرجوازي . ومع ان هيجل يدفع التناقض نحو المصالحة والممكن الا أنه يدعو لاستعادة الشعر في زمن النثر ، استعادة لا تعني تعايشاً جامداً وهجيناً بين الشعر والنثر ، بل تطمح الى تشكيل العالم النثري بشكل شعري ، والنضال ضده . فاستعادة الشعر في زمن النثر يعني البحث عن كلية مفقودة ومواجهة لعالم اذباع لحظته الشعرية .

ان مفهوم المصالحة الذي اعتمده الفلسفة الكلاسيكية عكس نفسه على الشكل والمضمون

• معا • فالمصالحة تعني ايقاف الحركة ، أي ربط الشكل والمضمون بلحظة زمنية ساكنة • لقد كان عجز هذه الفلسفة مكتوبا في نظامها الفلسفي نفسه ، حين جعلت لنهر التاريخ مصبا وجعلت من المستنقع البرجوازي مصبه الاخير : ينطبق هذا المنطق حتى على هيجل ، أكثر رموز هذه الفلسفة نكاء وقدرة على حدس جوهر الرأسمالية ، الذي اضاع ملاحظاته الصائبة عن طبيعة المجتمع الرأسمالي في متاهة « الروح » • فهو عندما أبصر ان انحطاط الرأسمالية يؤدي الى انحطاط الفن ، ترك الواقع هادئا ، واندخل بصيرته في نظرية خاطئة عن نهاية الفن •

تميز الشكل الروائي

لا يخطيء شلنغ Schelling الحقيقة عندما يقول « ليست الرواية موضوعية الا في شكلها » • واهمية الشكل ودلالته تدعو الى دراسته دراسة غير شكلية ، دراسة تلمس بعده التاريخي وسيرورة تكونه • ان معالجة الشكل الروائي تستدعي جدليا الوقوف ولو قليلا أمام الشكل الملحمي •

تتعارض الملحمة مع الرواية في الشكل والتركيب تعارضا يمليه تفارق زمان هذين النوعين الادبيين • ينهض الشكل الملحمي على بطل عاش زمانه في خط مستقيم ، وحقق ذاته في كل لحظة كجزء متجانس في كلية متجانسة • فزمان البطل الملحمي هو زمان تحققه المستمر ، تحقق يعطي دفعة واحدة ومنذ البدء ، والوجود المتحقق منذ البدء لا يعرف التطور لانه لا يحتاج اليه • لذلك لا يحتاج البطل الملحمي الى أي شرح تكويني Génétique ويستطيع ان يبدأ مساره في أية لحظة موائمة لدورة الحدث الملحمي • وعندما تتعرض الملحمة للماضي ، فانها لا تفعل ذلك لانارة الشخصية الملحمية وتطويرها ، بل لانارة العالم ورسم صورته وزيادة التوتر الملحمي • اذا تركنا الملحمة جانبا ، ونظرنا الى الرواية ، نجد أن الامر يختلف قطبيا : استعادة الماضي ضرورية من أجل تقديم شرح تكويني للحاضر ، وللتطور اللاحق • لكن التركيز على السيرورة الذاتية للبطل (سيرته الذاتية) ومسارها التكويني لا يعني نقلها الى مستوى القانون العام لان ذلك يقود الى السقوط في شكلية جامدة ، معنى ذلك ان الشرح التكويني للبينان الروائي لا يستلزم شرحا تكوينيا لمسار البطل • وقد كتب الروائي العظيم بلزاك اعماله دون ان يابه كثيرا الى المسار التكويني للبطل •

يتحدد الشكل الروائي بشكل اللحظة التاريخية التي يرسمها ، ولما كانت هذه اللحظة هي لحظة المجتمع الرأسمالي المحكوم بتناقض غير محلول ، كان لا بد ان ينعكس هذا التناقض في الشكل الروائي • فالعالم الرأسمالي هو عالم يصبح فيه الفكر غريبا عن ذاته ، وتستحيل فيه العفوية الطليقة الى كيان مقيد مشوه ، وتمسي فيه اللغة لغة التمزق والاعتراب • لذلك فان الشكل الروائي لا يستطيع - شاء أم أبى - الا أن يحتضن تناقضات المجتمع الذي يرسمه والتي تشكل القوة المحركة لحياة المجتمع البرجوازي ، وحتى عندما يسعى هذا الشكل رسم « حالة وسطية » فان تناقضات الحياة تعود لتتشي من جديد بهذا « الوسط » الزائف وتشير الى تناقضه الحقيقي •

ومع ذلك فان المعرفة الخلاقة للتناقضات الغير محلولة كقوة محركة للمجتمع الرأسمالي لا تعطي الا مقدمة الشكل الروائي وليس للشكل نفسه ، فاذا عدنا الى احدى المقولات الصحيحة عند هيجل ، وجدناه يقول : ان المعرفة الصحيحة للوضع العام في المجتمع

ليست إلا المقدمة الضرورية لاختراع وصياغة الفعل الذي يقوم عليه العمل الفني ، لكن مسألة الفعل Action هذه تكون النقطة المركزية لمعضلات الشكل الروائي . شكل معرفة لشروط المجتمع تبقى مبهمه وبدون فائدة إذا لم تصبح عاملا في تكامل الفعل ، وكل وصف للموضع الاجتماعي يظل ميتا وفارغا إذا بقي مجرد وصف دون أن يستطيع أن يصبح لحظة نشيطة في مجرى الفعل . أن هذا الوضع المحوري للفعل ليس مجرد بدعة شكلية ، بل تملية ضرورة تقديم انعكاس موثم للواقع . فإذا أراد الروائي أن يرسم العلاقة الحقيقية بين الإنسان والمجتمع ، بين الإنسان والطبيعة ، بشكل يظهر فيه العلاقة الديالكتيكية بين الوعي والوجود ، فإن سبيله الوحيد هو رسم الإنسان في فعله ، فمن خلال الفعل والممارسة يعبر الإنسان عن « جوهره » ، وعن الشكل الحقيقي والمضمون الحقيقي لوعيه . لهذا فإن أصالة الخيال الروائي تكمن في قدرته على اختراع واختيار القصة ، الحدث ، أو الموقف الذي يعبر فيه ، ومن خلاله ، « الجوهر » الإنساني ، عن العناصر الأكثر نمطية في وجوده الاجتماعي . أن شكل الموقف الذي يصطفيه الخيال الروائي العارف لواقعه هو الذي يحدد الشكل الروائي .

تتحدد الشروط التي يظهر فيها الفعل ، شكله ومضمونه ، بمستوى التطور الاقتصادي للمجتمع والصراع الطبقي الدائر فيه ، الأمر الذي يفرض على الرواية ضرورة القساء الضوء على التحديدات الجوهرية للمجتمع ، بواسطة الخصائص الفردية ، الفعل والحركة ، وعالم الإنسان المتفرد وهما في شقائه وعذاباته . ويمكن أن تتجلى هذه التحديدات الجوهرية في علاقة الإنسان بمجتمعه ، وفي مصير هذا الإنسان وقدره .

إذا كانت الذات أو الشخصية لا تحدد الشكل الروائي بشكل كامل ، فإنها بلا شك تلعب دورا هاما في هذا التحديد . فشكل العلاقة التي تربط الفرد في مجتمعه تكون أحد السمات الأساسية للرواية ولللمحة معا . ففي زمان اللحمة كان الإنسان مركز العالم ، يتحرك كجزء من كل وكعنصر في مجموعة . وكان هذا الكل/المجتمع يقاوم موحدا ، وبشكل واجد ، ضد العدو الخارجي . أن الشكل التاريخي للفرد والمجتمع لا يمكنه إلا أن يحكم البنيان العام للعمل الفني سواء كان ملحمة أم رواية . فبعد اندثار عالم الشعر ، وغروب زمان « طفولة الإنسانية » ، دخل الفرد في زمان النثر ، فقدد الفعل كونه ، انقسم المجتمع الى طبقات ، ودخل الفرد الى عالم « الأثم الكامل » ، قتشطى . لم يعد الفعل جماعيا ، انشطر الإنسان والفعل ، فبحث الفرد عن « جوهره » المفقود ، وغاب الفعل الجماعي ليحل مكانه صراع الطبقات . في عالم « الأثم الكامل » - المجتمع الرأسمالي - أفقد التاريخ الرواية نموذجها الكوني ، وأصبح البطل النموذجي (النمطي) طبقيا لا كونيا ، وأكثر من ذلك أصبح النموذج الكوني مزحة سمجة يمجهها التاريخي ويعبري وهما بدون عناء . ومع تطور المجتمع البرجوازي تطور وضع الرواية ، وإذا كانت هذه الرواية ترصد في البدء التناقضات الجوهرية وإنسانا تنزل ، فقد توجب عليها فيما بعد أن ترصد التعارض بين الفرد والمجتمع الذي تجلى في صراع طبقي شرس وبلا قلب ، وحتى عندما كانت تنزع الرواية الى الشكل الملحمي ، فإن نزوعها هذا لم يكن ممكنا إلا بقدر استطاعتها على رسم نمطية وتعارضات الطبقة في كليتها المتحركة ، والفرد النمطي في حقله الطبقي .

ان احتدام الصراع الطبقي وتعمق التناقضات الاجتماعية لم يجدد الرواية في مستوى المضمون فحسب ، بل قدم أيضا الامكانية الفعلية للفعل الروائي الحقيقي ، وكرس الرواية كقوة فنية حاسمة لفترة تاريخية بأكملها ، وطرح في الوقت ذاته معضلات جديدة أمام الفعل الروائي والشكل الروائي . انتجت الحركة الاجتماعية شكلا جديدا من الفعل ، واعادت

انتاج الانسان بحيث اصبحت فرديته الظاهرية مجرد قناع ، اي تخول المجتمع الى قوى اجتماعية - طبقية مجردة يصعب العثور فيها على فرد متميز محدد الملامح ، لذا كان على الرواية ان تبحث هذا الانسان المتميز المعبر عن زمانه في خيالها الروائي ، اي ان تتمثل الواقع المعاش وتعيد انتاجه وتركيبه فنيا ، ان تحتضن الواقع مجردا وتبنيه فنيا بشكل يجعل التجريد تحديدا . توجب على الرواية ان تقر العالقات المجرّدة المكتوبة فسي الممارسات التطبيقية لتستخلص منها افعالا مشخصة ونمطية تبني انطلاقا منها سلسلة مراقف تحمل التجريد والتحديد معا كي تعطي في النهاية فعلا ملحميا حقيقيا وذا دلالة . لقد عكس تعقد الواقع نفسه على الرواية فجعل بناءها أكثر تعقيدا ، فنمت في كثافة الواقع ورصدت هذه الكثافة فنيا وحاولت ان تخلق معادلاتها الفنية التي تمسك بالعام والخاص، بالنمطي والفردى ، بالمجرد والمشخص . وفي سيرورة البحث عن المعادل الفني للخصائص التاريخية قامت الواقعية العظيمة (يلزك ٠٠٠) .

يستلزم التملك الفني للخصائص التاريخية الاساسية للواقع الاجتماعي تملك هذا الواقع معرفيا ، وفي مسار هذا التملك الثنائي البعد تنمو وتتطور بنية العمل الروائي . ينتسج عن ذلك ان تعقد الحركة الاجتماعية يفرض بنية روائية موائمة ، لان كل نقل مباشر للواقع المباشر لا ينتج الا صورة ساذجة وميكانيكية . واقتحام الحركة الاجتماعية المعقدة وصياغتها فنيا يفرض ابتعادا عن الواقع العادي واعادة تركيبه كي يتضمن حركة الواقع الحقيقية و « المضمون الجوهرى للعقلانية » . وهذا التملك العقلاني للواقع يعكس ذاته على الشخصية الروائية التي تحمل هذا الواقع وتتطور كحياة خاصة وكحامل مشخص للقوى الاجتماعية الاساسية ، وبالتالي فان هذه الشخصية تمثل حياة فردية من ناحية وحياة مجتمعية من ناحية ثانية . فهي وحدة الفردى والنمطي المعبرة عن نفسها في الفعل الروائي الذي يحتضن دياكتيكيا - الانسان ووجوده الاجتماعى ، الفردى وتناقضات مجتمعه التي تحدد مصيره .

وبشكل عام فان الشخصية الروائية لا ترقى الى مستوى النمطية لمجرد كونها تمثل مصصلة احصائية لصفات وممارسات زمرة او طبقة اجتماعية محددة ، بل لكونها تحمل في خصائصها التحديدات النمطية موضوعيا للمصير العام لطبقة ، الذي يتجلى في الوقت ذاته وموضوعيا كمصير فردى متميز . ونزوع العمل الروائي الى رسم الشخصية النمطية يتضمن طموحا الى رسم كلية المجتمع ، اي رسم العلاقات الانسانية والاطار الاجتماعى العام الذي يتوسط بين هذه العلاقات ، والكلية هنا لا تعني وصفا لعناصر اجتماعية معزولة بل ضرورة مكتوبة في العمل الروائي النازع الى احتضان شمولية العالم ، ومنطق ضرورتها يفعل في البنية العامة للعمل الروائي .

تطور الرواية

لما كانت الرواية « وليدة » المجتمع البرجوازي ، كان لزاما عليها ان تتطور بتطور المجتمع الذي انتجها ، تتقدم وتزدهر بتقدمه وازدهاره ، وتميل الى التدهور والانحطاط عندما يتزع الى ذلك . فسيرورتها هي سيرورة نمط الانتاج الموافق لها ، وكل تغير في الشكل التاريخي لنمط الانتاج هذا ينعكس بالضرورة في البنيان الروائي بحيث يكسون « شكل ومضمون » المجتمع البرجوازي هو « شكل ومضمون » النوع الروائي . ان تحولات زمن الرواية كنوع ادبي هي تحولات المجتمع البرجوازي المرتبط بنمط انتاج محدد تاريخيا .

وإذا اقتفينا سيرورة المجتمع البرجوازي عثرنا فيها على مقولات أدبية موائمة ، « البطل الايجابي » الممكن في بدايات الثورة البرجوازية ، و « البطل الايجابي » المستحيل في زمن تفجر التناقضات ، كما نجد ايضا - وفق منطق لوكاش - الادب المنحط الذي يعبر عن انحطاط المجتمع البرجوازي في فترة معينة من مساره ، و « تحلل الشكل الروائي » المرتبط جدليا بتحليل المجتمع المنتج له . لهذا ، فإن قراءة سيرورة المجتمع البرجوازي تسمح لنا بقراءة سيرورة البنيان الروائي . وسوف نستعرض بايجاز شديد نقاط هذه السيرورة ، وسنتوقف فقط عند مقولة الواقعية الاشتراكية ، ففي تصور لوكاش لهذه المقولة تنعكس حدود « نظريته » وحدود ماركسيته في ايجابيتها ومحدوديتها .

١ - الرواية في طور الولادة : وتوائم مرحلة صعود المجتمع البرجوازي . وفي هذه المرحلة قاد الروائيون نضالا ثنائيا البعد : ضد قيود مجتمع العصور الوسطى الذي يلغي ذاتية الفرد ، وضد « شرور » المجتمع البرجوازي التي بدأت تتكشف منذ لحظة الولادة ، وقد تميزت الرواية في هذا الطور بنزوع الى الخيال والغربة دون ان تفقد الصلة بالمادة الاجتماعية التي تمنحها حقيقتها .

٢ - غزو الواقع اليومي : ويوائم الفترة التي اصبحت فيها البرجوازية طبقة سائنة اقتصاديا ، والتي ناضلت فيها باسم قيم كونية دافعة مسار التاريخ الى الامام لتخلق مجتمعا جديدا بعلاقات جديدة . وفي زمان الصعود التاريخي هذا وجد « البطل الايجابي » البرجوازي مكانا له . وتراجعت في هذه الفترة نزوعات الغربة والتخيل لتلتفت اكثر الى الواقع المادي المباشر .

٣ - شعر « المملكة الحيوانية الروحية » : ويتوافق مع مرحلة جديدة من تحولات المجتمع البرجوازي ، حيث بدأت المثل البرجوازية بالتراجع ، وبدأ وهم البطولة الفردية يتلاشى ، وظهرت استحالة التصالح الكامل بين الفرد والمجتمع . وأمام عالم المثل المنهار تراجع « الروائي » الى الوراء باحثا عن الحل في ذاتية مفرطة ، ورأت النور النزعة الرومانسية التي تعبر عن « أنا » قلقة ترفض الحاضر وتنتج احلاما ماضوية . وفي اطار الرقص والانا هجر « الكاتب » واقعه وهما ، فشكل رفضه للواقع لم يكن الا تكريسا له وتكريسا لنا الواهمة . لكن حركة الواقع التناقضية لم تبارك الا في متفاه الرومانسي ، فمارس « الكاتب » رومانسيته ورسم الواقع بمنطق اناه الرومانسية . وبعد ضياع البطل - المثال بحث الروائي في عالم كتابته عن بطل ايجابي جديد ينكر عالمه المعاش ويعيش ذاتيته المنتفضة . الا ان منطق الوهم لا يساوق منطق الواقع ، فالكاتب عندما كان يرسم ذاتيته ويرفض العالم كان يرسم العلاقة المادية التي تحدد تناقض الفرد والمجتمع ، أي كان ينتج فنيا نسيج العلاقات الاجتماعية المسيطرة التي تحمي « ذاتية » الفرد واهام اناه (بلزك) .

٤ - الواقعية الجديدة وتحلل الشكل الروائي : مع تقادم تناقضات المجتمع الراسمالي ودخول الطبقة العاملة الى حلبة التاريخ (١٨٤٨) وصل الوضع التاريخي للرواية الى مرحلة جديدة . لم يعد الروائي يعيش عالم المثل الكسيرة بل أصبح يعيش امتزاز العالم الذي « اضاع » مثله . فترك كهفه الرومانسي وعاد بوعي او بلا وعي الى الحياة اليومية من جديد يعاينها بوعي البرجوازي المهزوز ، ويحاول ان يخلق صورة يقول فيها « الحقيقة » . اراد الروائي ان يحكي الحقيقة في مجتمع اضاع حقيقته ، وعندما تضعب الحقيقة ويفقد الجوهري ، يفقد المركز مركزه ، ويصبح هامشا . لذلك لم يبحث الروائي عن الحقيقة في المركز بل بحث عنها في الهامش ، فاستبدل النمطي بالعارض ، والمتحرك بالجامد ،

وابتعد عن بؤرة الصراع الى الاطراف الساكنة . وقد مثلت المدرسة الطبيعية هذا الاتجاه ، فقدت صورة سكنوية للعالم وعجزت عن رؤية العالم في حركته الاساسية ، وبقيت طافية على سطح الظواهر ، فأضاعت النمطي والمعبر عن زمانه والتفتت الى الهامشي والمتوسط . لكن تطور الرواية البرجوازية في طور افولها لم يكن متجانسا ، فعلى الرغم من تدهورها وانحطاطها فقد ظهر فيها تيار انساني النزعة ، يدافع عن القيم الانسانية وكرامة الانسان امام مسيرة الرأسمالية . ولم يكن الادب البرجوازي الانساني المناهض للفاشية الا تعبيراً عن التناقض في مصير الرواية ومضير المجتمع البرجوازي ايضا .

٥ - آفاق الواقعية الاشتراكية : ساير انحطاط الرواية البرجوازية دخول الطبقة العاملة الى المسرح التاريخي كقوة واعية تفعل في المسار الشامل لكلية المجتمع ، ومع تغير حركة المجتمع طرحت مسائل جديدة لم يكن باستطاعة الرواية البرجوازية ان تعالجها بشكل جذري ، وبولادة هذه المسائل الاجتماعية الجديدة ولدت مناهج جديدة قادرة على التعامل معها بشكل ابداعي . اي ان الحركة الاجتماعية للطبقة العاملة انتجت ديالكتيكيا وبشكل لا متكافئ اثرها الثقافي الذي وجد بعدا متميزاً له في الحقل الروائي ايضا . فولدت رواية جديدة تستلهم الشرط التاريخي للطبقة العاملة وتعبّر عن آفاقه ، تعبر عن استغلال البروليتاريا ونضالها من اجل تجاوز اغترابها وخلق مجتمع جديد يحقق الانسان فيسبه انسانيته . لقد طرح التيار الانساني في الرواية البرجوازية مسألة تنزل *Dégradation* الانسان واغترابه في المجتمع الرأسمالي ، لكن هذا الطرح تم في اطار شكل معين من الايديولوجيا البرجوازية تدافع عن الانسان دون ان تلمس الشرط المادي لتنزله واغترابه ، وترى الاغتراب تموضعا لقوى الطبقة المسيطرة دون ان تمايز بينه وبين اغتراب الطبقة العاملة . لذلك جاءت الرواية المعيرة عن آفاق الطبقة العاملة مغايرة للرواية البرجوازية في مضمونها واسلوبها . فهذه الرواية تحاول احتضان عالم بعيد عن المراحة والسكون والكمال ، ترصده في حركته الطبيعية وتشير الى دلالة هذه الحركة ، فلا ترسم معركة فرد ضائع يتشبث بوجوده الانساني ، بل ترسم معركة الفرد من حيث هو علاقة في كل ثوري يسعى الى تدمير مجتمع وبناء نقيض له . وفي ديالكتيك هذا الكل الثوري يخلق البروليتاري العالم من جديد ويخلق نفسه ايضا أي يستحيل البروليتاري الى « بطل ايجابي » من نوع جديد . ان طبيعة الصراع في شكله الجديد والدائر بين طبقة ضد اخرى سمح للرواية من جديد ان تقترب الى الشكل الملحمي حينما تصور البطولة الجمعية للطبقة العاملة . فالرواية البروليتارية تجد في زمن نهوض الطبقة العاملة فعلا جديدا وبطلا جديدا : الصراع حتى الموت بين طبقتين ينفي كل منها الاخر . ويعد انتصار ثورة اكتوبر دخلت هذه الرواية في طور جديد . فالبروليتاري لم يعد يناضل ضد اغترابه وتنزله بل اصبح يناضل من أجل الاجتثاث الكامل لجميع الجذور التي تولد الاغتراب ايا كان شكله . وفي سيروية هذا النضال انتقل البروليتاري من الانسان ذي البعد الواحد الى الانسان المتعدد الابعاد .

اعطت جميع هذه العناصر التاريخية الواقعية الاشتراكية التي اعطت بدورها نمطا جديدا من الرواية . ان حركة الصراع المعقد الذي تخوضه طبقة جديدة تاريخيا دفع الرواية الى طور جديد ، شكل ادبي جديد يقترب من الملحمة ، لا يتطابق معها بل ينزع اليها . ينزع الى الملحمة بسبب الفضاء التاريخي الجديد الذي يسمح للانسان بتحقيق ذاته ، ورغم هذا النزوع لا تستطيع الرواية البروليتارية ان تتماهى مع الملحمة بسبب

عملية الصراع المستمرة التي تكبح « الانسان » عن تطور خطي منسجم (بقايا ورواسب العهد القديم المتعددة الابعاد) . وإذا نظرنا الى عملية الصراع هذه نجد انها تتقدم في منحنيين متلاحمين ، الاجهاز على كل ما هو سلبي في القديم من ناحية وبناء وقائع وقيم ومثل جديدة من ناحية ثانية . اي ان تفتح عناصر الملحمة في رواية الواقعية الاشتراكية لا يعني استعادة الملحمة بشكلها ومضمونها القديمين (الاساطير ٠٠٠) بل ينهض محمولا على حركة المجتمع اللاطقي الأخذ في التكون ، حيث تعبر الرواية عن بناء مجتمع جديد وميلاد انسان جديد وتعتبر أيضا عن تعقد الحركة التاريخية في خصوصيتها وتنوعها و « احتيالها » .

في مرحلة البناء الاشتراكي وصعود الواقعية الاشتراكية ، تطرح مسألة علاقة الجديد بالقديم ، علاقة الرواية بالملحمة وعلاقة الواقعية في أشكالها التاريخية . ولتحديد هذه العلاقة ينبغي النقاء الضوء على نقاط ثلاث . النقطة الاولى : تطور رواية الواقعية الاشتراكية بالضرورة انطلاقا من الخصائص الاسلوبية للملحمة الجديدة ، ومفلا ما شرعت الطبقة العاملة ببناء الاشتراكية بمواد « وراثتها - لينين » عن الراسمالية فان الملحمة الجديدة قامت او تستطيع القيام اعتمادا على « ارث » الملحمة القديمة بعد اخضاعها لعملية النقد وتجاوزها عن طريق النقد . النقطة الثانية : ترتبط بالشرط الاجتماعي - التاريخي : يستلزم اسلوب الواقعية الاشتراكية الامساك بديالكتيك الفردي والاجتماعي ، الخاص والنمطي في الانسان . فالشروط التي نشأت فيها الواقعية الاشتراكية تختلف جذريا عن شروط الواقعية العظيمة ، فالاولى تتطور في شرط تاريخي يجنح التناقض فيه الى الانحلال ، في حين تطورت الثانية في مجتمع محكوم بتناقض لا يمكن حله . لكنس الجراة التي طرح بها الواقعيون العظام مسائل زمانهم والاجوبة الموائمة التي عثروا عليها تجعل من تراثهم امرا جديرا بالنقد والتمثل . وهذا التمثل النقدي القائم على مفهوم جديد للعالم يسمح باعادة طرح السؤال بشكل جديد ويسمح ايضا بالعثور على اجابات فنية اكثر تقدما وجدة . أما النقطة الثالثة : فترتبط بالحقل النظري العام الذي تستلهمه الواقعية الاشتراكية والذي يثير تطورها وانماقها ويكون اسارها النظري المحدد لحركتها . وكما نعلم فان رواية الواقعية الاشتراكية تجنح الى الشكل الملحمي ، وتستعيد في هذا الجنوح تقاليد الواقعية العظيمة بعد اعادة انتاجها ، لهذا كان على الجهاز النظري المحدث لها ان يتبع المنطق ذاته ، اي ان يثير مسار الرواية ويعيد قراءة التراث المرتبط بها ، ان يجعل من مسألة التراث هما اساسيا له ونقطة مركزية ، بحيث تصبح المسائل النظرية للادب هي المسائل النظرية للتراث الادبي نفسه . فالجديد و « الايجابي » في الادب والحياة يتحرك في جدته وايجابيته كاستمرار للماضي او كاستمرار لشكل متميز من الماضي . وديالكتيك الجديد والقديم في شكله المتميز هذا يتجسد في اعمال مكسيم غوركي التي تتابع شكلا من الماضي يفعل في الحاضر ويفعل فيه الحاضر وفقا لافاق الواقعية الاشتراكية .

السؤال الروائي وحدود الاجابة

كرس جورج لوكاش كل عمره الخصب والمديد لبناء نظرية جمالية شاملة تطرح السؤال الجمالي وتمنحه اجابة عقلانية . وفي الصرح النظري - الجمالي الذي بناه لوكاش كان للرواية مكان امثل ، كيف لا وهي العضلة التي دار حولها وقاربها مدة خمسين عاما ، قاربها وعاشها في دراساته في الادب الالمانى والروسى والفرنسى والافريقي ايضا (الطفل

الاسود - كاميرالاي) * مع ذلك يمكن أن نقول أن الخصب التطبيقي في عمل لوكاش لم يتضمن دائما خصبا وتطورا نظريا موازيا ، فقد بقي لوكاش أسير نظريته اللامنجزة التي وضعها في عام ١٩٢٥ * فما هي حدود هذه النظرية ؟

أقام لوكاش نظريته في الرواية معتمدا ماركسية محددة في زمانها التاريخي وزمانها النظري . زمانها التاريخي كان زمن الستالينية الذي يجعل من الفرضية قانونا وممن النظرية معتقدا جامدا ومن التفكير النظري زندقة ، ولا يسمح بالتالي الا بأطروحات رهينة وموهونة أي ناقصة ومساومة . أما زمانها النظري فكان زمن نظرية محدودة التطور تتحرك بتراث ماركس وانجلز ولينين الذي لم يجب على كل الاسئلة * وإذا كانت الماركسية كنظرية قد تركت جملة من الاسئلة الأساسية بلا اجابة فإن الميدان الذي ولجه لوكاش كان أكثر فقرا وتعقيدا . فنظرية الفن الماركسية كانت هشة ان لم تكن غائبة ، وكان على لوكاش - ذلك الباحث المتوحد - أن يعود الى شذرات ماركس وانجلز وأن يعيد النظر في كتابات فرانز مهننج وپليخانوف . ومن ذلك الارث المحاصر والمحاصر شرع لوكاش ذو الثقافة الموسوعية في بناء نظرية الرواية ، ورجع الى حيث ينبغي الرجوع ، او الى المفكر الذي لم يتحرر منه لوكاش ابدا ، رجع الى هيغل ، وحاول لوكاش الماركسي ان يضع نظرية هيغل في الرواية على قدميها ، اي حاول ان يقوم بقراءة ماركسية لنظرية هيغل المثالية ويعيد انتاجها ماديا بحيث تفارق حقلها المثالي وتنتمي الى النظرية الماركسية . لكن قراءة لوكاش الماركسية لهيغل لم تتم ولم يكن باستطاعتها ان تتم الا وفقا لشكل الفكر الماركسي المهيمن في زمانها * لهذا كان من الطبيعي ان ينسى لوكاش زمن القطع الذي يحكم علاقة الماركسية بالهيجلية ، فقرأ هيغل كاستمرار لماركس ، واعتبر مخطوطات ١٨٤٤ مرجعا رئيسيا *

استعاد لوكاش هيغل ماركسيا ، اخذ منه اشياء وحذف اشياء اخرى ، وعلى الرغم من هذه الاستعادة الماركسية ، فان لوكاش قد اخذ نظرية هيغل بخطها العام مضيفا اليها مضمونا ماديا ومنتجا في التحديد الاخير « نظرية هيجلية - ماركسية » تتعايش فيها عناصر نظرية لا متجانسة محكومة بعنصر مادي مسيطر . وكما قال الناقد الفرنسي كلود پريفو Claude Prévost فان « تأثر » لوكاش بهيجل في نظرية الرواية يتجلى عند مقارنة نص الاول بنص الثاني (٤) ، فلوكاش يكثر من الاستشهاد بهيجل ويستعير مفرداته وجمله ، وتتمحور هذه الاستعارة حول نصين اساسيين لهيجل، كما يستعين لوكاش بنص ثالث دون ان يشير اليه ، ويشكل هذا « النص الصامت » مفتاح نظرية لوكاش . وفي الحقيقة فان لوكاش يأخذ من هيغل تعريف الرواية وتعريف الملحمة وشكل العلاقة بينهما * وإذا اقتربنا من المقارنة اكثر نجد ان لوكاش يأخذ تعريفات هيغل الأساسية (الرواية هي الملحمة البرجوازية العصرية . الرواية هي امتداد الملحمة في زمن آخر . الرواية هي ملحمة الكون المكسور الذي اجتاحه نثر الحياة اليومية) . لكن لوكاش المعروف برهافته النظرية لا يقف صامتا امام هيغل ، فهو يقرأ هيغل بعد قراءة بعض نصوص انجلز وماركس وخاصة « مقدمة في نقد الاقتصاد السياسي » . لذلك فهو يأخذ تعريف الرواية والملحمة ، لكنه يرفض الملحمة التي يقترحها هيغل بين زمن الشعر وزمن النثر ، بين البطل والعالم ، كما يرفض مفهوم البطل الايجابي المستسلم اليأس كما يقدمه هيغل *

ومهما يكن من امر فان ماركسية لوكاش في « نظرية الرواية » تبقى محاصرة - « الذوق » الفلسفي الكلاسيكي - ويتجلى هذا الحصار النظري او هذه النظرية المادية

المقنعة مثاليا في مفهوم النسق الفلسفي وصنمية المثال المطلق . فلوكاش لا يقدم شرحا فنيا للرواية بقدر ما يقدم تأويلا فلسفيا لتكوين الرواية . ويمكن ان نقول ان لوكاش يقدم تحليلا تاريخيا - نسقيا او تكوينيا - نسقيا للرواية ، فهو لا يدرس حركة الرواية وتطورها كنوع ادبي متميز بل يدرسها كقناع متميز لحركة اخرى تتجاوزها باستمرار ، اي انه لا يدرس الرواية من داخلها بل من خارجها مذبيا تاريخ الادب في تاريخ الاقتصاد .

ان مقارنة نظرية لمنهج لوكاش في دراسة الرواية تظهر لنا انه يدرس الرواية وتطورها بالاعتماد على عنصرين نظريين ، اولهما مفهوم تطور القوى المنتجة ، وثانيهما مقولة الانسان في سموه وانحطاطه ، اي ان لوكاش في دراسته للرواية كنوع ادبي متميز يسقط في ثنائية : الاقتصادية - الانسانية / economisme/humanisme . وهنا لا بد لنا من التذكير بموقف ألتوسير Althusser الذي نعت الممارسة الستالينية كلها بالاقتصادية - الانسانية . فهذه الثنائية عندما تتكلم عن الاقتصاد ترفع راية الانسان المطلق ، وعندما تمجد الانسان الشامل تستعمل لغة الاقتصاد (ه) . فالانسانية لا تتحدث عن الصراع الطبقي والغائه عن طريق تحرير الطبقة العاملة ، بل عن الدفاع عن حقوق الانسان ، عن الحرية والعدالة ، عن تفتح الشخصية الانسانية الكاملة ، اما الاقتصادية فلا تلقي الضوء على علاقات الانتاج والصراع الطبقي بقدر اهتمامها بتطور القوى المنتجة والانتاجية ودور الآلة في العمل . والسؤال الذي يطرح نفسه الآن هو التالي : تحت أي شكل تتجلى الثنائية السابقة في نظرية لوكاش ؟ والحقيقة ان الجواب لا يقفز امام العين عاريا منذ البداية ، بل يجب البحث عنه مليا وأخراجه من بين سطور لوكاش المثقلة بكثافة نظرية لا مراء فيها . تتجلى النزعة الاقتصادية في الايماءات او التصريحات التالية :

١ - عدم دراسة الرواية في ديمالكتيكها الخاص بها ، بل تقطيعها الى اطوار روائية مختلفة تتوافق مع اطوار تطور القوى المنتجة ، بحيث يصبح ديمالكتيك الرواية هو ديمالكتيك القوى المنتجة عينها . وهذا ما جعل لوكاش يقسم « حياة الرواية » الى خمسة اطوار تتوافق مع الحركة الاقتصادية للمجتمع الرأسمالي .

ب - ان ربط الادبي بالاقتصادي بشكل ميكانيكي جعل الاول يفقد حركته ويتحول الى مجرد ملحق بسيط للاول ، لهذا يربط لوكاش وبشكل وثيق بين انحطاط الرأسمالية وانحطاط الرواية البرجوازية . بل يذهب لوكاش اكثر من ذلك . فالرواية في تعريفه هي الشكل الادبي النموذجي للمجتمع البرجوازي ، وهذا صحيح تاريخيا ، لكن اقتصاديته تجعله يصل الى نتائج مفرطة في ميكانيكيتها ، فهو مثلا يوازي بين الانحطاط الرأسمالي والانحطاط الروائي ، بل يرى ان الرواية تفارق نموذجها الاول بسبب هذا الانحطاط . اي ان الرواية التي ولدت مع ولادة نمط الانتاج الرأسمالي تقرب او من المنطقي ان تغرب بغروبه . ان لوكاش يماثل بين الادبي والاقتصادي في لحظة التليد ، ويماهي بين الادبي والاقتصادي لحظة الموت والغروب . وعندما يصل الى مسألة محض فنية مثل تطور الشكل الروائي في لحظة محددة تاريخيا فانه يدعو هذا التطور بانحلال الشكل الروائي ، اي انه يرجع من جديد فيحل الادبي في الاقتصادي . لهذا كان على لوكاش الذي قبل - لم يكن باستطاعته الرفض على أية حال - بالمقولة الستالينية عن انهيار الرأسمالية ان يطبق هذه المقولة السياسية الساذجة على الحقل الادبي ليثبت انهيار الشكل الروائي وتحلله قسري اعمال كافكا ، بروست ، وجيمس جويس !!

ج - في اسر اقتصاديته نسي لوكاش ان يدرس علاقة الاجناس الادبية ببعضها ، والاطر

للتبادل بينها ، وكيف يستحيل احدهما من شكل الى آخر . وهو عندما يقارن بين الرواية والملحمة ، فانه يقيم مقارنات جامدة بينهما ، فلا يرى الاشكال التي تربط الاولى بالثانية. ولا يتساءل عن حالة توسطية بينهما ، او عن علاقات هذين النوعين الادبيين بأشكال ادبية اخرى مثل القصة القصيرة مثلا .

اذا رجعنا الى الطرف الثاني من ثنائية لوكاش أي الانسانية نجده في قلب النظرية ، يطرد المعيار الفني ويقيم مكانه احكاما اخلاقية . فنهوض الرواية وصعودها ايجابيا يقترن بموقفها من الانسان ، وارتفاعها كعمل فني هو ارتفاعها كرسالة اخلاقية تدين اليأس وتدافع عن مثل الانسان الكوني . ويبرز هذا المعيار الانساني في النقاط التالية :

أ - عندما يطري لوكاش سرفانتس ورابليه فانه لا يطري البنيان الفني لاعمالهما بل تصديهما الشجاع لمخلفات اليأس الماضية وبوادى الشر الوليد .

ب - يعتبر لوكاش ان مسار الرواية في ايجابيته ليس الا موقفها الايجابي من قضية الانسان ، بل ينجح الى القول ان تاريخ الرواية العظيم في المجتمع لبرجوازي هو تاريخ نضالها المستمر عن القيم الانسانية الشاملة . لكن المجتمع البرجوازي - كما نعلم - حطم نظاما انتاجيا تعسفا ليقوم مكانه نظاما اكثر عسفا واستغلالا ، وهذا يعني حسب منطق لوكاش ان تاريخ الرواية العظيم كان ومنذ البداية تاريخ الدفاع عن الانسان المستغل . وهذا امر غير صحيح ، ان كان الكثير من الروائيين العظام قاموا بتمجيد المجتمع البرجوازي وقيمه سواء كان ذلك في رواية روبنسون كروزو ام في رواية فاوست لغوته وفي اعمال كثيرة اخرى . وهنا لا يمكن الا ان نقول ان لوكاش لا ينسى روائية العمل الروائي فقط بل ينسى قاتونا هاما من قوانين الديالكتيك الماركسي هو : **قانون التناقض** .

ج - عندما يعالج لوكاش الاشكال الادبية الحديثة لسدي بروست وكافكا وجويس لا يعالجها انطلاقا من حزمة التناقضات التي انتجتها بل انطلاقا من موقفها من الانسان ومن البطل الذي تتخذة مجورا ، الامر الذي يقوده الى انكار كل التجديد الفني الذي تتضمنه ونعتها بالانحطاط ، اي انه يستعمل كلمة الانحطاط المشربة بالايديولوجيا الاخلاقية ليهاكم عملا فنيا لا تفهم دلالاته التاريخية وقيمه الفنية الا بعد دراسة كل التناقضات الايديولوجية والاجتماعية واللغوية التي تعبر عن ذاتها فيه .

عندما نقول ان دراسة لوكاش موسومة بثنائية اقتصادية / انسانية ، ينبغي علينا ان نظهر الاثر النظري الناتج عن هذه الثنائية في ميدان دراسة الرواية . واذا نظرنا الى العنصرين النظريين للثنائية نبحر بسهولة انهما الاقتصاد والانسان ، لكن لوكاش لا يضيع ولا يمكن ان يضيع بسهولة في متاهة هذه الثنائية . هل يعني هذا ان استناد لوكاش الى الثنائية السابقة لم يؤثر في نظريته الفنية . الجواب لا يمكن ان يكون الا نفيا . فعلى الرغم من جهد لوكاش لتقديم تحليل شامل للرواية في لحظاتها الاقتصادية والايديولوجية والفنية ، فان نظريته اضاعت شيئا ما او كادت ان تضيعه : **الاستقسال الذاتي النفسي للعمل الروائي (العمل الفني)** . يمكن ان نتلمس هذا « الضياع » في اكثر من مكان :

- تعاطي لوكاش مع الرواية كشكل ادبي نقي أو كنوع ادبي ولد دفعة واحدة ، فلم ينظر الى الاشكال الانتقالية او الاشكال الهجينة التي تربط الرواية بالملحمة ، كما لم يتعرض لاشكال روائية وادبية اخرى : القصص الشعبية ، الحكايات الدينية والفلسفية . لم يتكلم

لوكاش كيف ظهرت بوانس الرواية في المجتمع ما قبل الرأسمالي ، ومعنى لوكاش قد قدم دراسة تكوينية لتحولات الروائية فإنه لم يقم بهذه الدراسة في اللحظات التاريخية لنشوء الرواية ، أي أنه لم يظهر جملة الأسباب التي دعت إلى نهوض الرواية وتراجع الملحمة .

— إذا كان تاريخ الرواية يتمحور حول شكلية الإنسان في شموليته وتفحصه أو في اغترابه وتموضعه ، فكيف يشرح لوكاش ظهور الرواية البوليسية مثلا ؟

— نرجع الآن إلى الشكل علاقة الأدبي بالاقتصادي لدى لوكاش ، أو بشكل أكثر دقة إلى العلاقة بين الشكل الروائي ونمط الإنتاج . إذا كانت الرواية هي النوع الأدبي النموذجي المحيط للمجتمع البرجوازي فإن جملة من الأسئلة تنهال علينا دون أن نجد لها جوابا : هل الرواية كنوع أدبي مقولة طبقية برجوازية ؟ إذا كان الجواب تأكيدا ، فكيف تستمر الرواية في المجتمع الاشتراكي ؟ سؤال آخر يطرح نفسه : كيف نفسر أعمال الروائيين الروس (تولستوي ، ديستوفسكي ، بوشكين) علما أن هذه الأعمال ظهرت في روسيا القيصرية التي لم تصل إلى الثورة البرجوازية ؟ أن هذه الأسئلة لا تنفي نظرية لوكاش بل تشير فقط إلى حدودها ومحدوديتها أي إلى ضرورة تطويرها .

إذا أردنا أن نعين مفهوم الواقعية الاشتراكية لدى لوكاش ، نجد من جديد أنه لا يفلت من آثار النزعة الانسانية والاقتصادية . فعلى الرغم من منهجه الماركسي فإنه لا يدفع مفهوم الصراع الطبقي حتى مدهاء في تحليله الأدبي . فلوكاش لا يبحث ولا ينادي بفن جديد بل يقيم انسانية عامة . لهذا يبقى المثال عنده في الماضي أو في اللحظات التاريخية الأدبية التي مجدت الإنسان الشامل في زمن مضى ، فهو يرفع راية الملحمة والواقعية العظيمة ، يقول بملحمة المجتمع الاشتراكي الذي يعيد إلى الإنسان « جوهره » دون أن يلقي الضوء على الأسلوب المحمي الجديد وخصائصه الفنية ، ويجعل من بلزك مثلا دون أن يلمس مادية النص الأدبي وتحده الاجتماعي . وعندما نقول أن لوكاش لا يهتم بمفهوم الصراع الطبقي في الحقل الفني نعني بذلك أنه لا يرى الصراع الطبقي في الشكل الفني والضرورة التاريخية لانجاز وخلق ثقافة بوليتارية جديدة تعبر عن لحظة جديدة في التاريخ . وهذا ما يجعل لوكاش يهتم بالمضمون الفني وموقفه من الإنسان لا كحظة ذات بعد طبقي بل كمقولة انسانية أو انسانية تتابع التراث الأدبي الكوني . وهذا هو الموقف الذي يقود لوكاش إلى اعتبار الواقعية الاشتراكية امتدادا للتراث الأدبي « الإيجابي » . وإذا كان لوكاش يدافع عن قيم انسانية مستقبلية فإن مثاله الجمالي يبقى دائما في الماضي أو كامتداد للماضي . ولا يخطئ بريشت عندما يقول : « ما يهم لوكاش هو المتعة الجمالية لا النضال ، الهروب والنجاة لا الهجوم والتقدم » (٦) . أما النزعة الاقتصادية فتبدو في كيفية ربطه لرواية الواقعية الاشتراكية بنمط الإنتاج الاشتراكي . فلوكاش يربط بين الروائي والاقتصادي دون أن يهتم بتحديد الحقل الثقافي العام الذي تلد وتتطور فيه «الرواية الاشتراكية» . فنمط الإنتاج الاشتراكي لا يعطي مباشرة رواية ذات نمط جديد ، لأنه لا يمكن إقامة تطابق كامل بين تطور الاقتصادي والبيولوجي ، فعلى الرغم من أن البنين الفوقي « يتحدد » بالبنين السفلي فإن البنين الأول يملك أيضا بنيانه السفلي الخاص به . بمعنى آخر ، تتطور الرواية وتتأثر بتطور العلاقات الانتاجية إلا أنه لا يمكن فهم هذا التطور دون الرجوع إلى البنين السفلي الروائي ، أي الحقل الثقافي العام الذي تتحرك فيه الرواية ، ونعني بهذا تاريخها وتقاليدنا ومدى تطورها . . .

يعتبر لوكاش رواية الواقعية الاشتراكية مرتبة أدبية تاريخية تتجاوز الرواية

البرجوازية ، هذا المعيار استنادا الى موقف اخلاقي - انساني دون ان يمايز فنيا بين الشكلين الروائيين ، وبمثل هذا الموقف المثالي ساعد لوكاش في ظهور واقعية اشتراكية « محدودة » لم تتجاوز الرواية البرجوازية بل تخلفت عنها احيانا .

واخيرا فان نظرية لوكاش تبقى مادة علمية اساسية ، تطرح سؤالا معقدا وتحاول ان تجيب عليه ، فتصيب حيننا وتخطيء حيننا آخر . وفي هذه « الاصابة المحدودة » تفتتح الطريق امام جواب كامل للسؤال .

الحواشي

(1) G. Lukàcs, *écrits de Moscou*, E. Sociales, 1974 .

ظهر مؤخرا في مجلة دراسات عربية ترجمة « الجزء الاول » تحت عنوان : « تقرير عن الرواية » . ثم ظهر الجزء ان في كتاب عن دار الطليعة ترجمة جورج طرابيشي .

(2) *Problemi di teoria del Romanzo*, Einaudi, 1976, P. 7

(3) G. Lukacs, *La Theorie du Roman*, E. Gonthier, 1963, P. 170 - 175

(4) *écrits de Moscou*, P. 22 - 34 .

(5) Althusser, *Réponse A J . Lewis Maspevo*, P. 87 - 91 .

(6) B.Brecht, *Sur le réalisme*, L'ARCHIE, P. 89 .

الحوار الأخير

(مع عز الدين قلق)

.. على باب غرفته قال لي : إنهم يقتلون بلا سبب . هل تحبُّ النيذَ الفرنسي ؟
 والمرأة الشاردة
 تطلع خلف الجهات ، وحاول أن يفتح الباب لكنه خاف أن يخرجوا من
 خزانته فرجعنا الى المصعد .
 الساعة الواحدة
 وباريس نائمة . من هنا يبدأ الليل . من أين ؟ من شارع واسع لا يسير عليه
 سواك ، ومن شجر لا تراه ، ومن جسد أبيض يشتهيك ، ومن طليقة قد تراك .
 - أتقرأ كافكا وتدخل في الليل ؟
 كان زماناً جميلاً وكانت دمشق نهايات أحلامنا
 ذهبنا الى بردى وسألناه :
 هل أنت نهر أم امرأة زاهدة ؟
 فلم يخرجونا الى النهر ثانية ...
 صاح اهذي زنازيننا تملأ الأرض من عهد عاد ، فأين البياض وأين السواد ؟
 .. وباريس نائمة في الرسوم على حافة السين كل روايات باريس غارقة في

التلوث . وهدهمُ العاشقونَ يظنونُ أن المياهُ مرايا فيتتحرونُ ...
- أين ننامُ أخيراً ؟

على مقعدٍ في الحديقةِ
قلتُ : ألا يقتلون هنا ؟
قال لي : ربّما يقتلون ، ولكنه تَعَبٌ لا يخافُ
وقلتُ : أيوجعك الليلُ ؟
قال : وتوجعني الروحُ والنجمةُ الباردةُ .

لعلّ الفتى حجرٌ ..
من بعيدٍ يرى مُدُنَ البرتقالِ السياحيِّ
والكاهنِ العسكريِّ
ولكنه يجمع المملصقات ويكتب فوق بقايا السجائر آراءهُ في الغزاقِ الذين اذا
شاهدوا مُدُنًا هدموها بأسمائهم واستراحوا على العشبِ .
قالَ : لماذا تكون الثقافةُ ظلَّ الجنودِ على ساحلِ الأبيضِ المتوسطِ ؟
قلتُ : وخادمةٌ للبلاطِ وللفئةِ الزائدةِ
.. قد اعترفوا أنهم قتلوني
ولكنهم عانقوني طويلاً
ودسّوا مكان الرصاصةِ عشرين ألفَ فرنكٍ مكافأةً للخطابِ الذي سوف أُقنعُ
فيه اليسارَ الفرنسيَّ أن السجونَ على ضفةِ النهرِ مستشفياتُ
وأنّ دمي مائدهُ .

وكان صديقي يطيرُ
ويلعب مثل الفراشة حول دمٍ
ظنُّهُ زهرةً ؛
كان مستسلماً

للعيون التي حفظت ظلَّهُ ،
 وكان يرى ما تراه العيون التي حفظت ظلَّهُ ،
 كان مزدحماً
 بالأزقة والذاهيين الى السجن والسينما
 والليالي التي امتلأت بالليالي
 وباللغة الفاسده .
 وكان يودعني كلما جاءني ضاحكاً
 ويرانني وراء جنازتي
 فيظل من التعش :
 هل تؤمن الآن أنهم يقتلون بلا سبب ؟
 قلت : مَنْ هُمْ ؟
 فقال : الذين اذا شاهدوا حُلماً
 أعدوا له القبر والزهر والشاهدة .

..وكان يحب وينسى
 ويسألني دائماً : يا صديقي لماذا أحب وأنسى التي سأحب ، ونبقى غريبين في
 مصعد ينظران الى الساعة الجامده ؟
 يحب وينسى . ويذكر شكل النباتات حول الدروب التي خرجت من شمال
 فلسطين في شهر مايو ولم ترجع
 الأغنيات التي ودعت نازحا
 والأغاني التي استقبلت فاتحا
 تتشابه ،
 قال فأفكرت في الانتحار قليلاً ؟
 نعم
 الآن الرفاق يخونون مثل الغدير

لإن الرفاق يمرّون كالساقية؟
قلتُ: كلا! أينتحر المرء من أجل جُمييزة هامة؟
قال: كلا

أدركتَ أنّا نمرُّ على الأرض ظلًّا
وجسمك ليس نحاساً ليحمل هذا الزمان
وقال: أتذكرُ منذ ثلاثين عاماً...؟
وأذكرُ كنتُ أمدُّ يدي في بياض النهار
وأنتشلُ القلب من قطة تتسلى
بما يترك الزائرون على الباب: أسرى وقتلى
فقلتُ: ومملكةُ الله أحلى .
وقال: أفكرتَ بالانتحار كأبناء جيلك؟
قلتُ: وكنتُ كأبناء جيلي أحبُّ فتاةً من الموج
كان المساء جريحاً بلا سببٍ واضحٍ تحت شرفتها الواعده
وقفتُ وناديتُ. كان الصدى حجراً
فذهبتُ الى شاطئ البحر. ناديتُ. كان الصدى قمراً. فجلستُ على صخرة
في المياهِ وأعددت موتي فشاهدت وجهي في الماء، خفتُ، تراجعتُ، ثم
رجعتُ الى الماء

لكنهم أوقفوني في اللحظة الساجده
وفي سجن عكا القديم تعلّمتُ كيف تصيرُ النساءُ وطنُ
- وأين الفتاة إذن!

فوق شرفتها
تحبُّ الأغاني وتنسى المغني
وتغزل موجتها العائده .

..ويقفزُ فوق بلاطِ الشوارع
مثل طيورٍ مُبلّلة بالزوابع.

والبرق ،
يرمي لنا ذكريات عن الشرق :
أمي تحب دمشق .
أبي يتمنى الرجوع الى حجر نام في صدره .
وأختي تظن العراق بعيداً
وتحسب أن السواد ليالي
فأخبرتها أنه شجر في الغروب .
وتؤمن أن دمي يكسر السيف .. والقاعدة .

- أمين جبل حوّلته الليالي الى قبل
أنا ؟

هل تمددت تحت الصنوبر ؟
خمسة عشر شتاءً
وبللك الماء ؟

بللني فذهبت الى الراهب الارثوذكسي . صلي أمامي وصلني لأجلي
وكان جنود المظلات ظلي
فلم يستطيعوا دخول الكنيسة ...
أو على جبل يتشعب في جسدي كالشعيرات ، مليون رخم يصلني لميلادنا يا
صديقي

ولا تلد الوالده
- أكنت تغني كثيراً لها

من هي ؟
- سمها ما تشاء : النساء ، المرايا ، الكلام ، البلاد ، اتحاد العصافير في
القمح ، أم الخلايا ، وأول موج تشرّد في البر ...

..مستسلماً للتداعي رأى قلبه حبة من عنب

رأى قلبه غيمةً فوق حقل الذهب

وتابعَ غَسَلَ الحَقُولِ مِنَ الحَشْرَاتِ الصَّغِيرَةِ ، ثم تساءل : كيف يصير المغنُونُ أُغْيَنَةً عندما يعرفون النساءَ وينسون ؟ . كُنَّا نَغْنِي معاً للغموض الذي لَفَّنَا : في الممرِّ الصَّغِيرِ تنامينَ وحدكُ بين ذراعَيْكَ وحدكُ عَشَّاقُكَ اقتربوا من خناجرهم في الممرِّ الصَّغِيرِ تنامينَ وحدكُ يلتمس البحرُ ودُّكَ ينكسر البحرُ عندكُ عَشَّاقُكَ ابتعدوا عن خناجرهم أو أيتها المرأةُ الحاملُ المرأةُ القاتلُ الأرضُ أصغرُ من صمته المتواصلِ لكنَّ بطنكُ أصغرُ من طعنةٍ أو نشيدٍ سننشدُهُ في الممرِّ الصَّغِيرِ تنامينَ وحدكُ بيني وبينكُ وحدكُ بين ذراعَيْكَ وحدكُ عَشَّاقُكَ اقتربوا من خناجرهم أو أيتها المرأةُ الخالدةُ .

تُرى ، هل يحقُّ لمثلِكَ أن يتأملَ لوحه ؟

وأن يتساءلَ عن مصدرِ اللهِ

أو يجدَ الفرقَ بين الحمامِ ومنديلِ أمِّ تودُّعٍ ؟

هل نستطيعُ التجوُّلَ في السانِ جزمانِ كالغرباءِ الذين يشمون أرضَ فرنسا من الجوّ ؟

هل نستطيعُ الذهابَ الى البرجِ واللُّوفِ ؟

هل نستطيعُ مشاهدةَ المسرحيةِ دونَ تَقْمُصِ أبطالها المتعبين ؟

لماذا نكونُ كما لا نكونُ ؟

ألمَ تجدِ امرأةً واحدةً

تُمشِطُ شعركَ هذا الصِّباحَ

فترتاحُ للتعبِ الوثنيِّ

فلا يقتلونكُ حينَ تمرُّ

بلا حارسٍ أو لُغَةٍ

ألمَ تجدِ امرأةً واحدةً

تُطيلُ الصِّباحَ على الجسرِ ؟

قد يتعبون من الانتظارِ

وقد يذهبون الى نزهة في حدائق فينسان
وقد يخجلون من الكلمات التي ستقول لها عن رحيل بلا فائدة .

..يعرفُ أن الجنود يعودون
يعرفُ أن الحشائش سيُده الأَرْض
لكنه يعبرُ النهرَ من أجل أن يعبرَ النهرَ
هل تعرفُ الضفَّةَ المشتهاة ؟
تماماً كما أعرفُ القلبَ أو أجهلُه
ولكنني سأطبعُ خطيُّ بدأتُ
وأحملُ قلبي الى جَرَسٍ يشتهيهِ
أطبعُ خطاي وأحملُ قلبي الى حَرَسٍ يشتهيهِ
على خطوة صاعده .

..يرى موته واقفاً بيننا فيدخنُ كي يُبعدَ الموتَ عنا قليلاً . يُصفرُّ لحناً سريعاً
ويطرُدُ عن معطفي نحلةً ، ويتابعُ : في شهر تموز تذهبُ باريسُ نحو الجنوبِ ،
وقد يذهبُ القتلةُ

يرى موته في النيبلر فيهتف : سيدتي غيري قدحِي . ويتابعُ : كانوا ورائي في
معرضِ المُلصقاتِ فأسندتُ نافذةً واستدرتُ وصافحتهم واحداً واحداً ..
يلعبُ الموتُ ، يالفهُ ، ويباريه . يعرفهُ جيداً ويعرفُ كُلَّ مزاياه ، يشرحُ أنواعه :
طلقةُ في الجبين فأسقط كالنسر فوق السفوح ؛
وقنبلةٌ تحت سيارتي فتطيرُ ذراعاً الى الشرفاتِ وتكسرُ آنية الزهر أو شاشة
التلفزيون ؛

قنبلةٌ تحت طاولةٍ أو رصاصٌ على الظهر أو طلقةٌ تحت حنجرتي
هكذا الموتُ ، أبسطُ مما تظنُّ

أيوجعُ ؟

- حين يكون الفتى خائفاً

هل تخافُ

- إذا جاءني زاحفاً

وبطيئاً ، فقد أعرف القاتلا

وقد أعرف الطلقةَ الوافدةَ .

..على بابِ مكتبهِ شجرُ الكستناءِ

ومقهى صغيرُ

وقوسُ حمامٍ .

يرى طالباً عربياً فيرمي عليه السلامُ

يردُّ بطيئاً

ويشرب قهوتهُ .

يصعدُ السلمَ الحجريَّ

سريعاً كعادته مثل طيرٍ يبُلِّلهُ البرقُ .

يدخل غرفتهُ . يتأملُ أوراقه والخريطةَ والشهداءَ الكثيرين فوقَ الجدارِ

ويقرأُ برقيةً من دمشق : « تعالَ مع الصيفِ يا ابني » ؛

وبرقيةً من بقيّةِ بيروت : « شدّدْ عليك الحراسةَ » .

لم يتساءل لماذا يريدون أن يقتلوه

ولم يتذكر بلاداً تنام على صرّةِ الله مثل المسدّسِ ،

لكنهم أخبروه

أن صاحبهُ الطالبَ العربي يريد مقابلة عاجله

فألقي عليه تحيتهُ الشاردةُ

وردّاً بأقصرَ منها .. وبالطلقةَ القاتلةَ

وعاد الى شجر الكستناءِ

ليشرب قهوته الباردةَ .

Handwritten text, likely bleed-through from the reverse side of the page. The text is extremely faint and illegible due to low contrast and significant noise. It appears to be organized into several paragraphs, but the specific words and sentences cannot be discerned.